



Digest 2012



LA VIE INTERNATIONALE

Politique étrangère, diplomatie, sécurité nationale



www.INTERAFFAIRS.ru



МЕЖДУНАРОДНАЯ ЖИЗНЬ
INTERNATIONAL AFFAIRS

Специальный выпуск



АТЭС РОССИЯ 2012



www.INTERAFFAIRS.RU



Digest 2012



VIDA INTERNACIONAL

Temas de política internacional, diplomacia y seguridad nacional



www.INTERAFFAIRS.ru

文匯 2012



国际生活

俄罗斯国际政策、外交和国家安全



www.INTERAFFAIRS.ru

Special Issue 2010



INTERNATIONAL AFFAIRS

RUSSIA - ASEAN



www.INTERAFFAIRS.ru

Digest 2012



الاحداث السياسية الدولية

قضايا السياسة الخارجية، والدبلوماسية، والأمن القومي



www.INTERAFFAIRS.ru

Май 2013



МЕЖДУНАРОДНАЯ ЖИЗНЬ

Проблемы внешней политики, дипломатии, национальной безопасности

68 лет назад закончилась Великая Отечественная война!

«Золотая коллекция»
Эрлик Гузюлия
Министр иностранных дел Бразилии

Шанхайская организация сотрудничества: основные задачи момента
Кирилл Барский
Специальный представитель Президента России по делам ЮОС

Деловой совет ТПП РФ - путь на зарубежные рынки
Георгий Петров
Вице-президент Торгово-промышленной палаты России

В МИД РФ
Игорь Хазевинский
Председатель Совета (ассоциации) российских дипломатов

Москва. Издается с марта 1922 г.

Digest 2012



INTERNATIONALES LEBEN

Probleme der Auswärtspolitik, der Diplomatie und der nationalen Sicherheit



www.INTERAFFAIRS.ru

VOLUME 59 NUMBER 2, 2013

International Affairs

A Russian Journal of World Politics, Diplomacy and International Relations

In This Issue

Press Conference of Sergey Lavrov
On the New Security Architecture in Asia-Pacific
Russian Muslims and the "Arab Spring"
Eurasian Vector of Development
Citizen Voting Rights in the 2012 U.S. Election
The Little World War in South America
Stalingrad, an Imperative of History





من المعلومات الانية عن نوعية الحياة بشكل سريع جدا، وهو ما يدفع الناس نحو المشاركة في الفعاليات الاحتجاجية. احيانا تساعد التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة بعض مجموعات السكان في مكافحة الظلم. ولكن فعاليات الاحتجاج تؤدي من جديد الى وقوع الضحايا ولا تجلب الامل بتحسن الحياة الذي طال انتظاره. ويمكن القول ان دوامة التاريخ المأساوية فقط زادت من سرعتها وبقي طريق الخروج منها مجهولا ومبهما.

«من اجل تقطيع هذه الدوامة المأساوية يجب ومساعدة الشبكات الاجتماعية كذلك اقامة مجتمعات مدنية (في الدول حيث لا توجد هذه المؤسسات) — أي تجمع للمواطنين المستقل عن الدولة يحصل مع ذلك على الدعم المادي والروحي من الدولة. المجتمع المدني يستطيع فهم وادراك جوهر الرابط بين السبب والنتيجة للمصادر العميقة لمرض الدولة ويمكنه توصيل هذه المعارف الى اوسع دائرة من المواطنين وتعليم الاجيال المقبلة.

والمجتمع المدني و فقط بعد ان يصبح الشريك المتساوي الحقوق والمسؤولية مع الدولة يمكنه مساعدة هذه الدولة في حل القضايا الشائكة والمسائل الحادة في مجال رفع مستوى ونوعية حياة السكان والشعب بما في ذلك خلال المراحل الانتقالية الصعبة على طريق بناء دولة القانون الاجتماعية (الصفحة 63).

حتى الان لا تزال الامور تجري في مسارها الطبيعي الاعتيادي، وكتاب سيرغي كوريتس وفاليري فوربيوف «المواطن والدولة — دوامة التاريخ المأساوية» قد يبقى بمثابة ذلك الحجر الصغير الذي وعند وقوعه على الطريق سيساعد في اعادة توجيه دولاب التاريخ.

الطبيعي يعتبر امرا طارئا خارقا للعادة، اي ان الوضع المستقبلي يجبر على التصرف بشكل لا يمكن التنبؤ به وبخلاف النوايا.

ويجب القول ان المصدرين المذكورين للصدفة يخلقان المشكلات والازمات والنزاعات وتزداد قوة كثافة هذه الظواهر السلبية مع الزمن. والحديث يدور عن امراض الدولة التي تظهر تحت تأثير الصدفة على القرارات الحكومية التي تصدرها منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري.

ولم يتم اجراء تحليل اجمالي لاسباب هذه الامراض وذلك بسبب عدم وجود الوسائل المنهجية اللازمة التي تسمح بدراسة المنظومة الكاملة المؤلفة من ملايين ومليارات العناصر الواعية (البشر).

وفقط في القرن العشرين نشأت الامكانية الضرورية والظروف المواتية للقيام بهذا التحليل: لقد ظهر المسلك المنهجي والتحليل المنهجي (وضعهما: بغدادنوف وفون بيرتالانفي وإيشبي وفينر). وكذلك ظهر الكمبيوتر والانترنت وهو ما فتح المجال الواسع جدا للحصول على المعلومات التي كانت سابقا بعيدة المنال. وكذلك ضعف وتقلص الحظر العقائدي والسياسي.

ولا شك في ان المعارف الدقيقة (المؤكدة علميا) التي تم الحصول عليها عن اسباب امراض الدولة وادراك ان منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري هما عبارة عن اجمالي معلوماتي لشيء

حقيقي، اثار الحاجة فعلا للبحث عن اجمالي معلوماتي مماثل يمكن استخدامه لتشخيص مرض الدولة. وتبين ان هذا الاجمالي (المجمع) يستخدم في الطب لتشخيص امراض الانسان. وادت نتائج دراسة مصادر امراض الدولة والاثباتات التي وردت اعلاه الى التفكير بوضع نموذج عام للتشخيص المثالي (بدون امراض) لمنظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري على شكل شبيه بأطلس تشريح الانسان ومعايير الوضع الفيزيولوجي الطبيعي للانسان السليم. وهذا النموذج التشخيصي هو عبارة عن مجموعة من المبادئ والعلاقات والروابط التي يتكون منها القانون الاساسي للدولة (الدستور).

لقد تحدث كاتب في وقته عن وجود مثل هذه المجموعة وقال: «لقد ظهرت منذ فترة بعيدة رغبة قد تتحقق في وقت ما — وهي تلخص في ان يتم بدلا من تعدد القوانين المدنية المختلفة للغاية العثور على مبادئها...».

ويجب القول ان الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الكتاب تبدو وقد جاءت في وقتها المناسب. وعند النظر الى افعال الاحتجاج الاجتماعية — «لنحتل وول ستريت» — التي انتشرت في كل العالم، وكذلك الى الاحداث الاخيرة في شمال افريقيا والشرق الاوسط يعرب المؤلفان عن الاعتقاد بان الشبكات الاجتماعية في الانترنت التي ظهرت في السنوات الاخيرة باتت تجعل من الممكن الحصول على قدر هائل

والملفت للنظر ان المؤلفين يذكرون كمثال استخدام التشخيص الطبي لتحديد واكتشاف مرض الدولة : «منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري، الممثلة في مجمل معلوماتي يمكن ان يتم استنساخها بالكامل لكل الدول. وعلى هذا الاساس يمكن بناء نموذج موحد («اطلس») للمنظومة السليمة لادارة الدولة والقانون الدستوري».

ومقارنة منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري لدولة ما معينة مع المنظومة المشابهة للدولة «السليمة» تسمح بوضع تشخيص عميق لأسباب المشكلات القائمة والازمات وتلك التي يمكن ان تظهر في المستقبل، وكذلك تقييم مدى استعداد السلطات المحددة للقيام وبشكل سريع بحل المشكلات والازمات او حتى الوقاية منها.

وفي هذا الاجمالي يمكن ان تلعب مشاركة المواطنين (المجتمع المدني) الدور الهام كما وعند المرض يقوم الجسم وعن طريق الاتصال المعكاس بمقاومته . وبمساعدة التشخيص يمكن تقليص والى حد كبير حجم الضرر من عدم معرفة المستقبل (الصفحة 33).

ولكن المؤلفين وفي ذات الوقت يعتقدان ان بعض اقسام المستقبل (غير المبرمجة) تبقى دائما صدفة لا يمكن التكهّن بها. نحن نعرف مصدرين للصدفة :العامل البشري — التفضيل الشخصي للافراد الذين يتخذون القرارات، وكذلك الاختراعات والاكتشافات العلمية التي تغير طابع المستقبل. والعامل البشري بالتناغم مع العامل

والخطة الواردة في الكتاب لا تبدو خيالية بتاتا ولا بعيدة عن التطبيق العملي. في العالم المعاصر الحديث يعمل بشكل منتج وبدقة الساعات السويسرية العديد من الشركات الكبرى التي يمكن النظر اليها كاتحاد للافراد من اجل تحقيق النتائج المشتركة. وبلغت بعض الشركات الكبرى حدودا من الضخامة جعلتها تتفوق في عدد العاملين فيها وبحجم المال المتداول هناك على الكثير من الدول بعدد سكانها ومؤسساتها الاقتصادية. ويتلخص نجاح الشركات الكبرى كذلك في ان اصحاب رؤوس المال الذين ينفذون وظيفة ممارسة السلطة غير مرتبطين ولا علاقة لهم بوظيفة الادارة. ويقوم اصحاب الملكية بمراقبة عمل ونشاط الاداريين.

في القرن السادس عشر اكتشف ماكييفلي وجود قاسم مشترك بين علم الادارة والتسويق (هذا ان تحدثنا طبعاً باللغة المعاصرة) في المنظمات وفي الدول. وذلك لان الدولة هي على ارض الواقع عبارة عن منظمة ، وليست بالنظام السياسي الذي يمارس السلطة فيه ويديره احد السياسيين.

وهذا كله يبدو منطقياً ويطبق في العالم الحديث. ويجري في الكتاب وبشكل مفصل تحليل النموذج التشخيصي للكشف عن العيوب العميقة في منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري الذي بواسطته يمكن الحصول على تنبؤ دقيق عن وضع الدولة وهل من الممكن علاج المرض او عدم امكانية ذلك.

لقد ولدت منظومة الادارة هذه في الماضي القديم جدا، والحاكم كان في السابق يدعى بقائد الجيوش يقوم بتشكيل فروع الحكم (الوزارات والمؤسسات والأجهزة والدوائر وغيرها) ويعين في المناصب المواليين له وحسب رغبته (ويسمى ذلك لاعتبارات سياسية) ويقوم ايضا وحسب رغبته بإقالتهم من هذه المناصب. وبهذا الشكل يعمل كل هرم سلطة الموظفين. والموظف وبسبب سعيه للمحافظة على منصبه ووضعه يضطر لتلبية مصالح رئيسه المباشر قبل كل شيء. ويتسبب كل ذلك بصدور قرارات عن الدولة لا تعكس دائما مصالح المواطن.

في المجتمع تظهر ازمات ومشكلات ونزاعات يجري التعبير عنها في تصرفات مخالفة للقانون من قبل اشخاص منفردين ولكن ذلك يؤدي في نهاية المطاف الى وقوع نزاعات اجتماعية على شكل تمرد او ثورة. وبعد دفن القتلى يجري تغيير الحاكم (ودائرة الاشخاص المقربين نهم) ويأتي من جديد الحاكم الذي يمارس السلطة وفقا للمنظومة القديمة في ادارة الدولة. وتستمر داومة التاريخ المأساوية ومع كل دورة تضاف وتظهر طرق جديدة اقوى لقتل وتدمير البشر وتظهر هذه الطرق بواسطة التقدم العلمي والتقني وبواسطة اموال الضحايا المقبلين وكل ذلك يجعلنا نقرب من تنبؤات ايمانويل كانط الذي قال: «ان لم تعد البشرية الى رشدها فستهدأ لاحقا في المقبرة الجماعية».

ولوقف هذه الدوامة المأساوية يجب السماح للمواطنين ممثلين بالمجتمع المدني بمناقشة كل مشاريع قرارات السلطة التنفيذية في الدولة وذلك في مرحلة تحضير واقرار هذه القرارات. وفي هذا بالذات يكمن مبدأ الادارة وفقا للاتصال المعاكس في الطبيعة الحية وفي الاجهزة التقنية التي تحذر من ظهور اوضاع وحالات غير مرغوب بها في تطور الامور وليس فقط تبلغ عن الضرر الذي حدث.

ويجب على رئيس السلطة التنفيذية ان يكون من الاداريين المحترفين (مانيجر) يملك خبرات طويلة ناجحة في ادارة مشروع مشابه، ويقوم الشعب السيادي بتوظيفه بعقد عمل لكي يعمل في مجال دفع الدولة نحو الهدف الذي يعتبره الشعب «استراتيجيته». ويقوم المجتمع المدني والمجلس الدستوري المستقل بمراقبة كيف يتخذ (القرارات الاستراتيجية تتخذ من قبل الشعب السيادي) وكذلك نتائج تنفيذ هذه القرارات ومدى تطابقها مع استراتيجية الشعب السيادي. ويقوم المجلس الدستوري باصدار القرارات حول مدى دستورية قرارات السلطة التنفيذية.

ولا شك في ان القدر الاقصى من شفافية قرارات السلطة التنفيذية يمكن ان يوقف الدوامة المأساوية لتاريخ المواجهة بين المواطن والدولة. ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ مبادئ ووظائف جديدة لادارة الدولة والقانون (بعضها تم ذكره فيما سبق).

التاريخ المتساوية» (كتاب س. كوريتس وف. فورويوف «المواطن والدولة — دوامة التاريخ المتساوية». موسكو، 2011، 64 صفحة).

ويثير الاهتمام ليس فقط الكتاب بل والاتحاد الابداعي بين المؤلفين. لقد قال فاليري فورويوف انه اطلع قبل 10 سنوات وبالصدفة على عمل علمي للسيد كوريتس واثار ذلك اهتمامه فكتب له رسالة وبعدها بدأت المراسلات بين الاثنين التي تحولت الى ظهور عمل شيق تحت عنوان «امراض الدولة» (كتاب س. كوريتس وف. فورويوف «تشخيص امراض منظومة ادارة الدولة والقانون» موسكو، 2009 472 صفحة).

في تلك الفترة كان كوريتس قد انتقل ومنذ عدة سنوات للعيش في اسرائيل. وبهذا الشكل يمكن القول انه ظهر اتحاد دولي من اثنين من العلماء: رجل دولة مختص في شؤون الشرق الاوسط، دكتور في القانون، يعمل في جامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية لدى وزارة الخارجية الروسية فورويوف والمختص بالمسلك المنهجي لحل مشكلات الادارة، دكتور في العلوم التقنية، البروفيسور كوريتس الذي يمارس النشاط التحليلي في اسرائيل.

ويجب القول انه وبفضل تشخيص «امراض الدولة» حصل الكتاب المذكور على المركز الاول في مسابقة رابطة العلوم السياسية في عام 2010 في فئة «دراسات المناهج المشتركة».

وجدير بالذكر ان الكتاب الجديد لسيرغي كوريتس وفاليري فورويوف مخصص لفئات اوسع من القراء وليس فقط للمختصين في هذا المجال الدارسين لهذا النوع من المشكلات. يمكن للقارئ وبدون الغوص في التفاصيل ان يتعرف على احدث الافكار العلمية وان يطلع كذلك على الوسائل العملية والطرق التي يمكنها اختراق وقطع الحلقة المغلقة المتساوية للتناقضات بين المواطن والدولة والتي كان المواطن يدفع الثمن الباهظ لقاء ذلك، الذي يتمثل في الضحايا والدمار.

في هذه النشرة وردت بعض النتائج الاضافية للدراسات تم الحصول عليها بعد صدور الكتاب الثاني المذكور اعلاه.

ويجب القول ان المجتمع المدني ودوره في مصالحة المواطن والدولة — هي الفكرة الرئيسية في الكتاب. ومؤلفا الكتاب على ثقة من ان العلم الحديث يبين ان الاحتجاج الاجتماعي يتسم بالطابع المتكرر من قرن الى آخر في دوامة التاريخ المتساوية خلال المواجهة بين المواطن والدولة. وكل دورة جديدة تبدأ مع انتخاب الحاكم الجديد. يجري منح شخص واحد (او يمنح لنفسه) حق ممارسة السلطة (اتخاذ قرارات الدولة العليا التي تسمى بالسياسية — عن الحرب وعن السلام وعن الازدهار او الدمار والخراب بالنسبة للشعوب). وهو يحكم ويراقب ويقود كيفية تنفيذ قراراته).

يفغينيا بياديشيفا

السكرتيرة المسؤولة في مجلة
«الاحداث السياسية الدولية»
دكتورة في العلوم القانونية

pyadysheva@gmail.com



المجتمع المدني وانقاذ الدولة

قال القدماء: «لا نتمنى لأحد ان يعيش خلال فترات التغيير». وفعلا كل من يتواجد في هذه الفترات بالذات يأخذ بالتفكير — هل توجد فترات اخرى غير هذه. ويجب القول ان كل تاريخ حضارتنا منذ فترة ظهور الدول الذي يمتد على مدى 6 آلاف عام تقريبا — هو عبارة عن تغيرات وتحولات في المجتمع وفي اشكال وجود السلطة وعبارة عن حروب واقتسام الاراضي والثروات وعمليات توحيد وتقسيم ومن ثم توحيد. وخلال كل ذلك كان الشعب ولا يزال تحت ضغط السلطات وهذا الامر يؤدي حتما وبدون شك الى النزاعات المستمرة الواحد بعد الاخر. ومثابة منارة مرشدة في بحر المواجهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية العنيفة بين المواطن والدولة يمكن اعتبار كتاب كوريتس وفورويوف «المواطن والدولة — دوامة

Евгения ПЯДЫШЕВА, Ответственный секретарь журнала «Международная жизнь»,
кандидат исторических наук
ГРАЖДАНСКОЕ ОБЩЕСТВО И СПАСЕНИЕ ГОСУДАРСТВА

23. Новиков Н.В. Пути и перепутья дипломата. С. 36.
24. Новиков Н.В. Пути и перепутья дипломата. С. 96.
25. АВПРФ. Ф. 87. Оп. 2. П. 3. Д. 4. Л. 31, 33.
26. АВПРФ. Ф. 87. Оп. 8. П. 8. Д. 18. Л. 9 об.
27. АВПРФ. Ф. 87. Оп. 8. П. 8. Д. 18. Л. 29.



القول ان فترة الستينيات من القرن الماضي تميزت بقيام التعاون المثمر والمتنوع بين البلدين. ولكن تلك الفترة تحتاج لمقالة مفصلة منفردة.

1. Архив внешней политики Российской империи (АВПРИ). Ф. 317. Оп. 820/3. Д. 369. Л. 23.
كل الثلاثة اقاموا حتى ايامهم الاخيرة في مصر كمهاجرين.
2. دار الكتب والوثائق القومية المصرية. الوثيقة 050423-0075. ص 2.
3. АВПРИ. Ф. 317. Оп. 820/3. Д. 200. Л. 5.
4. К истории установления дипломатических отношений между СССР и Египтом. Документы // Международная жизнь. 1964. №6. С. 158.
- 5 نفس المصدر.
6. АВПРИ. Ф. 317. Оп. 820/1. Д. 508. Л. 6.
7. Документы внешней политики СССР. М., 1964. Т. 9. С. 637.
8. Там же. М., 1963. Т. 8. С. 477-478.
9. Архив внешней политики Российской Федерации (АВПРФ). Ф. 05. Оп. 11. П. 76. Д. 55. Л. 1.
10. АВПРФ. Ф. 04. Оп. 17. П. 108. Д. 2. Л. 2.
11. دار الكتب والوثائق القومية المصرية، الوثيقة 050424 0075 ، الورقة 1.
12. АВПРФ. Ф. 87. Оп. 1. П. 2. Д. 21. Л. 40.
- 13 نفس المصدر 11، 6. ل.
- 14 نفس المصدر، 11. ل.
15. Майский И.М. Воспоминания советского дипломата. М., 1971. С. 678.
- 16 نفس المصدر. ص 680.
- 17 نفس المصدر. ص 681.
- 18 نفس المصدر. ص 684.
- 19 نفس المصدر. ص 682.
- 20 صحيفة (إزفيستيا)، 9/9 ، 1943.
21. Новиков Н.В. Пути и перепутья дипломата. М., 1976. С. 30, 9-10.
22. Шарки (Марков Анатолий). Большевики в Египте и египтяне в Москве // Русская мысль. Париж. 22.04.1953. №547.

كان الملك فاروق. وتم بالمبلغ الذي جمع في ذلك اليوم شراء 4391 زوج احذية وارسلت الى الاطفال اليتامى في ستالينغراد.

ومن جانبها سلمت الحكومة المصرية للبعثة السوفيتية شيك بقيمة الف جنيه مصري لشراء ما يلزم لاطفال ستالينغراد (25).

ومع اقتراب نهاية الحرب ازدادت في مصر قوة الحركة الجماهيرية المطالبة بالاستقلال الحقيقي عن بريطانيا. وعكس هذا المزاج رئيس الوزراء النحاس ياشا في كلمة القاها يوم 26 اب/اغسطس عام 1944 وطالب فيها الغاء معاهدة عام 1936 وانسحاب القوات البريطانية من وادي النيل وهو ما اثار الغضب لدى السلطات البريطانية التي طالبت الملك باقالة حكومة النحاس باشا. وبالفعل تم في 8 تشرين الاول/اكتوبر تعيين احمد ماهر في منصب رئيس الوزراء.

واعتبارا من تلك الفترة بدأ البرود يسود العلاقات السوفيتية المصرية . لقد انعكس ذلك ليس فقط في موقف الحكومة المصرية بل وفي مواقف حلفاء الاتحاد السوفيتي في الحرب ضد هتلر. وفي 17 شباط 1945 كتبت مجلة «كوليزر» الامريكية وقالت: «الخوف والشكوك نحو الاتحاد السوفيتي كبيرة جدا لحد انه يظهر في بعض الاحيان التساؤل: ضد من نحارب — المانيا او الاتحاد السوفيتي» (26).

وانعكست التحولات التي ظهرت في الافق الدولي على مزاج الفئة الحاكمة في مصر التي كانت مرتبطة بشكل وثيق مع الغرب.

وجاء في استعراض الصحف الذي وضعته البعثة الدبلوماسية السوفيتية في القاهرة: «في اب 1945 لم يتم نشر ولا حتى مقالة واحدة عن الاتحاد السوفيتي في الصحف العربية (المصرية)» (27).

وبعد اقل من عام في 5 اذار عام 1946 ظهرت كلمة رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في مدينة فولتون الامريكية. وكانت تلك بداية انطلاقا الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفيتي. وبالطبع وقفت مصر الملكية مع الغرب.

ولكن على الرغم من ذلك كان النحاس باشا ومايسكي على حق — الاجيال المقبلة في الدولتين تذكرت اكثر من مرة بدفء موعد اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما. ويجب

وجرى الاحتفال بشكل فخم بهذه المناسبة في قصر عابدين . وأوصل الوفد السوفيتي الى هناك في عربة رائعة تجرها 4 خيول سوداء وبرفقة ثلة من حرس الشرف ايضا على الخيول. وعند مدخل القصر كانت مجموعة من حرس الشرف. وعزفت الفرقة الموسيقية النشيد الوطني المصري ومن ثم النشيد الوطني السوفيتي. واستقبل الملك ضيفه السوفيتي وهو بملابس الحفل العسكرية وقام نوفيكوف بتسليمه اوراق الاعتماد وتم تبادل الحديث القصير وبذلك تم الاعتراف بنيقولاى نوفيكوف رسميا كرئيس للبعثة الدبلوماسية السوفيتية في مصر.

الخطوات الاولى

على الرغم من الهزيمة الشنيعة التي لحقت بالجيش الالماني في ستالينغراد ومن ثم في كورسك كانت نهاية الحرب لا تزال بعيدة وكانت المهمة الرئيسية للدبلوماسيين السوفيت في تلك الفترة ابلاغ المصريين بنجاحات الجيش الاحمر. وفي بداية 1944 تأسس في مصر صندوق لمساعدة المدنيين في الاتحاد السوفيتي. وجاءت المبادرة في تشكيل هذا الصندوق من امراة روسية ابنة تاجر روسي كبير هاجر بعد الثورة الى مصر واسمها ايرينا اوفتشينيكوفا. وحدد والى حد كبير وضع هذه السيدة الرفيع — كانت متزوجة من الامير اليوناني بيوتر ابن عم ملك اليونان غيورغ الثاني — نجاح هذه المبادرة . وترأس الصندوق رئيس الوزراء المصري الاسبغ شريف صبري وفي ادارة الصندوق كان وزير المالية ومحافظ القاهرة وبعض المقربين من الملك، وكان السكرتير الصحفي للصندوق الكاتب المعروف طه حسين. وفي مذكراته كتب نوفيكوف وقال: «لم نكن ننتظر المساعدة المادية الكبيرة من هذا الصندوق ولكن كانت له قيمة سياسية كبيرة لانه كان من الممكن ان يصبح حلقة في سلسلة الفعاليات الكثيرة التي ساهمت في تعزيز حب المصريين للاتحاد السوفيتي» (24).

وبدأت حملة جمع التبرعات بعرض الفيلم الوثائقي ستالينغراد في دار سينما «اوبرا» في القاهرة يوم 15 ايار/مايو 1944. وحضر العرض اهم ممثلي النخبة المصرية وفي المقدمة

1936 على ان بريطانيا فقط تملك الحق في فتح سفارة لها في مصر اما الدول الاخرى فيمكنها فتح بعثات دبلوماسية يرأسها موفد للدول المذكورة. وفي يوم 14 تشرين الاول تم تعيين الدبلوماسي المخضرم نيقولاي نوفيكونوف في منصب الموفد السوفيتي فوق العادة لدى مصر. لقد كان المذكور يحمل صفة السفير فوق العادة وبهذه الصفة تم اعتماده كذلك لدى حكومتي اليونان ويوغسلافيا في المنفى في القاهرة (21).

وكان اول الدبلوماسيين السوفيت الذين وصلوا الى القاهرة السكرتير الثاني للبعثة الدبلوماسية السوفيتية عبد الرحمن سلطانوف وهو مستعرب يتمتع بخبرة كبيرة عمل قبل ذلك في اليمن.

كتب المهاجر الروسي اناتولي ماركوف متذكرا: «عند سلم الطائرة تقدم موظف وزارة الخارجية المصرية المكلف باستقبال سلطانوف في المطار ورحب به باللغة الفرنسية ولكن الدبلوماسي الروسي بقي صامتا ولم يرد. فكرر الموظف المصري ذلك بالانكليزية بدون جدوى، وكرر باللغة ال ايطالية بدون فائدة . وبعد ان بقي صامتا لفترة قال سلطانوف بالعربية لمحدثه: «قل لي هل تتحدث انت بالعربية؟».

هذا الحادث انتشر بسرعة البرق في مصر واثار الانتباه والاعجاب في نفوس المصريين نحو البعثة السوفيتية لانهم اعتادوا على ان كل الدبلوماسيين الاجانب المعتمدين في بلادهم لم يتعبوا انفسهم بتعلم العربية» (22).

وعلى متن طائرة عسكرية بريطانية من طهران وصل الى مصر نيقولاي نوفيكونوف ومستشار البعثة دانيال سولود في يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر. في البداية اقاما في فندق «شبرد» في وسط القاهرة ولكن بعد فترة قصيرة استأجرا فيلا من طابقين على ضفة النيل اليسرى، مقابل الطرف الجنوبي من الجزيرة. وكتب نوفيكونوف متذكرا: «في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ارتفع العلم السوفيتي ورفرف فوق المبنى» (23).

وفي 25 تشرين الثاني قام نوفيكونوف بزيارة النحاس باشا بصفته وزيرا للخارجية المصرية وسلمه اوراق اعتماده . وتم تسليم اوراق الاعتماد للملك فاروق فقط في يوم 25 كانون الاول/ديسمبر بسبب مرض الملك.

الشعب للشؤون الخارجية ولكنه على الرغم من ذلك عاد الى لندن لكي ينجز اعماله كسفير في لندن. وكانت طريق العودة عبر القاهرة التي وصلها يوم 25 اب وكان يأمل بلقاء رئيس الوزراء المصري، ولكن تبين ان الحكومة انتقلت في الصيف الى الاسكندرية. وفي اليوم التالي توجه مايسكي الى الاسكندرية بالطائرة حيث التقى برئيس وزراء مصر وحصل منه على رد ايجابي على رسالته ونسق معه نص البيان المشترك.

وفيما يلي اورد مقطع مما تذكره الدبلوماسية الروسي: «اعربت عن ارتياحي بخصوص النهاية السعيدة لمباحثاتنا وسألت رئيس الحكومة: من اي تاريخ سنعتبر العلاقات بين الدولتين قائمة؟

صمت النحاس باشا قليلا ثم قال بحيوية: من اليوم . من 26 اب 1943. اليوم انجزنا المباحثات وسنقيم العلاقات اليوم. بالاضافة لذلك اليوم حل شهر رمضان المبارك. وتوجه النحاس باشا الى النافذة وقال لي: انظروا ، كل الشارع مزين بالاعلام والجميع يسرون بسعادة في الشارع. انه موعد جيد فعلا لبدء العلاقات بين دولتنا. وهنا قلت له: ليكن ذلك. ليصبح يوم 26 اب 1943 يوم اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ومصر. واني لأمل بان احفادنا سيتذكرون هذا التاريخ بارتياح.

— أجل ، اجل اني لأشك في ذلك» (18).

ويؤكد الدبلوماسية السوفيتي على ان مقر رئيس الوزراء المصري «كان في فندق فاخر جدا على شاطئ البحر» (19).

واتفق مايسكي مع نحاس باشا على ان يتم نشر البيان الخاص بذلك يوم 7 ايلول/سبتمبر في موسكو والقاهرة. ولكن الصعوبة في الاتصالات في ظروف الحرب تسببت بنشر البيان في موسكو بعد يومين من ذلك الموعد.

وفي يوم 9 ايلول نشرت صحيفة «ازيستيا» الخبر التالي: «خلال الفترة الاخيرة قام نائب مفوض الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفيتي مايسكي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري مصطفى النحاس باشا باسم الدولتين بتبادل الرسائل التي في محصلتها تمت اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين اعتبارا من 26 اب عام 1943 وتتضمن الاتفاقية تبادل السفراء في القريب العاجل» (20). وتنص المعاهدة المصرية البريطانية لعام

صدي ستالينغراد في القاهرة

كتب الممثل المفوض السوفيتي في بريطانيا ايفان مايسكي وقال: «بعد معركة ستالينغراد تغير سلوك السفير المصري في لندن نشأت باشا الذي كان قبل ذلك لا يلاحظني تقريبا. وقام السفير بدعوتي اليه في السفارة لتناول الفطور وخلال ذلك تحدث عن ضرورة اقامة العلاقات الدبلوماسية بين دولتنا. فقلت له اني اوافق على رايه واقترحت ان تقوم الحكومة المصرية برئاسة النحاس باشا بتقديم الاقتراح بهذا الخصوص الى الاتحاد السوفيتي» (15).

ومر الزمن ولم تصل رسالة الحكومة المصرية ويقال ان البلاط الملكي كان يكبح على الدوام اتخاذ القرار بذلك. ولكن الامور على الرغم من ذلك تحركت. في يوم 29 ايار/مايو وافقت الحكومة المصرية على اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وفي يوم 30 حزيران/يونيو اصدرت قرارها الخاص بذلك. ولكن مايسكي لم يستلم هذا الخبر في لندن لانه استدعي على عجل الى موسكو. كان طريق العودة الى الوطن يمر عبر الدار البيضاء والقاهرة وطهران. وعند توقفه في القاهرة قام الدبلوماسي السوفيتي في يوم 5 تموز/يوليو بزيارة رئيس الوزراء المصري النحاس باشا وتم الاتفاق على ما يلي: «توجه هذا السياسي المصري الي كسفير الاتحاد السوفيتي في لندن برسالة وفيها اعرب عن رغبة مصر لاقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي . واخذت هذا الرسالة معي وفور وصولي الى موسكو سلمتها الى الحكومة السوفيتية، التي ردت على الرسالة بالموافقة، وبعد ذلك اعتبرت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين قائمة وتم نشر بيان خاص بذلك في موسكو والقاهرة» (16). وفي اليوم التالي تلقى مايسكي من نحاس باشا رسالة رسمية اعتبرتها موسكو مرضية، وتم الرد عليها يوم 26 تموز وجاء فيه: «قبلت الحكومة السوفيتية بارتياح بعرضكم الخاص باقامة علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ومصر وهي مستعدة لتبادل الممثلين في اقرب قت» (17).

وتم ارسال الوثيقة الى القاهرة عبر لندن ولكن نشأت باشا احتفظ بالرسالة وسلمها لنحاس باشا فقط في 23 اب/اغسطس. في تلك الفترة تم تعيين مايسكي في منصب نائب مفوض

وفي ذات الوقت كانت دولتنا تصدر لمصر مشتقات النفط والمنسوجات. وفي 1933 تم تأسيس شركة خاصة لاستيراد وتوزيع مشتقات النفط السوفيتية⁽¹³⁾.

وبدا ان التطور الناجح للتجارة مع الاتحاد السوفيتي سيدفع بمصر نحو اقامة علاقات حكومية مشتركة طبيعية معه. وفي اذار/مارس عام 1933 اعلن رئيس وزراء مصر يحيى باشا في البرلمان انه وبسبب تقلص خطورة الدعاية الشيوعية اخذ يدرس بجد موضوع اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي⁽¹⁴⁾.

ولكن الخوف كان لا يزال شديدا في كواليس القصر الملكي من «الخطر الاحمر» ويشهد على ذلك ان الحكومة المصرية منعت «لصالح الامن الاجتماعي» الكتاب عن ستالين لانري باربيوس والكتاب عن لينين لجان جاكوبي.

ويجب القول ان الوضع السياسي في مصر تعقد كثيرا بعد بدء الحرب العالمية الثانية واقتحام القوات الايطالية الاراضي المصرية من ليبيا في ايلول /سبتمبر عام 1940. وجدير بالذكر ان المزاج المعادي للبريطانيين بين قسم من النخبة السياسية في مصر تحول الى موالاة للفاشية وذلك حسب ما يقول المبدأ: «عدو عدوي — صديقي». وكانت مصر تعتبر القاعدة الرئيسية للبريطانيين في الشرق الاوسط ولذلك لم ترغب القيادة البريطانية برؤية طابور خامس هناك. وفي يوم 4 شباط 1942 طوقت القوات البريطانية قصر عابدين الملكي في القاهرة وتم تسليم الملك فاروق الانذار التالي: اما تكليف زعيم الحزب الوطني البرجوازي (الوفد) مصطفى نحاس باشا بتشكيل الحكومة او التخلي عن العرش.

واضطر الملك للقبول بالخيار الاول. وعلى الفور نفذت الحكومة الجديدة الاعتقالات بين العناصر المعادية لبريطانيا والموالية للفاشية. وهو ما جعل الوضع يعود الى طبيعته بالتدريج. ولكن وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفيتي كان من حلفاء بريطانيا في تلك الحرب الا ان مصر لم تبد الاستعجال في اقامة العلاقات الدبلوماسية معه. لم يكن واضحا بعد لمن ستكون الغلبة في الحرب. ولكن ومع حلول بداية عام 1943 بات واضحا ان الغلبة للحلفاء وان هزيمة دول المحور باتت مسألة وقت لا اكثر. في البداية تمكن الحلفاء من طرد القوات الفاشية من مصر ومن ثم الحق الجيش السوفيتي الهزيمة الماحقة بالقوات الفاشية في ستالينغراد.

بدون وسطاء

في عام 1926 حدثت ازمة حادة في سوق القطن العالمية. ومن المعروف ان اقتصاد مصر كله كان يرتبط بتصدير القطن. وبسبب اتساع مساحة الاراضي المزروعة به في السودان تراجعت اسعار القطن في العالم بشكل حاد. وحاولت الحكومة مساعدة الفلاحين المصريين الذين خيم شبح الفقر فوق رؤوسهم، ولذلك قامت بشراء كل محصول القطن لديهم على مدى عامين وكانت تأمل ببيعه عندما ترتفع الاسعار. ولكن ذلك لم يحدث وحينذاك تذكر المصريون ان روسيا كان من اكبر مستوردين للقطن المصري. في نهاية عام 1927 التقى ممثلو السفارتين السوفيتية والمصرية في انقرة . وبعد ذلك تمت متابعة المباحثات حول استئناف التجارة بين الدولتين. وفي 31 كانون الاول/ديسمبر ابلغ وزير التجارة المصري حكومة بلاده بشكل خطي بمجرى المباحثات ولاحظ «انه من الافضل لنا التخلص من الوسطاء» (11).

قبل ذلك كانت الصفقات الصغيرة بين الجانبين تجري في بورصة مانشستر وبورصة ليفربول. وبعد مفاطلة قصيرة وافقت الحكومة المصرية على التجارة مع الاتحاد السوفيتي.

وفي 1928 ظهرت في مصر اول بعثة رسمية سوفيتية — ممثلية «تكستيل ايمبرت» استيراد المنسوجات) في الاسكندرية. ولكن وحسب قول المهاجر الروسي ماكاروف الذي كان يعمل في البوليس المصري حينذاك، مارس موظفو البعثة السوفيتية ليس فقط التجارة بل روجوا بين السياسيين المصريين لفكرة اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي. وفي عام 1929 تم ابعاد البعثة السوفيتية من مصر.

وعلى الرغم من هذا الحادث المؤسف تطورت التجارة بين الدولتين. وفي ظروف الازمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 ازدادت اهمية التجارة مع الاتحاد السوفيتي كثيرا بالنسبة لمصر.

وكما ذكر وزير التجارة المصري عبد السلام فهمي فان الاتحاد السوفيتي بات في اواسط الثلاثينيات من القرن الماضي يشغل المركز الرابع في مجال استيراد القطن المصري (12).

واثار طرد المهاجرين الذين لم يكونوا مواطني الاتحاد السوفيتي، رد فعل حادا من موسكو. وجاء في «استعراض الوضع الدولي والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي في عام 1925» ما يلي : «لا شك بان الحادث الذي جرى مع السفينة تشيتشيرن انعكس سلبا على تطوير التجارة مع مصر. ونتيجة الحادث كان يجب على الاسطول التجاري السوفيتي ان يمنع السفن التابعة له من دخول الموانئ المصرية (7). وبعث تشيتشيرن برسالة غاضبة الى نظيره المصري ذو الفقار باشا وبعد ان اعلن له عن «الاحتجاج القطعي» اعرب المفوض السوفيتي عن امله بان مثل هذه الحادثة لن تتكرر في المستقبل (8).

ولكنها تكررت. في 1928—1929 تم ترحيل 13 شخصا من المهاجرين الروس الى الاتحاد السوفيتي وجرت عمليات ابعاد اخرى لاحقا. وفي بداية عام 1931 ابلغت الادارة الحكومية السياسية الموحدة، مفوضية الشعب للشؤون الخارجية ما يلي: «على الرغم من الاحتجاج الشديد من قبل قباطنة السفن السوفيتية تواصل السلطات الانكليزية في موانئ فلسطين ومصر ترحيل بعض الاشخاص الذين لا يملكون تاشيرات دخول سوفيتية على السفن السوفيتية وبالقوة» (9).

ولكن يجب القول انه كان يوجد بين الشخصيات الرسمية المصرية انصار لاقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. من بينهم كان القائم بالاعمال المصري في بريطانيا سيداروس بيه، الذي كان يرى ان الفرص تحسنت لان الحركة لصالح الاستقلالية ازدادت بينهم (اعضاء البرلمان المصري).

والتقى هذا الدبلوماسي المصري في لندن في بداية 1926 مرتين مع نظيره الروسي وخلال الحديث معه اكد على ان مصر معنية بشراء الاتحاد السوفيتي للقطن المصري وشدد على اهمية ذلك بالنسبة لبلاده. ولكن مبادرة الدبلوماسي المصري لم تنل الدعم في القاهرة. إلا ان الاتحاد السوفيتي على الرغم من ذلك لم يتخل عن محاولات اقامة علاقات طبيعية مع مصر. لقد كتب نائب مفوض الشعب للشؤون الخارجية ليف كاراخان الى المندوب المفوض السوفيتي في تركيا ياكوف سوريتس يوم 2 كانون الثاني 1928: «على الرغم من كل الصعوبات يجب علينا ان نبحث موضوع استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر» (10).

روسيا فقط من مصر وكذلك اشترينا الرز. وتم توريد الخشب والمنتجات الخشبية والطحين والجلود من روسيا الى مصر» (4).

وجدير بالذكر ان غيورغي تشيتشيرين طرح موضوع مصر مرتين على الاقل في مراسلاته مع فوروفسكي — في 15 و25 نيسان/ابريل عام 1923. وفي يوم 25 نيسان كتب تشيتشيرين وقال: «كما تذكر تم التحقق من ان اقتراح اقامة العلاقات الدبلوماسية مع مصر يمكن ان يتم على شكل طلب اعتيادي الى وزير الخارجية المصري. لقد طلبنا منكم القيام بذلك من روما. من هناك يبدو تنظيم هذا الامر اسهل» (5). ولكن فوروفسكي كان في تلك الفترة في لوزان حيث جرى استئناف عمل المؤتمر. ولم يعد بعد ذلك الى روما لانه قتل في لوزان على يد ضابط من الحرس الابيض.

وحاول الممثل الجديد للاتحاد السوفيتي في روما نيقولا يوردانسكي من جانبه تنفيذ تكليف تشيتشيرين. وفي كانون الثاني 1924 ارسل رسالة الى وزير خارجية مصر وصيف غالي تضمنت اقتراح اقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، ويقول يوردانسكي ان الرسالة وصلت ولكنه لم يتلق الرد عليها.

لقد كانت السلطات المصرية منشغلة بالكشف عن الشيوعيين واعتقالهم. وجرى اعتقال بعض المهاجرين الروس كذلك. في مصر في تلك الفترة كانت مجموعتان من الروس المهاجرين — الكبيرة منهما ضمت حوالي الفي شخص وكانت تتالف من الذين ساعدتهم الانكليز في النزوح من نوفوروسيسك في ربيع 1920. والاقبل منهما بالعدد كانت تضم الذين فروا من روسيا خلال حكم القيصر بعد الخسارة في الثورة الروسية الاولى 1905—1907 ولم يتمكنوا من العودة الى الوطن بسبب الحرب الاهلية. في عام 1919 كانت تعمل في الاسكندرية لجنة المهاجرين السياسيين الروس (6).

والبعض منهم شارك بفعالية في الحركة الثورية المصرية. وعلى اغلب شكت السلطات المصرية بان هؤلاء الناس لعبوا دور وسيط الاتصال بين الشيوعيين المصريين والكومنتيرين ولذلك طردت في تموز/يوليو عام 1925 مجموعة من 34 مهاجرا روسيا وتم زجهم بالقوة على متن باخرة سوفيتية تحمل اسم «تشيتشيرين».

«الاستسلام» بالنسبة للمهاجرين الروس الذين كانوا يقيمون في تلك الفترة في مصر وليس بناتا بالرغبة باقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.

في 1922—1923 انتشرت الاضرابات بزعامه الحزب الاشتراكي المصري الذي تأسس في عام 1921، وبعد عام تحول الى الحزب الشيوعي وانضم الى حركة «كومنتيرن». واصبح اتحاد العمال المصري الذي يقوده الشيوعيون عضوا في «بروفينترن» (الحركة النقابية الاممية).

واثارت قوة الحركة الاضرابية في مصر، وخاصة الواقع ان الشيوعيين يتراثونها، اثار كل ذلك الخوف الكبير في نفوس الاوساط الحاكمة المصرية التي قامت في 1924 بسحق الحزب الشيوعي المصري. لقد اعتقدوا في قصر عابدين على ما يبدو ان اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ستجعل يد موسكو تطول القاهرة.

في ذات الوقت كان الاتحاد السوفيتي على استعداد لاقامة علاقات حكومية طبيعية مع مصر. وفي يوم 30 كانون الثاني/يناير عام 1923 كتب مفوض الخارجية السوفيتية غيورغي تشيتشيرين رئيس الوفد السوفيتي الى مؤتمر لوزان الخاص بالتحضير لمعاهدة السلام مع تركيا وفرض نظام العبور في مضائق البحر الاسود، كتب: «بسبب مغادرتي (لوزان) رأيت من الضروري بسط الوضوح النهائي في موضوع علاقاتنا مع مصر والعربية... اليوم التقيت مع وفد الحزب الوطني المصري* بكامل اعضائه. (* الحزب الوطني تاسس في نهاية عام 1907 على يد زعيم الحركة الوطنية المصرية مصطفى كامل. وفي عام 1921 انضم بعض اعضائه الى الحزب الاشتراكي المصر). وهمر (اعضاء الوفد المصري) سيقون على اتصال بالرفيق فوروفسكي (الممثل المفوض السوفيتي في ايطاليا). لقد ذكروا لي ان بريطانيا لا تملك الاساس القانوني لمنع مصر من اقامة علاقات معنا. طبعا نعرف ان الحكومة المصرية عمليا بأيدي الانكليز ولذلك ستعتمد انكلترا للمناورة من اجل منعنا من تحقيق ذلك. يجب القول ان ممثلي كل الدول يعملون في مصر في الوقت الراهن. وان كلنا الرفيق فوروفسكي بمتابعة الموضوع فليتوجه هذا الرفيق الى وزارة الخارجية المصرية عبر ممثل مفوض ما صديق لنا في القاهرة. يجب ارسال وفد تجاري: هناك نوع من القطن تشتريه

قسم قنصلي في القاهرة يرأسه نائب القنصل نيقولا فينوغرادوف (1). وبما ان الدبلوماسيين الروس العاملين في مصر لم يعترفوا بالسلطة السوفيتية صدر قرار عن مفوض الشعب لشؤون الخارجية يوم 9 كانون الاول/ديسمبر عام 1917 بطردهم من مناصبهم. وعمليا اصبحت العلاقات بين الدولتين مقطوعة.

وفي بداية الحرب العالمية الاولى قامت بريطانيا العظمى التي تحتل عمليا مصر منذ عام 1882، باعلان مصر في يوم 18 كانون الاول/يناير عام 1914 محمية تابعة لها. وهو ما اجبر القاهرة بعد ذلك للسير خلف لندن في مجال السياسة الخارجية بما في ذلك في مجال العلاقات مع السلطات الجديدة في روسيا. وكان يمكن ان يتغير الوضع فقط بعد ان منحت بريطانيا في 28 شباط/فبراير عام 1922 الاستقلال الشكلي لمصر. وجرت الخطوة الاولى في هذا الاتجاه في يوم 6 تشرين الاول/اكتوبر عام 1923 عندما قررت الحكومة المصرية عدم الاعتراف لاحقا بالبعثة الدبلوماسية والقنصلية التي مثلت سلطات روسيا القيصرية في مصر والغت نظام الاستسلام (Extraterritoriality) بالنسبة لمواطنيها (2). ولدى تفسيره لسبب هذا القرار قال المفوض السامي البريطاني في مصر سكوت (الذي كان عمليا صاحب القرار النهائي في مصر): «على الرغم عنا نضطر للاخذ بعين الاعتبار ان سلطة البلاشفة قائمة منذ 6 سنوات في روسيا ومن ناحية اخرى لان القوى المناهضة للبلاشفة لم تتمكن حتى الان من اظهار القدر الكافي من القوة ولذلك يمكن اعتبارها جثة من الماضي» (3).

وبعد مرور 4 اشهر فقط اي في بداية شباط/فبراير عام 1924 اقامت انكلترا العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.

«يد موسكو»

إذا كان قرار السيد الفعلي للدولة المصرية عدم الاعتراف بالبعثات الدبلوماسية القيصرية ليس الا مقدمة للاعتراف لاحقا بروسيا السوفيتية فعلى الاغلب استرشدت الحكومة المصرية في ذلك بأفكار اخرى. لقد كانت الحكومة المصرية معنية بالدرجة الاولى بالغاء نظام

فلاديمير بيلياكوف

باحث رئيسي في معهد الاستشراق التابع
لأكاديمية العلوم الروسية،
بروفيسور، دكتور في العلوم التاريخية
beliakov2007@yandex.ru

طريق طوله ربع قرن

بمناسبة حلول الذكرى السنوية السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ومصر

قبل 70 عاما، في يوم 26 آب/اغسطس، 1943 تمت اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ومصر. ويجب القول ان الطريق نحو هذا الحدث استمر اكثر من ربع قرن. بعد ثورة اكتوبر عام 1917 لم تعترف الحكومة المصرية بالسلطة السوفيتية. وواصلت العمل بشكل رسمي في ارض الكنانة البعثان الدبلوماسية والقنصلية التان مثلتا سلطات روسية القيصرية.

في عام 1922 كانت هناك وكالة دبلوماسية، وقنصلية عامة (يرأسها الكسي سميرنوف موفد فوق العادة)، وقنصلية في الاسكندرية (وكان القنصل حينذاك الكسندر بتروف)، وكذلك

Владимир БЕЛЯКОВ, Ведущий научный сотрудник Института востоковедения РАН,
профессор, доктор исторических наук
ПУТЬ ДЛИНОЮ В ЧЕТВЕРТЬ ВЕКА

ولكن لؤلؤة الاردن تعتبر وبحق مدينة بترا التي ضمتها اليونيسكو الى قائمة التراث العالمي. هذه المدينة التي حفرها الانباط في صخور الجبال قبل اكثر من الفي عام. لذلك يمكن القول ان الاردن يعتبر من الناحية السياحية احد الدول الهامة والمشيقة في الشرق الاوسط.

ولم تمر الثورات العربية جانبا وشهد الاردن مظاهرات جماهيرية في فترات مختلفة طالبت بتنفيذ مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية. ولكن الملك تمكن بشكل عام من السيطرة على الامور وخفف من شدة المطالب الاحتجاجية عن طريق تنفيذ تعديلات في الدستور عززت دور البرلمان في الحياة السياسية وصدرت قوانين جديدة عن الاحزاب والانتخابات وعن المحكمة الدستورية.

وتم السير على نهج الحوار مع مختلف فئات المجتمع الاردني. ولكن لا يزال الاردن يواجه مشكلات هي اقتصادية بالمقام الاول وان لم يتم حلها فستبقى تثير التذمر بين الجمهور خاصة ان باشرت السلطات بتنفيذ الإصلاحات التي لا تحظى بالشعبية بين السكان بما في ذلك الغاء دعم الدولة لاسعار بعض المواد والخدمات الاساسية.

ولا شك في ان وجود عدد كبير جدا من اللاجئين السوريين يتسبب بمصاعب اقتصادية ومالية وازفافية للاردن (حوالي نصف مليون لاجئ).

وفي الختام اود ان اتمنى لقيادة وشعب المملكة الاردنية الهاشمية النجاح في تخطي كل المصاعب والمحافظة وتعزيز سمعة هذه الدولة مواصلة التمسك بتقاليد الاعتدال وعدم قبول التطرف والعنف وكذلك مواصلة التعايش السلمي بين مختلف الطوائف والديانات. وهذا كله سيساعد في التطوير اللاحق للعلاقات الودية والطيبة بين روسيا والاردن.

والمركز المذكور يضم مكتبة جديدة ومختبر لغوي. ومن بين زواره — الطلاب الذين يدرسون اللغة الروسية (اكثر من 70 شخصا).

اود التحدث هنا بشكل خاص عن موقع متميز وفريد من نوعه يعمل اليوم داخل المحمية الدينية التاريخية « مكان تعميد المسيح في نهر الاردن». وهذا الموقع هو دار الحجاج الروس في تلك المنطقة. لقد تم تشييد الدار على ارض تزيد مساحتها على 9 آلاف متر مربع وتطل بشكل مباشر على النهر. واستلمت روسيا الارض بدون مقابل للاستخدام الدائم في عام 2006. وانتقلت في عام 2012 الى ملكية الحكومة الروسية. وفي حزيران/يونيو عام 2012 تم افتتاح مركز استقبال الحجاج الروس المذكور.

وفي تشرين الثاني عام 2012 زار راعي الكنيسة الارثوذكسية الروسية البطريرك كيريل المركز المذكور. ويمكن القول ايضا انه تم تشييد الدار المذكورة على نفقة الممولين الروس — بعض البنوك والشركات الحكومية الروسية.

واستمرت عملية تشييد المركز حوالي 5 سنوات وتم انجازه بنجاح بفضل جهود واهتمام ادارة شؤون الرئاسة الروسية ورئيس هذه الادارة ف. كوجين .

يجب القول ان الدار المذكورة في غاية الجمال وفي المركز المذكور فندق للحجاج ومعبد ومطعم وبعض المنشآت الهندسية. ويشرف على اداء الصلوات في المركز المذكور رجل دين من البعثة الدينية الروسية في القدس. ومع الاخذ بعين الاعتبار ان الاردن يتبع لبطريركية القدس تم بذلك الجهود الكبيرة للاتفاق مع بطريرك القدس ثيوفيلوس الثالث، على شروط عمل المركز المذكور. وقدم المساعدة الكبيرة في هذا المجال ابن عم الملك — الامير غازي الذي يشغل منصب رئيس مجلس رعاية «أماكن التعميد».

وفي المحصلة تمت وبمساهمة مباشرة من الامير صياغة الاتفاق الذي وقع عليه المطران إريون والسكرتير العام لبطريركية القدس وكذلك كاتب هذه السطور السفير الروسي في الاردن. وبالقرب من «مكان التعميد» ظهر الفناء الروسي. وهناك مكان اخر في الاردن له قيمة كبيرة في قلوب المؤمنين المسيحيين وله علاقة بتاريخ العهد القديم — انها قلعة مكاور (المكان الذي تم فيه قطع راس القديس يوحنا المعمدان في قصر هيرودس) وكذلك المغارة التي اختبأ فيها لوط مع ابنتيه بعد سقوط عمورة وسدوم وكذلك جبل «نبو» حيث دفن النبي موسى.

فعلى سبيل المثال في آب عام 2008 وعلى الرغم من معارضة الدول الغربية زار الملك عد الله موسكو مباشرة بعد المغامرة العسكرية الجورجية الفاشلة ضد اوسيتيا الجنوبية . وبتكليف من الملك تم ارسال طائرة مساعدات انسانية الى فلاديففاس في 25 اب 2008 .

من بين التصرفات النبيلة من جانب الملك عبد الله الثاني يمكن ذكر كذلك الاستقبال الحار لمجموعة كبيرة من اطفال مدرسة بيسلان (اكثر من مئة طفل) في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2006. وموسكو تذكر جيدا ان الملك الاردني بالذات كان احد اوائل القادة الاجانب الذي اعرب عن تضامنه مع الشعب الروسي بعد مأساة مدرسة بيسلان.

ويشغل مجال التعليم العالي الحيز الهام في التعاون بين الدولتين. ويجب القول ان الطلاب الاردنيين قدموا الى الاتحاد السوفيتي للدراسة اعتبارا من عام 1951 وخلال اكثر من 60 عاما تخرج من المؤسسات التعليمية السوفيتية والروسية حوالي 16 الف اردني. ويشغل الكثيرون منهم في الوقت الراهن مناصب هامة في المؤسسات الحكومية والشركات والقوات المسلحة الاردنية. ومن بينهم ايضا هناك عدد كبير من الاطباء ورجال الاعمال الناجحين.

ولكن وللأسف الشديد تقلص عدد الطلاب الاردنيين الدارسين في روسيا في الوقت الراهن. هناك طبعاً اسباب موضوعية لذلك من بينها ازدياد عدد الجامعات الاردنية وكذلك ارتفاع نفقات المعيشة في المدن الروسية وكذلك تقلص مستوى التعليم في بعض الجامعات الروسية وكذلك وجود عوائق بيروقراطية تتعلق بتنظيم الاوراق في المؤسسات الحكومية الروسية.

ومن بين الاحداث الهامة في مجال العلاقات الثقافية بين الجانبين يمكن ذكر افتتاح مركز العلوم والثقافة الروسية في عمان في نهاية 2009. لقد تحول هذا المركز الى ساحة مطلوبة كثيرا لتنظيم الفعالية الثقافية والتربوية بما في ذلك مع مشاركة فعالة من جانب منظمات ابناء الوطن الروس المقيمين في الاردن. ومن بين هذه المنظمات يمكن ذكر النادي النسائي «ناديجدا» ورابطة الشباب الناطقين بالروسية في الاردن والجمعية الخيرية الشركسية. وتلعب العديد من المنظمات الاجتماعية الدور الكبير في تطوير العلاقات الودية مع روسيا من بينها نادي «ابن سينا» الذي يوحد في صفوفه المتخرجين من الجامعات السوفيتية والروسية وكذلك جمعية الصداقة «الاردن — روسيا».

وفي كانون الثاني/يناير عام 2011 وتحت رعاية صندوق «العالم الروسي»، باشر العمل المركز الروسي التابع للجامعة الاردنية والمخصص لنشر وترويج اللغة الروسية في الاردن.

ونود هنا قول عدة كلمات عن الملك عبد الله الثاني الذي وحسب المعلومات الرسمية يعتبر من سلالة الرسول محمد بشكل مباشر في الجيل الثالث والاربعين . ويحمل الملك شهادة عسكرية اختصاصية وكان يقود القوات الخاصة في التسعينيات من القرن الماضي في بلاده. ويتسم بالروح الديمقراطية خلال الحوار ولا يحب التملق المكشوف. وخلال المباحثات مع القادة الاجانب تراه ينتقل بسرعة لطرح جوهر الموضوع ولا يلجأ الى استخدام البلاغة الكلامية.

واليوم تزداد وتيرة التعاون بين روسيا والاردن وهي تشمل اتجاهات جديدة واعدة بما في ذلك تنفيذ مشاريع في مجال صناعة الطاقة والبنى التحتية. ومن اهم هذه المشاريع قد تصبح اول محطة كهروذرية في الاردن. ومن المعروف ان الجانب الروسي يشارك في المناقصة المعلنة عن تشييد هذه المنشأة وتتوفر لديه كل الفرص للفوز بها.

ويجب القول ان حجم التبادل التجاري بين الدولتين كان في 2010-2013 في حدود 400— 550 مليون دولار سنويا. وفي الصادرات الروسية تغلب المعادن السوداء والمشتقات النفطية والحبوب.

ويبلغ حجم الصادرات الاردنية السنوي الروسي حوالي 18 مليون دولار وهو يتركز بشكل اساسي على المنتجات الزراعية والمستحضرات التجميلية الطبية المنتجة من مواد من البحر الميت. ومن بين المجالات الهامة في التعاون الثنائي يمكن ذكر التعاون العسكري الفني. لقد بدأ هذا التعاون في عهد الملك حسين ولكنه توقف في التسعينيات من القرن الماضي. وتم استئنافه قبل عدة سنوات وجاء ذلك في ايار /مايو 2013 — عندما افتتح في الاردن مصنع تجميع قواذف من طراز «ار بي جي -32» المصمم في شركة «بازالت» المساهمة المفتوحة الروسية . والمشروع نفذ بدعم مالي وتقني روسي وهو يهدف الى المساهمة بشكل فعال وكبير في رفع القدرة الدفاعية للقوات المسلحة الاردنية.

وفي كلمة له خلال الاحتفال بافتتاح المصنع اكد المدير العام لمؤسسة «روس تكنولوجيا» الحكومية الكبرى تشيميزوف على ان تشغيل هذه المؤسسة المشتركة يعني الانتقال الى مرحلة نوعية جديدة في التعاون العسكري الفني بين الدولتين.

وجدير بالذكر ان التعاون الوثيق بين المملكة والولايات المتحدة وحلفائها لا يمنع الاردن من شغل مواقف متزنة في العديد من المسائل «الساخنة».

من المعروف ان والده الراحل بالذات الملك حسين كان المبادر الى منح العلاقات مع موسكو الشكل المناسب. واعرب الملك عبد الله الثاني عن اعتقاده (وهو ما وافق عليه الرئيس فلاديمير بوتين) ان الذكرى السنوية الخمسين لاقامة العلاقات بين الدولتين تعد حدثا هاما جدا في تاريخ التعاون بين البلدين.

ومن المعروف ان الاردن دولة فتية ليست بالكبيرة نالت الاستقلال في عام 1946، ويزيد عدد سكانها حاليا على 6ر5 مليون نسمة بقليل وهي قليلة الثروات الباطنية، وهو ما يجعلها متعلقة باستيراد المحروقات وبالمساعدات الاقتصادية المالية الخارجية. والمملكة تنحو وبشكل تقليدي الى الغرب ولكن على الرغم من ذلك سعى زعماء الاردن دائما الى تطوير الشراكة مع مختلف المراكز العالمية التي تشغل روسيا احد المراتب الاولى بينها.

لقد سار على هذا النهج الملك الراحل حسين وتابع السير عليه نجله الملك عبد الله الثاني الذي جلس على العرش الاردني في عام 1999. وفي عهد الملك الحالي اصطبغ التعاون الروسي الاردني بالوان جديدة وبات اكثر دينامية وتنوعا.

وخلال الفترة الماضية تمت اقامة قاعدة قانونية تشريعية مستقرة للعلاقات الثنائية. وتم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الحكومية المشتركة (حول التعاون الاقتصادي والتقني وحول تطوير التجارة والنقل الجوي) وذلك خلال الفترة من الستينيات الى الثمانينيات في القرن الماضي. وفي السنوات الاخيرة تم التوقيع على اتفاقيات هامة جدا تتعلق باستخدام الطاقة النووية للاهداف السلمية، والحماية المتبادلة والتشجيع لتوظيف الاموال، واقامة لجنة حكومية مشتركة لتطوير التعاون الاقتصادي التجاري والعلمي الفني.

ويجب القول ان العلاقات الروسية الاردنية السياسية تتسم بالطابع المكثف للقاءات على مستوى القمة. لقد زار الملك عبد الله الثاني موسكو عدة مرات وكان دائما بمثابة الضيف العزيز المرغوب بزيارته. وجدير بالذكر ان العاهل الاردني الحالي بالذات هو الذي جعل الحوار مع القيادة الروسية دوريا واكثر نشاطا وفعالية. لقد زار الملك عبد الله الثاني روسيا 11 مرة خلال الفترة من 2001 الى 2013 وله علاقة ودية دائنة مع فلاديمير بوتين ومع ديميتري ميدفيديف.

وجدير بالذكر ان فلاديمير بوتين زار المملكة مرتين — في 2007 و2012 وزارها ديميتري ميدفيديف في عام 2011.

الكسندر كالوغين

سفير روسيا الاتحادية المفوض
وفوق العادة في المملكة الاردنية
الهاشمية

russjo@nol.jo



روسيا — الاردن : 50 عاما من التعاون الطيب

خلال اللقاء الذي جرى في يوم 19 شباط/ فبراير في موسكو مع العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني قام الرئيس فلاديمير بوتين بتسليم ضيفه الكبير نسخة من صحيفة «برافدا» أصفرت أوراقها جدا ويعود تاريخ صدورها الى يوم 21 آب/اغسطس عام 1963. في تلك النسخة نشر نبأ حول اقامة العلاقات الدبلوماسية في ذلك اليوم بين الاتحاد السوفيتي والمملكة الاردنية الهاشمية. وكان رد فعل الملك في غاية الحيوية والاهتمام وقال انه وعند اخذه للصحيفة في يده احس وكأنه لمس التاريخ البعيد.

Александр КАЛУГИН, Чрезвычайный и Полномочный Посол России
в Иорданском Хашимитском Королевстве
РОССИЯ — ИОРДАНИЯ: 50 ЛЕТ ДОБРОГО СОТРУДНИЧЕСТВА

التنافس يشتد في اوربا. تسبب ذلك بظهور مشكلات جدية لدى «غاز بروم» ويجب العثور على حل لها. على الاغلب سيتركز الحديث عن الاسعار ومن المحتمل ان تخسر الشركة بعض الشيء. ولكن يجب العمل لتوريد الغاز الى اوربا بشكل مفيد لنا. وانطلاقا من الوضع السائد اعتقد انه يجب ان نضع هدف اشباع السوق الروسية بالغاز وتقليص سعره هناك. لماذا تمكن الامريكان من تحقيق ذلك ولماذا نحن لا نستطيع القيام بهذا الشيء. يجب علينا القيام بذلك. كما يقال للعملة وجهين. من المحتمل ان الوقت حان لكي نركز على سوقنا الداخلية وتقليص سعر الغاز هناك . اعتقد ان الفائدة ستكون ضخمة جدا.



يجب القول ان الصين تملك استراتيجية دقيقة في مجال صناعة الطاقة: معبر اوزبكستان — كازاخستان — تركمانيا — قزوين. هذا ما تقوم به الصين.

الولايات المتحدة تحفر في مجال الغاز من 80 مليون الى 100 مليون متر بئري في العام. افضل انجازات الاتحاد السوفيتي كان 30 مليون، وروسيا حاليا تقف عند حدود 20 مليون. اذن هم يحفرون اسرع منا بـ4—5 مرات هذا هو التحدي وليس في ان امريكا اخذت تنتج الغاز الصخري. يجب علينا زيادة الحفر بشكل كبير لكي نتمكن من المحافظة على المستوى الحالي للانتاج. نحن نستخدم معدات وطنية او في افضل الحالات خليط من المعدات والتكنولوجيات الوطنية والاجنبية. الولايات المتحدة تمكنت من القيام بخرق كبير وضربت السوق — تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي وقلصت بمقدار الضعف تقريبا سعر الغاز في السوق الداخلية وهذا دعم كبير جدا للصناعة الوطنية. لقد تمكنت الولايات المتحدة من التأثير بشكل مباشر على السوق لانها تمكنت من طرح كميات كبيرة في الداخل الامريكي وهذا تسبب بتغيير كل الامور. هذا واقع.

«الاحداث السياسية الدولية»: ماهو رأيكم بالتوقع القائل ان سعر النفط سينهار قريبا الى مستوى 80 دولارا للبرميل؟

يوري شافرانيك: يجب توخي الحذر فعلا ان نتحدث عن الاسعار. انظروا الى التوتر الشديد في الشرق الاوسط. ماذا سيحدث ان انتقل التوتر غدا الى ايران ومن ثم الى العربية السعودية؟ هل هذا ممكن؟ طبعا ممكن كثيرا. ومن الصعب حتى توقع العواقب التي ستسفر عن ذلك. قد ترتفع الاسعار وقد تنهار.

ان لم تحدث طوارئ خارقة فان 100 دولار للبرميل سيبقى السعر الاساسي خلال العام او العامين المقبلين. طبعا هذا السعر قليل بالنسبة لنا ولكنه يسمح بالعيش. قد تهبط الاسعار لفترة قصيرة حتى 80 دولارا للبرميل لتعود وترتفع حتى 110 دولارات.

تجميع الغاز المسال في منطقة شبه جزيرة القرم وغيرها. يجب على روسيا ان تدرك ان الحديث يدور عن اقرب جار لنا وعن اهم شريك لنا ايضا وعن شعب شقيق يربطنا معه التاريخ المشترك على مدى قرون طويلة.

القسم الثاني من السؤال — اعادة توريد الغاز عبر اوربا. ارجو المعذرة ولكن هذا غير معقول. يجب علينا وبشكل عاجل ان نضيف الى العقود الخاصة بتوريد الغاز الى الدول الاوربية، بنود تمنح اعادة توريد الغاز وان تم ذلك فيجب تسديد قيمة اضافية لقاء ذلك. ادفعوا وضخوا الغاز الى اي جهة.

هنا يجب تنفيذ عمل شاق ودقيق من جانب المنتجين والمصدرين الروس وبالذات من جانب «غاز بروم». وفي نفس الوقت يجب ان يجري الحوار السياسي لتوضيح المواقف. الشفافية هنا ضرورية.

«الاحداث السياسية الدولية»: كيف يجب على روسيا ان تنظم علاقاتها مع اضخم مستهلكين للمحروقات في العالم — الولايات المتحدة والصين؟

يوري شافرانيك: الصين تعتبر شريكنا الجغرافي والاستراتيجي. ونحن نفدنا الكثير من منشآت البنى التحتية في مجال النفط في الاتجاه الشرقي. والان يجب علينا ان نقوم بالحفر وتشغيل الحقول لاننا قصرنا في هذا المجال.

اجل في الاتجاه الشرقي هناك بعض التخلف في مجال البنيات التحتية في مجال الغاز. قد يتحدث البعض عن جزيرة ساخين والمشاريع المنفذة هناك. العمل هناك يجري على قدم وساق. ويجب تطوير المشاريع في 3 اتجاهات: توريد الغاز الى الصين وتمييع الغاز داخل روسيا وتوريده للاستخدام الداخلي والى الخارج عن طريق البحر. في هذا المجال لا توجد بتاتا بدائل.

حاليا يجري توريد الغاز الى الصين من تركمانيا. قامت الصين بمد انبوب لنقل الغاز ويجري الانتاج والتوريد. هذا امر واقع. ولكن حسب اعتقادي لا يثير ذلك القلق لدى دولتنا. من الافضل ان يصدر الغاز التركماني الى الصين بدلا ان ينفسنا في السوق الاوربية.

الترانزيت اضطرت روسيا لتنفيذ مشاريع معقدة وصعبة — مشروع السيل الشمالي ومشروع السيل الجنوبي. وهي كلها مشاريع صعبة من الناحية العملية والاقتصادية والمالية.

ويثير الاسف فعلا اننا انفقنا لهذه الاغراض القدر الكبير من المال مع انه كان من الافضل طبعا الاتفاق مع دول الترانزيت. حاولنا وعلى مدى 15 عاما العثور على لغة مشتركة مع اوكرانيا ولكن بدون فائدة. لقد اعتاد شركاؤنا على شراء الغاز الرخيص الثمن ولذلك كان من الصعب عليهم ان يتكفوا على الوضع الجديد. عندما كنت وزيرا في الحكومة الروسية اتفقنا مع اوكرانيا على الانتقال الى الاسعار العالمية في مجال النفط والغاز. وتم تطبيق الاتفاق في مجال النفط بسرعة ولكن في مجال الغاز وافقنا على تقديم التنازلات وكان ذلك غلطة من جانبنا.

اود التأكيد من جديد اني اسف بسبب تجميد الاسعار ولكن روسيا تبذل كل الجهود لكي تصبح لاعبا قادرا على المنافسة في السوق الاوروبية. وهذا هو التصرف الصحيح. اما مختلف التصريحات عن ممارسة الضغط فهي — اما استفزاز او نقص في المستوى المهني او مغامرات المنافسين.

«الاحداث السياسية الدولية»: ما هو تعليقكم على احتمال اتفاق بين اوكرانيا والدول الاوروبية حل اعادة تصدير الغاز الى اوكرانيا.

يوري شافرانيك: هذا موضوع سياسي في غاية التعقيد. السياسة — سياسة وصناعة الطاقة — صناعة طاقة. من جانبي لا ارغب الغوص في المسائل السياسية ولكن على الرغم من ذلك يمكن القول على الشكل التالي — لنتصور اننا نقف في مكان قيادة اوكرانيا. الحياة صعبة هناك والاسعار في تزايد مستمر ويجب حساب الامور بشكل صحيح وعدم الوقوع في الغلط. ولكن ما العمل؟ يجب البحث عن المخرج. ولا يجوز قط توبيخ اوكرانيا على ذلك لان اي شخص يقع في هذه المشكلة سيبحث جاهدا عن الحل — في الغاز الصخري وفي الجرف القاري للبحر الاسود وفي الفحم الحجري وفي مصب

نحن نعيش في عالم يتغير بسرعة. العالم بات يتحدث حاليا عن الغاز الصخري و تم او سيتم اكتشاف حقول للغاز في شرق افريقيا ويجري استثمار الغاز في منطقة الخليج وايران ومنطقة الخليج وتركمانيا. وهذا كله تنافس. وتحديات معاصرة. حسنا لقد ظهر الغاز الصخري. هل اليوم بالذات علمنا بذلك؟ لا طبعاً. اود القول اني وكمختص كنت اعرف بذلك منذ فترة بعيدة. لكي يتمكن المرء من العمل بشكل جيد اليوم يجب عليه استباق الاحداث ويجب عليه التوقع بما سيجري لاحقا لكي يكون مستعدا لذلك.

خلال السنوات العشر الاخيرة، تمكن قطاع الطاقة الروسي أي قطاع النفط والغاز من استعادة مكانته السابقة كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي وعدنا الى المستويات القصوى التي كنا نملكها سابقا في مجال النفط والغاز والمشتقات النفطية. ويجب القول ان حجم تصديرنا اليوم لكل ذلك يزيد بمقدار الضعف عن كان عليه الامر في العهد السوفيتي. قمنا بتشيد بنايات تحتية حديثة في مجال الطاقة ونواصل القيام بذلك في الوقت الراهن، ونقصد هنا منظومة الانابيب في البلطيق، وخط نقل الغاز «السييل الشمالي»، وخط «السييل الجنوبي» وخطوط النقل في الشرق.

اجل لقد تمكنا من استعادة قدراتنا. ولكن المشكلة تكمن بالذات فيما استعدناه. الان بات علينا ان ننتقل الى عملية التطوير وهذا هو التحدي الكبير. واما باقي الامور فهي اما تدل على تدني المستوى الحرفي والمهني للذين مارسوا ذلك او الذين يكتبون الان عن ذلك.

«الاحداث السياسية الدولية»: هناك رأي سائد يقول ان مواردنا في مجال الطاقة تستخدم كوسيلة ضغط على الدول الاوربية. ماهو رأيكم بذلك؟

يوري شافرانيك: اني على قناعة تامة بان طرح الامر بهذا الشكل غير صحيح وعديم اللباقة. من المعروف ان اوربا تستهلك الغاز الروسي ونحن نقوم في ذات الوقت نقوم بمد خطوط نقل المحروقات في مختلف الاتجاهات. بسبب المشكلات التي ظهرت مع دول



يوري شافرانىك

رئيس مجلس ادارة شركة «سيوز
نفط غاز»،
رئيس صندوق «السياسة العالمية
والموارد»

referent@cng.msk.ru

تخفيض اسعار الغاز في الداخل واشباع كل الصناعة بالغاز

«الاحداث السياسية الدولية»: ماهي التحديات التي تواجه صناعة الغاز الروسية

اليوم؟

يوري شافرانىك: اول ما يخطر على بال الكثيرين — الازمة الاقتصادية العالمية التي تمس بدون شك صناعة الطاقة العالمية. ولكن هذه المشكلة يجب ان تبحث وينظر اليها من زاوية اخرى: الازمة ليست في ظهور منافسين لديك بل في مدى جودة مؤشراتك ومدى صحة تصرفاتك.

Юрий ШАФРАНИК, Председатель правления МГНК «СоюзНефтеГаз»,
президент Фонда «Мировая политика и ресурсы»

СНИЗИТЬ ВНУТРЕННИЕ ЦЕНЫ НА ГАЗ И НАСЫТИТЬ ГАЗОМ ВСЮ ПРОМЫШЛЕННОСТЬ

المعقدة وغير السهلة. يجب ان تنضج المجموعة واعتقد ان جهودنا في الفترة المقبلة ستتركز على ذلك.

«الاحداث السياسية الدولية»: وفي الختام سؤال عن امريكا اللاتينية. لقد انتهت حقبة هوغو تشافيز. هل تغيرت اتجاهات تطور المنطقة؟ هل هناك عودة الى ايام «مبدأ مونرو»؟ سيرغي ريبكوف: لا شك في ان دور هوغو تشافيز كقائد سياسي في فنزويلا وخارج حدودها كان كبيرا جدا. ويبقى الارث الذي تركه كدعامة للسياسيين في فنزويلا وفي الدول الاخرى. ولكن رحيل تشافيز والتغيرات في الاشكال السياسية في الدول الاخرى في امريكا اللاتينية لا تلغي بحد ذاتها النزعات الموضوعية.

بدون شك يقوى دور امريكا اللاتينية كلاعب مستقل ومؤثر في الحياة الدولية. لقد تمكنت امريكا اللاتينية من ان تثبت انها نماذجها الاقتصادية والاجتماعية تتسم بالفعالية بما في ذلك من وجهة الصمود امام الازمة العالمية. لقد تقلص حجم الفقر في المنطقة. كل ذلك له تناغمه مع عقيدة وتطبيق الاشتراكية البوليفارية التي روج لها تشافيز. وبدون شك سيبقى ارث تشافيز حيا لفترة طويلة.



من المهم جدا بالنسبة لنا التوصل الى مستوى من التعاون (وليس فقط التفاهم) يمكن معه استبعاد احتمال تزايد مخاطر المخدرات من افغانستان التي تهدد بشكل مباشر امننا القومي. ولا شك في ان افغانستان — هي امور اخرى كثيرة. الامر يتعلق بأفاق التواجد العسكري الدولي لاحقا بعد عام 2014. وبكل صراحة يمكن القول اننا لم نفهم حتى الان بشكل كامل خطط الشركاء الامريكان في هذا المجال وكذلك خطط دول الناتو الاخرى. نحن نشارك في عمل مجموعة الاتصال الخاصة بافغانستان ومشاركتنا في هذا النوع من التعاون الدولي كبيرة فعلا. وهناك اماكنية دائما لمناقشة ذلك في الامم المتحدة وفي مجموعة الثمانية وعلى المستوى الثنائي مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي.

«الاحداث السياسية الدولية»: بعد قمة دول بريكس ظهرت في جمهورية جنوب افريقيا احاديث عن ان المجموعة ستكتف تعاونها مع افريقيا. هل هذا صحيح؟ سيرغي ريباكوف: تظهر كل الدول الافريقية وكذلك قيادات الاتحادات والمنظمات التكاملية الافريقية كل الاهتمام بذلك.

في دوبران تمت دعوة زعماء 18 دولة افريقية وكانت تلك اول فعالية لمجموعة بريكس تعقد في شكل «outreach» وجرت فعلا بمشاركة القادة الافارقة. ونحن نواصل العمل مع الشركاء من افريقيا واني على ثقة من ان البرازيل ستقول نفس الشيء عندما ستنتقل في العام المقبل رئاسة المجموعة الى هذه الدولة.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل من الممكن فعلا انضمام دول جديدة الى بريكس؟ وكيف تنظر دول المجموعة الى ذلك؟

سيرغي ريباكوف: قبل فترة اتفقنا في المجموعة على ضرورة مرورها عبر طريق تعاضد ما. ولا شك في وجود حاجة لمرور فترة محددة من الوقت لكي ينتقل الشركاء في المجموعة الى دائرة اوسع من المسائل للتعاون فيها.

لا يجوز في ذات الوقت العمل للانتقال من البيانات الى النوايا ومن تثبيت المواقف المشتركة الى العمل في مشاريع محددة يجب القول ان توسيع المنظمة يعد من الاعمال

الولايات المتحدة. ويدرس عشرات الالاف من الطلاب الصينيين في الولايات المتحدة وتشتري الصين كميات ضخمة جدا من السندات الحكومية المالية الامريكية. كل ذلك من علامات التعاون. ولا شك في وجود بعض التنافس. ولكن لا يجوز اهمال الارتبطا الوثيق القائم بين الاقتصاد الامريكي والاقتصاد الصيني حاليا.

«الاحداث السياسية الدولية»: بعد العمل الارهابي في بوسطن صدرت عن روسيا والولايات المتحدة تصريحات تفيد بانه سيتم تعزيز تعاون الهيئات الامنية المختصة في الدولتين في مجال مكافحة المخاطر الارهابية. هل جرت بعد هذه التصريحات اية نشاطات عملية؟

سيرغي ريبكوف: اجل جرت بعض النشاطات وطبعا من المفهوم جدا اني لا استطيع التحدث عنها حاليا لان ذلك سيناقض منطق هذا التعاون بين الاجهزة الامنية المختصة في الدولتين. ولكن يمكنني التأكيد على ان العمل يجري في هذا المجال بشكل مكثف بما في ذلك في مجال مكافحة الارهاب حيث امكانية تعاون الدولتين كبيرة جدا. في السابق كان يوجد تعاونا لا بأس به بيننا في هذا المجال وهو مستمر الان بعد ما جرى في بوسطن.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل هناك مباحثات مع الجانب الامريكي حول الوضع في افغانستان؟

سيرغي ريبكوف: اود القول ان هناك معلومات كثيرة متضاربة عن حجم انتاج المخدرات وحجم توريدها الى السوق الخارجية. يجري الحديث احيانا عن وجود «فطور» ما تلتف الخشخاش في افغانستان ومن ثم يجري حديث اخر عن عدم وجد ذلك ويقال على العكس انه قد يجري طرح كميات اضافية من الهيروين من المخزون السابق الموجد الى السوق الخارجية.

هذه المشكلة تهدد السلام والاستقرار بدون شك. ونحن نركز عليها ونضعها في المقدمة عند مناقشاتنا مع الامريكان وخاصة عند ما يكون موضوع افغانستان في جدول الاعمال. وسنواصل ذلك لاحقا طبعا وخاصة مع تبدل وضع التواجد الامريكي في هذه الدولة في العام المقبل.

للخطر. لقد كلف رئيس الدولة وزارة الخارجية الروسية مهمة تقديم أقصى حدود المساعدة لترويج وتعميق التعاون الاقتصادي بين الدولتين وهو ما نقوم به بشكل مكثف وبشكل انشط من السابق.

«الاحداث السياسية الدولية»: قبل فترة نشر مدير معهد الولايات المتحدة وكندا في اكااديمية العلوم الروسية سيرغي روغوف مقالة تحت عنوان «مبدأ اوباما: سلطان الخاتمين» وفيها دار الحديث عن ان الولايات المتحدة تعتمز تزعم كتلتين اقتصاديتين عملاقتين: عبر الأطلسي وعبر المحيط الهادئ، وهو ما يجب ان يضمن للامريكان الدور الرائد في العالم. هل يمكن للولايات المتحدة تحقيق ذلك؟ واين مكان روسيا في هذه المواجهة الامريكية الصينية؟

سيرغي ريباكوف: اعتقد انه يجب النظر بجدية كاملة الى مثل هذه المبادرات من جانب ادارة الرئيس اوباما. ويجب القول ان العمل يجري على قدم وساق على الاتجاهين عبر الأطلسي وعبر المحيط الهادئ وذلك عن طريق تحرير الأنظمة الاستثمارية وتوفير الامكانيات لظهور افضليات تنافسية لدى البنات الاقتصادية التي توطدت في الدول التي يجري اجتذابها للعمل في هذين الاتجاهين. ولكنني على ثقة من ان هذا العمل سيكون طويلا.

طبعا تملك الولايات المتحدة الأحجام هائلة في التجارة المتبادلة عبر المحيط الاطلسي وعبر المحيط الهادئ. ويجب القول ان دول الاتحاد الاوربي ودول منطقة اسيا والمحيط الهادئ تملك امكانيات اقتصادية خارجية وتجارية خارجية ضخمة جدا وكذلك مصالح كبيرة في هذا المجال وقد تم حديد كل ذلك بدقة ووضوح.

ولكن عملية التمحيص في كل ذلك ووضع قواسم مشتركة لها لن تكون بالسهلة بتاتا. ولكن الارادة السياسية لدى الولايات المتحدة موجودة في هذا المجال واعتقد ان المشاركين الاخرين في هذه العملية يرون لانفسهم الدور المحدد في هذه العملية.

واما بخصوص الموضوع المحبب من قبل بعض المحللين — موضوع التنافس بين الولايات المتحدة والصين فيمكنني القول ان حجم التجارة المتبادلة بين الدولتين يزيد على 500 مليار دولار في العام وهناك استثمارات ضخمة لكل طرف لدى الطرف الاخر بما في ذلك من الصين في

«الاحداث السياسية الدولية»: كان التعاون الاقتصادي وسيبقى على الأغلب قاعدة تعزيز العلاقات الثنائية دائما. كيف تجري الامور في هذا المجال في العلاقات الروسية الامريكية اليوم؟

سيرغي ريبكوف: في العام الماضي كان حجم التبادل التجاري بين الدولتين فقط 32 مليار دولار وهو رقم مضحك ان تم الاخذ بعين الاعتبار حجم الاقتصاد ليس فقط الامريكي بل والروسي. وهذا يثير البسمة على خلفية الارقام التي لدينا مع هولندا او المانيا او الصين وغيرها من الدول التي تشغل المرات الاولى في قائمة الشركاء التجاريين لروسيا.

هناك مشاريع ذات دلالة. ولا يجوز قط اهمال وتجاهل الاتفاقات الضخمة التي تم التوصل لها. على سبيل المثال بين «روس نفط» و«ايسكون موبيل» هذا طبعا عن المشاريع الكبيرة المخطط لها على المدى البعيد وهو امر هام. وهناك مثال رائع عن التعاون المستقر على المدى البعيد بين شركة «بوينغ» ومؤسسة «روس تكنولوجيا» وهو يفر فرص العمل الجديدة في روسيا ايضا. هناك توظيفات مالية واستثمارات امريكية في صناعة بناء الماكينات وسوق الخدمات والقسم الاستهلاكي ونتاج البضائع المختلفة للسوق الروسية الجميع يعلمون بذلك. وهناك توظيف مالي واستثمارات من روسيا في الولايات المتحدة.

ولكن نحن يمكننا وضع مهمة رفع حجم التبادل التجاري وتحقيقها بنسبة تصل الى 10% كل عام. هناك اللجنة الرئاسية المشتركة وهي تضم عدة مجموعات عمل تنشط في مجال حل المشكلات الاقتصادية. والان حلت اللحظة التي يمكن القول انه الوقت قد حان لرفع فعالية نشاط هذه البنى.

حتى الان لم يشعر البنزنس لدى الجانبين في وجود حاجة لدى كل الطرفين بالآخر ولا يوجد شعور بالاهتمام المتبادل في البحث عن مجالات جديدة لاستخدام الامكانيات المتوفرة وان لم يحدث ذلك لن يتم اي تغيير نوعي في التعاون.

ويجب الاشارة الى الاهمية السياسية للاستفادة من الامكانيات المتوفرة لانه وبدون وجود قاعدة اقتصادية متينة وبدون تعاون تجاري استثماري واسع ستبقى العلاقات السياسية معرضة

ومفوض وزارة الخارجية الروسية لشؤون حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون قسطنطين دولغوف، يبدون الاهتمام الشديد بهذا الموضوع.

«الاحداث السياسية الدولية»: بشكل اساسي يدور الحديث عن الاطفال الروس الذي تم تبينهم من قبل عائلات امريكية وهم يعيشون في كنفها . هل نحن نحتاج لفرض مراقبة من نوع جديد؟

سيرغي ريباكوف: اجل يجب ان نحصل على المعلومات ان تعرض الطفل الروسي لمشكلات ما ويجب ان يتم ذلك وفق نظام «اون لاين» بسرعة وبدون اية فلاتر بيروقراطية وبدون الضرورة للتشاور مرات عديدة والحديث عن مستوى المسؤولية لدى السلطة المحلية والمسؤولية لدى سلطات الولاية.

انه فعلا موضوع معقد ان اخذنا بعين الاعتبار تعقيد التنظيم الحكومي الامريكي. ولكن على الرغم من ذلك نحن وانطلاقا من معايير وتصورات انسانية نظل نبدي الاهتمام الشديد بمصير مواطنينا الذين يعيشون في عائلات امريكية ولا يمكننا التصرف قط بشكل اخر.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل يوجد في الولايات المتحدة اي قانون فدرالي ينظم هذا المجال؟

سيرغي ريباكوف: للاسف الشديد لا يوجد مثل هذا القانون في الولايات المتحدة. في فترة سابقة تم التوقيع على اتفاقية ثنائية بين الدولتين ولكن وعلى خلفية الاحداث الدرامية التي تعرض لها الاطفال الروس في الولايات المتحدة تم التخلي عن هذه الاتفاقية. لقد تم فسخها ، الان نحن نعتمد عن العمل في هذا المجال على اسس الاتفاقية القنصلية الثنائية.

وهذه هي الوسيلة القانونية الوحيدة التي بقيت لدينا. لكن ما جرى مع الاتفاقية لا يعني بأي حال من الاحوال الجانب الامريكي من المسؤولية. ونحن بحاجة لقدرة اكبر من الانفتاح والتعاون في هذا المجال والا لن يكون من الممكن حل المشكلات لن يكون من الممكن وضع الحاجز امام ظهور حالات مأساوية جديدة مع الاطفال الروس في الولايات المتحدة.

ان تمعنا في المادة رقم 6 من هذه المعاهدة فسرى ان الحديث يدور عن نزع السلاح النووي التام والشامل. ولكن بدون الحديث عن «صفر» نووي او غير نووي. في ذروة الحرب الباردة وفي قمة المواجهات تمكن الدبلوماسيون والسياسيون ليس فقط من طرح هذا الهدف على شكل شعار او بيان سياسي بل تكريسه ضمن معاهدة. ويجب القول ان روسيا ملتزمة تماما بالالتزامات التي تفترضها عليها المادة رقم 6 من المعاهدة المذكورة وهي لم تتجنب قط ولن تتجنب الحديث عن «الصفر النووي». ولكن ذلك لا يمكن ان يصبح الهدف المنشود بحد ذاته ولا يمكن ان يكون الحد الكافي وإلا سيعني ذلك تقويض أسس الامن القومي.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل انتهت اخيرا «حرب القوائم» بين روسيا والولايات المتحدة؟ وكيف تسير الامور مع الاطفال الروس الذين تبنتهم عائلات امريكية؟ وهل تتابع السفارة الروسية كيف تسير امورهم؟ وكيف تتصرف وزارة الخارجية الامريكية في هذا الموضوع وهل يعتبر الامريكان من الضروري تطبيع الوضع في هذا الموضوع الشديد الحساسية بالنسبة للروس؟

سيرغي ريبكوف: نقوم باستمرار بمراقبة الوضع في هذا المجال ويمكن القول بدون مبالغة ان ذلك يجري بشكل يومي وليس فقط عبر السفارة الروسية في واشنطن بل وعبر القنصليات العامة الروسية في مختلف مناطق الولايات المتحدة — من سان فرانسيسكو والى هيوستن ونيويورك.

وللاسف نحن لا نزال وكالسابق لا نستطيع القول اننا نملك الصورة الكاملة عما يجري وكيف يعيش الاطفال الروس داخل العائلات الامريكية. المعلومات التي تصلنا غير كاملة ونضطر لبذل الجهود الكبيرة في بعض الاحيان للحصول على قدر ضئيل من المعلومات من الهيئات الامريكية ذات العلاقة. وطبعاً تستطيع الخارجية الامريكية التأثير من جانبها عن الطريق ابداء قدر اكبر من الاصرار واستعداد اشد للتعاون. يجب القول ان الهيئات ذات العلاقة في وزارة الخارجية الروسية واقسام الخدمات القنصلية وكذلك مفوض حقوق الاطفال الروسي باقل استخوف

يجب علينا القيام بما يلي: أولا — التقدم في مجال تنفيذ ما ورد في اتفاقيات ستارت الموقعة في 2010 (وهنا لم نقم حتى الآن بقطع نصف الطريق) . ثانيا — العثور على شكل مقبول لحل مشكلة الدفاع المضاد للصواريخ. وروسيا تتمسك بالمسلك المعروف والذي طرح مرات عديدة واعتقد انه يتسم بالمنطقية والعقلانية الى حد كبير.

يجب القول ان الامور تتطور مع ظهور تأثير اكبر فأكبر من جانب العديد من العوامل على الوضع العام للاستقرار الاستراتيجي وعلى القسم الروسي الامريكي في هذا الاستقرار الاستراتيجي. ومن بين هذه العوامل يمكن ذكر على سبيل المثال آفاق ظهور أسلحة في الفضاء الكوني (هذا موضوع في غاية الجدية) وكذلك تجدر الإشارة الى عدم وجود تقدم في اتجاه التوصل الى معاهدة شاملة الطابع حول الحظر الشامل للتجارب النووية.

طبعا توجد لديما مقاطع كبيرة للنقاش مع الجانب الامريكي وذلك بسبب تنفيذ واشنطن لما يعرف بنظرية «الضربة الشاملة السريعة جدا» التي يتم خلالها استخدام الاسلحة الاستراتيجية غير النووية. وهناك اختلال في التوازن في مجال الاسلحة التقليدية.

لا يجوز ان نستمر مع الولايات المتحدة والى ما لا نهاية في الاتفاق على تقليص الترسانات النووية في الوقت الذي تقوم فيه بعض الدول الاخرى بتوسيع ترساناتها النووية والصاروخية. يجب ان تتسم عملية نزع السلاح النووي بالطابع المتعدد الاطراف.

هذه مجموعة من المواضيع المتكاملة وهي لا تتعلق فقط بالحوار مع الولايات المتحدة عندما يدور الحديث عن آفاق تقليص الترسانات النووية لاحقا. هذا جوهر رد فعلنا.

«الاحداث السياسية الدولية»: مع الاخذ بعين الاعتبار كل ما ذكر اعلاه يمكن القول ان التوصل الى صيغة «الصفرة النووي» لا يزال من الامور المثالية البعيدة المنال، على الاقل في المستقبل القريب.

سيرغي ريبكوف: من المحتمل ان يكون قد تحدث عن ذلك ايضا الذين شاركوا في نهاية الستينيات من القرن الماضي في صياغة المعاهدة الاساسية الخاصة بحظر انتشار الاسلحة النووية.

طبعاً الاقتراحات التي طرحها الجانب الأمريكي في هذا المجال تتضمن بعض التحديد وفيها ما يمكن ربطه بمواضيع البحث والمناقشة التي جرت بين الدولتين في سنوات مختلفة ولذلك لا يمكن القول ان هذه المقترحات غير جدية . اود القول نحن نشير الى جدية هذه المقترحات ولكن نقول انها غير كافية.

بخصوص المرحلة الرابعة من نشر المنظومة الامريكية في اوربا. فعلا حدث بعض التخلي عن الاشكال السابقة لنشر الصواريخ الاعتراضية من طراز SM-3 بقسم الدفع 2B المعدلة في اوربا وهذه الصواريخ غير موجودة بعد ويتواصل العمل في مجال تصميمها . ووفقا للقرار الذي اعلن عنه الجانب الأمريكي لن يتم تطبيق المرحلة الرابعة قبل عام 2022.

ولكن السؤال هو- ماذا بعد ذلك. لن يتم التطبيق قبل 2022 ولكن ماذا بعد هذا التاريخ؟ هل سيتم تصميم صاروخ اعتراضى اخر او لا . الغموض لا يزال يسود كل ذلك. نحن لاحظنا انه ظهرت فكرة تصميم رؤوس اعتراضية يمكن تركيبها على مختلف انواع الصواريخ وهذا يعني انه سيتم استخدام هناك تكنولوجيات متقدمة رائدة وهذا سيكون زيادة ضخمة في قدرات الولايات المتحدة في مجال الدفاع المضاد للصواريخ.

وكذلك نحن لا نستطيع التغاضي عن استئناف النقاش في موضوع تركيب عدة رؤوس قتالية على حامل واحد في اطار انتاج منظومة جديدة لاعتراض الصواريخ. انها الصواريخ الاعتراضية المتعددة الرؤوس في منظومة الدفاع المضاد للصواريخ. الصورة لديهم تتغير باستمرار ونحن لا يمكننا تجاهل ذلك.

«الاحداث السياسية الدولية»: ما هو رد فعل روسيا على المقترحات الجديدة من جانب الرئيس الأمريكي اوباما بخصوص بدء مباحثات جديدة حول التقليل الكبير للترسانات النووية في روسيا والولايات المتحدة؟ ألا يظهر انحراف واضح لمصلحة الولايات المتحدة التي تملك ترسانة استراتيجية من الأسلحة غير النووية المتطورة جدا؟

سيرغي ريبكوف: رد الفعل طبيعى وهادئ. هو يتلخص في انه وقبل البدء بمناقشة هل يجب القيام لاحقا بتقليل الترسانات النووية.

الطبقات في حقول النفط والغاز. طبعاً ليس من حقي تقديم التكهن والتقييم لكن من الذي يمكنه تقييم حجم التوظيف اللازم في هذا القطاع.

نحن نرغب ولدينا النية وسنقوم بمناقشة كل هذه النواحي في جو هادئ وعلى مستوى المحترفين مع الشركاء الصينيين والأمريكان ومع دول غرب وشرق أوروبا ومع كل من يهتم بموضوع ومشكلات استخراج الغاز السجيلي ويأمل بظهور إمكانيات إضافية هنا.

ولكن على الرغم من كل ذلك لا يجوز التشكيك قط بأن روسيا تعتبر المورد المضمون للنفط والغاز الذي تم اختباره على مدى عشرات السنين. هذا الأمر أود التأكيد عليه من جديد.

«الاحداث السياسية الدولية»: من المعروف ان الولايات المتحدة تقوم بتعديل المرحلة الرابعة من نشر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا ومددت مواعيد تنفيذها حتى 2022.

ويقال ان الولايات المتحدة ستنشر في بولندا في مجال المناوبة القتالية صواريخ من الأنواع السابقة. في رسالته الى الرئيس فلاديمير بوتين دعا الرئيس باراك أوباما الى عقد اتفاقية ملزمة قانونياً حول الشفافية في موضوع الدفاع المضاد للصواريخ. هل فعلاً الأمور كذلك؟ وهل يمكن القول انه يوجد احتمال كبير للتوصل الى حل وسط في موضوع الدفاع المضاد للصواريخ بين روسيا والولايات المتحدة؟

سيرغي ريباكوف: فيما يتعلق بعقد اتفاقية ملزمة قانونياً حول الشفافية في موضوع الدفاع المضاد للصواريخ فالوضع هناك على الشكل التالي. الشفافية طبعاً مهمة جداً ولكنها لا تكفي قط. نحن نقترح عقد اتفاقية ليس حول الشفافية بل حول ضمانات ملزمة قانونياً بعدم توجيه النظم الأمريكية المذكورة ضد قوة الردع النووية الروسية.

ولكي تكون هذه الاتفاقية قابلة للاستمرار والعمل وليس فقط وثيقة خالية المعنى يجب ان يتم فيها ذكر وتثبيت معايير عسكرية فنية منسقة ومتفق عليها بين الطرفين وتحديد كذلك طرق ضمان تنفيذ ذلك.

لا تكفي بناتاً في هذا المجال الشفافية فقط او المعلومات الأخرى في حدود معينة والتي تحدد ما يعتزم الجانب الأمريكي تنفيذه في مجال نشر منظومات الدفاع المضاد للصواريخ التابعة له.

آنيها. نحن من جانبنا سناصل العمل وفقا لتلك التصورات ولعقيدة حلول هذه المشكلات التي تم وضعها وتحديدنا حينذاك.

«الاحداث السياسية الدولية»: عندما ناقش مجلس الشيوخ الامريكي ترشيح وزير الطاقة ارنست مونيز تم طرح امامه مهمات جيوسياسية غير معتادة مثل العمل ليس فقط في مجال مستقبل «الغاز السجيلي» في الولايات المتحدة بل والترويج لتكنولوجيات استخراج الغاز السجيلي في الصين التي تملك احتياطي في هذا المجال اكبر بنسبة 50% من الذي تملكه الولايات المتحدة. ومن المعروف انه جرت مباحثات معقدة مع اوربا حول هذا الموضوع. هل يمكن القول انه وعلى الرغم من التنوع الكبير والاختلاف الشديد في مجال المصالح، اخذنا نقرب في مجال صناعة الطاقة من حلول ما ستسمح بتنسيق الوضع؟

سيرغي ريبكوف: بخصوص المصادقة على تعيين السيد مونيز في منصب وزير الطاقة في الولايات المتحدة فاستطيع القول ان المهم بالنسبة لنا اقامة قناة حوار وتبادل للآراء مع هذا الوزير في هذا القطاع الهام في الاقتصاد الامريكي. لدينا توجد العديد من نقاط الالتقاء وهناك اتجاهات متعددة للعمل المشترك — من تبادل الخبرات في استثمار حقول النفط الغاز في مناطق الجرف القاري وحتى التعاون في مجال الطاقة الذرية.

نحن لا نرغب بان يتحول مجال الطاقة ومجال امن الطاقة من وجهة نظر التوريد والطلب، الى ورقة لعب في اللعبة الجيوسياسية. هذا الموضوع يجب ان يبحث من قبل المختصين ومن قبل الذين يفهمون عما يدور الحديث. وما اني لست من المختصين في هذا المجال يصعب علي الحديث عن ذلك ولكني على الرغم من هذا سأسمح لنفسي بذكر بعض التصورات.

يجب ان القول ان تأثير استخدام تكنولوجيات «التفجير الهيدرولوجي» لطبقات الحجر السجيلي بهدف استخراج الغاز الصخري، على البيئة، يبقى مبهما ويبقى غامضا ومحط التساؤل يبقى ايضا حجم المياه اللازمة للقيام بذلك. ولا شك في ان عملية الانتقال الى هذا النوع من الحقول ستكون محفوفة بالتعقيد. عادة تحدث بسرعة عملية تقلص انتاجية

المؤشر الى مستوى ما قبل الازمة العالمية . الامر يبدو معاكسا في اوربا. تم الاعلان هناك عن ارقام تدل على ان البطالة وصلت الى مستويات قياسية معاكسة — مستوى البطالة يبدو عاليا جدا في السنوات الاخيرة.

سيرغي ريباكوف: الاختلاف بين الدول في هذا المجال ايضا كبير.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل تعتقدون انه يجب في روسيا العودة في جدول الاعمال الى موضوع مشكلة الضبط الاستراتيجي في مجال الطاقة لان القرارات والتصرفات التي تم التوصل لها خلال خطة بطرسبورغ بقيت عمليا بدون استمرار؟

سيرغي ريباكوف: لا اوفق على القول ان هذه القرارات بقيت بدون استمرار . هي لم تندثر ولم يطويها النسيان بل تظهر بين الحين والآخر بهذا الشكل او ذلك خلال مناقشة هذا الموضوع في الساحات الدولية المختلفة.

في الفترة التي تلت قمة مجموعة الثمانية في بطرسبورغ عام 2006 حدثت تغيرات جدية وواضحة في الاسواق العالمية بما في ذلك في مجال تجارة البضائع التي تتسم بقيمة هامة جدا بالنسبة لنا لان ذلك يشمل الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال وغيره من انواع المحروقات الهيدروكربونية وكذلك توريد المنتجات الزراعية وغيرها.

نحن نرغب بان يتم ضمان توازن صحيح ووعقلاني ومضمون ومتساوي بين مصالح البائع والمشتري. في هذا الموضوع لا يجوز اي إملاء من قبل المشتري وكذلك من قبل البائع.

وفي عام 2014 المقبل وعندما ستستلم روسيا من جديد رئاسة مجموعة الثمانية نحن وبدون شك سنعود الى هذا الموضوع ولكن خلال مرحلة تاريخية جديدة. في تموز/ يوليو شهدت موسكو منتدى الدول المصدرة للغاز على مستوى القمة . خلاله جرى بحث العديد من المواضيع الهامة مثل تقييم عواقب «ثورة الغاز السجيلي» في الولايات المتحدة.

ويجب القول ان قرارات قمة بطرسبرغ (وانا اتحدث هنا من جديد عن قمة الثمانية في 2006 المتعلقة بضمان الاستقرار في هذا القطاع الاساسي من الاقتصاد العالمي) تبقى محافظة على

هذا المجال، ستنقل بالتدريج الى هذه المجموعة بالذات . طبعاً لا يجوز بتاتا عدم تقدير حجم وقيمة مجموعة العشرين ولكن على الرغم من ذلك بقيت «مجموعة الثمانية» تحافظ على دورها المحدد في الشؤون الاقتصادية.

في السؤال يدور الحديث عن القسم الاجتماعي. واعتقد ان المواضيع التي تعمل مجموعة الثمانية فيها بما في ذلك «شراكة دوفيل» (هي القسم الاجتماعي من الاستقرار في الشرق الاوسط) وكذلك المسائل المتعلقة بفرض الضرائب وشفافية نشاطات مختلف القطاعات، تملك ابعاد اجتماعية محددة تماما. طبعاً لا يجوز حصر كل الامور في ذلك ولكن يجب القول ان هذا الموضوع موجود وبشكل واضح في نشاطات «مجموعة الثمانية الكبار» وهذا واقع موجود فعلاً. وهو يلبي مصالحنا ونحن نؤيده.

«الاحداث السياسية الدولية»: مسائل الاقتصاد ترتبط بشكل مباشر بالمسائل الاجتماعية وهذا واضح ومفهوم. في السويد وبريطانيا وبعض الدول الاوروبية الاخرى على سبيل المثال توجد بطالة كبيرة وتثير مشكلات الهجرة التوتر الاجتماعي في المجتمع. لتركز على موضوع البطالة.

اين مقام هذا الموضوع في المناقشات ؟ كيف يجري بحثه في المحافل والمنتديات الدولية؟

سيرغي ريبكوف: اعتقد ان هذا الموضوع يدخل اكثر في نطاق مسؤوليات الامم المتحدة ومؤسساتها المختصة وكذلك في مجال مسؤولية المنظمات الاقليمية مثل الاتحاد الاوربي حيث توجد فعلاً مشكلات كبيرة وخاصة في الدول التي تعاني من مصاعب مالية في مجال الميزانية.

لكن على الرغم من ذلك لا تبقى «مجموعة الثمانية» على جانب بدون مبالاة.

من الواضح تماماً ان مهمات توفير فرص عمل جديدة وتوسيع العمالة والتشغيل وضمان النمو الاقتصادي المستقر — كل ذلك يبقى ضمن نطاق اهتمام زعماء دول مجموعة الثمانية . من المعروف ان روسيا تترأس مجموعة العشرين في عام 2013 وقد جعلت من موضوع العمالة والنمو الاقتصادي المستقر احد النقاط الاساسية خلال فترة رئاستها.

«الاحداث السياسية الدولية»: اجل هذا مهم وخاصة وان مجموعة «العشرين» تضم الدول تختلف فيها نسبة البطالة بين دولة واخرى. في الولايات المتحدة على سبيل المثال عاد هذا



سيرغي ريبكوف

نائب وزير خارجية روسيا

روسيا — الولايات المتحدة: سنحاول توسيع واجهة الإمكانيات والآمال المتبادلة

«الاحداث السياسية الدولية»: يمكن القول ان من بين المواضيع الاعلامية «الساخنة» كانت قمة «الثمانية الكبار» مدينة لوه ارني في ايرلندا الشمالية . هل تمكنت مجموعة الثمانية ان تؤكد على انها تبقى منتدى مناقشة المشكلات الجيوسياسية العالمية وانها لا تزال تنفذ الالتزامات الهادفة لحل المشكلات الاجتماعية؟

سيرغي ريبكوف: استطيع وصف ما يجري في مجموعة الثمانية في الآونة الاخيرة بأنه فترة النهضة الاقتصادية. عندما تأسست مجموعة «العشرين» ظهر افتراض بان وظيفة المنسق والمشراف الاساسي للشؤون الاقتصادية الدولية بما في ذلك العمليات التجارية والقرارات في

Сергей РЯБКОВ, Заместитель министра иностранных дел России
РОССИЯ – США: БУДЕМ ПЫТАТЬСЯ РАСШИРЯТЬ ИНТЕРФЕЙСЫ ВЗАИМНЫХ ОЖИДАНИЙ
И ВОЗМОЖНОСТЕЙ

خلال الدورة الثالثة عشرة للمجلس الروسي – الايطالي للتعاون الاقتصادي والصناعي والنقدي – المالي في نهاية عام 2012. وفي يوم 20 اذار/مارس وقع وزير الثقافة الروسي ف. ميدينسكي ووزير الشؤون الاقليمية والسياحة الايطالي على بيان بهذا الخصوص. ونحن على ثقة ان هذه الفعاليات ستزيد من تنقل السائحين بين الدولتين.

«الاحداث السياسية الدولية»: نحن نراقب منذ فترة بعيدة نسيباً تطورات الازمة الاقتصادية في

اليونان. هل هناك آفاق لتجنب هذه الدولة احتمال الانهيار الاقتصادي؟

الكسي ميشكوف: تعتبر اليونان من الشركاء التقليديين لروسيا وهناك تعاون بين الدولتين في مختلف المجالات ولذلك نحن يهمننا فعلاً تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليونان. ونحن نعرف ان حكومة هذه الدولة تبذل الجهود الكبيرة من اجل تعديل الوضع الاقتصادي المالي هناك. وبدون شك تبدو الاجراءات التي تتخذها الحكومة اليونانية مؤلمة وهي تتسبب بردود فعل احتجاجية قوية من جانب المواطنين اليونانيين. ونحن نأمل بان اليونان ستمكن وبدعم من الشركاء الاوربيين والمساعدة المقدمة من جانب المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الاوربي) من تحقيق نتائج ايجابية.

يجب القول ان اوساط الاعمال الروسية تبدي الاهتمام ببرنامج الخصخصة الكبير الذي اعدته الحكومة اليونانية ضمن خطتها لمكافحة الازمة.

واود الاشارة الى انه وعلى الرغم من الازمة زاد حجم التبادل التجاري بين روسيا اليونان في 2012 الماضي بنسبة اكثر من 20% بالمقارنة مع مؤشر عام 2011. ويزداد عدد السائحين الروس المتوجهين للراحة في اليونان. لذلك تبدو واقعية الكلمات التي تشير الى احتمال تجنب اليونان الانهيار الاقتصادي.

بقيادة روسيا وخلال كل ذلك يجب ان يجري العمل على اساس المساواة بدون وجود دور- «القائد» و«المنفذ». للاسف لا يزال الاتحاد الاوربي وكما يبدو غير مستعدا للقبول بذلك.

«الاحداث السياسية الدولية»: تحتل ايطاليا المركز الثاني بين الدول الاوربية في مجال الانتاج وتعتبر الاقوى بعد المانيا في الاتحاد النقدي . ما هي حسب اعتقادكم الفرص المتوفرة لدى ايطاليا في مجال تخطي الازمة الاقتصادية التي تعاني منها حاليا؟

الكسي ميشكوف: يجب القول ان روسيا تتمسك بالمسلك المسؤول فيما يخص الازمة في منطقة اليورو بشكل عام. ونحن لا نزال نحتفظ بقسم كبير من احتياطي الدولة من العملات الصعبة والذهب باليورو. ولذلك نحن سنقدم كل الدعم الممكن للشركاء الاوربيين.

وطبعا نحن نراقب عن كثب كل ما يجري في اقتصاد ايطاليا. واني لعلى ثقة من ان الحكومة الايطالية الحالية ستتمكن تنفيذ كل المهمات التي تقف اليوم امام هذه الحكمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نتمنى بصدق النجاح للاصدقاء الايطاليين. ويجب القول انه توجد ثقة متبادلة لدى الجانبين الروسي الايطالي بان تنشيط العلاقات الاقتصادية — التجارية والاستثمارية سيزداد ويقوى وخاصة عبر البنس الصغير والمتوسط في البلدين. اليوم ايطاليا تحتل المرتبة الرابعة بين شركاء روسيا في مجال التبادل التجاري — بلغ حجم هذا المؤشر في عام 2012 الماضي 45ر8 مليار دولار وخلال كانون الثاني- ايار من العام الجاري زاد حجم المؤشر المذكور على 21ر5 مليار دولار. أي بزيادة قدرها 23ر6% بالمقارنة مع مؤشر نفس الفترة من العام الماضي.

ويجب القول ان الوضع الاقتصادي العالمي الحالي وعلى الرغم من تعقيدته لم يؤثر سلبا على تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية الهامة بين الطرفين. والحديث يدور عن تشييد خطوط نقل الغاز الجديدة الواعدة من روسيا الى جنوب اوربا عبر البحر الاسود (مشروع «السيل الجنوبي») وكذلك التعاون بين «روس نفط» وشركة «ايني» الايطالية في مجال استثمار الجرف القاري في البحر الاسود وبحر بارنتسفو وكذلك بعض المشاريع في مجال الطاقة الكهربائية وكذلك التعاون مع شركة «فيات» في مجال صناعة السيارات ونتاج المعدات والآليات الزراعية وغير ذلك من المشاريع الكثيرة الاخرى.

«الاحداث السياسية الدولية»: ماهي الفعاليات المقررة في المجال الانساني؟

الكسي ميشكوف: في الوقت الحالي يجري العمل للتنفيذ عام السياحة الايطالية في روسيا وعام السياحة الروسية في ايطاليا اعتبارا من نهاية 2013 وخلال 2014. لقد تم الاتفاق على ذلك

وجود علاقات صداقة وثيقة بين روسيا وفرنسا في كل المستويات — من زيارات زعماء الدولتين الى الاتصالات اليومية بين المواطنين العاديين. وتبقى فرنسا وعلى مدى عشرات السنين الشريك الاستراتيجي لروسيا في اوربا وفي العالم. لقد ولدت هذه الشراكة في عهد الجنرال ديغول وهي تمتد في جذورها الى فترة النضال المشترك ضد النازية في الحرب العالمية الثانية. ولقد اكد على التمسك بخط التقارب مع روسيا الرئيس جاك شيراك ومن ثم نيكولا ساركوزي وكذلك الرئيس الحالي فرانسوا هولاند. ويجب القول ان العلاقات الروسية الفرنسية في المجال الاقتصادي باتت حاليا متنوعة واكثر واعمق مما كانت عليه في العهد السوفيتي. اليوم يجري التعاون في مجال استثمار الفضاء الكوني وهو امر لم يكن يخطر على البال في العهد السوفيتي. ومن مشاريع التعاون المميزة في هذا المجال حاليا يمكن ذكر — اطلاق الصاروخ الحامل الروسي من المطار الفضائي الفرنسي في غويانا وبناء حاملات هيلوكبترات في شركات فرنسية لصالح روسيا .

«الحياة الدولية»: كيف يمكن تقييم المبادرة الفرنسية المتعلقة بزيادة دور الاتحاد الاوربي في عمليات حفظ السلام ومن اجل حل الازمات في العالم؟

الكسي ميشكوف: قامت فرنسا وقبل فترة طويلة من استلام فرانسوا هولاند منصب الرئاسة بطرح المبادرة بزيادة دور الاتحاد الاوربي في عمليات حفظ السلام ومن اجل حل الازمات في العالم ولكن الاحداث في جمهورية مالي مؤخرا سمحت للقيادة الفرنسية الحالية بتطبيق ذلك على ارض الواقع وقامت بتنفيذ عملياتها العسكرية هناك باسم الاتحاد الاوربي. وروسيا وكما هو معروف اعربت عن تأييدها لتصرف فرنسا في مالي وذلك لانها اعتبرت ان هدف العملية — يكمن في منع انتشار التطرف الاسلامي وسيطرة العصابات الارهابية على تلك المنطقة.

وبشكل عام لدى روسيا تجربة ناجحة في مجال التعاون مع الاتحاد الاوربي في مجال رد الفعل على الازمات. لتتذكر عمليات حفظ السلام في جمهورية وسط افريقيا وجمهورية تشاد وكذلك في منطقة القرن الافريقي. ولكن حتى الان لم يتم تنظيم كل ذلك على اساس منهجي ولم تتمكن حتى الان من عقد اتفاقية اطارية حول ذلك.

الاتحاد الاوربي يرغب فقط في مشاركة روسيا في بعض الاحيان في العمليات التي ينفذها. اما نحن فنقترح تطبيق شكل اخر اكثر اتزاناً في التعاون يتضمن عقد اتفاقية حول انضمام روسيا الى العمليات التي تجري برعاية الاتحاد الاوربي وانضمام دول الاتحاد الى العمليات التي تجري

«الاحداث السياسية الدولية»: للنظر في العلاقات الثنائية. الان تجري فعالية السنة المتبادلة بين روسيا وهولندا. ومن المعروف ان هذه الدولة الاوربية الصغيرة تتعاون بشكل فعال مع روسيا وخاصة في المجال الاقتصادي وهي تدخل ضمن اول ثلاثة اكبر مستثمرين في روسيا. على أية مشاريع يمكن تركيز الاهتمام؟

الكسي ميشكوف: فعلا هولندا تدخل ضمن اول ثلاثة اكبر مستثمرين في روسيا ويبلغ حجم الاستثمارات الهولندية المتراكمة في اقتصاد روسيا — 63 مليار دولار. وهناك تعاون اقتصادي — تجاري فعال بين روسيا وهولندا وهي تعتبر الدولة الثانية في العالم بعد الصين من حيث حجم التبادل التجاري مع روسيا والدولة الاولى في اوربا.

كل ذلك يدل على ان هولندا تعتبر الشريك المجرى والمضمون لروسيا. وينظر رجال الاعمال في هذه الدولة بتفاؤل الى تطوير العلاقات الاقتصادية التجارية مع روسيا ويتعاونون بنشاط مع رجال الاعمال الروس.

ولدى التحدث عن المشاريع فمن الممكن الاشارة الى ان شركة «شل» تشارك في مشروع «ساخالين 2» وفي استثمار حقول النفط في سامليسك وتتعاون مع «غازروم» في مجال التنقيب الجيولوجي وفي البحث عن النفط والغاز واستثمار حقول الجرف القاري في منطقة القطب الشمالي وكذلك في مجال التنقيب عن النفط الصخري واستخراجه.

وتتعاون شركة «غاز يوني» مع شركة «غازبروم» في مشروع «السيال الشمالي». وتتعاون شركة «اينغ غروب» المالية الهولندية بنجاح كبير مع الجانب الروسي. وتعمل شركات كبيرة هولندية في روسيا مثل «دي سي ام» و«اكزو نوبل» و«فيليس» و«يونيلفير» و«فارم فريتس» و«ناكو» وغيرها. وتقوم هذه الشركات بتوظيف اموال ضخمة في روسيا.

«الاحداث السياسية الدولية»: تميزت العلاقات الروسية الفرنسية بشكل تقليدي بالطابع الايجابي ودينامية تطور ايجابية. وتجدر الاشارة الى ان هذا الامر كان حتى في العهد السوفيتي. واليوم هناك انطباع بان لا يجري وبالحد المطلوب والكافي استخدام الامكانيات المتوفرة في هذا المجال؟

الكسي ميشكوف: لا اعتقد انه من العدل الحديث عن وجود دينامية كبيرة في العهد السوفيتي بالمقارنة مع يومنا هذا. على العكس اعتقد انه يجب التأكيد على امر آخر — توجد استمرارية في

ويجري بفعالية استخدام مختلف اشكال التشاور السياسي بين الجانبين. ويتم ذلك بشكل دوري على هامش دورات الجمعية العامة للامم المتحدة وتعد لقاءات منفردة بين وزير الخارجية الروسي لافروف مع المفوضة العليا في الاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية وسياسة الامن كاترين اشتون (في عام 2012 في 26 أيلول في نيويورك وفي 6 كانون الاول في دبلن وكذلك في عام 2013 في بروكسيل 19 شباط).

وعلى مستوى المدراء السياسيين في وزارة الخارجية — بما في ذلك اللقاء في موسكو يوم 13 ايار 2013.

ويجري النقاش عن طريق الخبراء المختصين في المشكلات الدولية والوضع في بعض المناطق والدول في العالم.

وتعقد في بروكسيل بشكل دوري لقاءات بين الممثل المفوض لروسيا لدى الاتحاد الاوربي وقيادة لجنة الشؤون السياسية والامن في الاتحاد الاوربي. واعتبار من 2010 باشرت نشاطها مجموعة عمل «روسيا — الاتحاد الاوربي» للمسائل العسكرية.

وتصدر البيانات السياسية المشتركة عن الجانبين حول المسائل الدولية الانية — على سبيل المثال البيان الذي صدر عن لافروف واشتون حول التسوية الشرق اوسطية ، على هامش قمة روسيا-الاتحاد الاوربي في نهاية العام الماضي في بروكسيل.

هناك خبرات ايجابية للتعاون في مجال تسوية الازمات بشكل عملي. شارك ممثلون عن روسيا في البعثة البوليسية للاتحاد الاوربي في بوسنة والهرسك (2003—2006) وشارك العسكريون الروس في عملية الاتحاد الاوربي في تشاد وفي جمهورية افريقيا الوسطى (2008—2009) وهناك تعاون بين القوات البحرية الروسية وقيادة عملية «اطلانطا» التي ينفذها الاتحاد الاوربي من اجل التصدي للقرصنة البحرية في منطقة القرن الافريقي.

ولكن يجب القول انه توجد اليوم حاجة للقيام بخطات عملية اكثر تنسيقا تهدف الى حل العديد من المشكلات ولكن نحن لا نزال نشعر بوجود نقص في الثقة المتبادلة. ولهذا السبب يبقى التعاون بين روسيا والاتحاد الاوربي يفتقد الى الطابع المنهجي ويجري تطبيق امكانياته بشكل غير كامل. والجانب الروسي يعرب عن استعدادة للتعاون مع الاتحاد الاوربي على اساس المساواة في موضوع المحافظة على الامن والاستقرار الدولي ونحن نأمل بظهور نفس المسلك لدى الاتحاد الاوربي.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل يجري استخدام أية اشكال جديدة للتعاون بين روسيا والاتحاد الاوربي من اجل ضمان الامن في القارة؟

الكسي ميشكوف: فعلا حان وقت «الدبلوماسية الشبكية» التي تفترض تعزيز الامن في منطقة اوربا والاطلسي مع القيام في ذات الوقت بوضع بنية مضمونة للامن التعاون في منطقة اسيا والمحيط ومناطق العالم الاخرى.

في المستقبل سيكون من الممكن الحديث عن اقامة منطقة امن واسعة جدا تتألف من مقاطع اقليمية تتحد في «دائرة» ويرتبط المشاركون فيها بالتزامات قانونية وسياسية متكاملة. لقد تحدث عن هذه المقاطع وزير الخارجية سيرغي لافروف في مؤتمر الامن الثامن والاربعين في ميونيخ وذكر الوزير ان هذه المقاطع يمكن ان تتكون من منطقة سريان اتفاقية الامن الاوربي (الدول المشاركة في منظمة الامن والتعاون الاوربي) ومنطقة اسيا والمحيط الهادئ وافغانستان والدول المحيطة به ومع صدور ضمانات متبادلة تصاغ في مجلس الامن الدولي حول عدم التدخل من قبل الدول المجاورة في شؤون افغانستان المحايد وكذلك منطقة الخليج والشرق الاوسط (على اساس تحقيق التسوية العربية الاسرائيلية بضمانات دولية) وكذلك منطقة جنوب القوقاز(مع وجود ضمانات جماعية بعدم استخدام القوة من قبل جورجيا واوسيتا الجنوبية وابخازيا) والتعاون في مجال مجلس القطب الشمالي.

بخصوص التعاون بين روسيا والاتحاد الاوربي في مجال الامن الخارجي فذلك يجري وفقا لبنود الاتفاقية حول الشراكة والتعاون الموقعة بين الجانبين في 1994 ووفقا لما يسمى «بخارطة الطريق الثالثة» التي اقرت في قمة روسيا — الاتحاد الاوربي في 10 ايار 2005. وهي تتضمن 5 اتجاهات اساسية للتعاون: — تعزيز الحوار والتعاون على الساحة الدولية، ومكافحة الارهاب، وحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، وتعزيز وتشديد نظام مراقبة التصدير ونزع السلاح، والتعاون في تسوية الازمات وكذلك التعاون في مجال الدفاع المدني.

وكل ما جرى سرده أعلاه من بنود تعتبر جزءا لا يتجزأ من جدول اعمال لقاءات روسيا — الاتحاد الاوربي على مستوى القمة ومن بينها القمة التي جرت في يكاتيرنبورغ في حزيران/يونيو من العام الجاري.

وخاصة في مجال رد الفعل على الازمات. ويجب القول ان سيادة القانون في العلاقات الدولية تتمتع بنفس اهميتها في الشؤون الداخلية.

نحن على قناعة تامة من ان الطريق الى اقامة مجال موحد للامن يمر عبر تحقيق على ارض الواقع مبدأ عدم جواز تقسيم الامن. لا يجوز بتاتا تعزيز امن دولة على حساب تقليل وإضعاف امن دول اخرى . كل ذلك يؤدي فقط الى تبذير القوى والموارد بدون مبرر. ومن الافضل كثيرا التصدي للتحديات والمخاطر المشتركة بشكل جماعي وهو امر اكثر فعالية واكل تكلفة من القيام بذلك بشكل منفرد. من المهم جدا نقل الوقائع السياسية العسكرية الى مستوى التعاون القائم بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية. وانطلاقا من هذه المبادئ بالذات قدمت روسيا الاقتراحات المتعلقة بعقد اتفاقية حول الامن الاوربي وهي لا تزال حتى الان على طاولة المباحثات. وتجري حول هذه الاتفاقية مناقشات دولية واسعة تهدف الى تعزيز الاستقرار الاوربي وهي تدفع الشركاء الى طرح مقترحاتهم ايضا. لقد سمعنا ببعض هذه المقترحات خلال المؤتمر الدولي الذي نظمته وزارة الدفاع الروسية «النواحي السياسية والعسكرية للامن الاوربي» في 23 و24 ايار/مايو في موسكو.

ويجب القول ان اوساط الخبرة والاوساط العلمية تشارك بشكل فعال ونشط في مناقشة آفاق ضمان الامن في منطقة اوربا والاطلسي ويجري طرح افكار جديدة ومسالك غير خاضعة للتسييس في هذا المجال.

ويجب القول ان عملية «هلسنكي زاندا 40» توفر الفرصة الجيدة فعلا لتقييم التحديات والمخاطر وتساعد في اختيار النموذج المناسب للتصدي لها في اطر البليات الدولية الموجودة حاليا.

ونحن نأمل بان نتمكن من صياغة رؤية استراتيجية لأهداف ومهمات منظمة الامن والتعاون الاوربي وهو ما جرى التركيز عليه في التكليف الذي صدر عن قمة استانه عام 2010 حول «التجمع الامني».

ونحن نأمل بان الحوار الذي انطلق سيسمح بنقل والى مجال التطبيق العملي مبدأ عدم جواز تقسيم الامن ويضمن تطبيق الدول الاعضاء في المنظمة لتعهداتها بعدم تعزيز امن اي دولة على حساب امن الدول الاخرى وكذلك السير قدما في موضوع اصلاح المنظمة.

نحن دولة قريبة من افغانستان ويهمنا كثيرا ان لا تجري الامور هناك وفقا للسيناريو الأسوأ ولتحقيق ذلك من المهم مواصلة التعاون. ولكن يبدو من الصعب جدا القيام بذلك بدون وجود اساس قانوني دولي. كل مشاريعنا حول افغانستان تقوم وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي.

ومن المهم جدا مواصلة الجهود المشتركة في مجال تدريب واعداد الكوادر الوطنية الافغانية في مجال مكافحة المخدرات وكذلك كوادر هيئات مكافحة المخدرات في باكستان ودول وسط اسيا بما في ذلك في مراكز التدريب والاعداد المختصة داخل روسيا.

ونحن نقدم الدعم الفعال الى قوات التحالف الدولية في افغانستان في مجال الترانزيت وتم حتى الان تنفيذ العمل الكبير في هذا المجال. ويجري التعاون بين روسيا والناطو في مجال تدريب أطقم أفغانية لقيادة وخدمة طائرات الهيلوكبتر العسكرية. وهناك تقدم ولكن ترافقه الصعوبات في مجال اقامة العلاقات بين الناتو ومنظمة معاهدة الامن الجماعي بما في ذلك حول افغانستان. ويجب القول ان المنظمة المذكورة اخذت منذ 2004 تعلن باستمرار عن الاستعداد للتعاون مع الناتو على اساس المساواة والاحترام المتبادل في العديد من الاتجاهات ومنها التصدي للارهاب الدولي والتداول غير المشروع للمخدرات والسلاح وتعزيز الامن على الحدود. في البيان الصادر عن اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة معاهدة الامن الجماعي الذي جرى في استانة في نيسان/ابريل عام 2012 هناك نداء موجه الى دول الناتو يتضمن دعوتها للتعاون البناء في مجال اعادة الامن والاستقرار في افغانستان والتصدي للمخاطر والتحديات الصادرة من اراضي هذه الدولة. ونحن ندرك جيدا ان العديد من المشكلات مثل نشر الاستقرار في افغانستان واقامة أحزمة امن ومكافحة ارهاب حول هذه الدولة لا يمكن ان تحل من قبل طرف واحد بل تتطلب تنسيق وتضافر جهود كل المنظمات الاقليمية ذات العلاقة.

نحن نأمل بان الناتو سيعيد النظر في رؤيته للتعاون مع منظمة معاهدة الامن الجماعي فيما يخص افغانستان بالذات لان هذا التعاون يمكن ان يجلب الفائدة الحقيقية فعلا.

«الاحداث السياسية الدولية»: بعد مرور حوالي 40 عاما على التوقيع على وثيقة هلسنكي كيف يجري حل مشكلات الامن في اوربا؟

الكسي ميشكوف: ان كنا نرغب فعلا في ضمان الامن في اوربا بالشكل المطلوب فيجب ان نفهم بشكل دقيق وواضح ان اساس الاستقرار يكمن في الالتزام الصارم بمعايير ومبادئ القانون الدولي

ولكن يجب القول ان التعاون بين الجانبين لا يزال يحتاج الى التعميق بشكل اكبر ويحتاج الى المستويات المطلوبة من الثقة المتبادلة. يثير استغرابنا على سبيل المثال اصرار بعض دول الناتو على التأكيد على ان «الخطر قادم حتما من الشرق» على الرغم من عدم وجود في اوربا اية خلافات يمكن ان تؤدي الى مواجهات عسكرية كبيرة. هذا التلميح يبدو واضحا في المناورات العسكرية داخل اراضي بولندا وجمهورية البلطيق «ستادفاست جاز» وفقا لسيناريو المادة الخامسة من اتفاقية واشنطن. وهذا بحد ذاته لا يمكن إلا ان يثير التساؤلات لدينا — هجمات اية دول تعتزم التصدي لها قوات الناتو في شمال شرق اوربا؟

لا اعتقد ان تسخين الخيالات عن وجود مخاطر من الشرق سيساعد في تعزيز وتقوية الامن الاوربي والعلاقات بين روسيا والناتو. وتبدو مثيرة للشكوك كذلك محاولات اقناع الرأي العام بضرورة زيادة النفقات العسكري بمقدار الثلث وترويع المواطنين بان روسيا زادت من حجم إنفاقها العسكري على الرغم من ان الجميع يعلمون ان سبب ذلك هو عدم التمويل الكافي سابقا لبرنامج إعادة تسليح الجيش الروسي بالأسلحة الحديثة. ويجب القول ان الميزانية العسكرية في روسيا توازي نفقات فرنسا وبريطانيا على الدفاع على الرغم من ان روسيا تملك اطول حدود برية في العالم. وان انطلقنا من مؤشر الانفاق على الدفاع عن 1 كلم من الحدود فسنرى ان روسيا تحتل المركز 40 بين الدول الاخرى.

ولا شك في ان الوضع حول منظومة الدفاع المضاد للصواريخ الاوربية يعتبر فرصة جيدة للتحقق من قدرة الجانبين على المضي قدما الى الامام في التعاون في مجال الامن الموحد غير القابل للتقسيم وليس العودة الى الوراء والى خطوط التقسيم. هنا يجب ان يجري التعاون مع الاخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة لأمن كل طرف.

«الاحداث السياسية الدولية»: تتواصل عملية سحب قوات الناتو من افغانستان. ماهي

الخطوات التي يتخذها الحلف لدعم الاستقرار والامن في المنطقة؟

الكسي ميشكوف: لا شك في ان افغانستان تعتبر احد مجالات التعاون الاساسية بين روسيا والناتو. وليس سرا اننا ننظر بقلق الى الوضع الذي قط ينجم في افغانستان وجمهورية وسط اسيا بعد انسحاب قوات التحالف الدولية من افغانستان. لا توجد لدينا ثقة ان الجيش والبوليس في افغانستان قادران على التصدي لطالبان لاحقا.

واود القول مرة اخرى ان الجدل فيما يخص الاجراءات التجارية بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية يعتبر من الامور العادية وروسيا ايضا تملك هذا الحق وستستخدمه عند الضرورة حتما.

«الاحداث السياسية الدولية»: من الصعب عدم التطرق الى موضوع نظام العبور بدون تأشيرات بين روسيا والاتحاد الاوربي. كيف تجري المباحثات في هذا المجال؟
الكسي ميشكوف: الحوار حول هذا الموضوع مستمر منذ 8 سنوات ونييف وطبعا تم تحقيق التقدم في مجال حل الكثير من المسائل العملية وهو ما يثير الآمال باقتراب تحقيق هدف فرض نظام العبور بدون تأشيرات.

ويجب القول ان الجانب الروسي ينفذ كل التزاماته ولبى كل مطالب الجانب الاوربي وجرى تنظيم لقاءات في اطار القسم الرابع (العلاقات الخارجية) مع ممثلي كل الوزارات والمؤسسات في موسكو وفي بعض المناطق الروسية الاخرى (قازان وفلاديفقاس وغروزني). وبعد قيام الجانب الروسي بعقد لقاءات مماثلة في الاتحاد الاوربي وبعد تبادل التقارير من الجانبين حول هذا القسم يمكن القول ان عملية تنفيذ «الخطوات المشتركة» انتهت بشكل عام.

قبل نهاية العام الجاري سيتم مع الاتحاد الاوربي تبادل المعلومات الاضافية عن المسائل الباقية وسنحاول دفع العمل لكي يتم ومع بداية 2014 بدء العمل في المباحثات الخاصة بمشروع الاتفاقية حول الغاء التأشيرات.

«الاحداث السياسية الدولية»: كيف يتقدم التعاون بين روسيا والنااتو؟
الكسي ميشكوف: تم تحقيق الكثير في السنوات الاخيرة في مجال العلاقات بين روسيا والحلف. التعاون يجري على قدم وساق في المسائل التي تثير الاهتمام المشترك. وهناك تعاون فعال بين الخبراء من الجانبين على الرغم ان هذا العمل لا يظهر دائما على السطح. وهناك إمكانيات كبيرة للتعاون العملي في مجال مكافحة الارهاب (تبادل المعلومات وحماية الفعاليات الجماهيرية من الجو من المخاطر الارهابية المحتملة وغيرها) والتصدي للقرصنة البحرية وتنفيذ عمليات الانقاذ وتبادل الخبرات في مجال الإصلاح العسكري والتعاون في مجال ازالة عواقب الكوارث الطبيعية والتقنية.

الاتفاقية. ويجب القول ان الاتفاق على هذا القسم يعتبر مهمة ليست بالسهلة بتاتا وخاصة بعد الاخذ بعين الاعتبار حجم التبادل التجاري بين الطرفين ورغبة الشركاء ضم مجموعة اسعة من المسائل اليها. نحن يهمننا ان لا تحاول المفوضية الاوربية الحصول منا على شروط جديدة اضافية اكثر من تلك التي فرضت بعد انضمامنا الى منظمة التجارة العالمية.

وبالاضافة لذلك يجب خلال العمل في مجال تحضير الاتفاقية الجديدة للعثور على صيغة تسمح بسرد في الوثيقة الوقائع الجديدة المتعلقة بعمليات التكامل الاوراسية. من المعروف ان روسيا وبييلوروسيا وكازاخستان انتقلت في بعض المجالات الى استخدام نظام ضبط موحد وتم تأسيس هيئة فوق وطنية وهي اللجنة الاقتصادية الاوراسية التي استلمت الكثير من الوظائف الاقتصادية.

ونحن نامل باننا سنتمكن في المحصلة من العثور على حل وسط في كل المسائل المتبقية بالتالي اعداد الوثيقة بشكل يجعلها تلبي تحقيق الاهداف البعيدة الامد واولويات التعاون. يجب على الاتفاقية الجديدة ان تضمن التطور المتصاعد لعلاقتنا وتضمن استقرارها وتجعلها قابلة للتكهن. «الاحداث السياسية الدولية»: هل يشعر الجانب الروسي بالقلق من قيام المفوضية الاوربية برفع اول دعوى من جانب الاتحاد الاوربي الى منظمة التجارة العالمية ضد روسيا بسبب رسوم تصفية السيارات القديمة؟

الكسي ميشكوف: يعتبر استخدام منظمة التجارة العالمية لحل الخلافات التجارية من الممارسات المعتادة لانه عادة تظهر بين الدول في هذا المجال الخلافات الكثيرة.

وجدير بالذكر ان روسيا والاتحاد الاوربي يناقشان بنشاط الشكاوى المتبادلة في سياق مراعاة قواعد منظمة التجارة العالمية ويتضمن ذلك الرسوم التي يفرضها الاتحاد الاوربي على السماد المعدني و منتجات التعدين الروسية التي يعتقد انها تباع بأسعار متدنية بشكل متعمد dumping وهناك موضوع «وثيقة الطاقة الثالثة» وغيرها. بخصوص رسوم تصفية السيارات المستعملة فالالاتحاد الاوربي لا يعارضه بشكل عام بل يشير الى وجود علامات عدم توافق مع معايير منظمة التجارة العالمية في بعض بنود الرسوم الروسية المذكورة. قبل فترة جرت مشاراات حول هذا الموضوع واقتربنا كثيرا من حل هذه المشكلة. وسواصل المشاورات لاحقا وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

ويجب القول ان الحوار بين الجانبين يجري على مختلف المستويات. والحديث يدور ليس عن «وثيقة الطاقة الثالثة» بحد ذاتها بل عن عدم استخدام بعض بنودها (وهو امر تسمح به الوثيقة) .

وفي نهاية العام الماضي سلمنا للشركاء مشروع اتفاقية تتعلق بمشاريع البنيات التحتية عبر الحدود. وعلى الرغم من ان المفوضية الاوربية افادت من جانبها بانها لا ترى انه من المجدي التوقيع على مثل هذه الوثيقة الا اننا لا نزال نتوقع امكانية التوقيع عليها. ونحن على استعداد لمناقشة هذا الموضوع في اطار المباحثات الخاصة بالاتفاقية القاعدية الجديدة التي يجب ان تحل بدلا اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الاوربي وروسيا ونحن نأمل باستئناف قريبا العمل الخاص بهذا الموضوع.

ونحن كذلك لا نعارض التوصل الى اتفاق حول مشاريع محددة منفصلة. على سبيل المثال هناك مشاورات مكثفة حاليا حول عمل خط نقل الغاز «اوبال» (القسم الارضي من خط نقل الغاز «السييل الشمالي»).

ماذا سيحصل ان لم يتم التوصل الى تفاهم مشترك؟ عادة جرت العادة عن ظهور الخلافات يحاول الطرفان التوصل الى اتفاق ولكن ان لم يحدث ذلك يلجأ الجانبان الى المحاكم. نحن نعتقد ان فرص الاتفاق لا تزال كثيرة لدينا. ولكننا لا نستطيع استبعاد احتمال حل الخلافات عن طريق التحكيم بما في ذلك ضمن منظمة التجارة العالمية.

واود الاشارة الى ان تقديراتنا تدل على ان الاتحاد الاوربي سيحتاج في السنوات العشر المقبلة الى كميات اكبر من الغاز وبعض الدول تجري معنا الحوار حول زيادة كميات التوريد. لا شك في ان الاتحاد الاوربي سيبقى ولفترات طويلة جدا السوق الاساسية لتصريف الغاز الطبيعي الروسي.

«الاحداث السياسية الدولية»: على مدى سنوات طويلة تجري المباحثات حول الاتفاقية القاعدية الجديدة مع الاتحاد الاوربي. هل من الممكن تحديد مواعيد التوقيع عليها؟

الكسي ميشكوف: اود التأكيد لكم على ان روسيا معنية في التوقيع على الاتفاقية الجديدة مع الاتحاد الاوربي. باسرع وقت ممكن. لقد باتت قديمة الاتفاقية الموقعة في عام 1994 بين الطرفين حول الشراكة والتعاون . ويمكن القول ان الجانبين قطعا مرحلة كبيرة وقاما بالعمل الجدي الكبير في مجال تحضير الوثيقة. الان يجري تركيز الجهود على القسم الاقتصادي من

الموضوع. وشهدت سوق الغاز في الاتحاد الاوربي تغيرات تدريجية — بسبب انتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة تحول الاتحاد الاوربي الى استيراد الغاز من دول اخرى مثل قطر وهو ما تسبب بالضغط على الاسعار باتجاه التخفيض.

وبسبب التأثير الجدي للازمة الاقتصادية المالية تقلصت المنافسة وهو ما يدفع الاتحاد الاوربي الى البحث عن طرق لتقليص النفقات بما في ذلك عن طريق البحث عن اسعار اكثر مناسبة للمحروقات. وكل ذلك يعتبر من التطورات المتوقعة للاحداث ولذلك نرى ان الشركاء يجهدون من اجل التخلي عن مبدأ متفق عليه سابقا وهو «خذ أو أدفع» وكذلك مبدأ ربط سعر الغاز بسعر النفط الخام.

نحن نعتقد انه يجب هنا العثور على نقطة الوسط الذهبية التي ترضي الجميع. ونحن نعمل في سبيل تحقيق ذلك. طبعا عملية المباحثات تجري ببطء ولكنها تجري. واني لعلى ثقة من اننا سنتمكن في النهاية من العثور على لغة مشتركة مع الشركاء.

ويدفعنا الى هذا التفاؤل عدة امور من بينها — نحن جيران من الناحية الجغرافية وروسيا تملك المواد الخام التي يحتاجها الاتحاد الاوربي وتملك البنى التحتية الباهظة التكاليف وكل ذلك يؤخذ بعين الاعتبار في روسيا وفي الاتحاد الاوربي.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل يمكن القول ان «وثيقة الطاقة الثالثة» باتت بمثابة المنغص في العلاقات بين روسيا والاتحاد الاوربي؟

الكسي ميشكوف: لا شك في ان الوثيقة المذكورة وطريقة تطبيقها على ارض الواقع كانت من اكثر المنغصات في العلاقات بين الجانبين.

اول ما قمنا بلفت اهتمام الشركاء في الموضوع هو ان الوثيقة تتمتع بطابع المفعول الرجعي اي انها تطبق على الحقوق والالتزامات التي ظهرت قبل اقرار الوثيقة المذكورة.

ثانيا — يقوم الشركاء عمليا بوضع «وثيقة الطاقة الثالثة» فوق الاتفاقات الدولية التي وقعوا عليها. على سبيل المثال تطبيق الوثيقة يخل بالاتفاقية القاعدية التي وقعت قبل الوثيقة بفترة طويلة وهي اتفاقية حول الشراكة والتعاون بين الاتحاد الاوربي وروسيا وكذلك الاتفاقيات الثنائية مع بعض ودول الاتحاد الاوربي حول تشجيع وحماية التوظيفات المالية. وتنتهك الوثيقة كذلك بعض التزامات الاتحاد الاوربي امام منظمة التجارة العالمية.

ومن ناحية اخرى بدا واضحا ان المنظمة تأخرت ولم يعد بمقدورها السير مع متطلبات الزمن فيما يتعلق بالتصدي للتحديات الجديدة مثل — الارهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة. كل ذلك كان له تأثيره في نهاية المطاف على وجود طلب على المنظمة من الدول الاعضاء فيها.

ونحن نأمل بان الشركاء سيأخذون بعين الاعتبار ضرورة تعديل وإصلاح الازمة المنهجية التي تعاني منها المنظمة. لقد صدر عن قمة المنظمة في استانه عام 2010 البيان السياسي الختامي المنسق والموجه الى المستقبل وفيه تم تحديد هدف اقامة الامن المتساوي وغير القابل للتقسيم في المنطقة الاوربية الاطلسية والمنطقة الاوراسية. وفي العام الماضي صدر عن مجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء في المنظمة في دوبرن قرار للبدء بعملية «هلسنكي زائدا 40» التي تهدف ومع حلول الذكرى السنوية الاربعين للمنظمة في عام 2015 تحديد الرؤية الاستراتيجية لنشاطاتها في القرن الحادي والعشرين.

ونحن نعتقد ان النجاح الاساسي للمنظمة المذكورة بعد تجديدها يكمن في تعزيز البنى التنظيمية فيها مع الالتزام التام بمبدأ الاجماع خلال اتخاذ القرارات ومع وجود جدول اعمال مكثف توحيدي يعكس كل مسائل الامن الآتية للجميع . وهذا المسلك بالذات ورد وانعكس في النص الجديد لنظرية السياسة الخارجية الروسية التي اقرت في شباط/ فبراير من العام الجاري. «الحياة الدولية»: الحوار المستقر حول مسائل الطاقة مفيد لروسيا وللاتحاد الاوربي ولكن في السنوات الاخيرة ظهرت الكثير من التناقضات والخلافات. كم هو طويل مجال الثقة بين الجانبين؟

الكسي ميشكوف: وسيلتنا الاساسية خلال التعاون مع الاتحاد الاوربي في مجال صناعة الطاقة هو حوار الطاقة بين روسيا والاتحاد الاوربي وهو لا يزال يعمل بنجاح بدون اي خلل. وخلال 2012 جرى بشكل نشيط عملية صياغة «خارطة طريق» للتعاون في مجال الطاقة بين الجانبين حتى عام 2050 (تم التوقيع عليها في آذار/مارس عام 2013).

وفي كانون الاول/ديسمبر عام 2012 بدأ العمل في مجال تشييد خط نقل الغاز «السييل الجنوبي». اجل كانت هناك لحظات مزعجة في العلاقات مثل مباشرة المفاوضات الاوربية بالتحقيق ضد مجموعة «غازبروم» بتهمة انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار ولكن التسييس يبدو واضحا في هذا

مستمر الى النواقص في قواعد السلوك في العمليات التي تؤثر بشكل سلبي على العمل اليومي وعلى السمعة الدولية لهاتين المنظمتين.

من جانبها تستخدم روسيا بنشاط وفعالية ساحة منظمة الامن والتعاون الاوربي للترويج لأولوياتها ومطالبها مثل تحرير نظام تأشيرات الدخول وحماية حقوق ابناء الوطن الروس في بعض الجمهوريات والتصدي لاي ظهور للنازية الجديدة ومكافحة محاولات تزوير التاريخ وحماية حقوق الاطفال في العائلات المختلطة وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للانسان خلال فترات الازمة.

طبعاً هذه المشكلات ولا يمكن حلها بسرعة ولكن العمل والاصرار يعطي دائماً ثماره. بخصوص مجلس اوربا بالذات نحن من حيث المبدأ نرى مهمتنا تكمن في تقويته كمنظمة اوربية عامة مستقلة تضمن بواسطة آلياتها الفريدة وحدة المجال القانوني والانساني للقارة الاوربية. «الاحداث السياسية الدولية»: في حزيران/ يونيو من العام الجاري ترأستم الوفد الوزاري الروسي المشترك الى المؤتمر السنوي لمنظمة الامن والتعاون الاوربي الخاص باستعراض المشكلات في مجال الامن. هل من الممكن حسب اعتقادكم الحديث عن ان الدول المشاركة في المنظمة مستعدة لتحديثها في ما يخص موضوع «الامن الصارم» وتطوير المنظمة بشكل عام؟ الكسي ميشكوف: لقد قمتم بتحديد دقيق وصحيح لأحدى اهم المشكلات في منظمة الامن والتعاون الاوربي. التي كانت مهمتها في البداية تتلخص في المحافظة على الحوار السياسي المتسم بالمساواة والاحترام المتبادل في اطار 3 ابعاد للامن في المنظمة — البعد السياسي — العسكري والاقتصادي — البيئي والانساني.

وخلال سنوات طويلة ركز الشركاء الغربيون الاهتمام فقط على البعد الثالث — حقوق الانسان وكان ذلك يظهر في الكثير من الاحيان على شكل زيادة الالتزامات في هذا المجال لكن على الرغم من ذلك بقيت مراقبة تنفيذ ذلك ضعيفة واحادية الجانب.

وعلى هذه الخلفية تراجع العمل بشكل واضح في مجال «الامن الصارم». من ناحية طغت في نشاط المنظمة عملية الترويج الدفاع عن المصالح الضيقة لبعض المجمعات وهو اخذ يعرض للخطر الاتفاقات السياسية — العسكرية التي شكلت «العلامة المميزة» للمنظمة.

وروسيا تتعاون مع الدول الـ46 الاعضاء في المنظمة وتطرح على الدوام خلال ذلك المسلك الذي يتسم بالمساواة والمسؤولية في مجال حل المشكلات الكثيرة القائمة التي تقف امام اوربا. وهناك ناحية اخرى هامة جدا. خلال كل سنوات وجوده الطويلة (تأسس مجلس اوربا في 1949) تمكن المجلس من تجميع خبرة واسعة لا تقدر في مجال حل المشكلات في مختلف دول المجلس وهي مشكلة متشابهة وتكرر في بعض الاحيان من دولة الى اخرى. هذه التجربة والخبرة هامة جدا ويجب اتقان استخدامها.

في منظمة الامن والتعاون الاوربي تمت اقامة مجموعة متكاملة من الاتفاقات والالتزامات السياسية في مجال الامن الاوربي المشترك والتعاون وهي تشمل النواحي العسكرية والاقتصادية والانسانية. وهي تعتبر جزءا لا يتجزأ من المنظومة المعاصرة للعلاقات الدولية. وهذه المبادئ في غاية الاهمية لكل دول منطقة منظمة الامن والتعاون الاوربي ومن بينها يمكن ذكر عدم جواز تقسيم الامن اي لا يجوز لدولة تقوية امنها القومي على حساب امن الدول الاخرى وكذلك التصدي المشترك للمخاطر التي تمس الجميع مثل الارهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات. ولكن مجلس اوربا ومنظمة الامن والتعاون الاوربي يبقيان في ذات الوقت من المنظمات السياسية وفي داخلها تصطدم في بعض الاحيان مصالح الدول المختلفة التي قد لا يتوافق بعضها مع الاخر. وللأسف في مثل هذه المنظمات يبدو مغريا في بعض الاحيان استخدام بعض المواضيع السياسية والاجتماعية الهامة مثل حقوق الانسان على سبيل المثال من اجل تنفيذ مآرب سياسية ضيقة. وللأسف تصطدم روسيا بشكل دوري مع مثل هذا المسلك من جانب بعض الشركاء. ويظهر ذلك في الكثير من الاحيان على شكل تصريحات سياسية مدوية وعلى شكل انتقادات حادة ولكنها في غالب الاوقات عديمة الاساس.

طبعا يجب القول ان نشاطات وممارسات منظمة الامن والتعاون الاوربي لا تتسم بالطابع المثالي في غالبيتها. فالمنظمة حتى الان لا تملك نظامها الداخلي وتحتاج للتشذيب كذلك بعض نواحي العمل الاخرى التي تقع في الكثير من الاحيان كرهينة للاوضاع السياسية السائدة. ولا يمكنني الموافقة على القول ان صوت روسيا هناك غير مسموع. يجب القول ان مسلكنا الثابت يكمن في ضرورة ابداء رد الفعل المحدد على اي انتقاد بحقنا وكذلك الاشارة بشكل

فيما ما يتعلق بالبرلمان الاوربي — نحن من جانبنا نخصص الاهتمام اللازم لكل ما يجري بداخله. وللأسف يجب القول ان مساهمة البرلمانين الاوربيين في تعزيز الاجندة الايجابية في العلاقات بين الجانبين، تبقى قليلة ومتواضعة جدا.

اود القول اننا لا نعارض صدور اي نقد بناء نحونا من جانب الشركاء ولكننا لا نحب سماع اللهجة المتكبرة خلال الحديث ومحاولات التدخل اللفظي في شؤوننا الداخلية في الوقت الذي تراكمت داخل الاتحاد الاوربي نفسه الكثير من المشكلات. على اي حال نحن دائما على استعداد للعمل مع الشركاء من الاتحاد الاوربي في كل الاتجاهات وفي كل الساحات. ويجب القول انه فقط عبر الحوار من الممكن العثور على نقاط الالتقاء.

«الاحداث السياسية الدولية»: لا يمكن القول ان علاقاتنا مع مجلس اوربا او منظمة الامن والتعاون الاوربي تتسم بالسهولة. نحن نسمع من هناك بشكل دوري الكلام المتأفف بل وحتى الإهانات. هل يوجد معنى ايجابي من مشاركة روسيا في هذه المنظمات؟

الكسي ميشكوف: للاسف في وقتنا هذا نرى ان الرأي العام والجمهور يهتم فقط بالنواحي المفعمة بالمشكلات في العلاقات الدولية التي غالبا ما تخفي ورائها كمية كبيرة من العمل اليوم لحل المسائل الملحة في السياسة العالمية. وهذا الكلام يشمل بشكل كامل مجلس اوربا ومنظمة الامن والتعاون الاوربي. من المعروف ان روسيا تتمتع بالعضوية الكاملة في المنظمتين وهي كذلك من بين الدول التي ساهمت في تأسيس منظمة الامن والتعاون الاوربي. انها ساحات للحوار المتعدد الاطراف بشكل مستمر داخل اوربا وكذلك مع دول اسيا وامريكا الشمالية.

ومجلس اوربا يعطي للدول الاعضاء فيه المجال الفعال للتعاون في العديد من المسائل مثل حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون والثقافة وشؤون الشباب والرياضة. واسباس العمل كله هو وجود مجال قانوني اوربي موحد.

ويجب الاخذ بعين الاعتبار كذلك ان روسيا تعتبر عضوا كامل الحقوق في مجلس اوربا منذ عام 1996 وفي هذا بالذات ينعكس والى حد كبير انتماء دولتنا التاريخي الى نموذج التطور الاوربي. وروسيا تملك صوتها في كل هيئات وبنيات مجلس اوربا — لجنة الوزراء الجمعية البرلمانية وكونغرس السلطات المحلية والاقليمية ومؤتمر المنظمات الدولية غير التجارية ومختلف آليات المراقبة والتشاور.

ولنتذكر قواعد نظرية تعدد الحضارات وتطبيقها على الواقع — انها تفترض العيش المشترك بسلام لأبناء العديد من الثقافات والحضارات المختلفة في دولة واحدة او منطقة واحدة. عندما تحدث قادة المانيا وفرنسا عن فشلها لا شك في انهم قصدوا الانقسام المتعمق في المجتمع وفقا للانتماء العرقي والاثني وازدياد نفور السكان المحليين من الغرباء.

خلال عشرات السنين كان التركيز في الفكر الاجتماعي الاوربي على تشجيع التنوع والدفاع عن حقوق مختلف الجماعات والاقليات وكان ذلك يحدث احيانا بشكل يجري معه انتقاص حقوق الأغلبية بهذا الشكل او ذاك. ويبقى صحيحا القول انه لا يجوز للغريب ان يعيش بين الاخرين مع التمسك بعباداته وتقاليدته التي تتعارض مع عاداتهم وتقاليدهم.

لقد جاء الرد المناسب على ذلك ،حسب اعتقادي، من جانب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون المعروف بانتقاده للتعدد الحضارات. لقد قال في كلمة له في الدورة البرلمانية الربيعية في مجلس اوربا عام 2011 ان الجماعات القومية المختلفة تساهم في تاريخ البلاد ولكنه دعا الى ان تنظر اليهم الدولة كما تنظر الى الاخرين ولا تعاملهم مع التركيز على الفوارق التي تميزهم عن الباقيين.

هذا طبعا مسلك عام ليس إلا. ولكن الموضوع يكمن في الطرق المحددة لتنفيذه عن طريق استخدام اليات التكامل في مجتمع الدولة المستقبلية للمهاجرين.

«الاحداث السياسية الدولية»: بين روسيا واوربا نشهد في الفترة الاخيرة قصة «الحب — الكراهية» . على مستوى رؤساء الدول الحب وعلى مستوى نواب البرلمان الاوربي والصحافة «الكراهية». كيف يمكن خلال هذه الظروف اقامة علاقات تعاون فعالة؟

الكسي ميشكوف: كلمات «الحب» و«الكراهية» هي خارج اللهجة الدبلوماسية. ولكن على الرغم من ذلك نلاحظ وجود قاعدة ما — كلما كان مستوى المسؤولية ادنى كان مستوى الانفعالات اعلى.

يجري تطوير العلاقات بين روسيا والاتحاد الاوربي على اساس براغماتي سليم. ويجري التأكيد على ذلك باستمرار خلال لقاءات الزعماء من الجانبين على مستوى القمة وعلى المستويات العالية. وهذا في غاية الاهمية لان امكانيات العلاقات بين روسيا والاتحاد الاوربي كبيرة جدا ولم تستنفذ بعد.

«الاحداث السياسية الدولية»: عمليا تقف مشكلة الهجرة بشكل حاد وجدي في كل دول الاتحاد الاوربي وخاصة الهجرة القادمة من الدول الاسلامية. ويقر الكثيرون بان فكرة تعدد الحضارات في اوربا لم تنجح ولم تبرر نفسها. كيف ستكون سياسة الاتحاد الاوربي في هذا الاتجاه؟

الكسي ميشكوف: هذا السؤال يطرح في آن واحد عدة مواضيع معقدة من حياة اوربا الغربية المعاصرة بل وحتى من حياة كل القارة بهذا الشكل او ذلك. من الطبيعي ان الانسان يحاول دائما الانتقال الى الدول حيث ظروف الحياة افضل ومريحة اكثر وحيث اجور العمل اعلى. ولكن هناك ناحية اخرى مثيرة. بعض الدول الاوربية نفذت سياسة هدفها تدريب المهاجرين على الحياة والتجربة الاوربية ومن ثم اعادتهم الى بلادهم لكي يطبقوا ذلك هناك.

سؤالكم يمس بشكل محدد موضوع تكيف المهاجرين وتكاملهم في فترتنا الحالية. تجدر الملاحظة ان اوربا تشهد وبلاضافة الى الهجرة الخارجية، هجرة داخل الاتحاد الاوربي نفسه — من شرق اوربا الى غرب القارة. وهذا الامر لا يرضي كل سكان اوربا الغربية على الرغم من انه لا يتعارض مع القوانين السارية في الاتحاد الاوربي التي تسمح بتنقل القوى العاملة بحرية.

ولدى تحليل الهجرة الخارجية وعلى خلفية المشكلات الديمغرافية في دول الاتحاد الاوربي لاحظ المختصون من المفوضية الاوربية انه وخلال الـ50 عاما المقبلة سيتقلص عدد السكان القادرين على العمل في الاتحاد الاوربي بمقدار مئة مليون وذلك خلال النمو الطبيعي للسكان هناك. ومن ذلك يمكن الاستنتاج ان قدوم الأيدي العاملة من الخارج وهو ايضا ضرورة اقتصادية.

المشكلة التي اشرتم اليها في المجتمع الاوربي المعاصر تكمن في ان المهاجرين الذي يدخلون دول غرب اوربا بطرق قانونية ومشروعة (وهو ما يسمح لهم بالحصول على حق استلام المعونات الاجتماعية المالية من الدولة مثل التي يحصل عليها وعلى سبيل المثال المواطن الفرنسي العادي) باتوا يتكيفون بشكل اقل من الماضي في المجتمع الجديد الذي استقبلهم وتراهم يفضلون العيش بين جاليات أبناء وطنهم (او ابناء دياناتهم). وفي الكثير من الاحيان يجري ذلك وفق تقاليدهم وعاداتهم وقواعد معشيتهم.

وجدير بالذكر ان مشكلة انخراط المهاجرين في المجتمعات الجديدة وتكيفهم فيها تثير اهتمام حكومات الدول ذات العلاقة والمنظمات الدولية ومن بينها مجلس اوربا.

ونحن من جانبنا أكدنا مرات عديدة على وجود الاهتمام لدينا في وجود اتحاد اوروبي قوي ومستقر ومتحد ذلك لان الاتحاد الاوربي يعتبر شريكنا الرئيسي في المجال الاقتصادي التجاري، ونحن وكما هو معروف نحافظ على قسم كبير من احتياطي العملات الصعبة الحكومي باليورو ولذلك نتمنى وبصدق للشركاء الاوربيين ان يتمكنوا وبسرعة من الخروج من الازمة الحالية.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل يمكن الحديث عن ان الازمة قوضت الثقة بالنظم السياسية لدول الاتحاد الاوربي؟

الكسي ميشكوف: اعتقد ان كل علامات هذه النزعة المثيرة للقلق تبدو واضحة. للأسف يلاحظ وجود تدني وتراجع في الثقة من قبل المواطنين نحو الثقة بالنظم السياسية لدول الاتحاد الاوربي ونحو السياسيين الاوربيين. وتشهد على ذلك نتائج استطلاعات الرأي العام وكذلك تدني الفعالية الانتخابية للسكان (هناك تراجع مستمر في مستوى مشاركة الناخبين) وظهور اشكال جديدة غير معتادة للاعراب عن التذمر المدني. لا يزال مترسخا في الذهن مثال اليونان — يجب ان نتذكر الصعوبات الجمة التي رافقت تشكيل الحكومة في تلك الدولة.

ويجب القول ان موظفي الاتحاد الاوربي ذاتهم طالما تحدثوا عن المخاطر السياسية التي تحملها في طياتها المشكلات الاقتصادية. ولذلك يجب القول ان هذه المسألة فعلا آنية وملحة. ولا شك في ان المستقبل السياسي لأوربا سيتوقف الى حد كبير على مقدرتها الى تحقيق المهمات المتعلقة بتخطي الازمة الاقتصادية المالية. في حال تعمق النزعات السلبية في الاقتصاد لاحقا فسيحمل ذلك في طياته مخاطر وقوع هزات اجتماعية ومن غير المستبعد ان تنتقل السلطة في بعض دول الاتحاد الى سياسيين «غير تقليديين» بما في ذلك من اليمين المتطرف.

تنمو وتنتشر ظاهرة الخوف من الغريب واستخدام العبارات والشعارات الشعبوية المبتذلة والتمييز العنصري في كثير من البلدان الاعضاء في الاتحاد. ومن غير المستبعد ان تحظى الاحزاب التي تروج لهذه الشعارات والطروحات بالثقة وقد ان تفوز في الانتخابات وقد تلقى الدعم والتفهم بين الناخبين الذين تضرروا من الازمة الاقتصادية والذين باتت تثير غضبهم قوانين الهجرة الاوربية المتسامحة. غالبية هذه الاحزاب تعبر عن وجهات نظر المتشائمين الاوربيين ولذلك يمكن الافتراض ان سير الاتحاد الاوربي لاحقا على طريق مواصلة التكامل السياسي والاقتصادي لن يكون بالعمل السهل.

الشرق كان القسم الهام في مجموعة اسباب الازمة الاقتصادية المالية التي عصفت بالاتحاد الاوربي. والدليل الاكبر على ذلك تزايد الحديث في الفترة الاخيرة داخل دول الاتحاد الاوربي عن وجود نواة ومناطق نائية ، وشمال وجنوب داخل الاتحاد، ومنطقة اليورو والدول الباقية، و«اوربا تسير بسرعتين مختلفتين».

لقد جرت عملية توسيع الاتحاد الاوربي حسب رؤية بروكسيل بهدف زيادة مساحات انتشار السلام والديمقراطية والرخاء الاقتصادي، ولكن بدون الاخذ بعين الاعتبار الاستعداد الحقيقي والفعلي لهذا المرشح او ذاك للانضمام الى الاتحاد الاوربي وكذلك بدون الانتباه الى استعداد هذه الدول الحقيقي وتوافقها مع المتطلبات التي طرحتها بروكسيل امام هذه الدول. لقد تم قبول الاعضاء في 2004 و2007 على عجل ومع التفكير بانهم سيتمكنون لاحقا من تعديل الاوضاع والصعود نحو المؤشرات العالية المطلوبة. لكن وكما تبين لاحقا لم تتمكن كل الدول من تحقيق ذلك على ارض الواقع لاحقا.

ويبدو واضحا ان قيام الاتحاد الاوربي بدراسة تجربة المراحل السابقة في عملية التوسع الاوربي يشهد على ان اعتراف «اوربا القديمة» بوجود اخطاء منهجية في الحسابات الاستراتيجية للطموحات الجيوسياسية للاتحاد الاوربي وقدرته التكاملية. وكنتيجة لذلك تجبر الصعوبات الاقتصادية الاتحاد الاوربي الان على الاهتمام بالدرجة الاولى بموضوع انقاذ الاعضاء الحاليين للاتحاد (الى اليونان والبرتغال وايرلندا قد ينضم اعضاء اخرون). لقد تقلص كثيرا الحماس لعملية ضم اعضاء جدد للاتحاد في الوقت الراهن.

وليس سرا على احد الان ان قرارات توسيع الاتحاد الاوربي في 2004 و2007 اتخذت انطلاقا من اعتبارات سياسية الى حد كبير.

لقد جرى الرهان على ما يبدو ان الاعضاء الجدد وبمساعدة الصناديق الاوربية المتعددة سيتمكنون وبسرعة نسبية من حل الكثير من المشكلات الاقتصادية الاجتماعية وبالتالي تخطي الهوة الكبيرة في مستوى التطور الاقتصادي مع دول الاتحاد الاخرى. ولكن الحياة الواقعية اثبتت وبينت ان تحقيق ذلك يتطلب مرور السنوات الطويلة. وطبعا كل عدم التجانس هذا يزيد من عدم التوازن في البنية الاقتصادية للاتحاد الاوربي ويجعل عملية الخروج من الازمة الاقتصادية المالية الحالية التي يعاني منها الاتحاد، اكثر تعقيدا.

ستحتاج المؤسسات الاوربية والدول الاعضاء لفترة زمنية محددة لكي تتمكن من التكيف مع الحقائق الجديدة المعاصرة في عملية التكامل الاوربي.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل من الممكن ان يكون المتشائمون الاوربيون على حق وهل من الممكن ان تصبح نزعات التنافر حقيقة لا جدل عليها؟

الكسي ميشكوف: حقا تمر اوربا اليوم في فترة لا تعتبر من افضل فتراتنا. ويجب القول ان المؤشرات المتوسطة في دول الاتحاد الاوربي هي كالتالي: في العام الجاري يتوقع حجم الناتج الاجمالي الداخلي في حدود لا تزيد على 18% (قبل ازمة عام 2008 كان يبلغ 43%). وحجم التضخم المالي 16% وبلغت البطالة حوالي 20 مليون شخص. وهي بين الشباب دون سن الـ25 عاما تبلغ في بعض الدول حدود 55%. واليوم يعيش وراء خط الفقر حوالي 16% من سكان الاتحاد الاوربي.

لا يمكن لاي احد اليوم القول والتكهن الى مدى ستستمر ظواهر الازمة هذه داخل الاتحاد الاوربي وكيف ستكون عواقبها.

ويجب القول ان الاتحاد الاوربي يبذل في هذه الظروف الجهود النشيطة للعثور على طرق للخروج من الوضع المعقد القائم. يجب تشديد الانضباط في مجال المالية والميزانية والبحث عن موارد احتياطية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة وتدرس امكانيات اصلاح المؤسسات الاوربية. ومع الاخذ بعين الاعتبار هذا النشاط ووجود مزاج عام يصير على المحافظة على الاتحاد الاوربي القادر على الاستمرار من المعتقد ان يتم كبح الميول النابذة المذكورة.

وفي المحصلة يمكن القول ان الاشاعات عن انهيار الاتحاد الاوربي القريب، حسب اعتقادنا، سابقة لأوانها.

«الاحداث السياسية الدولية»: الا تعتقدون ان السبب الرئيسي للازمة يتلخص في السعي المستمر لتوسيع الاتحاد الاوربي بما في ذلك عن طريق ضم دول اوربا الشرقية غير المتطورة اقتصاديا الى حد ما؟

الكسي ميشكوف: السبب الرئيسي بدون شك لا يكمن في ذلك. طبعا يمكن القول ان السعي لضم دول جديدة لعب دوره الكبير فعلا. ويجب القول ان عامل «التحرك بدون تفكير» نحو

بتعميق وتعزيز علاقات روسيا ليس فقط مع دول محددة اوروبية ولكن ومع شريكنا الاستراتيجي — الاتحاد الاوربي. وانطلاقا من هذا الاهتمام المشترك والمتبادل في تطوير التعاون بما في ذلك عن طريق تعزيز الاتصالات والعلاقات بين الاشخاص وتكوين مجال قانوني وانساني موحد في اوربا، نقوم نحن بتحديد سياستنا الخارجية في الاتجاه الاوربي. طبعا هناك خصوم لهذا الخط ولكنهم وكما هو واضح قلة.

«الاحداث السياسية الدولية»: يعاني الاتحاد الاوربي خلال السنوات الاخيرة من ازمة عميقة وهي ليست اقتصادية فقط بل ومؤسسية واخلاقية. هل كان بمقدور اوربا قبل عشر سنوات ان تسير وفق طريق اخر لكي تتجنب هذا التطور الحالي للاحداث؟

الكسي ميشكوف: اعتبر فرض استخدام العملة الاوربية الموحدة — اليورو في عام 2002 ووالتوسع البالغ للاتحاد الاوربي على الاتجاه الشرقي في عام 2004 بمثابة ذروة العملية الدينامية للتكامل الاوربي التي استمرت على مدى 20 عاما جرت على الاتجاهين «الافقي» و«العمودي». وتعرض الاتحاد الاوربي لازمة حادة جدا في مجال المؤسسات في الفترة 2005—2009 ولازمة اقتصادية مالية في 2008—2009 وتسبب ذلك الكشف عن وجود خلل منهجي في التوازن الذي انعكس بدوره على كل مجال السياسة والتطور للاتحاد الاوربي.

واليوم يتحدثون في الغرب عن الخلل في التمازج في الاتحاد الاوربي-28، وظهور علامات واضحة لتباين المصالح بين دول الاتحاد الاوربي وحدث خلل في التوازن بين استراتيجيات التطور «عرضا» و«عمقا». والعوامل المشار اليها وحسب اعتقاد المحللين السياسيين لها تأثيرها على الوضع في مجال التكامل الاقتصادي بما في ذلك النواحي الاجتماعية فيه. ولا يتوقف النقاش حتى الان حول طرق تخطي ظواهر الازمات في الاتحاد الاوربي بما في ذلك ظهور الحاجة الى تنفيذ عمليات اصلاح مؤسسية. وبات الحديث يدور بشكل صريح في اوربا عن وجود مزاج متشائم حول التكامل الاوربي بل وحتى وجود نزعات لقوة تنافر مركزية اوروبية.

اليوم طبعا من الصعب القول هل كان بمقدور الاتحاد الاوربي ان يسير وفق طريق اخر قبل عشر سنوات. من المعروف ان التاريخ لا يسمح باستخدام صيغة الافتراض — لو حدث ذلك كان سيتم ذلك. لكن يبدو واضحا جدا ان الاتحاد الاوربي دخل في مرحلة جديدة وفي غاية التعقيد من تطوره. وهذه المرحلة تتميز بشكل جذري عن المراحل السابقة. وبدون شك



الكسي ميشكوف

نائب وزير الخارجية الروسي

AMeshkov@mid.ru

الاشاعات عن الانهيار القريب للاتحاد الاوربي، حسب اعتقادنا، سابقة لأوانها

«الاحداث السياسية الدولية»: تظهر في وسائل الاعلام الاوربية وبالذات الفرنسية في بعض الاحيان فكرة مفادها ان الكرملين يلعب ضد الاوربيين. حسب اعتقادكم ما سبب ظهور هذا النوع من المزاج الشرس نحو روسيا في الفترة الاخيرة؟

الكسي ميشكوف: لا يمكنني هنا الا الموافقة على انه فعلا ظهرت انواع من المزاج نحو روسيا في اوربا مؤخرا يمكن وصفها بالعدائية والشرسة فعلا بما في ذلك في فرنسا. وبعد الاتصالات الاخيرة التي قمت بها مع بعض الممثلين الفرنسيين ومن ضمنهم اعضاء في الجمعية الوطنية الفرنسية وفي مجلس الشيوخ، ظهرت لدي انطباعات بوجود اهتمام حقيقي وصادق من الجانب الفرنسي

*Алексей МЕШКОВ, Заместитель министра иностранных дел Российской Федерации
СЛУХИ О СКОРОМ РАСПАДЕ ЕВРОПЕЙСКОГО СОЮЗА, КАК НАМ ПРЕДСТАВЛЯЕТСЯ,
ПРЕЖДЕВРЕМЕННЫ*

60. Быстров А. Ливийское «эхо» в Сахеле // <http://www.iimes.ru/?p=14392>
61. Для инвестиций в Мали переворот опаснее мятежа // <http://www.vkrizis.ru/news.php?news=3733&type=world&rub=gov>
62. Mali: Paris favorable à une éventuelle force de maintien de la paix de l'ONU // <http://maliactu.net/mali-paris-favorable-a-une-eventuelle-force-de-maintien-de-la-paix-de-lonu/>
63. Первый отряд военных инструкторов ЕС прибыл в Мали // <http://ria.ru/world/20130208/921992037.html>



44. В Мали произошла попытка контрпереворота // <http://top.rbc.ru/incidents/01/05/2012/648873.shtml>
45. Временный президент Мали госпитализирован во Франции // <http://top.rbc.ru/politics/23/05/2012/651810.shtml>
46. Арестованный премьер Мали заявил об отставке // <http://top.rbc.ru/politics/11/12/2012/835928.shtml>
47. Президент-затычка, премьер и хунта: трехголовая змея Мали // <http://postskriptum.me/2013/01/16/mali2/2/>
48. Мезяев А. Военное вторжение в Мали: спецоперация по реколонизации Африки // <http://www.fondsk.ru>
49. Конфликт в Мали: империализм или погоня за золотом // <http://weandworld.ru/world/927-konflikt-v-mali-imperializm-ili-pogonya-za-zolotom.html>
50. French troops continue operation against Mali Islamists // <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-20997522>
51. Des islamistes sont cachés parmi la population // <http://www.lefigaro.fr/international/2013/01/30/01003-20130130ARTFIG00662-des-islamistes-sont-cachés-parmi-la-population.php>
52. Франция скоро начнет выводить войска из Мали // http://www.business-politika.net/mali_news.php?id_news=194979
53. Вооруженные силы Франции — Операция в Мали // <http://vk.com/francemilitary>
54. Самолеты ВВС Франции совершили за время военной операции в Мали почти тысячу вылетов // <http://www.aviaport.ru/digest/2013/02/19/249462.html>
55. La guerre au Mali entre dans une seconde phase // <http://www.inosmi.ru/world/20130201/205336381.html>
56. переворот в Мали // <http://weandworld.ru/index.php>
57. «Туареги убили основателя «Аль-Каиды в исламском Магрибе» // <http://top.rbc.ru/incidents/28/06/2012/657459.shtml>
58. Mali. Population // <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ml.html>
59. Mali: scission au sein d'un groupe islamiste, volonté de «solution pacifique» // http://www.lepoint.fr/monde/mali-scission-au-sein-d-un-groupe-islamiste-volonté-de-solution-pacifique-24-01-2013-1619763_24.php

28. *Diallo T., Schwartz G.* Au Mali, Juppé appelle au dialogue avec les rebelles touaregs // <http://www.challenges.fr/monde/20120226.REU0550/au-mali-juppe-appelle-au-dialogue-avec-les-rebelles-touaregs.html>
29. Mali: Aqmi, rebelles touaregs, même combat? // <http://fr.news.yahoo.com/mali-aqmi-rebelles-touaregs-m%C3%A4me-combat-182147884.html>
30. *Masin Ferkal.* L'aviation malienne s'attaque à des civils touaregs // <http://www.tamazgha.fr/L-aviation-malienne-s-attaque-a.html>
31. *Mossa ag Attaher.* L'armée malienne bombarde des civils touaregs // <http://www.tamazgha.fr/L-armee-malienne-bombarde-des.html>
32. Présidentielle: Ibrahim Boubacar Keita en lice pour 2012 ? // <http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20100909154434/#ixzz1XRYWUap>
33. См. подробно: *Филиппов В.Р.* Выборы в Мали: на что надеяться и чего опасаться? // Азия и Африка сегодня. 2012. № 3.
34. *Keita D.B.* Cheick Modibo Diarra...
35. *Требејко Н.* Для инвестиций в Мали переворот опаснее мятежа // <http://www.vkrisis.ru/news.php?news=3733&type=world&rub=gov>
36. Oumar Mariko lors du meeting populaire de soutien à la Libye: «La position du gouvernement malien est courageuse...» // <http://www.partisadi.net/>
37. Президент Мали: Китай — надежный партнер по сотрудничеству // <http://russian.people.com.cn/31520/7019507.html>
38. Переворот в Мали // <http://weandworld.ru/index.php>
39. *Цилюрик Д.* После путча Мали грозит раскол // Независимая газета. 2012. 3 апреля.
40. В Мали военная хунта решила мирно передать власть гражданским // <http://top.rbc.ru/politics/07/04/2012/645237.shtml>
41. Президент-затычка, премьер и хунта: трехголовая змея Мали // <http://postskriptum.me/2013/01/16/mali2/2/>
42. Mali : les deux craintes des autorités françaises // http://www.marianne.net/blogsecretdefense/Mali-les-deux-craintes-des-autorites-francaises_a922.html
43. В Мали военная хунта решила мирно передать власть гражданским // <http://top.rbc.ru/politics/07/04/2012/645237.shtml>

9. *Нечитайло Д.А.* «Аль-Каида» в районе Сахеля // <http://www.iimes.ru/rus/stat/2010/13-12-10.htm>
10. *Daniel S.* Ce que veulent les «rebelles» de Kidal // http://www.rfi.fr/actufr/articles/078/article_44115.asp
11. В Алжире и Мали преследовать членов «Аль-Каиды» будут туареги // <http://www.newafrica.ru/anonses/070305/tua.htm>
12. Une réunion pour lever les divergences face au terrorisme // <http://www.courrierinternational.com/breve/2010/09/27/une-reunion-pour-lever-les-divergences-face-au-terrorisme>
13. *Нечитайло Д.А.* Указ. соч.
14. Tinariwen // <http://apocalipsisnow.livejournal.com/16857.html>
15. Ливия: клич туарегов // <http://stalin-ist.livejournal.com/255636.html>
16. *Кугелев В.В.* Ливия: туареги против берберов? // <http://www.iimes.ru/>
17. Ливия: клич туарегов // <http://stalin-ist.livejournal.com/255636.html>
18. Tuareg fighters in Mali preparing to join Libyan resistance // <http://zakaddafi.ru/node/5068>
19. Туареги заявили о независимости от Мали и Ливии // <http://www.dzdee/602174/tuaregi-zajavili-o-nezavisimosti-ot-mali-i-livii/>
20. *Кугелев В.В.* Ливия: туареги против берберов? // <http://www.iimes.ru/>
21. Combats dans le nord, la nouvelle 'guerre' des Touaregs // <http://reliefweb.int/node/471708>
22. *Сапронова М.* Кризис в Мали как продолжение «арабской весны» // <http://www.mgimo.ru/news/experts/document234989.phtml>
23. *Галеев Р.* Верные Каддафи туареги атаковали государство Мали // <http://nr2.ru/inworld/368253.html>
24. *Рагов З.* Странники Каддафи принесли войну в Мали // Комсомольская правда. 2012. 27 февраля.
25. *Юсин М.* Ливийская война откочевала в Мали // Коммерсант. 2012. 21 февраля.
26. Бывшие сторонники Каддафи ведут гражданскую войну в Мали // <http://obozrevatel.com/abroad/43568-smi-livijskaya-vojna-otkochevala-v-mali.htm>
27. Бывшие сторонники Каддафи захватывают города в Мали — десятки тысяч беженцев // <http://www.newsru.com/world/21feb2012/mali.html>

من المنطقي بالنسبة لفرنسا نشر القوة الدولية في منطقة نشاط الشركة الفرنسية «أريفا» التي تنقب عن اليوارنيوم في النيجر ومالي مع ارسال مدربين عسكريين من دول الاتحاد الاوربي لتدريب جيش مالي الوطني وهو امر اسهل وارخص من تنظيم عمليات عسكرية (63). ان استقر الوضع في مالي فسيحاول الفرنسيون دعم مرشحهم للفوز في الانتخابات الرئاسية هناك قد يكون «الرئيس المعين» د. تراوري وليس الشخص الذي يميل الى النظر نحو واشنطن.

بالنسبة للامن الدولي يبدو الحل الافضل هو طرد الاسلاميين من منطقة الساحل وتحقيق الاتفاق بين الطوارق وحكومة مالي حول مستوى الحكم الذاتي الحقيقي للمناطق الشمالية ومع اجراء انتخابات مشروعة في كل البلاد وضمان السيادة الاقتصادية والسياسية في مالي بالكامل. وسيصبح من الممكن اعادة اقتصاد هذه الدولة فقط عند حصول ابناء مالي على امكانية تنويع السياسة الاقتصادية واختيار الشركاء المناسبين مع التركيز على الجدوى الاقتصادية خلال ذلك.

1. *Hershowits A.* The Tuareg in Mali and Niger // <http://www1.american.edu/ted/ice/tuareg.htm>
2. *Bernus E.* Etre Touareg // <http://translate.google.fr/translate?hl=ru&langpair=fr|ru&u=http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf>
3. *Hershowits A.* Op. cit.
4. Comment en finir avec AQMI // <http://www.courrierinternational.com/article/2010/10/07/comment-en-finir-avec-aqmi>
5. В Мали освобожден спецпредставитель ООН Роберт Фуллер // <http://korrespondent.net/world/813925-v-mali-osvobozhden-specpredstavitel-oon-robert-fouler>
6. *Кугелев В.В.* «Аль-Каида» против Мали: борьба с переменным успехом // <http://i-r-p.ru/page/stream-exchange/index-23779.html>
7. Al-Qaïda irréductible au Sahel // <http://www.courrierinternational.com/article/2010/09/09/al-qaida-irreductible-au-sahel>
8. Mali: Les Touaregs s'en vont en guerre contre Al-Qaida // <http://ffs1963.unblog.fr/2010/10/12/mali-les-touaregs-sen-vont-en-guerre-contre-al-qaida/>

وماذا بعد؟

يجب القول ان نسبة كبيرة من السكان الاصليين فرحوا فعلا بقدوم الفرنسيين في مالي وهذا يتعلق بشكل خاص بالحضر العاملين بالزراعة من قبائل سونغاي وفولبي وماندي. ولا بد من الاشارة الى ان الوجدان التاريخي لابناء هذه القبائل من الافارقة السود لا يزال مجروحا ويعاني من ذكريات بعيدة عن المواجهات العرقية مع البدو الرحل الشرسين من الطارق والمورو والعرب. سكان الصحراء البيض».

يشكل الحضر نسبة 85—90% من سكان مالي وهم من اتباع الاسلام السني المعتدل وهم لا يقبلون قط بمستقبل تحكمه الشريعة الاسلامية⁽⁵⁸⁾. بل تراهم يقبلون حتى بالتدخل العسكري الفرنسي لانه منع سفك دماء كبير كان سيقع لو تقدم الطوارق والاسلاميون نحو الجنوب والغرب. وعلى الاغلب يحظى الوجود الفرنسي حاليا حتى بتأييد من بعض سكان قبائل الطوارق بما في ذلك «الحركة الاسلامية في ازواد» التي انفصلت عن انصار الدين. وتتالف الحركة الاسلامية المذكورة من ابناء مالي بالكامل وهي تسيطر على منطقة كيدال على بعد 1500 كلم شمل شرق العاصمة وهم يؤيدون الحل السلمي لمشكلات الشمال⁽⁵⁹⁾.

ليس سرا ان الدبلوماسية الفرنسية سعت للمحافظة على حقها المنفرد في استثمار مناجم اليورانيوم في مالي والنيجر وكانت وحتى الماضي القريب تراهن على الطوارق الذين لا علاقات لهم مع الصين واجرت كذلك مفاوضات مع «الحركة الوطنية لتحرير ازواد»⁽⁶⁰⁾. وخلال اللقاءات في باريس وعد هؤلاء باجتثاث «القاعدة» من المنطقة والتصدي لتهريب المخدرات وتقديم الافصالية للفرنسيين فيما يخص استثمار اليورانيوم⁽⁶¹⁾.

وفي المقابل نظرت الدبلوماسية الفرنسية الى اقامة ازواد «على انها المخرج الثاني من المغارة» لكن الان تم ابعاد الطوارق من مناطق تواجدهم وهم قد يباشرون بحرب عصابات وقد يمارسون تهريب المخدرات وتجارة السلاح ومهاجمة المدن والمواقع العسكرية التابعة لجيش مالي وقواعد قوات حفظ السلام ومقرات الشركات الفرنسية العاملة هناك مع اختطاف الرهائن. الان السيناريو الافضل بالنسبة لفرنسا — سحب القوة الفرنسية استبدالها بقوة من القبعات الزرق تابعة للامم المتحدة ومن ضمنها قوات من الدول الاعضاء في مجموعة ايكواس»⁽⁶²⁾.

عنهم وينظر اليهم بشك. لقد اعطى التوقيع على الاتفاق للفرنسيين الذريعة للتحدث ليس فقط عن خطر تفسخ الدولة في مالي بل وخطر انتشار الاسلام المتطرف في المنطقة. ومن المعروف ان معظم قبائل الطوارق لم تكن توافق على التطرف الاسلامي ورفضت العيش وفقا لقوانين الشريعة الاسلامية.

هناك امر آخر مهم — في صفوف انصار الدين المرتبطة مع «القاعدة في المغرب» كان عدد العسكريين المحترفين قليلا وهو ما لا يمكن قوله بخصوص الحركة والوطنية لتحرير ازواد التي خدم معظم مقاتليها في الجيش الليبي. حركة انصار الدين قليلة العدد وسيئة التسليح في الوقت الذين كان فيه المقاتلين الطوارق يملكون السلاح الفرنسي الحديث (56).

وعلى الفور وبعد مقاطعة العالم المتحضر لهم اصدر زعماء «الحركة الوطنية لتحرير ازواد» بيانهم وقالوا فيه ان الاعلان عن استقلال ازواد لم يكن في الواقع الا محاولة لجذب الانتباه الدولي الى مصير سكان شمال مالي وشدوا على الاستعداد للدخول في مفاوضات مع سلطات مالي. وعلى الفور تسبب البيان باندلاع القتال بين انصار «الحركة الوطنية لتحرير ازواد» من جهة ووالمسلحين من «القاعدة في المغرب الاسلامي» وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا. وفي 28 حزيران عام 2012 استولى الاسلاميون على مقر قيادة الطوارق في مدينة غاو ولكن تم طردهم من هناك لاحقا مع تكيدهم الخسائر الفادحة (57).

ويجب القول ان النزعة الانفصالية لدى الطوارق هي من عوامل ما بعد الاستعمار في تاريخ مالي. اجل لقد تم في الوقت الراهن طرد بعض التنظيمات المسلحة من شمال مالي ولكن هذا امر مؤقت حتما. لقد انتشر الطوارق في الصحراء والجبال في منطقة الساحل وذلك بهدف تجنب الضربات الجوية والبرية.

اين يمكن قصفهم في هذه الحالة؟ هم قوم رحل ولا توجد لديهم قواعد ثابتة وهم يتنقلون على ظهور الجمال او على متن سيارات «تويوتا» المزودة بالرشاشات الثقيلة. Omnia mea mecum porto. ولا يجوز الاتفاق معهم لانهم تجمع لا مؤسسات فيه ويتكون من مجموعات من القبائل والجماعات الدينية ولكل زعيمها. هم يتوحدون ويختلفون ويتناحرون ويتقاتلون فيما بينهم ولا يوجد من يمكنه ان يمثلهم بشكل حقيقي في المفاوضات. ولكن رغم كل ذلك لا يمكن التغلب عليهم وهم لا يعتزمون رمي السلاح ما دامت حية بينهم فكرة مشتركة عامة.

هناك ضمن البعثة الدولية لدعم مالي. وخلال العملية نفذت الطائرات الحربية الفرنسية حوالي الف طلعة قتالية تضمن اكثر من 170 منها تنفيذ قصف مواقع الخصم (54).
ولكن هذا النصر السريع ولد الشكوك. ولاحظت صحيفة «فيغاروا» ان الاسلاميين على ما يبدو فضلوا تجنب قوة النيران الفرنسية وفروا الى الصحراء. وتساءلت الصحيفة هل يعتزم الاسلاميون هناك التصرف على غرار طالبان في افغانستان، واللجوء الى المغارات الكثيرة عند الحدود مع الجزائر للعودة من جديد بعد انسحاب الفرنسيين . (55).

هجوم الطوارق والانقسام في صفوف المتمردين

زعم الانفاليون ان هدفهم الاساسي يكمن في التصدي للغزو من جانب الطوارق واعادة بناء الجيش والنهضة به. ولكن الانقلاب تسبب في الحقيقة بمساعدة الطوارق وانتقالهم الى الهجوم وانتشر الانقسام والتفرق والضعف في صفوف الجيش. منذ تلك اللحظات زاد استخدام موضوع المتطرفين الاسلاميين في البلاغة السياسية في باريس وفي وسائل الاعلام الغربية. هل كان خطر الاسلاميين حقيقة او خداع؟

تتواجد في الوقت الراهن في منطقة الساحل عدة تنظيمات ذات اتجاهات اسلامية وبينها يوجد ممثلي القبائل الناطقة بالبربرية. وبالإضافة الى «الجماعة السلفية للدعوة والجهاد» هناك «القاعدة في المغرب الاسلامي» و«هناك» «انصار الدين». وان كانت «القاعدة في المغرب الاسلامي» توحد في صفوفها العرب والمورو والقادمين من باكستان وافغانستان والطوارق، فان «انصار الدين» مؤلفة بشكل رئيسي من الطوارق. وتنشط بكل كبير «الجماعة الوطنية لتحرير ازواد» المؤلفة من العرب وهي تلعب على الخلافات بين العرب والطوارق وتتصدى «للحركة الوطنية لتحرير ازواد» الطوارقية.

وخلال الانقلاب العسكري في مالي قرر الطوارق من الحركة الوطنية لتحرير ازواد استغلال الوضع للاعلان عن استقلال ازواد واجتذاب الموالين والحلفاء من التنظيمات الاسلامية الاخرى. وفي ايار 2012 وقع زعماء الحركة الوطنية لتحرير ازواد وانصار الدين على اتفاق حول التعاون. ولكن زعماء الحركة الوطنية لتحرير ازواد لم يكونوا يميلون الى التطرف الاسلامي وادركوا بسرعة انهم ارتكبوا غلطة استراتيجية لان ذلك جعل العالم المتحضر يتعد

موقف الجزائر لم يسمح بالبدء بها. لقد ماطلت الجزائر ورفضت فتح مجالها الجوي لتحليق الطيران الفرنسي. و فقط في نهاية عام 2012 وخلال زيارة هولاند الى الجزائر قام هذا الاخير بوعد نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بدعمه خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2014 (الرئيس الجزائري قرر الترشيح للانتخابات لفترة رئاسية رابعة).

في 13 كانون الثاني قصفت الطائرات الحربية الفرنسية مدينة غاو شرق مالي وانتشر الفيلق الفرنسي بسرعة في عمق الاراضي التي كانت تحت سيطرة الانفصاليين. وفي يوم 14 كانون الثاني وبمساعدة الفرنسيين تمكن الجيش من فرض سيطرته من جديد على مدينة كونا. وحينذاك اعلن وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لي دريان ان 4 مقاتلات من طراز رفال انطلقت من قاعدتها في فرنسا ودمرت معسكر الانفصاليين ومراكز تمويهم بالقرب من مدينة غاو. وبعد ذلك هاجم الفرنسيون بلدي دوينتسا وليري وقصفت الطائرات مدينة كيدال حيث كان يقع مقر قيادة «انصار الدين». وقرر الاسلاميون عدم انتظار القصف وانسحبوا من مدينة تيمبوكتو. واعلن السكرتير الصحفي للقوات المسلحة في مالي ان المدينة سقطت بدون قتال وان «الجيش استولى على كميات كبيرة من السلاح والذخيرة هناك» (51).

وفي 3 شباط 2013 اعلن الرئيس الفرنسي في عاصمة مالي عن انجاز العملية العسكرية الفرنسية في هذه الجمهورية وظهر المئات من مواطني مالي وهو يلوحون بسعادة بالاعلام الفرنسية. وحسب العادة احتفل شعب مالي بهذا النصر، بمهاجمة البيوت والمحلات العائدة لانصار «فرض الشريعة» في البلاد. وفي يوم 19 شباط اعلن وزير الدفاع الفرنسي ان «الوحدات العسكرية الفرنسية ستغادر مالي خلال عدة اسابيع» (52).

واشار الى ان المناطق المحررة ستسلم الى قوة مسلحة من الاتحاد الافريقي وقوة حفظ سلام تابعة للامم المتحدة. لكن وبعد فترة قصيرة اعلنت فرنسا على لسان رئيس وزراءها جان مارك ارو عن تأجيل الانسحاب الى نهاية نيسان وذلك بعد ان تقرر الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ عدد القوة الفرنسية التي ستبقى في مالي (53).

ويجب القول انه تم نتيجة عملية «سيرفال» تحرير كل المناطق التي كان يسيطر عليها الطوارق والاسلاميون في شمال مالي. ومع انتهاء العملية كان يوجد في مسرح العمليات العسكرية في مالي حوالي 4 آلاف عسكري فرنسي وكذلك قوة عسكرية من الدول الافريقية المجاورة تم ارسالها الى

التدخل المتواصل من جانب الجيش وقوات الامن في مالي في عمل هيئات السلطة الانتقالية في هذه الدولة واعلن عن الاستعداد للنظر في موضوع «فرض عقوبات ضد كل من ينتهك النظام الدستوري في مالي» (48).

حتى الان لم تتوضح اسباب طرد السياسي الموالي للولايات المتحدة/رئيس الوزراء/ من السلطة والبلاد ويمكن فقط في هذه الحالة ان نتذكر «مبادرة الساحل» — برنامج اقليمي لضمان الامن في دول افريقيا اطلقت من قبل البنتاغون بعد احداث 11 سبتمبر 2001. وتهدف الى منع الارهابيين التابعين «للقاعدة» الذين فروا من افغانستان بعد دخول القوات الامريكية ، من تنظيم مجموعات من المسلحين الاسلاميين في الدول الافريقية. في البداية شاركت في المبادرة 4 دول وهي تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ولاحقا انضمت لها في عام 2005 كل من الجزائر والمغرب وتونس والسنغال ونيجيريا. ونود التذكير انه في نيسان عام 2010 قامت الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا بتأسيس لجنة ميدانية عسكرية مشتركة في تامنراست مهمتها صياغة اجراءات مشتركة في مجال مكافحة التطرف في المنطقة. وفي 7 تشرين الاول/اكتوبر من نفس العام تم في الجزائر تأسيس مركز معلوماقي مشترك للساحل يوحد جهود الهيئات الامنية المختصة في هذه الدول بهدف مكافحة الخطر الارهابي. على ما يبدو قرر الامريكان الرهان على الهيئات والبنى الافريقية الخاضعة لهم وخسروا.

في 10 كانون الثاني 2013 حصل رئيس مالي «المعين» د. تراوري على التعليمات اللازمة من باريس واعلن عن التعبئة العامة وفرض حالة الطوارئ وارسل رسالة الى السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون والى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولان طلب من خلالها الحصول على مساعدة عسكرية عاجلة (49).

في اليوم التالي بدأت العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي.

عملية «سيرفال»

في البداية ارسلت فرنسا الفين من العسكريين من اجل تقديم المساعدة للجيش الحكومي في مالي في مجال مكافحة الانفصاليين الطوارق والاسلاميين الاصوليين الذي هددوا بالاستيلاء على العاصمة باماكو (50). ويجب القول انه تم وضع «خطة سيرفال» قبل فترة من كل ذلك. ولكن

يشكلون فصائل المقاومة الشعبية تحت اسم «ابناء الامة» و«من الافضل عدم خشية الموت» وتم نشر هذه الفصائل على الحدود مع المناطق التي احتلها المتمردون الطوارق وكانت الفصائل تنتظر الفرصة للتقدم نحو الشمال لممارسة النهب والسرقه. وكانت باريس تدرك تماما انه يجب عليها عمل شيء ما و الا فانها وفي حال العكس ستتحمّل المسؤولية على ما قد يحدث هنا (42). ومن جانبها اعلنت وزارة الخارجية الروسية ان «مالي باتت في حالة فوضى سياسية بعد استيلاء الانقلابيين على السلطة» (43).

وفي 1 ايار عام 2012 حاول انصار الرئيس توري وبمساعدة الحرس الرئاسي ، استعادة السلطة وهاجموا الانقلابيين مع محالة الاستيلاء على مبنى التلفزيون في العاصمة ولكنهم تراجعوا نحو المطار بعد تصدي مجموعات الانقلابيين لهم. توجه ممثل الانقلابيين بكلمة الى السكان عبر التلفزيون واعلن «انصار النظام السابق حاولوا اعادة الامور الى الخلف ولكن الوضع حاليا تحت السيطرة» (44).

ولكن كان من الواضح انه لا يزال من السابق لاوانه شطب الرئيس توري من الحسابات. في يوم 23 ايار شهدت العاصمة مظاهرة جماهيرية ضد الرئيس «المعين» وانتهت بمهاجمة القصر الجمهوري وطرده من هناك ونقل الرئيس المذكور مصابا برأسه الى المستشفى ومن ثم غادر على عجل الى باريس لمواصلة العلاج، او ربما فقط قرر الانتظار والعيش في هذه الفترة الحرجة خارج البلاد (45). وفي ليلة يوم 11 كانون الاول/ديسمبر اعتقل العسكر رئيس الحكومة م ديارا وذلك عند محاولته السفر الى فرنسا. وتحت ضغط من الانقلابيين اعلن رئيس الحكومة عن استقالته. واعلن الناطق باسم العسكريين ماريكو ان تصرف رئيس الوزراء تسبب بالتوتر في البلاد واثار القلق (46).

ويمكن القول ان المكالمات الهاتفية في الليالي مع باراك اوباما لم تساعد رئيس الوزراء على الاحتفاظ بالسلطة. لقد سلمه العسكر السلطة وقاموا بانفسهم لاحقا بانتزاعها منه. وفي مجال تعليقه على ذلك قال احد المعارضين لرئيس الوزراء ما يلي: «رغبت الجماعة التي نظمت الانقلاب العثور على وجه جديد ولذلك جاءوا برجل من المريخ لا خبرة لديهم بتاتا في شؤون الدولة ولا في السياسة او الادارة» (47).

ولكن رئيس الوزراء ديارا اعلن تأييده لخطة نشر في مالي قوة من الاتحاد الافريقي لسحق انتفاضة الطوارق في شمال البلاد. ومن الملفت للنظر ان مجلس الامن الدولي شجب بشدة

يتمكن رئيس الدولة من تنفيذ مهامه الوظيفية يجري ابعاده عن السلطة. في هذه الحالة تسلم السلطة الى رئيس البرلمان خلال الفترة الانتقالية/45 يوما/ وفي 1 نيسان/ابريل وعد النقيب سانغو (تلقى دورة تدريبية في الولايات المتحدة) باعادة النظام الدستوري الى البلاد ودعا كل القوى السياسية لتشكيل حكومة مؤقتة. ولكن وكما لاحظ البروفيسور ماليك سار(استاذ في القانون في جامعة باماكو) من الممكن القول انه تمت العودة الى النظام الدستوري لو رجعت السلطة الى الرئيس توري (39).

ومن المعروف ان الرئيس توري الذي كان قد تلقى دورة تدريبية في مدرسة المظليين في رياران في روسيا، لجأ خلال الانقلاب العسكري الى السنغال.

من المستفيد من الانقلاب العسكري المذكور اعلاه؟ في يوم 7 نيسان وقع ممثلو القيادة العسكرية الانقلابية على خطة التسوية السلمية التي اعدتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS والتي تتضمن تسليم السلطة الى رئيس البرلمان خلال فترة تغيير ادارة البلاد (40). وبهكذاك الشكل بات ديونكوندا تراوري وتحت ضغط مجموعة ايكواس رئيس البلاد وشغل منصب رئيس الحكومة م. ديارا.

بعد طرد الرئيس الشرعي للبلاد دخلت مالي في مرحلة انتقالية لم تحدد مدتها بشكل دقيق واهدافها بشكل واضح لان القدر وضع في السلطة في تلك الفترة شخصيات متناقضة فيما بينها وكانت تنظر بشكل متعاكس الى طريق توجه البلاد ولم تكن مستعدة للاتفاق فيما بينها. هذا الانجاز ممثلا في رئيس دولة «تم تعيينه» ورئيس حكومة صوري عاجز وقادر فقط على الاتصال في المساء بواشنطن للسؤال عما يجب عليه ان يفعل وزعيم الانقلابيين الذي لا سيطرة له على الجيش بتاتا على الرغم من تصريحاته الرنانة «بان الجيش سيقوم خلال ساعات بتنفيذ عملية واسعة الناطق في الشمال بغض النظر عن رغبات وخطط الممولين الاجانب»، كل ذلك كان يثير الانطباع الغريب فعلا (41).

في ذات الخوف بات واضحا ان قادة الجيش وكبار ضباطه يخشون الظهور في القطعات والمعسكرات وظهر واضحا وجود انقسام بين ممثلي مختلف صنوف الاسلحة في الجيش. من المعروف ان الجيش الوطني كان يضم رسميا 10 آلاف عسكري ولكن كان في الواقع يخضع للانقلابيين فقط النصف او حتى فقط الفين من العسكريين. في ذات الوقت اخذ سكان الجنوب

على ما يلي: اما تحديث الديمقراطية تحت مظلة الغرب او الالتزام بالتقاليد والقيم الاسلامية... مع وجود ملامح صينية واضحة. ومن المعروف ان توري وفي السنوات الاخيرة من حكمه كان يميل كثيرا نحو التعاون مع الصين.

الاتجاه الصيني لسياسة مالي الخارجية

من المعروف ان ت. توري كان من اوائل القادة الافارقة الذين فهموا ان قدوم الصين الى افريقيا سيفسح الفرصة لتنوع السياسة الخارجية والتخلص من الارتباط بالغرب ومن الاسعار البخسة للخامات المصدرة الى هناك. واخذ هذا الزعيم الافريقي يفتح الابواب بشكل اوسع امام الاستثمارات الصينية في اقتصاد مالي. واعربت الصين عن الاستعداد لتوظيف المال في تطوير البنى التحتية وعدم التركيز فقط على شراء الخامات الطبيعية.

في يوم 8 حزيران 2010 احتفل الرئيس توري بمرور العام الثالث في فترته الرئاسية الثانية وفي كلمة القاها اشاد بالتعاون مع الصين وشدد على ان هذه الدولة تعتبر الشريك الوفي وهي تحترم تقاليد شعب مالي. و اشار الى ان الصين تساعد في تنفيذ المشاريع الحيوية في البلاد بما في ذلك تشييد جسر على نهر النيجر في العاصمة. واعلن ان الصين ستباشر بتشييد طريق سريع للسيارات بطول 240 كلم سيربط العاصمة مع سيغو في الشمال وهو ما سيساعد في التطور الاجتماعي الاقتصادي للبلاد (37). كل ذلك لم يثر السرور في نفوس الفرنسيين ويرى الخبراء ان من مصلحة فرنسا ان كان طرد الصينيين من المنطقة أي كانت الوسائل المستخدمة في ذلك (38).

انقلاب الدمى

في اذار/مارس عام 2012 زار وزير الدفاع المالي احد المعسكرات العسكرية والقي هناك كلمة حول الوضع في الجبهة واثار ذلك غضب وامتعاض الجنود والضباط الذين اكدوا على ان السلطات لا توفر للجيش السلاح والمواد الغذائية بشكل كاف على الرغم من القتال السائد في الجبهة. بعد ذلك انتقل الاضطراب الى الثكنات والمعسكرات الاخرى وفي 22 اذار اعلن النقيب امادو سانغو عن الاستيلاء على السلطة مستندا على مادة في الدستور تقول انه في حال لم

يجب ان يكون في البلاد رئيس دولة منتخب بشكل مشروع». ومن المعروف ان الرئيس المذكور شغل منصب الرئاسة مرتين واعلن مرات متعددة انه لا ينوي تعديل الدستور ولذلك سيترك المنصب في 2012 وسيذهب «لزراعة الارض في موبتي»⁽³²⁾. ولكن ومع الاخذ بعين الاعتبار شعبيته الكبيرة داخل البلاد وسمعته ومكانته خارجها من الممكن الافتراض بان الفوز كان سيحالف المرشح الذي كان سيحظى بمباركته لان ذلك سيعني ضمان الاستقرار في البلاد. تنافس في تلك الانتخابات 9 مرشحين ولكن يجب النظر بجد فقط الى 3 مرشحين منهم⁽³³⁾. لقد كان هناك اساس للاعتقاد بان الولايات المتحدة ستستخدم التأثير السياسي والاقتصادي لضمان فوز في انتخابات عام 2012 الشيخ موديو ديارا الذي عمل في فترة ما في وكالة «ناسا» الفضائية وهو ما يشهد على المستوى المهني العالي له وانتسابه الى نخبة الكنتونقراط في الولايات المتحدة. بعد ذلك عمل المذكور في منصب مدير فرع «مايكروسوفت» في افريقيا. وقبيل الانتخابات ظهرت في وسائل الاعلام معلومات تقول ان بيل غيتس دعا الاقتصاديين ورجال الاعمال الامريكان الى توظيف المال في اقتصاد مالي في حال فاز هذا السياسي بمنصب الرئاسة⁽³⁴⁾. وكان من بين المنافسين الاساسيين في تلك الانتخابات وزير الخارجية السابق وبعد ذلك ممثل الامم المتحدة في مدغشقر السيد تيبلا دراما. ومن بين المرشحين صهر رئيس الدولة السابق ا. كوناري الذي كان من بين المعارضين للرئيس ا.ت توري وكان يعتبر كمرشح مدعوم من النخبة السياسية الفرنسية. واجرى حزبه — حزب النهضة الوطنية مباحثات مع الرئيس توري حول تنظيم عملية انتقالية مع شرط الاستمرارية في السياسة الداخلية. ولكن في السياسة الخارجية كان كل شيء سيتحول باتجاه فرنسا في حال فوزه. اكد كوناري على انه سيعزز التعاون مع الاستخبارات الغربية في مجال مكافحة الارهاب في حال فاز بمنصب الرئاسة⁽³⁵⁾. والمرشح القوي الثالث كان عمر ماريكو وكان له مواقف معادية للغرب ولذلك كان ضد م. ديارا الموالي للامريكان وضد ت درامي الموالي للفرنسيين . ومن المعروف ان كان في يوم 27 اب من بين الذين نظموا التجمع في باماكو تأييدا لشعب ليبيا تحت شعار «ساركوزي واوباما وكامبروا توقفوا عن قتال النساء والاطفال» وشعار «الناتو اخرج من ليبيا»⁽³⁶⁾. ولاقت الشعارات الانتخابية للمرشح ماريكو الصدى في قلوب الكثير من سكان مالي المسلمين. على الاغلب الانقسام بين الناخبين في الحملة الانتخابية لعام 2012 كان سيحدث حول الخلاف

السابقة⁽²⁵⁾. ولكن وعلى الرغم من كل هذه الجهود تمكن الثوار في يوم 21 شباط من مهاجمة 7 مدن شمال ووسط البلاد واحتلوا 5 منها⁽²⁶⁾.

واقام الانفصاليون في مدينة ميناكا مقر قيادتهم وادارتهم. ويقال ان عدد القتلى من الجانبين بلغ المئات. وبعد الاستيلاء على مدينة اغلهوك قام المسلحون باعدام العشرات من الجنود الاسرى. وجرت في العاصمة باماكو مظاهرة طالب المشاركون فيها بالتصدي للقتلة ومعاقبتهم. وبعد فترة شهدت العاصمة وبعض المدن الاخرى اضطرابات واعمال شغب — لقد هاجمت الجموع الغاضبة المحلات والبيوت التي يملكها الطوارق واصحاب البشرة البيضاء واحرقتها⁽²⁷⁾.

وشهدت المناطق القريبة من جبهات القتال حركة نزوح كبيرة واندفع السكان المدنيين نحو الجنوب والى الدول المجاورة — بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا. وتدل معطيات الامم المتحدة على ان اكثر من 125 الف مواطن من مالي اضطروا للفرار من ديارهم مع حلول 25 شباط⁽²⁸⁾.

وجدير بالذكر ان الجيش الحكومي اضطر للتراجع امام المتمردين في المرحلة الاولى من العمليات القتالية ولكن في نهاية شباط انتقل الى الهجوم⁽²⁹⁾. وبهدف وقف تقدم المسلحين نحو مدينة كيدال وهي الاكبر في المنطقة هاجم الطيران الحربي مواقع المسلحين⁽³⁰⁾. واعلن الطوارق ان الحكومة تقصف المدنيين بالطيران⁽³¹⁾.

انتخابات عام 2012 التي لم تحدث

كما ومعظم الدول الافريقية شهدت جمهورية مالي العديد من الانقلابات العسكرية — في عام 1966 قامت ديكتاتورية موديو كيتي ومن ثم الانقلاب العسكري الذي نفذه موسى تراوري في 1968 ووقعت عدة محاولات انقلابية من الخارج في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ولكن وعلى الرغم من ان السلطة في مالي كانت خلال العشرين عاما الاخيرة مشروعة وقاد البلاد رؤساء تم انتخابهم الا ان العسكر لعبوا دائما الدور الملحوظ في الحياة السياسية والاجتماعية في هذه الدولة.

في 20 نيسان/ابريل عام 2012 كان يجب ان تجري انتخابات رئاسية دورية واكدت السلطات انه وعلى الرغم من القتال في الشمال ستجري الانتخابات في موعدها. وقال الرئيس ا.ت. توري : «لقد اعتدنا على اجراء الانتخابات في فترة الحرب وخلال انتفاضات الطوارق. اي كانت الصعوبات

سيد احمد في مؤتمر صحفي ان الطوارق سينضمون الى المقاومة في ليبيا. (18). وفي يوم 18 تشرين الاول ارسلت حكومة مالي وزير الداخلية الى الشمال للتفاوض مع الانفصاليين ولكن بدون نتيجة. لقد اعلن الطوارق استقلالهم عن مالي وعن ليبيا كذلك (19).

وتجدر الملاحظة ان سلطات مالي حذرت ومنذ بداية النزاع في ليبيا من ان سقوط القذافي سيغلب الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الصحراء والساحل. وهذا ما حدث بالضبط: بعد هزيمة انصار القذافي بات الوضع في شمال مالي شديد الخطورة وقابل للانفجار وذلك بعد ان بدأت عملية عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا الى مالي (حوالي ألفي شخص). وجلب هؤلاء معهم الاسلحة الفرنسية الحديثة التي قامت فرنسا في فترة سابقة بإلقائها من الجو للثوار الليبيين في غرب البلاد حيث تسكن غالبية من البرر. وتضمنت الاسلحة السلاح الناري الخفيف وقواذف مضادة للدروع من طراز «ميلان» (20). واعلنت فصائل الطوارق المسلحة عن توحيد صفوفها في اطار «الحركة الوطنية لتحرير ازواد» واعلنت عن وجود 700 مقاتل في صفوفها.

انتفاضة الطوارق في مالي

ولم يطل الانتظار طويلا وظهرت «الحركة الوطنية لتحرير ازواد» الى العلن من جديد. في 17 كانون الثاني/يناير عام 2012 هاجمت مجموعات من مسلحي الطوارق مدينة ميناكا شمال مالي (21). ووقع الهجوم تحت شعار اقامة دولة ازواد المستقلة في الاراضي الواقعة شمال مالي. ولكن المتمردين لم يرغبوا بالاصطدام مع الدول المجاورة ولذلك اعلن ممثلهم موسى الطاهر ان الحركة الوطنية لتحرير ازواد» تعترف الحدود القائمة وتحدد هدفها فقط في الخروج من تحت سيطرة حكومة مالي (22). وفسر الخبراء هذه الاحداث على انها «نقل للحرب الاهلية من ليبيا الى مالي ومقدمة لعملية كبيرة ستنخرط فيها كل القوى الموالية للجماهيرية». وافادت شبكات التواصل الاجتماعية الليبية بان نجل العقيد القذافي — سيف الاسلام كان له ضلع العملية (23).

وفي 19 شباط بدأت في شمال مالي حرب واسعة النطاق (24). لقد هاجمت فصائل الطوارق التي كانت تعمل في الفليق الليبي وكذلك كئانب خميس (نجل القذافي) معسكر للقوات الحكومية بالقرب من مدينة تيسلايت وحاصرته. وارسل رئيس مالي وحدات مدرعة والمروحيات الى هناك للتصدي لهم وكان يقود الطائرات طيارون من شرق اوربا والجمهوريات السوفيتية

من هذه الدولة الى «اخذ العبر والدروس من الخسائر التي تكبدوها ورفض القتال والحرب التي هم بغنى عنها» (13).

مشاركة الطوارق في الحرب الليبية

تجدر الملاحظة الى ان العلاقة بين الطوارق والقذافي لها تاريخها الخاص. الزعيم الليبي السابق كان من انصار فكرة تشكيل فصائل عسكرية خاصة من الطوارق الذين كانوا بدورهم يسعون لاقامة دولة موحدة تضم كل ابناء هذه الفئة التي توحدتها اللغة والوضع الاجتماعي وهو ما كان سيشكل خطوة على طريق اقمة فدرالية «الصحراء الكبرى» (14).

في بداية السبعينيات من القرن الماضي تم في ليبيا تشكيل الفيلق الاسلامي وفيه انخرج الكثير من ابناء الطوارق بسبب الجفاف والقحط الذي ساد في تلك الفترة وفي عام 1980 عرض القذافي على الشباب من الطوارق المقيمين في ليبيا الخضوع لدورات تدريبية في المعسكرات العسكرية الليبية. وقاتل هذا الفيلق في تشاد وفي السودان وفي لبنان ولكن في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي تم حله. وانضم الالاف من الطوارق الى الجيش الليبي. وفي 2005 قام القذافي بمنح كل الراغبين من الطوارق من مالي والنيجر حق الإقامة في ليبيا وبعد عام من ذلك دعا كل قبائل المنطقة بما في ذلك الطوارق الى تشكيل قوة موحدة للتصدي للارهاب وتهريب المخدرات (15). وخلال الانتفاضة الثانية للطوارق لعب العقيد القذافي دور الوسيط في عام 2007 بين هذه القبائل وسلطات مالي والنيجر وهو ما دل على وجود وسائل تأثير قوي لديه على زعماء قبائل الطوارق (16).

ومباشرة بعد بدء الحرب في ليبيا عقد زعماء قبائل الطوارق في ليبيا ومالي والنيجر اجتماعهم وقرروا فيه دعم القذافي في صراعه ضد «خونة ليبيا» والبدء بحرب ضد حكومة مالي ان دعمت هؤلاء «الجرذان» او قامت باعتقال اي من اصدقاء القذافي. وتم توجيه نفس التحذير الى حكومة النيجر. واعلن الطوارق انهم فقط الذين يمكنهم الفرار — ما الذي يمكن نقله الى ليبيا عبر الصحراء: «ان كانت القافلة متوجهة الى القذافي فستحصل على الحماية والمرافقة من قبل الطوارق. ولكن ان كانت متوجهة الى «الجرذان» فستصادر وسيتم دفن مرافقيها في الرمال» (17).

وقط في آذار/مارس عام 2011 توجه 2300 مقاتل من الطوارق من منطقة كيدال في مالي للقتال الى جانب القذافي في ليبيا. وفي 12 تشرين الاول عام 2012 اعلن زعيم الطوارق حاما

قادة الانفصاليين الطوارق/ على ان «الطوارق ينتظرون بلهفة الضوء الاخضر من الحكومة المالية لكي يباشرون القتال ضد القاعدة» (9).

وفي 2006 تم التوقيع بين الحكومة وزعماء القبائل على اتفاق يتضمن تدريب الفصائل المسلحة للطوارق باشراف ضباط من الجيش النظامي في مالي (10). وفي شباط/فبراير عام 2007 تمكنت سلطات الجزائر ومالي من تجنيد 3 الالف من الطوارق للخدمة في وحدات خاصة مهمتها التصدي لتسلل رسل «القاعدة». واعلن زعيم الطوارق المرتزقة احمد اغبيبي «سنتصدى لهذا الخطر الاجنبي بكل الوسائل المتوفرة لدينا» (11).

هجمات الجيش الموريتاني على شمال مالي

في نيسان/ابريل عام 2010 قامت الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا بتأسيس لجنة ميدانية عسكرية مشتركة في تامنرقات مهمتها صياغة اجراءات مشتركة في مجال مكافحة التطرف في المنطقة. وفي 7 تشرين الاول/اكتوبر من نفس العام تم في الجزائر تأسيس مركز معلوماتي مشترك للساحل يوحد جهود الهيئات الامنية المختصة في هذه الدول بهدف مكافحة الخطر الارهابي (12). وتمت دعوة تشاد وليبيا والمغرب للمشاركة في هذا النشاط.

وفي اطار الاتفاقية قامت موريتانيا بتنظيم حملات عسكرية داخل اراضي مالي. وبموافقة سلطات مالي نفذت الحملة الاولى في منطقة واجادو في تموز/يوليو عام 2010 بمساعدة مدربين فرنسيين. والثانية في ايلول من نفس العام. ولكن فصائل منظمة «القاعدة في المغرب» كانت تعود على الفور بعد انسحاب الجنود الموريتانيين من هناك ولذلك نظمت موريتانيا الحملة الثالثة في نهاية حزيران/يونيو عام 2011 وبنتيجتها تم تدمير معسكر ميداني للاسلاميين بالقرب من مدينة نارا والقبض على 15 شخصا من الجهاديين ومصادرة كميات كبيرة من السلاح بما في ذلك قذائف مضادة للدروع ونظم صاروخية مضادة للطائرات وهو ما كان يشكل الخطر المباشر على موريتانيا. وعلى الاغلب حصل الاسلاميون على هذه الترسانة من ليبيا. وعندما قام جيش مالي بتمشييط غابة بالقرب من نارا اكتشف ان الاسلاميين قاموا بتلغيم المنطقة بألغام تشيكية الصنع وردت من ليبيا. واتهم الاسلاميون رئيس موريتانيا بانه يحارب لمصلحة فرنسا وطلبوا من مواطني موريتانيا شجب هذه الحرب ودعوا العسكريين

عام 2002 قام رسل «القاعدة» بمحاولة ابتلاع «الجماعة السلفية للدعوة والجهاد» ولكن رأس هذه الجماعة الارهابية حسن خطاب تصدى لمحلولة الغرباء هذه وبعد فترة قصيرة تمكنت الهيئات الامنية المختصة الجزائرية من القضاء على المدعو ابو محمد المسؤول عن تسلل «القاعدة» في منطقة الساحل (4).

وفي 2004 قام مسلحو «القاعدة» بمحاولة جديدة للتمركز في شمال مالي. وحينذاك كانت قبائل الطوارق تسيطر على شمال مالي وبالذات زعماء قبائل الطوارق ارغموا السلفيين من مغادرة المنطقة وذلك بعد الاتفاق مع الحكومة على ذلك. ولخشيتهم من المواجهة مع المسلحة مع الطوارق ومن تدخل الجيش الحكومي انتقل المسلحون الاسلاميون الى النيجر وانضم اليهم العشرات من ابناء مالي. بعد فترة من ذلك تمركزت في شمال مالي مجموعتين مسلحتين من الارهابيين — واحدة تتالف من الجزائريين وكانت الجناح المسلح «للجماعة السلفية للدعوة والجهاد» والثانية كانت من الباكستانيين من التابعين «للقاعدة» ولكن وبعد عام وبالذات في ايلول/سبتمبر عام 2006 اعلن السلفيون انهم يتعرفون بولاية أسامة بن لادن عليهم (5).

ان تركيز «القاعدة» على تلك المنطقة يعود في سببه الى قربها الجغرافي من اوربا وكذلك كون شمال مالي من المناطق النائية الصعبة المنال ووجود العديد من التنظيمات الاسلامية المتشددة هناك. لقد رغبت «القاعدة» الاستفادة من الخلاف القائم بين قبائل الطوارق وسلطات مالي المركزية (6). وفي بداية القرن الحالي باتت منظمة «القاعدة في المغرب» اكثر نشاطا واخذت تظهر اكثر فاكتر كعامل مؤثر في الوضع السياسي العسكري في المنطقة بشكل عام (7) وفي مالي بشكل خاص. لقد حصل الاسلاميون دائما على كميات هائلة من المال نتيجة البنس الاجرامي وكان ذلك يسمح لهم بتجنيد الانصار الجدد من زعماء قبائل العرب والطوارق هناك.

وكان لتواجد الاسلاميين في مالي تأثيره المتناقض على العلاقة بين الرئيس امادو توماني توري وزعماء قبائل الطوارق. من جهة كان لدى سلطات مالي كل الاسس التي تجعلهم يخشون من ان اعادة تسليح الطوارق ستجعل من الصعب جدا السيطرة عليهم وستجعل الوضع يتعقد كثيرا في الشمال . ومن جهة اخرى قام الرئيس بمحاولات حذرة لاستخدام الطوارق في مكافحة الاسلاميين الاصوليين (8). لقد اكد له نائب رئيس البرلمان الوطني بيبي احمد اغ/سابقا كان من

وزعماء قبائل الصحراء الكبرى والساحل وخاصة وان هيئات السلطة في مالي اخذت تتكون بشكل اساسي من زعماء قبائل الناطقة بلغات ماندي سونغاي وبعض الشيء كذلك — فولبي. ولذلك كانت الحكومة دائما تتجاهل المصالح الحياتية للبدو الرحل وكان التمويل ضئيلا جدا وفي اغلب الحالات لا يصل الى المناطق الشمالية، ولم تشمل البرامج الاجتماعية للحكومة قبائل الطوارق والعرب والمورو، وكانت المساعدات الانسانية الغربية تسرق وهي في طريقها الى الشمال. وفي سنوات القحط والجفاف كان الوضع يتدهور وتزداد حدة الامور التي غالبا ما كانت تنتقل الى طور المواجهة المسلحة وخاصة عندما كانت قطعان الماشية تموت من العطش والجوع وهو ما كان يحكم على البدو الرحل بالجوع.

وكانت سلطات مالي ترد بتنظيم حملات عسكرية ولكن الجيش المالي وبسبب ضعف التمويل وقلة العدد ورداءة السلاح كان لا يستطيع السيطرة على المساحات الصحراوية الشاسعة في الشمال وخاصة وان الحدود مع الدول الاخرى في الشمال كانت «على الورق» فقط ولا وجود لها على ارض الواقع. الجيش كان يطارد رجال القبائل الذين يفرون من امامه في البداية ويختفون في الصحراء ليظهروا بعد فترة بعد عودة الجنود الى ثكناتهم. في بعض الاحيان كانت السلطات المركزية تحاول الاتفاق مع الطوارق بل وحتى اجتذاب أبناء هذه القبائل للخدمة في الجيش. ولكن الميزانية الضئيلة ومع الفساد لم يكن يسمح بتلبية مطالب «فرسان الصحراء» ولذلك كانت فترات الهدوء القصيرة تنقلب وبسرعة الى مواجهات مسلحة بين الجيش وقبائل الطوارق.

رسل «القاعدة» في مالي

مع استمرار انتشار القوات الفرنسية في مالي اخذ الحديث يقل اكثر فاكثر عن الطوارق وتركز الحديث في البرامج الاخبارية بشكل خاص على المتطرفين والاصوليين الاسلاميين من اتباع «القاعدة» السنية الصيت. على ما يبدو القول ان الطيران الحربي الفرنسي يضرب الطوارق بالصواريخ يسبب الحرج فانهم بهذا الشكل او ذاك من مواطني مالي.

في الواقع تحولت اراضي مالي الى حصن متقدم «للقاعدة» مباشرة بعد اقتحام القوات الامريكية لافغانستان. حينذاك تم نقل اول المجاهدين من باكستان الى منطقة الصحراء الكبرى. وفي ربيع

الطوارق «فرسان الصحراء»

من الملفت للنظر انه وفي فترة التحضير للحملة العسكرية الفرنسية في مالي بدأ الحديث في النخبة السياسية الفرنسية عن قيام قبائل الطوارق الشرسة باحتلال المناطق الشمالية من جمهورية مالي. اجل يجب القول ان النزاع الحالي في مالي له جذوره العميقة وتاريخه القديم وهو يعود بسببه والى حد كبير الى وجود ابناء تقاليد اقتصادية مختلفة و«ثقافات لدعم الحياة» مختلفة في هذه الدولة، اضطروا للتعايش فيما بينها. هناك الحضر من سكان مالي الذين يمارسون الزراعة وكذلك العاملون في صيد السمك «ماندي» و«سونغاي» وهم يشكلون غالبية السكان ويعيشون بشكل رئيسي على شواطئ نهر النيجر جنوب شرق البلاد. وهناك «فولبي» الذين مارسوا ومنذ القدم تربية المواشي ويعيشون في الجنوب الغربي من البلاد. وفي رمال الصحراء يتنقل بشكل اساسي من منطقة الى اخرى ابناء قبائل الطوارق والعرب والمورو ويعرف عنهم «انهم سكان مالي البيض» (1) وهم يعملون بالتجارة وتربية الماشية. وتجدر الاشارة هنا الى ان الطوارق ينتشرون في عدة دول وهي ليبيا والجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو. ويعتبر الطوارق كل هذه الاراضي وطنهم التاريخي — بلاد «ازواد» (2).

ومن المعروف ان الطوارق كانوا دائما يشكلون التهديد للسكان الحضر والمزارعين في مالي. ويقال انه وقبل الف عام من ظهور المستعمرين الفرنسيين في السودان الغربي كانت الدول الاقطاعية القديمة في هذه المنطقة تعاني الكثير من هجمات الطوارق. ولم يتمكن الاستعمار من تغيير الكثير في الوضع بل ويمكن القول انه زاد من شراسة هؤلاء البدو نحو المزارعين. ومن جانبهم حاول الفرنسيون الحفاظ على العلاقات القبلية لدى الطوارق وعمليا جعلوا الرقيق من الامور القانونية داخل الاراضي التي اعتبرتها القبائل الناطقة بلغة البربر اماكن تنقلها التاريخية. وجدير بالذكر ان الافارقة السود بقيوا وحتى بداية القرن العشرين كعبيد لدى زعماء قبائل الطوارق وهذا بحد ذاته يبقى من مصادر عدم الثقة نحو البربر حتى اليوم (3).

ولا بد من التذكير ان الطوارق في مالي كانوا من انصار فكرة اقامة دولة ازواد لتصبح بمثابة الوطن لكل بدو تلك الصحراء ولذلك لم يشاركوا في النضال من اجل استقلال مالي. وبعد اعلان استقلال الجمهورية عن فرنسا بدأ يظهر بوضوح النزاع بين شمال وجنوب البلاد — اي بين سلطة الدولة

فاسيلي فيليبوف

باحث علمي رئيسي في معهد افريقيا
التابع لأكاديمية العلوم الروسية
دكتور في العلوم التاريخية

fvrdr@rambler.ru

الحرب في مالي: ظل قصر الاليزيه

Bellum omnium contra omnes (حرب الجميع ضد الجميع)

ان العملية العسكرية الفرنسية في مالي جذبت انتباه الاوربيين لفترة ما نحو هذه الدولة الافريقية الفقيرة التي عانت كثيرا وجاء ذلك على شكل لقطات وتعليقات لمحنة «يورو نيوز» التلفزيونية ظهر فيها ابناء مالي وهم يستقبلون الجنود الفرنسيين بالرقص وفي ايديهم الاعلام الفرنسية تعبيراً عن السعادة. ولكن الامور على ارض الواقع لم تكن قط بهذه البساطة. لكي نفهم ما يجري في جمهورية مالي ولكي نعرف لماذا استعجلت فرنسا لتحرير رمال الصحراء فيها من «الاصوليين الاسلاميين» يجب ان ننظر في عمق تاريخ هذه الدولة.

Василий ФИЛИППОВ, Ведущий научный сотрудник Института Африки РАН,
доктор исторических наук
ВОЙНА В МАЛИ: ТЕНЬ ЕЛИСЕЙСКОГО ДВОРЦА

- 38 احد الافكار المنتشرة في الاسلام السياسي تقسيم العالم الى «دار الخراب» و«دار الاسلام».
39. «Братья-мусульмане» в России и Татарстане. 13 апреля 2012 // <http://e-umma.ru/node/1187>; Сулейманов Р. Влияние арабских революций на Ближнем Востоке на мусульман России и Татарстана // Новое восточное обозрение. 15 марта 2012 // <http://www.ru.journal-neo.com/node/14569>
- 40 على سبيل المثال- الارهابيون الذين قتلوا يعقوبوف الذي كان من المعادين للتطرف ومن انصار العودة الى المدرسة الدينية الوطنية التترية، كانوا يدركون جيدا مدى خطورة نشاط هذا الشخص التنويري على عقيدتهم .
// Красный халифат. 10 августа 2012 // <http://www.vz.ru/politics/2012/8/10/592730.html>
41. Темиргалиев Р. Как казаки стали мусульманами // <http://www.zonakz.net/articles/35169>
42. Ibid
43. Хайретдинов Д. На службе Богу и Отечеству // http://www.idmedina.ru/books/history_culture/minaret/5/hairetdin.htm



28. Ibid

29 تقييمات على اساس مواد مؤتمر المرحلة الانتقالية في العالم الاسلامي: مساهمة حركة غولن/مدرسة لندن للاقتصاد. تشرين الاول 2007.

<http://gulenconference.org.uk/conf.php>; <http://www.fethullahgulen.org/conference-papers/contributions-of-the-gulen-movement.html>; <http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1969290,00.html>; <http://turkishinvitations.weebly.com/every-continent-but-antarctica-country-by-country.html>

30 تصريح عضو برلمان كازاخستان بيكينوف يوم 29 ايلول عام 2010.

// <http://vesti.kz/playbill/64731/>

31 شهادات عن مثل هذا النشاط الديني في وسط اسيا والقوقاز صدرت عن المترجمة السابقة في مكتب التحقيقات الفدرالي س. ادموند

<http://letsibeledmondsspeak.blogspot.com/2008/07/court-documents-shed-light-on-cia.html>; <http://www.boilingfrogspost.com/2011/01/11/additional-omitted-points-in-cia-gulen-coverage-a-note-from-insider/>

32 تقييمات على اساس مواد مؤتمر المرحلة الانتقالية في العالم الاسلامي....

33. Ibid

34. *Телибеков Н.* Казахстан: салафиты во власти / Алмаатинский Хельсинкский комитет. 11 ноября 2010 // <http://www.humanrights.kz/articlesrus.php?id=4512>; *Сактаган Б.* Кто обеспечивает неприкосновенность «салафитов» в Казахстане. 8 августа 2011 // <http://tajmigrant.com/kto-obespechivaet-neprikosnovennost-salafitov-v-kazaxstane.html>; *Мейрам А.* Адвокаты дьявола. Нужны ли Казахстану салафиты? 20.05.2011 // <http://www.zonakz.net/blogs/user/patriot/18776.html>

35. *Karabaev Aibek.* Salafism in Kyrgyzstan: Armed Jihad or Muslim Schism. 26 December 2009 // http://centralasiaonline.com/en_GB/articles/caii/features/main/2009/12/26/feature-04

36. *Сулейманов Р.* 3000 татарских ваххабитов ждут своего часа. 7 августа 2012 // <http://svpressa.ru/society/article/57617/>

37 كلمة احد زعماء رابطة «الاخوان المسلمين» س. حجازي في رالي للسيارات نظم لدعم الرئيس محمد مرسي في القاهرة يوم 1 ايار 2012.

// http://www.youtube.com/watch?v=QI3wG3loKIA&feature=youtube_gdata_player

16. Ibid.
17. World Data on Education 2010/11 — Egypt/ UNESCO-IBE. May 2012. P. 16—17; Al-Azhar University: The Strong Third Force in Egypt. 11 July 2012 // [http://www.saudiwave.com/ Religion/al-azhar-university-the-strong-third-force-in-egypt.html](http://www.saudiwave.com/Religion/al-azhar-university-the-strong-third-force-in-egypt.html)
18. Ibid.
19. *Ozdem Sanberk*. How Strong is Turkey in the Middle East // USAK. 9 May 2012 // <http://www.turkishweekly.net/columnist/3621/how-strong-is-turkey-in-the-middle-east.html>
20. Ibid.
21. *Ozcan Keles*. Promoting Human Rights Values in the Muslim World: Towards an Inclusive Civilization in Gulen's Thought and Practice. 20.10.2009 // <http://en.fgulen.com/conference-papers/peaceful-coexistence/2508-promoting-human-rights-values-in-the-muslim-world-towards-an-inclusive-civilization-in-gulens-thought-and-practice>
22. *Hatice Utkan*. Series Boost Turkish Soft Power in Region. 12.12.2011// <http://www.hurriyetdailynews.com/series-boost-turkish-soft-power-in-region.aspx?pageID=238&nID=8919&NewsCatID=381>; <http://middleeast.about.com/od/mediacultureandthearts/a/noor-tv-show.htm>
23. استطلاع الرأي العام من قبل Brookings Institute تشرين الثاني الاقتصادية الاجتماعية. // 2011 والمنظمة التركية للدراسات
<http://www.todayszaman.com/news-270290-turkey-remains-popular-for-middle-eastern-nations-tese-v-study-finds.html>; <http://www.brookings.edu/research/reports/2011/11/21-arab-public-opinion-telhami>
24. Ibid.
25. Ennahda leader says Turks are model, inspiration for Tunisia. 15.07.2012 // http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action?newsId=286550
26. *Щукин И.* Исламский синдром: мечта о великом Туране. 16.06.2004 // http://religion.ng.ru/problems/2004-06-16/3_islam.html
27. *Dzutsev V.* Experts warn North Caucasus Violence Spread to Russia's Volga Region. July 20, 2012 // http://www.jamestown.org/programs/nca/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=39654&cHash=f07f642832c1792ed31e9adadb93c35e

- www.tesev.org. tr/Upload/Publication/8df416b2-6026-4af7-bbc9-ba90954e-7b3b/Perception%20of%20 Turkey%202011_IIBASIM.pdf
2. Ibid.
 3. Ibid.
 4. Pew Global Attitudes Project. Opinion of the United States by years 2000—2012 // <http://www.pewglobal.org/database/?indicator=1>
 - 5 برنامج «الحياة والشريعة». قدم في 2013/02/5.
 - 6 خطبة يوسف القرضاوي في الدوحة يوم الجمعة 2012/10/12.
 7. Иванов В. Движение Фетхуллаха Гюлена: экстремистская организация маскируется под сторонников «диалога между цивилизациями» // Российские тенденции. 8.092012// <http://rostend.su/node/167>; Обращение Ф. Гюлена «Ожидания в отношении Средней Азии»// http://www.youtube.com/watch?v=XBMnvMP_XW0&feature=youtube_gdata_player
 8. Война Ближнего Востока распространится на Кавказ и Россию: мнения блогеров. <http://www.iarex.ru/news/26816.html>
 9. Most Muslims Want Democracy, Personal Freedoms and Islam in Political Life. 10 July 2012 // <http://www.pewglobal.org/2012/07/10/most-muslims-want-democracy-personal-freedoms-and-islam-in-political-life/>
 - 10 نظرية إعادة بناء الخلافة تعود الى احد مؤسسي حركة الاسلام السياسي — حسن البنا. // http://www.mideastweb.org/Middle-East-Encyclopedia/hassan_al-banna.htm; <http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=17065>.
 - وايد فكرة انشاء الخلافة حجازي، احد انصار مورسي، في القاهرة 2012/05/1 // http://www.youtube.com/watch?v=QI3wG3loKlA&feature=youtube_gdata_player
 - 11 تقييمات خبرة على اساس معطيات «مجلس التنسيق الدولي لخريجي المؤسسات التعليمية العليا». // <http://www.incorvuz.ru/union.shtml>
 12. Una Galani. Saudi Foreign Aid Bill Piles up. May 28, 2012 // <http://blogs.reuters.com/breakingviews/2012/05/28/saudis-foreign-aid-bill-piles-up/>
 13. <http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2010/12/22/113725.html>
 14. As Syria Fighting Continues, General Assembly Urges Immediate Halt to Violence. 3 August 2012 // <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=42624&Cr=Syria&Cr1=>
 15. <http://www.ainalyaqeen.com/issues/20020301/feat3ar.htm>

في مذكراتها: «السلام ضروري لهذه الامبراطورية الواسعة ونحن نحتاج الى سكان وليس لاراضي خالية. لتكتظ الصحراء في بلادنا بالناس ان كان ذلك ممكنا. لتحقيق ذلك لا اعتقد انه من المفيد اجبار الشعوب غير المسيحية في دولتنا على اعتناق الدين المسيحي (42).

ومن بين الامثلة الموفقة ايضا الاحتفال السنوي بعيد الابجدية الاكيريالية (الحروف الروسية). وتخطى هذا العيد ومنذ زمن بعيد الاطار الصفة الرسمية المحددة في تسميته الاثنية الدينية. اليوم هذه الابجدية تستخدم عمليا او رسميا في حوالي 20 دولة ونصفها بلدان غالبية سكانها من المسلمين: كازاخستان وقرغيزيا اوزبكستان وطاجكستان وتركمانيا. ومع الاخذ بعين الاعتبار انتشار الابجدية المذكورة بين الشعوب المسلمة في روسيا يمكن القول ان انجاز ومأثرة كيريل وميفودي إتخذت ابعادا اوراسية.

ويمكننا تخصيص مؤلف كامل لقائمة الانتصارات المشتركة والمثل الثقافية العليا لمسلمي روسيا (اعتبارا من مآثر المجموعات المسلحة التابعة للامراء الروس ووصولا الى البطولات التي تحققت خلال الحرب الوطنية العظمى) (43). فكل تاريخ روسيا وجيرانها يشهد على التضحيات والبطولات والمآثر الخالدة التي قدمتها مختلف شعوب وطننا بغض النظر عن انتمائها الاثني والديني خلال الحروب الكثيرة والتصدي للاعداء الخارجيين وبناء الوطن وتعزيز الدولة، وتحقيق المنجزات العلمية والثقافية الضخمة. وكل من هذه المآثر والمنجزات تغطي بشكل كامل بقيمتها بالنسبة للانسانية على «الكشوف الدينية» القادمة من الخارج.

كل هذا الحجم التاريخي الكبير من المعارف والانتصارات يسمح لنا وبشكل مسبق ان ازاحة الدعاة الذين يدعون العلم ومعرفة الحقيقة ويحاولون تلاوة المحاضرات على شبابنا وتعليمهم كيفية العيش، بل ويمكننا ايضا مساعدة الشرق الاوسط في بعث توازنه الداخلي والتصدي للتحديات والمخاطر التي انهالت عليه.

1. Pew Global Attitudes Project. Opinion of Russia by years 2007—2012 // <http://www.pewglobal.org/database/?indicator=27>; Menser Akgun. The perception of Turkey in the Middle East 2011. February 2012 // <http://>

في مجال التعاون بين روسيا ووسطها المسلم. ومن بين كبار المفكرين المسلمين في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يمكن ذكر ك. ناصري و ش. مارجاني و غ. بيازيتوف و إ. غاسبرينسكي. لقد اعتمدت عقائدهم وافكارهم على الايديولوجية الليبرالية والتطور التقدمي للمجتمع وعدم السماح بتاتا بانتشار الراديكالية والتطرف. وهذه الاسس ظهرت قبل فترة طويلة من ظهور الاسلام السياسي في الشرق الاوس (40).

المسالك الاستراتيجية المتعلقة بمهمة الاسلام الروسي كانت في غاية الدقة والوضوح وجرى تثبيتها بشكل ساطع (وقبل عشرات السنين من ظهور الاسلام السياسي في الشرق الاوسط) في اعمال اسماعيل غاسبرينسكي: «شجون الشرق» و«الاسلام الروسي: افكار وملاحظات ومراقبة احد المسلمين» و«الاتفاقية الروسية الشرقية: افكار وملاحظات وتمنيات». لقد دافع هذا المفكر عن ضرورة العمل التنويري المطرد بين المسلمين في روسيا.

وبالاضافة الى المدرسة الدينية الاصلية كانت توجد في العلم الروسي في القرن التاسع عشر — القرن العشرين ، مدرسة استشراق قوية جدا ممثلة بعدة علماء كبار مثل ن. ايلمينسكي و ا. كريمسكي وف. بارتولد وكذلك المختص بالعلوم الاسلامية المعروف عالميا م. باتونسكي. هذا الرجل لم ينل الاعتراف المطلوب في الاتحاد السوفيتي وروسيا ولذلك سافر في التسعينيات من القرن الماضي الى المانيا حيث نشر عمله الثقافي التاريخي الفريد في 3 مجلدات تحت عنوان «روسيا والاسلام» — الدراسة الوحيدة الواسعة في بلادنا لهذا الموضوع وهي تعكس عمق واتساع وتنوع العلاقة المتبادلة بين روسيا وعالمها الاسلامي.

وهناك احتياطي منفصل لم يستخدم بعد لتعزيز المناعة الثقافية الدينية للوطن حماية ذكرى المساهمة الكبيرة التي تمت في مراحل مختلفة من التاريخ الوطني، لخير روسيا وخير الوسط المسلم فيها. وفي هذا المجال يوجد ما يمكننا الافتخار به ويمكننا كذلك ان نوزع الخبرة على العالم المحيط بما في ذلك على الشركاء في الشرق الاوسط المهديين حاليا بتخريب وانهيار هويتهم واصالتهم الثقافية التاريخية.

هنا يمكن ان نتذكر قرار الامبراطورة يكاتيرينا الثانية التي امرت بتحضير وارسال رجال الدين المسلمين لنشر الاسلام بين شعوب اسيا الوسطى في كازاخستان وقرغيزيا (41). وبخلاف الكثيرين من رؤسيتها لم تلاحظ الامبراطورة وجود حاجة لتكثيف سكان وسط اسيا بشكل سريع وقالت

ويبقى الوضع في غاية التعقيد في منطقة شمال القوقاز وتتعقد الوضع في صيف عام 2012 في حوض الفولغا — هذا كله يؤكد على القول ان مواصلة السير على طريق «حرية الضمير» بدون حدود على اساس وصفات من الخارج، يهدد بفقدان كامل للسيادة الثقافية الدينية وضياع هيبة الدولة. لقد تركت الامة الاسلامية في روسيا لوحدها وجها لوجه مع زعماء الاسلام السياسي واخذت تتحول الى وسيلة ضغط قوية على روسيا. ولم يعد من الممكن قط غض النظر عن نشاط «الرسل» الاجانب لان ذلك بات يهدد بحدوث اختلال جدي في التوازن في منظومة الاحداثيات الوطنية الاجتماعية السياسية والثقافية وتقويض اسس الاستقرار الديني الاثني. يعمل معظم الدعاة الاجانب في روسيا تحت شعار «بعث التقاليد الدينية الحقيقية» في الداخل الروسي ويجري التركيز على اجتذاب شباب البلاد الى السير خلف قيم قد تبدو طبيعية في المجتمعات الشرق اوسطية (38).

وفي ذات الوقت يجري تكريس الطروحات السياسية المعينة في وعي الشباب. وهذا ينعكس على سبيل المثال في الترويج للصورة السلبية للاتحاد السوفيتي بين مسلمينا او توجيه النقد لموسكو على سياساتها ليس فقط في الشرق الاوسط بل في البلقان والقوقاز، وتصدر هذه الطروحات بشكل خاص من الساحات الدينية للمسلمين غير التقليديين الذين لا علاقة لهم بتاتا بالأرث الوطني للاسلام (39). وعلى هذه الخلفية المعقدة والمتوترة يبقى لدى روسيا طريق وحيد لرد الفعل وهو التمسك باستراتيجية العمل المضاد لاستعادة السيطرة على المجالات الثقافية الدينية داخل اراضيها وخاصة بين المسلمين الروس. ويجب ان تعتمد هذه الاستراتيجية بشكل مطلق على الموارد الذاتية للتقاليد الدينية والثقافية التاريخية وكذلك على الخبرة المتراكمة في العلاقات المتبادلة مع العالم الاسلامي الباقي. يجب علينا ليس فقط فرض مراقبة شديدة على «الغرباء القادمين» وعلى مدارسهم التعليمية بل وعلى تربية واعداد علماء دين مسلمين محليين وتوفير الظروف لظهور زعماء من الوسط المسلم المحلي الروسي. وفي المحصلة يجب ان تدخل الامة الاسلامية الروسية الساحة العالمية وتكون هناك الصورة الملائمة لبلادنا وتؤمن فوز روسيا الايديولوجي في الصراع «على قلوب وعقول» ملايين المؤمنين المسلمين في الشرق الاوسط، وذلك باستخدام سياسة «القوى الناعمة». ان هذه الاستراتيجية والطرق العملية لمنع توزيع العقائد المتطرفة وازالة الراديكالية معروفة. يكفي الاستخدام الصحيح والدقيق للامكانيات المتوفرة والخبرة الطويلة على مدى مئات السنين

تتارستان بشكل خاص. من بين 1500 مسجد وجامع في الجمهورية يسيطر انصار التيارات الدينية الاجنبية، المشوك فيها من حيث الاخلاق العرقية الطائفية، على 300 منها. ويلاحظ بعض الخبراء ان الجهاديين في «ولاية إيديل- الاورال» يمكنهم تجنيد وتسليح عدة الاف من الاشخاص (36). والوضع في المناطق المجاورة ليس بالافضل، فهناك يروج الدعاة الدينيون لأي شيء كان ما عدا الارث الديني الثقافي لشعوب روسيا المسلمة. وتتحول الساحات التي يمولونها الى ابواق دعاية ذات طابع معادي لروسيا في المسائل الداخلية والخارجية الهامة. وقد يكون هناك خلاف بين «الانبياء» الموفدين من الخارج، فيما يخص التفسير لهذا النص الديني او ذلك ولكنهم يوحدهم امر واحد وهو السعي لابعاد المذاهب الاسلامية التقليدية التي بقيت سائدة في المناطق الاسلامية في روسيا على مدى مئات السنين ومن بينها المذهب الحنفي وتعاليم مدرسة بخارى الدينية القريبة منه. في المرحلة الحالية تخضع تصرفات هؤلاء الدعاة للنوايا الاستراتيجية التي تم الاعلان عنها بشكل صريح وتتلخص في اقامة «الولايات العربية المتحدة» او «الخلافة العربية» (37)، اي على الاقل تغيير الخارطة السياسية للشرق الاوسط في مناطق انتشار المسلمين السنة. ويجب الاخذ بعين الاعتبار لاحتمال كبير بانضمام اعداد كبيرة من ابناء روسيا ودول وسط اسيا الى هذه الدعوات وهو ما يزيد من احتمال تزعزع الاستقرار الاثني الديني بين الدول.

ما العمل

تسبب الغاء رقابة الدولة بالكامل على المجال العقائدي وفتح الحدود على مصراعيها و«الاستيراد» الواسع للعقائد والتكنولوجيات الدينية من الخارج في التسعينيات من القرن الماضي ، تسبب كل بتغيير وعي جيل كامل من المواطنين الذين وقعوا تحت تأثير العقائد الغربية على تفكيرنا ونمط حياتنا. يجب القول ان الديانة الارثوذكسية تمكنت من الصمود امام الضغط التبشيري من الغرب وذلك بفضل الاسس المؤسساتية القوية، ولكن الامة المسلمة في روسيا، وهي اقل عددا من المسيحيين بشكل ملحوظ، ولكنها متمشقة وضعت كثيرا بعد 70 عاما من تطبيق الالحاد في روسيا، تحولت الى مختبر للمتطرفين الدينيين، وبالنتيجة تفتتت اكثر واكثر وصارت تفقد صلاتها بالالفضاء الثقافي القومي لروسيا وتخضع للعوامل الخارجية.

بقي محافظا على انتمائه الثقافي والتاريخي ولكن قسما كبيرا منهم يقع تحت تأثير البرامج التي تعلمها والبعيدة كل البعد عن الواقع الوطني السائد. ويجب القول ان غالبية الطلاب من روسيا الذين درسوا في الشرق اوسطية يجهلون او لا يعرفون الا القليل عن تاريخ بلادهم بشكل عام وقطاعها الاسلامي بشكل خاص. ولكنهم يعرفون جيدا التجربة الثقافية التاريخية والقدرة الكامنة الرحية لحركات الاسلام السياسي.

لقد ادت الفعالية التبشيرية لمختلف تيارات الاسلام السياسي الشرق اوسطية الى وقع ما يقارب الـ 15% من الشباب الذين لا يواجهون صعوبات اقتصادية اجتماعية في كازاخستان (وحسب اعتراف سلطات هذه الدولة) تحت تأثير الافكار السلفية (30).

ويثير القلق الشديد فعلا الوضع في طاجكستان حيث قويت الجماعات المسلحة الاسلامية وبانت المواجهات بينها وبين الجيش تتسم بالطابع الفصلي. وبلاضافة الى دعاة التأثير السلفي يزداد نشاط المروجين العقائديين من تركيا الذين لا يخفون ان نشاطاتهم موجهة ملء الفراغ الثقافي الذي ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بين الشعوب الناطقة باللغات التركية (31). لقد فتحوا في اسيا الوسطى حوالي 100 مدرسة وحوالي دزينة من الجامعات (32)، تخرج سنويا عدة الاف من الاشخاص (33).

وتمكن الاسلاميون الاجانب ليس فقط ابعاد التيارات الدينية التقليدية في وسط اسيا بل شغل المواقع الثابتة في المجتمع والاقتصاد. وكرد فعل على ذلك اعلنت سلطات طاجكستان واوزبكستان بعض الحركات السياسية الاسلامية خارج القانون لمحاولاتها نشر الراديكالية في المجتمع. ويجب القول ان كازاخستان ادركت جدية الوضع وخطورة نزعات حصول التيارات غير التقليدية على الصفة الشرعية وتلاحمها مع السلطة، ولاول مرة بعد نيل الاستقلال امعنت التفكير في طروق مكافحة تأثير العوامل الخارجية على العلاقات بين الاديان (34).

ويبدو ان الوضع اكثر تعقيدا في قرغيزيا حيث زادت كثيرا شعبية الراديكاليين الاسلاميين بين الشباب وشملت حوالي 30% من الجيل الشاب في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد (35).

وبلاضافة الى جمهوريات وسط اسيا تمس موجات «الربيع العربي» المناطق الاسلامية في روسيا ذاته. وتنتشر بشكل سريع في الوقت الراهن حركات التطرف الديني في حوض الفولغا وفي

ورئيس مصر الذي انتخب بعد الاطاحة بنظام مبارك — ممثل رابطة «الاخوان المسلمين» محمد مرسي قام باول زيارة خارجية له بعد انتخابه الى العربية السعودية وتركيا. ونتيجة الانتخابات البرلمانية في ليبيا فازت بالمراكز الاساسية القوى السياسية الاسلامية المرتبطة بالسعودية وبالاسلاميين في مصر. يتمتع انصار الاسلام السياسي الاردنيون بتأييد نشيط من زملائهم في تركيا ومصر. ومع الاخذ بعين الاعتبار حجم الفوران العقائدي بخميرة دينية، يمكن رؤية بوضوح «المسيرة الظاهرة» للاسلام السياسي.

انبثاق «الربيع العربي»

ينتمي معظم المسلمين في روسيا واسيا الوسطى الى الطائفة السنية. وإن اخذنا بعين الاعتبار ان نشاطات الدعاة الاجانب، وخاصة من المراكز السياسية والدينية في الشرق الاوسط، ازدادت خلال العقدين الاخيرين، فيمكننا توقع ان الموجة المقبلة للفعالية والنشاط من جانب انصار الاسلام السياسي قد تحدث بالذات في المجال السوفيتي السابق (26). ويحذر من ذلك منذ فترة بعيدة بعض الخبراء الوطنيين مثل ر. سيلانتيف و ر. سليمانوف. وفي الفترة الاخيرة ظهرت هذه المشكلة بشكل واضح الى السطح مما جعل حتى «مراكز التفكير» الاجنبية المعترف بها تتحدث عنها بصراحة (27).

خلال الاعوام الاخيرة ومباشرة بعد انطلاق «الربيع العربي» سجلت في قرغيزيا وكازاخستان وطاجكستان وبعض مناطق المسلمين في روسيا اشارات تدل على نمو الفعالية الاحتجاجية ضمن الوسط الشبابي الديني هناك. ولدى تحليل الحوادث يتضح عادة وجود علاقة للعوامل الخارجية وليس فقط على شكل عناصر راديكالية متطرفة ترتبط «بالارهاب العالمي» ما زالت تشكل اقلية هامشية. اكثر ما يثير القلق فعلا هو ان المتطرفين باتوا يحظون مرارا في الفترة الاخيرة بالتعاطف من جانب الفئة الاحتجاجية في المجتمع التي يتزايد عددها عاما بعد عام والتي تتكون من الشباب المتعلم الذي، حسب ما يبدو، تعرض لغسيل دماغ عقائدي ديني في الخارج. و درس في المدارس الدينية في الشرق الاوسط خلال العشرين سنة الاخيرة حوالي 10 الاف طالب على الاقل من روسيا ودول وسط اسيا (28). ويؤكد الاسلاميون على انهم تمكنوا من «تخطي وتجاوز الارث السوفيتي» (29). ويجب القول ان الكثير من هؤلاء الشباب وبعد انتهاء الدراسة

التبادل التجاري الخارجي معه في الاقتصاد التركي من 6% (4 مليارات دولار) في عام 2002 الى 16% (23,5 مليار دولار) في 2010 (19). تولى تركيا الاهتمام والاولوي لتعزيز مواقعها في المنطقة عن طريق زيادة التأثير الثقافي ومط الحياة التركي وتقوية سمعتها في العالم الاسلامي.

وتستقبل الجامعات التركية سنويا اكثر من الف طالب من الدول العربية (20). وخلال العقد الاول من القرن الجاري اقامت تركيا شبكة واسعة تضم اكثر من 10 مدارس في مصر والعراق (المناطق الشمالية) والاردن واليمن وتونس وفيها يدرس حوالي 15 الف تلميذ (21)، وغالبيتهم من ابناء الطبقات الميسورة والمؤثرة في المجتمع. وبالإضافة الى مجال التعليم عملت تركيا وبمساعدة وسائل الاعلام وصناعة الترفيه على الترويج للنموذج التركي الفريد من نوعه للبنية السياسية الاجتماعية الذي يمزج بين الحياة العلمانية والتقاليد الدينية. وباتت المسلسلات التلفزيونية التركية من وسائل الترفيه المحببة لدى المواطنين في مختلف دول الشرق الاوسط ووصل جمهور المشاهدين لبعض مسلسلات الميلودراما التركية الى حوالي 85 مليون مشاهد، وحصّة البرامج التركية في بث القنوات العربية زادت على 60% من الوقت المخصص للبرامج والافلام الاجنبية (22).

وتشهد الارقام على تعاضم تأثير تركيا. يرى حوالي 80% من سكان الشرق الاوسط ان تركيا تلعب «الدور الاكثر بناءة» في العمليات الجارية في المنطقة (23). ويحظى الزعماء الاتراك بشعبية ضخمة جدا في دول المنطقة تفوق شعبية معظم الشخصيات السياسية والاجتماعية هناك. على سبيل المثال غالبية المصريين وقبيل الانتخابات الرئاسية اعلنوا عن رغبتهم بان ياخذ زعيمهم الجديد المقبل، المثل الاعلى من رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان (24). ويتمتع زعماء تركيا بشعبية مماثلة في تونس وليبيا ولبنان.

ان التعرف على الوقائع السياسية الجديدة في الشرق الاوسط وعلى الزعماء والحركات الجديدة في الشرق الاوسط المتغير بسرعة تدل على ان القسم الاكبر منهم يعمل في مجال سياسي وثقافي موحد ترتبط احداثياته بهذا الشكل او ذاك بالعربية السعودية وتركيا ومصر. هذه الدول باتت تشكل اليوم المثلث المستقر للتأثير في العالم الاسلامي بشكل عام وبين طوائف المسلمين السنة بشكل خاص. ويدل على ذلك التصريحات والاشارات السياسية التي تصدر عن زعماء دول الشرق الاوسط. على سبيل المثال يعلن زعيم حزب «النهضة» الاسلامي الحاكم في تونس ان «حزب العدالة والتنمية التركي يعتبر النموذج الناجح بالنسبة لتونس» (25).

وتلعب مصر الدور الهام في تكوين الشرق الاوسط الجديد. على الرغم من ان الوزن الاقتصادي لهذه الدولة ليس بالعظيم إلا ان تأثيرها الثقافي والروحي والاكاديمي على الطائفة السنية العالمية يعادل من حيث الوزن والقيمة المكانة التي تحتلها في العالم الغربي بعض الجامعات الامريكية والبريطانية الكبرى مثل اوكسفورد وهارفرد. يجب القول ان الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا المصرية تجتذب وكالمغناطيس الكثير من الأئمة والعلماء الدينيين والنشطاء الاجتماعيين في المستقبل الذين يدعون الى انتشار الاسلام في العالم. بعد الدراسة في الجامعات والمعاهد العليا الدينية المصرية يتحول المتخرجون الى فقهاء مرموقين ورجال دين معروفين وقضاة مشهورين مسلمي اوطانهم.

لقد تحولت الجامعات الاسلامية العاملة في مصر بفضل عراققتها العلمية الدينية وتقاليدها التي ترسخت على مدى مئات السنين وعراقتها الدينية وكذلك بفضل الدعم المالي في العقود الاخيرة من العربية السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا، الى المركز الاكاديمي الاسلامي الرئيسي والى ورشة تخريج الكوادر للعالم الاسلامي. وبالمناسبة، بعد سقوط الخلافة الاسلامية في الدولة العثمانية قام المصري حسن البنا بالذات بتأسيس جماعة «الاخوان المسلمين» التي تمثل ما يسمى بالاسلام السياسي.

ويعتبر الازهر احد اكبر المراكز التعليمية الدينية في مصر وتدل على ذلك الارقام التالية: بدون حساب فروعه في قطر وباكستان وفلسطين، يدرس في منظومتها الاكاديمية الاسلامية اكثر من 1,5 مليون تلميذ في المدارس المتوسطة واكثر من 0,5 مليون طالب جامعي (17). ويبلغ عدد المتخرجين من الازهر الذين حافظوا على الروابط معه حوالي 10 ملايين شخص. وتدل تقديرات الخبراء على ان كل اعضاء رابطة «الاخوان المسلمين» في مصر عمليا (يبلغ عددهم حوالي 600 الف شخص) تلقوا تعليمهم في جامعة الازهر (18).

وبالاضافة الى السعودية ومصر تمارس تركيا نشاط الدعوة الاسلامية او ان قلنا بشكل ادق — تمارسه القوى السياسية الاجتماعية التي تعمل من داخل اراضيها او تستخدم الشكل التاريخي للهوية التركية الاسلامية. وتكمن الخاصة المميزة لسياسة انقرة في هذا المجال في التأزر الواضح والذي لا سابقة له في جهود الدولة والمنظمات غير الحكومية واوساط الاعمال في هذا المجال. قامت تركيا وبشكل مطرد بزيادة وتركيز نفوذها الاقتصادي في الشرق الاوسط، وزادت حصة

على سبيل المثال بلغ حجم «التوظيف المالي الانساني» لزعيمة العالم الاسلامي — العربية السعودية سنويا حوالي 0,8% من الناتج الاجمالي الداخلي، ومع حلول 2010 وصل هذا المؤشر الى 3,7 مليار دولار (12). وفي تشرين الاول 2010 تم في مؤتمر خاص نظمته السلطات السعودية الاعلان ان حجم المساهمة الاجمالية للمملكة في «خدمة القضية الاسلامية» بدون مقبل خلال عدة عقود بلغ اكثر من 122 مليار دولار (13). ويجب القول ان هذه الاستثمارات تعمل وتعطي ثمارها، وتدلل على ذلك الانجازات السياسية الخارجية التي حققها النظام الملكي السعودي الذي وعلى الرغم من القيود المفروضة في الحياة الاقتصادية والسياسية الاجتماعية تحول الى قوة سياسية مؤثرة جدا في اي مشكلة في العالم الاسلامي وفي بعض الاحيان على المستوى العالمي.

نستعرض لاحقا بعض الامثلة للمبادرات والمشاريع التي نفذت او اطلقت بمساهمة من العربية السعودية: منظمة التعاون الاسلامي وشبكة المنظمات المرتبطة بها، «المقاطعة النفطية» للولايات المتحدة في السبعينيات من القرن الماضي، وكذلك مجلس تعاون دول الخليج العربية، ومبادرة السلام العربية في عام 2002، ومركز الامم المتحدة لمكافحة الارهاب، وعمليات الوساطة الكثيرة بين الفلسطينيين والاتفاقات المتعددة في لبنان. والديل المقنع على المكانة الكبيرة الدولية التي تتمتع بها العربية السعودية — نتائج التصويت الذي جرى في الجمعية العامة للامم المتحدة حول مشاريع القرارات التي اعدتها السعوديون في 2011—2012 والتي اقرت بغالبية ساحقة، بما في ذلك القرار الذي صدر عن الجمعية العامة يوم 3 اب/اغسطس عام 2012 حول سورية : 133 دولة صوتت لصالح القرار وضده فقط 21 وامتنعت 31 دولة عن التصويت (14).

وتقوم العربية السعودية بتمويل مجمع المنظمات الاسلامية الدولية (عبارة عن امم متحدة اسلامية وعلى رأسها منظمة التعاون الاسلامي). وتعمل لصالح الرياض شبكة متشعبة من المنظمات الاجتماعية المختلفة. وبنيت بجهدا خارج حدود المملكة حوالي 210 مراكز دينية واكثر من 1500 جامع ومسجد و202 كلية والفي مدرسة (15). ونصف هذه المؤسسات توجد في دول الشرق الاوسط وجنوب اسيا. وبفضل هذه الانجازات وبفضل الاقح ان الكوادر التي اعدت ودربت بالمال السعودي ووفقا للبرامج السعودية ترسخت في نخبة معظم دول العالم العربي الاسلامي، تمكنت قيادة المملكة ان تعلن على الملأ عن «المسيرة الطاهرة للاسلام في كل بقاع العالم» (16).

ومتوحدين حول هدفهم الاستراتيجي — بعث «الخلافة الاسلامية على اساس الشريعة» (10). وهذا الهدف كان يلهب افكار حكام العالم الاسلامي على مدى قرون طويلة. ولكن يجب القول ان مختلف التيارات التي تكونت حتى يومنا هذا لها نظراتها وتقييماتها المختلفة فيما يخص طرق وتكتيكات تحقيق هذا الهدف واشكال تواجد وبنيات وحدود جغرافية للكيان الجيوسياسي المحتمل.

ومن النقاط التي توحد بينها هناك مقولة ماكيفيلي — «الهدف يبرر الوسيلة». تجري المراهنة بشكل اساسي على آليات «القوة الناعمة» التي وكما يبدو لها ستوفر الظروف المواتية على المدى البعيد لتنفيذ حلم «الوحدة الاسلامية الكاملة».

العناصر الجديدة في توزع القوى في الشرق الاوسط

يجب القول ان النشاط الفعال والمستمر من جانب الاوساط الحاكمة والزعماء الدينيين واوساط الاعمال من مختلف الاقسام الوطنية في طوائف المسلمين السنة في مختلف دول الشرق الاوسط سمح في عشرات السنوات الماضية بتحقيق نجاحات مذهلة في المنطقة في مجال تسييس الاسلام وترويجه بين الجمهور. واذا لم نتطرق الى مواقع الغرب الراسخة تقليديا في الشرق الاوسط فيمكننا الافتراض ان احد الاسباب الهامة في النجاح الذي حققه الاسلاميون في مجال تغيير الوعي الاجتماعي يتلخص في ابتعاد الاتحاد السوفيتي الذاتي من المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين. ان قسما كبيرا من قادة وزعماء الدول الكبرى في الشرق الاوسط ومن النخبة العلمانية تلقوا تعليمهم في الاتحاد السوفيتي (حوالي مئة الف شخص (11))، تخلوا عن مكانهم للجيل الشاب من الكوادر والمختصين الاقوياء ايدولوجيا الذين تخرجوا من جامعات دول الشرق الاوسط وتربوا وتجزرت بداخلهم تقاليد الاسلام السياسي.

من الصعب جدا تقييم المساهمة الفعلية لهذا الطرف او ذاك في قضية «النهضة الاسلامية» في الشرق الاوسط وخاصة ان تم الاخذ بعين الاعتبار ان الدافع خلف ذلك لم يكن دائما المساعي الاقتصادية او المادية بل في الكثير من الاحيان المبادئ الدينية الثابتة والقاطعة جدليا. ولكن على الرغم من ذلك تدل الاحصائيات على حجم الموارد التي استنفرتها الاسلاميون وحشدوها خلال عشرات السنوات الاخيرة.

ويلفت النظر في هذا المجال ان «صانع الاخبار» الاساسي هنا يكون عادة وكالات الانباء والقنوات التلفزيونية التي تعمل بدعم من الدول التي تقوم سلطاتها بقمع قاس لأي احتجاج او اضطراب داخل اراضيها، وكذلك من الدول التي اعلنت اي معارضة خارج القانون.

هنا يبدو واضحا وجود انتقال خطير في المزاج الشعبي في «الشارع بالشرق الاوسط» نحو روسيا وسياستها في المنطقة، لاحظته مراكز التحليل العالمية الرئيسية. للأسف الشديد لا تبدي مؤسسات البحوث والدراسات الوطنية، وبخلاف مثيلاتها الغربية، الاهتمام الكبير بتنظيم دراسات واستطلاعات للرأي العام في المنطقة المذكورة. ولكن على الرغم من ذلك يبدي الكثير من الخبراء في موسكو وبطرسبورغ وقازان وخلال النقاش حول موضوع نمو المزاج المعادي لروسيا في العالم العربي الاسلامي، القلق و التوقعات السلبية فيما يخص تأثير عمليات «الربيع العربي» على الوضع داخل روسيا وخاصة مع الاخذ بعين الاعتبار العامل الاسلامي داخل روسيا. وقد تبين ان 62% من اصل 1800 مدون في قطاع الانترنت الروسي تم استطلاع ارائهم يعتقدون ان «الحرب في الشرق الاوسط ستنتشر الى القوقاز والى روسيا» (8).

والعامل الحاسم في التحولات السلبية بالنسبة لنا والجارية في الوعي الشعبي في الشرق الاوسط، كان ظهور شخصيات جديدة ونخب جديدة وزعماء جدد في السياسة والاقتصاد والحياة الثقافية في العالم العربي الاسلامي ومعهم تبلورت مبادئ وتصورات جديدة عن العالم المحيط. ويجب القول ان منظومة تصوراتهم الحياتية تختلف بشكل جذري عن تصورات الاجيال السابقة التي تربت وفق الروح العلمانية والقومية العربية مع الاشارة طبعا الى دور الاسلام في كل ذلك. وهذه القوى الجديدة التي تدعو الى سواد وانتصار الديمقراطية والحرية وتقيم، بتأثير الطروحات الدينية وقيمها الاخلاقية، نظاما اقليميا جديدا يستند الى قواعد ومبادئ ما يسمى بالاسلام السياسي — «الايمان في ان الاسلام يجب ان يقود وينظم الحياة الاجتماعية والسياسية والشخصية» (9).

يجب القول ان هذا الترخيص الواسع العميق للطروحات الدينية يحمل في طياته الخطر الكبير بالنسبة للمنظومة الحديثة للعلاقات الاجتماعية الحكومية والدولية التي تقوم على مبادئ العلمانية وعلى فصل الدين عن السياسة وعن الدولة.

ولكن الحديث لا يدور عن شيء استثنائي. من المعروف ان السياسة والدين كانا يسيران دائما جنبا الى جنب في الشرق الاوسط. وفي الوضع الحالي يبدو انصار الفكر الديني متعاضدين

وتعتبر مصر عادة المؤشر النسبي للمزاج في الشارع العربي. في هذه الدولة تقلصت نسبة العلاقة الودية نحو روسيا من حوالي 50% في عام 2007 الى 30% في 2012. وفي الاردن لا يصل هذا المؤشر الى 25% وفي تركيا الى 16% فقط (2). و فقط بفضل النظرة الايجابية نحو روسيا في كل من سورية (69%) واليمن (76%) يصل المؤشر المتوسط المذكور الى حدود 50—55% لا اكثر (3).

ولا يمكن لمثل هذه النزعات السلبية الا ان تثير القلق. لقد اقتربنا في هذا المجال بشكل ملحوظ الى مستوى شعبية الولايات المتحدة التي لا تزيد في العالم العربي الاسلامي على 20—25% (4). ومع تعزز هذه النظرة تترسخ في المجتمعات هناك مواقع المتطرفين والراديكاليين وتحصل تصرفاتهم على التأييد والتفهم الكبيرين: من الشعارات الداعية للانتقام وعمليات حرق الاعلام بعد صلاة جمعة الى تنفيذ عمليات خطف وقتل المواطنين العاديين.

وعلى تدهور وتراجع النظرة الايجابية نحو بلادنا من قبل الجمهور، تؤثر اراء زعماء «الربيع العربي». هاهو الشيخ يوسف القرضاوي يخاطب الامة الاسلامية عبر قناة «الجزيرة» في شباط/فبراير عام 2012 في حديث تحت عنوان «حول فضح اعدائنا» ويدعو الى «مقاطعة روسيا التي تدعم النظام السوري المجرم عن طريق مواصلة تزويده بالاسلح» (5). وفي «تشرين الاول/اكتوبر عام 2012 قام هذا الداعية الديني بإعلان روسيا العدو رقم واحد للاسلام والمسلمين» (6).

ومن جانبه قام رجل الدين التركي المعروف غيولين عبر قنوات «يو توب» بالانترنت وغيره من الشبكات الاجتماعية، قام ومنذ بدء «الربيع العربي» بزيادة حرارة الشعارات التي كان يطلقها حول الاضطهاد الديني والملاحقة التي يتعرض لها المسلمون في كل بلدان الاتحاد السوفيتي السابق. ودعا رجل الدين هذا بشراسة الى مساعدة هؤلاء المسلمين» في سعيهم نحو التحرر من الاحتلال الروسي» (7).

وعلى أثر الزعماء الدينين طرحت وسائل الاعلام المطبوعة والالكترونية الرئيسية في المنطقة العديد من المقالات حول الموضوع الروسي وكان الأخف والافضل فيها «الموقف غير المرن لموسكو نحو التغييرات الثورية» في الشرق الاوسط بشكل عام وفي سورية بشكل خاص. ولا يمكن الا ان يثير القلق كون التغطية الاعلامية لهذه الاحداث تقدم في سياق الحديث عن «الحركة الاحتجاجية» داخل روسيا نفسها وخاصة في مناطق تجمع المسلمين هناك.

عنفا من جانب النخبة الحاكمة، وظهر الاصطدام بين الجانبين على السطح على شكل فعاليات احتجاجية في الشوارع وموجات عارمة من العنف والهزات الثورية. يجب القول ان الذاكرة التاريخية للشرق الاوسط مكتظة بالشواهد الاسطورية عن كفاح الشعوب من اجل حقوقها. ومن بينها يمكن ذكر الانتفاضات ضد الصليبيين المحتلين وضد حكم المماليك والتصدي للاستعمار البريطاني الفرنسي ولسلطات الاحتلال الاسرائيلية بعد حرب عام 1967. وهذه المقاومة العادلة وكما «الربيع العربي» المستمر كانت تظهر على شكل الاحتجاج والغضب الشعبي على الظروف المقيتة والسعي نحو التحرر والخلاص من عوامل «الركود» الداخلية والخارجية التي تكبح تطور الشعوب العربية والشعوب الاخرى التي تعيش معها في المنطقة. ولكن اليوم يوجد ظرف جديد تماما يوحد هذه المعالم التاريخية.

قبل عدة سنوات في الوعي الجماعي للمواطن البسيط المصري او السوري او الفلسطيني او التونسي كانت تسيطر التصورات القائلة بان احد اهم مصادر البلايا التي تسود في العالم العربي الاسلامي تكمن في السياسية المعادية للعرب وللاسلام التي تنتهجها القوى الخارجية الغربية التي تعمل عادة لمصلحة الانظمة الحاكمة. ولكن العلامة المميزة «لربيع العربي» من وجهة نظر الوعي الشعبي الاجتماعي هي التغيرات النوعية التي جرت على المستوى الحياتي فيما يخص استيعاب مفهوم «صديق- غريب».

يجب القول ان الجمهور المسلم السني في الشرق الاوسط وبالذات قياداته باتت و بالاضافة الى اوربا والولايات المتحدة ترى او تميل لرؤية سياسة روسيا ايضا في عداد العواقب التي تقف على طريق تعاضم القوة السياسية والوعي الذاتي. وعلى المستوى الحياتي العادي يجري وبشكل نشيط طبع تصور في ذاكرة المواطنين ان موسكو تكاد تعمل على اعاقه «السعي الديمقراطي» لشعوب الشرق الاوسط. ويزعم البعض بان روسيا تكسب من توريد السلاح الى المناطق التي تعصف بها الازمات والنزاعات وبانها تستفيد من ارتفاع اسعار النفط والغاز في السوق العالمية الذي يجري عادة عندما تلتهب منطقة الشرق الاوسط بالنزاعات.

ونلاحظ في الآونة الاخيرة في تونس ومصر وليبيا وبعض الدول العربية الاخرى التي مر عبرها «الربيع العربي» وجود نزعة نحو تراجع الموقف الايجابي من روسيا (1).

ارتور ليوكمانوف

مرشح في العلوم الاقتصادية

lukmanovy@gmail.com

مسلمو روسيا و «الربيع العربي»

جوهر الامر

يبدو اضحا ان شعوب الشرق الاوسط تعيش احدى اهم واحسم المراحل في تاريخها، هذه المرحلة التي اشتهرت في العالم تحت تسمية «الربيع العربي». على مدى السنين الاخيرة تناضل القوى الجديدة التي دخلت في المنظومة السياسية للمنطقة، بشكل مستमित باسم الشعوب المضطهدة وتحت شعار الدفاع عن الحقوق المسلوبة ومع دعوة العالم بأسره لدعم سعيها المندفع وبأي ثمن للخروج من نير «الظلم» الذي ساد سنوات طويلة. في بعض الحالات مر الاندفاع نحو الحرية بشكل هادئ نسبيا وبدون عنف وفي حالات اخرى اصطدم بمقاومة لا تقل

Артур ЛЮКМАНОВ, кандидат экономических наук
РОССИЙСКИЕ МУСУЛЬМАНЕ И «АРАБСКАЯ ВЕСНА»

الاسلام المعتدل وكذلك على المنظمات السلفية العمل في سبيل تحسين الوضع الاقتصادي . ان فشل ذلك قد يتحول السكان من جديد نحو الاسلام بحثا عن الحل. ويجب القول ان الاسلام الحديثة موجودة منذ نهاية القرن التاسع عشر والتخلص منها ليس بالمهمة السهلة بتاتا. ويظهر التساؤل بخصوص دور الولايات المتحدة . نشر الديمقراطية الذي اعلنت عنه الولايات المتحدة لم يتم بعد الاطاحة بالنظم الحاكمة الموالية للغرب في مصر وليبيا وتونس وسورية. ويظهر لدى المرء الانطباع بان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة كان نشر الفوضى في الشرق الاوسط وجلب الضرر لسياسة ومصالح الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية والدول الاوربية الكبرى في المنطقة المذكورة. وهذا السياسة تؤثر وتنعكس على روسيا. ولكن يجب القول ان هذه الدبلوماسية خطيرة جدا على واشنطن نفسها لانها لن تتمكن من السيطرة على السلفية. تذكروا الدعم الكبير الذي حصلت عليه «القاعدة» في قتالها ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية والجيش السوفيتي في افغانستان — في المحصلة قام الارهابيون بضرب الولايات المتحدة نفسها.

طرابلس تم تفجير كنيستين وواحدة في بنغازي واخرى في مصراتة وتم اعتقال 15 شخصا بتهمة التبشير. وتم اعتقال 50 شخصا شاركوا في مظاهرة احتجاج على ذلك. وتعرض للقتل اثنين من الاقباط المصريين وتم اغلاق كنيسة يونانية في طرابلس وكذلك اضطرت بعثة خيرية كاثوليكية لمغادرة ليبيا. ومن بين مئة الف مسيحي في ليبيا بقي فقط عدة آلاف. ونشرت الكنيسة الارثوذكسية الروسية بيانا لها اعربت فيه عن القلق بسبب اضطهاد المسيحيين في ليبيا واستغربت برود ردود الفعل العالمية على ذلك.

ويعاني الاقتصاد في ليبيا من صعوبات كبيرة. لقد تحولت عشرات المدن والمراكز السكنية الى اركام ويجب مرور عشر سنوات لكي تتم عملية اعادة اعمارها. وتتطلب هذه العملية عشرة مليارات دولار. المال لا يكفي لدى سلطات ليبيا. وهنا يظهر السؤال — اين هي 250 مليار دولار — عائدات بيع النفط التي جمدت في المصارف الغربية؟

ومن بين الخصائص المميزة للوضع في ليبيا في الوقت الراهن هو عدم ظهور شخصيات ملحوظة لها وزن وقيمة فعلية. لا وجود بتاتا لرفاق القذافي السابقين الذين انتقلوا الى جانب الثوار مثل عبد السلام جلود ومصطفى الخروبي وغيرهم.

ويقود السياسة الخارجية في ليبيا في الوقت الراهن زعيم الحركة الاسلامية الليبية زعيم حزب «الوطن» عبد الحكيم بلحاج الذي يشرف على تزويد المعارضة السورية بالسلاح وهو ما يتناقض مع الحظر المفروض على توريد السلاح من والى ليبيا الذي فرضه مجلس الامن الدولي. وفي يوم 28 حزيران عام 2013 لفت وزير الخارجية سيرغي لافروف الانتباه الى هذا الامر وطالب لجنة عقوبات مجلس الامن الدولي الخاصة بليبيا بالنظر في هذا الموضوع.

وبهذا الشكل يمكن القول ان مستقبل ليبيا لا يزال ملفوفا بالغموض. ليبيا تتعرض «لصوملة». ووافق تطور الوضع تتعلق بقدرة السلطات بنزع السلاح وخاصة الموجود لدى القبائل. ولكن فرصة تحقيق ذلك ضئيلة جدا. يجب على السلطة الموجودة في طرابلس ان تنفذ سياسة تلبية تطلعات غالبية ابناء الشعب الليبي ولكن تنفيذ ذلك يبدو صعبا في هذه الدولة التي ينافس فيها 130 قبيلة فيما بينها.

بشكل عام الوضع في العالم العربي لا يزال غامضا وبعيدا عن الوضوح والتحديد. ولكن الواضح في كل ذلك ان غالبية السكان باتت تعارض الأسلمة. وهنا يجب القول انه يجب على انصار

قامت الحكومة المؤقتة بتحديد المهلة النهائية لتسليم السلاح — يوم 20 كانون الاول/ديسمبر عام 2012. ولكن السكان لم يصغوا لذلك قط. وبقيت عشرات الجماعات المسلحة منتشرة في طرابلس وبنغازي وسرت ومدن ليبيا الاخرى. وبين الحين والآخر تقع مواجهات دامية بينها. في 28 شباط 2013 قام «الثوار» بتطويق مبنى وزارتي الداخلية والخارجية وطالبوا استقالة الموظفين الذين لهم علاقة بنظام القذافي. ووقعت اشتباكات دامية في منطقة الكفرة وسبها بين السكان العرب وتوبو. وفي جنوب البلاد يستمر اضطهاد الطوارق. ووقعت مواجهات بين فصائل المسلحين من زنتان والمقاتلين من الحركة الاسلامية الليبية (الاسم الجديد بعد النصر للجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة). وعمليا تدمرت بشكل كامل مدن سرت وبنني وليد وتاجورة، وتعرضت بعض المناطق لعمليات تطهير عرقي لانها كانت تؤيد القذافي. ويخشى سكان طرابلس والمدن الاخرى الظهور في الشارع ليلا بسبب وجود العصابات المسلحة.

وفي ليبيا حيث كانت غالبية سكان منطقة طرابلس وفران تؤيد القذافي، لا تزال المقاومة مستمرة ضد السلطات الجديدة وعلى مدى عدة ايام ارتفعت الراية الخضراء (علم النظام السابق) فوق بني وليد. لا تزال مقاومة انصار الجماهيرية مستمرة. وكمثال على ذلك يمكن ذكر سبها حيث في يوم 12 نيسان/ ابريل عام 2013 تمت مهاجمة لواء تابع للقوات النظامية وفي يوم 11 ايلول عام 2012 تم قتل 4 امريكان في بنغازي من ضمنهم سفير الولايات المتحدة في ليبيا ك. ستيفنس وبعد ذلك غادر معظم الاجانب هذه المدينة. وفي 23 نيسان 2013 تم تفجير سيارة مفخخة بالقرب من سفارة فرنسا في طرابلس نجم عن ذلك اصابة 2 من الحراس الفرنسيين. وفي بداية تشرين الاول من العام الجاري وقع هجوم على سفارة روسيا وبعد ذلك تم اجلاء طاقم السفارة. بعد الاطاحة بنظام القذافي تم اخلاء السجون من السجناء السياسيين والمجرمين المحكومين ولكن الان عادت هذه السجون لتحتفظ بـ 7 آلاف سجين سياسي ومنشقة ومن بينهم نجل العقيد القذافي — سيف الاسلام المسجون في زينتان. ولا يرغب المسلحون في هذه المدينة تسليمه لا لسلطات طرابلس ولا لمحكمة الجنايات الدولية. ويقبع في السجن الليبي مواطنان روسيان — شادروف وودلغوف وكذلك 19 مواطنا من اوكرانيا و3 من بيلوروسيا. وتتهم السلطات الليبية المذكورين بمساعدة نظام القذافي عن طريق تصليح المعدات العسكرية. ويتعرض المسيحيون الموجودون في ليبيا لهجمات من جانب السلفيين. في

وهناك امر مريع اخر. البلاد مكتظة بمستودعات السلاح وقد يلجأ بعض الاسلاميين الى السلاح ان لم تعجبه نتائج الانتخابات. لكن الذي يثير الامل هو ان حركة النهضة وافقت على طلب المعارضة — تشكيل حكومة تكنوقراط.

لننتقل الى ليبيا. يوم 23 تشرين الاول عام 2011 انتهت الحرب رسميا في ليبيا. بفضل قصف طيران الناتو ونشاط الثوار المدعومين من الدول الاجنبية وبعد معارك دامت 8 اشهر تم قتل العقيد القذافي والاطاحة بنظامه. لقد توحدت في القتال ضد النظام الجماعات السلفية وخاصة من «الجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة» وقيادات قبائل برقة والبرجوازية المحلية الغاضبة على النظام والتي فقدت تأثيرها لصالح الامريكيين في السياحة والخدمات والنفط والبناء والطب وكذلك الشباب . وزاد من مستوى الغضب اقالة 400 الف موظف من اصل مليون موظف لدى الدولة (حصل هؤلاء على تعويض 200 دولار شهريا لمدة 3 سنوات). وتجدر الاشارة الى وجود بطالة في ليبيا على الرغم من ان النظام لا يتحمل مسؤوليتها. في ليبيا جرى عرض المئات من قطع الاراضي الزراعية لاستخدامها في الزراعة وكانت مجهزة ببيوت مشيدة عليها، وشيدت على الساحل مئات المعامل والورشات لتصنيع الاسماك، ولكن الليبيين لم يرغبوا العمل في مجال الزراعة وصيد السمك. كان المواطن يفضل العيش بعائدات النفط، والاجانب هم الذين يعملون عادة في حقول ومنشآت النفط.

وتم دفع حياة 25 الف شخص لقاء الاطاحة بنظام القذافي مع 50 الف جريح ومصاب (اي 1ر1% من عدد السكان). وتستمر حتى الان في ليبيا جرائم قتل النشطاء والحقوقيين والموظفين. ولكن على الرغم من ذلك لم تقع السلطة كما كان منتظرا بأيدي القوى المحركة «للفتنة العربية» ولا بيد شيوخ قبائل برقة ولا بأيدي الاسلاميين والسلفيين او البرجوازية او المسلحين من زليتين او المدن الاخرى. السلطة رجعت وسقطت بأيدي ابناء طرابلس وكذلك المغتربين الذين عادوا الى البلاد.

الوضع في ليبيا يبدو حاليا على الشكل التالي. في اب عام 2012 قام المجلس الوطني الانتقالي بتسليم السلطة الى البرلمان المنتخب — الكونغرس الوطني العام، واخذت عائدات النفط تنتقل الى حساب السلطة الجديدة. وفي بعض المناطق تم نشر قوات تابعة للنظام الجديد. هذا هو كل ما تمكنت الحكومة من القيام به.

الاجانب كانوا يقدمون حتى 50% من موارد الميزانية المحلية. وفي عام 2011 تقلص اقتصاد تونس ولأول مرة منذ عام 1986 بنسبة 1,8% وبلغ حجم العجز في الميانية في العام الماضي 7,2% من الناتج الاجمالي الداخلي بالمقارنة مع 2,6% في 2010. وبلغ حجم احتياطي العملات الصعبة 7,5% من حجم الناتج الاجمالي الداخلي وهو ما سمح بتسديد قيمة الاستيراد خلال 3 اشهر. ووصل حجم التضخم المالي في نهاية العام الى 5,5—10% حسب المصادر المختلفة. وكل ذلك جعل مؤسسة «ستندارد اند بوورس» تخفض مستوى تونس حتى «BB-1».

وكل ذلك ادى الى تراجع مستوى شعبية حركة النهضة الاسلامية. ويرى 92% من التوانسة انه يجب تركيز الجهد على الاقتصاد ويرى 78% ان الوضع في البلاد لم يتحسن خلال حكم حزب النهضة. ويشدد السكان على ضرورة تركيز الحكومة اهتمامها بموضوع البطالة وتوفير فرص العمل.

ويؤكد سكان تونس على ان حركة النهضة اقامت العلاقات مع القطاع الخاص في البلاد اخذت تقمع المظاهرات وقام حزب التحرير الاسلامي بجمع 2,5 الف شخص بالقرب من البرلمان وطالب هؤلاء باقامة خلافة اسلامية وفرض قوانين الشريعة. وفي عام 2012 اجبرت تصرفات المتطرفين، الحكومة على فرض حظر التجول لعدة ايام في العاصمة. وفي 4 ايلول من العام الماضي قامت مجموعة سلفية بمهاجمة سفارة الولايات المتحدة. وتتهم النقابات واحزاب المعارضة، الاسلاميين بمهاجمة مقراتها ومكاتبها. وهنا يظهر السؤال المحير — هل سيسيطر السلفيون على الحياة في تونس. وهل ستتحول هذه الدولة الى قاعدة لتدريب المسلحين وارسالهم الى الخارج.

السبب الاول لتراجع مستوى تونس حسب ما ترى مؤسسة التقييم المذكورة اعلاه، يكمن في عدم استقرار الوضع السياسي في هذه الدولة. البعض يخشى فقدان نموذج الحياة المتعاد تحت تأثير أمة الجوامع والبعض الاخر يخشى سواد الاضطهاد والقمع ان فازت المعارضة.

ولكن هناك خوف من نوع اخر. حركة النهضة لم تتحول حتى الان الى حزب متجانس. بعض اعضائها يؤيد النظر بشكل براغماتي الى الوضع والبعض الاخر يصر على تطبيق الشريعة.

الانتخابات قد تبين من الذي سيفوز من الفريقين. ولكن متى ستجري الانتخابات؟ بعض الاحزاب يطالب باجراء الانتخابات في خريف العام الجاري.

وخاصة ان اخذنا بعين الاعتبار مثال ليبيا حيث وعلى الرغم من دعم غالبية السكان لزعيم الثورة الليبية معمر القذافي، تم اسقاط النظام بفضل الدعم العسكري المباشر من الغرب. ولا يزال الوضع متوترا في تونس. ففي شباط وتموز 2013 وبعد اغتيال زعيم حزب الوطنيين الديمقراطيين شكري بلعيد وزعيم حزب الحركة الشعبية محمد براهيمى بدأت المظاهرات في تونس. وخرج الالاف من المواطنين الى شوارع العاصمة والمدن الاخرى مطالبين باستقالة حكومة حركة النهضة. وانضم الاتحاد العام للعاملين في تونس (يضم في صفوفه 600 الف شخص) الى هذه الفعاليات. وقام حشد من الجمهور الغاضب في مدينة تونس بحرق مقر قيادة حزب النهضة وجرت مهاجمة وتدمير مقر الحزب المذكور في عدة مدن. ومن جانبها قامت عصابات الاسلاميين بتنظيم هجمات ضد المتظاهرين المعارضين. واشتد نشاط المسلحين في منطقة الحدود التونسية الجزائرية وتم اغلاق المنطقة الحدودية بين الدولتين.

وخلال ذلك اتخذت الحكومة القرار بحل نفسها. وقدم رئيس الوزراء والامين العام لحزب النهضة حامدي الجبالي استقالته وتم تكليف وزير الداخلية نائب الامين العام لحزب النهضة علي العريض الذي كان الالاف من المتظاهرين قد طالبوه بالاستقالة لانه لم يتمكن من التصدي لقتلة شكري بلعيد.

ويملك حزب النهضة في الحكومة الجديدة التي شكلها العريض فقط 28% من الحقائق (في الحكومة السابقة 40%) وحصل الوزراء غير الحزبيين على 48% ، ومن بين المستقلين هناك وزير الخارجية ووزير الداخلية والعدل. وهذا كله يعني ان حزب النهضة اضطر بهذا الشكل لتقديم التنازل. ولكن على الرغم من ذلك استمر الاحتجاج وفي يوم 7 اب عام 2013 اتخذ رئيس الجمعية الوطنية التأسيسية مصطفى بن جعفر القرار بإغلاقها وبعد ذلك قدمت الحكومة استقالتها.

وتقف امام تونس في الوقت الراهن مهمات معقدة فعلا. في عام 2012 تم انفاق فقط نصف المبالغ المالية المخصصة في الميزانية لتوفير فرص عمل جديدة وفي الوقت الراهن يبلغ عدد العاطلين عن العمل في تونس 700 الف شخص اي 18% من السكان الفعاليين اقتصاديا (كان هذا المؤشر فقط 13% في عام 2010). وفي بعض المناطق يصل مستوى البطالة الى 50% وتقلصت السياحة واثّر ذلك على توفر فرص العمل بنسبة 30%. ومن المعروف ان السائحين

شخص موزعين على الشكل التالي — في الاردن 550 الف شخص وفي تركيا 300—450 الف شخص وفي لبنان 300—500 الف شخص بالاضافة الى 500 الف مهاجر شرعي سوري هناك. وفي الفترة الاخيرة غادر المناطق الشمالية الشرقية من سورية الكثير من الاكراد نحو كردستان العراق. وترى معظم الدول في المجتمع الدول ان حل المشكلة السورية لا يمكن الا بالطرق السياسية وذلك عن طريق عقد مؤتمر سلام. ولكن العديد من العقبات تظهر على طريق تحقيق ذلك. النظام السوري وافق على المشاركة في المؤتمر ولكن بشار الاسد اعلن في كلماته ان السوريين سيتعاملون فقط مع الذين لم تتلخخ ايديهم بالدماء. وطرحتم المعارضة السورية شروطها للمشاركة واهمها ترك الاسد للسلطة ووقف هجوم القوات الحكومية وبعد ذلك قالت المعارضة انها ستشارك في المؤتمر ان تم فيه بحث ومناقشة طرق عزل الرئيس السوري.

ويجب النظر بشكل منفصل الى موضوع دعوة ايران والعربية السعودية لحضور مؤتمر جنيف. الولايات المتحدة والدول الغربية لم توافق على اقتراح روسيا الخاص بالسماح بمشاركة ايران في المؤتمر. وترى واشنطن ان هدف دعوة المؤتمر هو تسليم السلطة وترك الاسد لمنصب الرئاسة وتشكيل حكومة ائتلافية. ومن وجهة نظر موسكو يجب على الاطراف ان الاتفاق فيما بينها بدون تدخل من الخارج. وحذرت وزارة الخارجية الروسية من انه وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها النظام مؤخرا الا انه لا يمكنه توقع انتهاء الحرب قريبا. في بداية تشرين الاول 2013 اعلن لافروف وكيري انهما يأملان بعقد المؤتمر في النصف الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2013.

وفي يوم 16 ايار/مايو من العام الجاري افادت قناة «المنار» التلفزيونية اللبنانية نقلا عن مصادر في الاستخبارات المركزية الامريكية بان لو جرت الانتخابات اليوم فان 75% من السوريين سيصوتون لصالح بشار الاسد. وان بقيت وجهة النظر هذه سائدة فسيتم عاجلا ام اجلا سحق المعارضة. ولكن تبقى هنا بعض العوامل الخارجية المؤثرة على الوضع.

اولا — ارسال المتطوعين الاسلاميين من الخارج للقتال في سورية.

وثانيا — تواصل الولايات المتحدة والدول الغربية وبعض الدول العربية ارسال السلاح الى الثوار. ومن غير المستبعد ان تقوم بعض دول الاتحاد الاوروي بفرض مناطق حظر جوي فوق سورية. على اساس كل ذلك يصبح من الصعب التكهّن كيف ستتطور الاوضاع لاحقا في سورية

العسكرية للثوار السوريين. وتدفع السلاح الى المسلحين السوريين من قطر والعربية السعودية وتركيا وليبيا والاردن ومن المسلمين السنة في لبنان .

واعلنت تركيا انها تنوي المشاركة في الضربة العسكرية الامريكية المحتملة ضد سورية واعلنت العربية السعودية انها تدعم سعي الجانب الامريكي الهادف لضرب سورية ولكن الاردن والعراق ومصر والجزائر والمغرب عارضت هذه الضربة المخطط لها. وفرض الاتحاد الاوروبي عقوبات ضد سورية ولم يمدد الحظر المفروض على توريد السلاح الى المتمردين السوريين ونصح الدول الاعضاء فيه بعدم توريد السلاح في الفترة الحالية.

وتصر بريطانيا على الغاء حظر توريد السلاح الى الثوار السوريين (وهي تقوم بتوريد العربات المدرعة والستر الواقية من الرصاص) وقررت فرنسا الغاء الحظر المذكور ولكن المانيا تعارض ذلك.

وتعلن اسرائيل انها تتمسك بموقف الحياد نحو ما يجري في سورية ولكن طيرانها الحربي قام خلال السنوات الاخيرة بقصف اراضي سورية عدة مرات. تؤكد وسائل الاعلام الاسرائيلية ان القصف كان كل مرة يستهدف شحنات سلاح مخصصة لحزب الله اللبناني بما في ذلك صواريخ ارض - ارض من طراز «سكود» ومن طراز «فاتح -110» وبعض السلاح الكيميائي وكذلك صواريخ مضادة للسفن من طراز «يانخوت» روسية الصنع وصواريخ مضادة للطائرات من طراز «س أ-17».

ويثير الذهول هنا ان كيف سيتمكن انصار حزب الله التدريب على استخدام هذه الاسلحة المعقدة خلال فترة سريعة. ومنذ بداية الانتفاضة في سورية ساد عدم الاستقرار في هضبة الجولان. ودفع ذلك عدة دول الى سحب وحداتها العاملة في القوة الدولية التي تراقب الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية في الهضبة، وهذه الدول هي اليابان وكراواتيا والنمسا. وقررت النمسا سحب وحدتها المؤلفة من 380 شخصا (من اصل 1250 عسكريا يشكلون القوة الدولية) وتم الاتفاق بين السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون والنمسا على ان تقوم عدة دول بارسال وحدات عسكرية تابعة لها لتحل محل القوة النمساوية.

ومع بدء الازمة السورية تدفقت تيارات اللاجئين السوريين الى الدول المجاورة وبات ذلك يشكل مشكلة جدية لهذه الدول. وتدل معطيات الامم المتحدة على ان عددهم يبلغ مليوني

الفرنسي يكمن في رغبة شركة «توتال» الفرنسية بالسيطرة على خط نقل النفط من العراق الى البحر الابيض المتوسط الذي يمر عبر سورية. ويحظى الموقف الفرنسي بتأييد كندا واستراليا ولكن الدولتين لا تنويان المشاركة في الهجوم الامريكى. ومن جانبها اعلنت روسيا انها تملك معلومات تدل على ان الثوار السوريين بالذات استخدموا السلاح الكيميائي في سورية وقام الجانب الروسي بتسليم هذه المعلومات الى الامم المتحدة. وقدم صحفيون روس زاروا سورية، الى سكرتارية الامم المتحدة شريط فيديو يدل على ان المسلحين بالذات استخدموا الغازات السامة القتالية. وفي حديث لها اكدت كارلا دي بونتي عضوة البعثة الفنية التابعة للامم المتحدة والخاصة بالتحقيق في الانباء المتعلقة باستخدام السلاح الكيميائي في سورية، اعلنت ان المواد التي تم جمعها تشير الى ان الثوار بالذات استخدموا السلاح الكيميائي. وفي نهاية ايلول/ سبتمبر عام 2013 قام وزير الخارجية سيرغي لافروف بتسليم نظيره الامريكى جون كيري وثيقة تدل على ان الثوار استخدموا السلاح الكيميائي يوم 21 اب/اغسطس من العام الجاري في احد ضواحي دمشق.

وفي يوم 9 ايلول اقترح لافروف وضع السلاح الكيميائي في سورية تحت مراقبة دولية ان كان ذلك يسمح بتجنب ضرب هذه الدولة. وفي يوم 10 ايلول اعلن وزير الخارجية السورية وليد المعلم ان بلاده قررت الانضمام الى اتفاقية حظر انتشار الاسلحة الكيميائية واعلن انها قررت اتلاف السلاح الكيميائي الموجود لديها. وفي نفس اليوم اقترح الرئيس اوباما على الكونغرس تأجيل التصويت على قرار يسمح بضرب سورية. في ايلول من العام الجاري وفي نتيجة المباحثات بين لافروف وكيري تم التوصل الى اتفاق حول تدمير السلاح الكيميائي في سورية. وفي 27 ايلول صدر قرار عن مجلس الامن تحت رقم 2118 جرى الحديث فيه عن دعم الاجراءات الهادفة لاتلاف السلاح الكيميائي في سورية. وذكر القرار انه يمكن استخدام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ان قام احد الاطراف باستخدام السلاح الكيميائي ولكن استخدام هذه المادة يتطلب صدور قرار خاص من مجلس الامن الدولي. وبهذا الشكل وبفضل جهود الدبلوماسية الروسية تم تأجيل (او منع) توجيه الضربات الامريكية ضد سورية.

ويجب القول ان جامعة الدول العربية ومنذ بدء الازمة السورية قامت بوقف عضوية سورية فيها وفرضت عقوبات ضد هذه الدولة وسمحت للدول الاعضاء فيها تقديم المساعدات

سبيل تحويل سورية الى دول ديمقراطية وفي ذات الوقت يقاتل القسم الاكبر من المعارضة بهدف تحول سورية الى دولة دينية.

ووقعت مواجهات مسلحة شديدة بين الفصائل المسلحة المعارضة والمقاتلين الاكراد في المناطق الشمالية من سورية وكانت الغلبة فيها الى جانب الاكراد. وهو ما دفع الاسلاميين المرتبطين «بالقاعدة» من جبهة النصرة و«دولة الاسلام في العراق والشام» الى اقتحام قرى كردية واعداد 450 شخصا من سكانها.

ويجب القول ان الاشاعات تنتشر بشكل كبير في الغرب حول استخدام السلاح الكيميائي في سورية. وفي هذه الحالة ترمي المعارضة بالذنب على النظام الحاكم وتقول الحكومة السورية ان المسلحين بالذات هم من استخدام الغازات السامة. لقد اعلن الرئيس السوري «ان استخدام السلاح الكيميائي يعني موت الالاف بل وعشرات الالاف خلال عدة دقائق. هل يمكن اخفاء ذلك؟».

تم في تركيا توقيف شاحنة فيها مقاتلين من «جبهة النصرة» كانت تحمل عبوات غاز السارين. ولكن على الرغم من ذلك تصر الولايات المتحدة على انها وكما اعلن نائب مساعد الرئيس الامريكى لشؤون الامن رودس يوم 13 تموز عام 2013، توصلت الى استنتاج يدل على ان النظام السوري بالذات استخدام المواد السامة القتالية ولذلك قررت واشنطن بدء توريد السلاح الى الجيش السوري الحر (الذي يسيطر عليه الاخوان المسلمون).

وقرر اوباما التشاور مع الكونغرس — هل يجب قصف اراضي سورية بالصواريخ وذلك قبل ان يتخذ قراره حول هذا الموضوع. وسبب موقف اوباما هذا يعود الى ان غالبية الامريكان (48%) يعارضون استخدام السلاح في سورية والاقلية تؤيد وجهة نظر الرئيس (29%).

واعلن رودس انه لن يتم فرض مناطق حظر جوي فوق سورية. ويجب التذكر ان اقتحام الولايات المتحدة للعراق في 2003 بدأ بعد ان اعلنت واشنطن انها تملك دلائل قاطعة تؤكد وجد اسلحة دمار شامل لدى صدام حسين. ولكن بعد ذلك تبين ان العراق لم يكن يملك اية اسلحة دمار شامل.

ولكن على الرغم من ذلك اعلنت فرنسا ان الحكومة السورية استخدمت الغازات السامة وشارت باريس الى نيتها بتوريد السلاح الى الجيش السوري الحر. ويقال ان احد اسباب الموقف

المسلمين وكذلك (وهذا هو الهم) لكي يتمكن من تنفيذ عمليات الإصلاح التي تفتح الامل بمستقبل رغيد. وان لم يتم تنفيذ ذلك، قد يحصل الانقسام بين القوى التي تصدت للاخوان المسلمين وقد يستعيد الاخوان سمعتهم وقوتهم المترنحة.

اما فيما يتعلق في سورية فيقال ان عدد المتمردين يبلغ 100 الف شخص وهم يسيطرون على قسم كبير من محافظات ادلب وحلب واللاذقية ودير الزور وقسم من الغوطة الدمشقية وهم يسيطرون على الحدود مع تركيا ومع الاردن. والقسم الباقي من سورية يقع بشكل عام تحت سيطرة القوات الحكومية. قبل فترة تمكن الجيش السوري من السيطرة على مدينة القصير الاستراتيجية على الحدود مع لبنان التي كانت تحميها «كتائب الفاروق» وسيطر الجيش على حمص وهذا يعتبر بمثابة النجاح الاستراتيجي للنظام السوري لانه ظهرت بعد ذلك الثقة بانه قد يربح الحرب. وتقاتل الى جانب الجيش السوري، مجموعات من حزب الله اللبناني وتؤكد بعض وسائل الاعلام كذلك على وجود مقاتلين ايرانيين يقاتلون الى جانب الجيش وخبراء ومستشارين يقدمون المشورة الى القوات السورية.

ويملك الثوار السوريين في ترسانتهم العربات المدرعة والمدفعية والصواريخ المضادة للدروع ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة المضادة للطائرات والستر الواقية من الرصاص وكذلك راجمات الصواريخ التي وزدهم بها الاستخبارات البريطانية والعربية.

ويجب القول ان المعارضة السورية تقسم الى داخلية وخارجية/ وكل ذلك بشكل مشروط طبعا./ المعارضة الداخلية تعادي نظام الاسد ولكنها لا تشارك في القتال في الوقت الذي تشارك فيه المعارضة الخارجية في الانتفاضة. والى جانبها يقاتل الجيش السوري الحر كذلك هناك جماعات سلفية ممثلة في عدة فصائل مسلحة اكبرها «جبهة النصرة» ويقاتل الى جانب المعارضة مسلحون من العربية السعودية (4 الاف شخص) ومن الاردن (500 مقاتل) ومن العراق ولبنان وليبيا ومن الفلسطينيين والتوانسة والاوروبيين والامريكان والكنديين وكذلك هناك مقاتلين من روسيا (اكثر من 200 شخص).

ويقاتل المتطرفون الاسلاميون ضد الجيش السوري النظامي وضد الفصائل المسلحة المعارضة للنظام غير الاسلامية. واعلن رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الانتهاكات المحتملة لحقوق الانسان في سورية ب سيرجيو بينيرو ان القسم القليل من المعارضة المسلحة يناضل في

وتشابهت ردود الفعل في قيادات الدول الغربية على ما جرى في مصر: لم يعتبر احد من الزعماء الغربيين ان ما جرى في مصر كان انقلابا عسكريا. ولكن الرئيس باراك اوباما اعلن ان الامريكان يشعرون بالقلق العميق بسبب قرار العسكريين في وقف وقف سريان الدستور. ووقفت الولايات المتحدة بعد ذلك توريد طائرات مقاتلة من طراز «ف16-» الى مصر والغت المناورات الامريكية — المصرية المشتركة «برايت ستارت» ولكنها في ذات الوقت شددت على اهمية الشراكة الطويلة الامد مع مصر على اساس القيم والمصالح المشتركة. وطلبت كاثرين اشتون وكذلك وزيرا خارجية المانيا فيسترفيله وفرنسا فاييوس باطلاق سراح مرسي فورا (وهو امر يستبعد ان تقوم به السلطات المصرية لان الرئيس المخلوع يواصل اصراره على العودة الى السلطة).

وتدل ردود فعل الدول العربية على ما جرى، على ان هذه الدول تؤيد السلطات المصرية الجديدة. لقد اعلنت العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت عن منح مصر 12 مليار دولار. وقررت ليبيا منح مصر مليون برميل نفط في الشهر واعلنت الاردن عن التضامن مع سلطات مصر. وشدد الرئيس السوري بشار الاسد على ان ما جرى في مصر يعني انهيار ما يسمونه بالاسلام السياسي.

من ناحية اخرى اعلنت تركيا عن معارضتها للقيادة الجديدة في مصر وانتقدت انقرة تصرف الجيش المصري اوقفت عمل 27 وثيقة تم التوقيع عليها خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اروغان الى القاهرة في عام 2012 والغت تركيا توريد عشر طائرات بدون طيار الى مصر والغت مناورات حرية معها ووقفت الخط البحري بين اسكندرون وبور سعيد ورفضت ارسال سفيرها الجديد الى مصر الذي تم تعيينه في منصبه في بداية تموز. وفي 5 تموز 2013 قرر مجلس الامن والسلام التابع للاتحاد الافريقي تجميد عضوية مصر لانه اعتبر تغيير السلطة في مصر غير دستورية. ولكن وفد للاتحاد الافريقي قرر لاحقا بعد زيارة مصر ان هذه الدولة لم تشهد اي انقلاب عسكري.

وحدد الجيش المصري موعد الانتخابات في بداية عام 2014. وكان ذلك عبارة عن حركة مدروسة جيدا. والامر لا يكمن فقط في ضرورة تغيير واقرار الدستور وبعد ذلك تنفيذ الانتخابات لاختيار برلمان جديد ورئيس جمهورية جديد بل و لان الجيش يحتاج للوقت لكي يمنع تحرك الاخوان

وسمحت السلطات المصرية لوزير خارجية قطر خالد العطية ودولة الامارات العربية المتحدة الشيخ عبد الله بن زايد ولنائب وزير الخارجية الامريكى وليم برنس وللممثل الخاص للاتحاد الاوروي لشؤون جنوب البحر الابيض المتوسط ب. ليونن بمقابلة نائب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين خيرت الشاطر وسمح للبرنس بمقالة الكتاني.

في الوقت الراهن وجهت التهمة الى مرسي بخيانة الدولة والتجسس والتعاون مع حركة المقاومة الاسلامية الفلسطينية وباطلاق سراح سجناء بشكل غير مشروع في بداية عام 2012 ووجهت التهمة ضد المرشد العام للاخوان محمد بديع (غيايبا لانه متوار عن الانظار) وضد رشيد البيومي وضد خيرت الشاطر وضد رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق احمد عبد العاطي ومستشار رئيس الدولة السابق لشؤون الامن امين هدهد ، بالتحريض على قتل المتظاهرين المسلمين والتوقيف القسري لهم وممارسة التعذيب بحقهم وكذلك حيازة وتخزين المواد المفتجرة والسلاح بشكل غير مشروع. ومن جانبها عملت ميليشيات الاخوان المسلمين المسلحة على تحريض المتظاهرين من انصار مرسي وحاولت اطلاق سراح الرئيس المخلوع. ونتيجة الهجمة المسلحة قتل 34 شخصا وتم اعتقال 200 من المهاجمين. من جانبها اعلنت «الجماعة الاسلامية» عن دعمها وتأييدها لجماعة الاخوان المسلمين وشددت على انها ستعود الى ممارسة الارهاب ان لم يتم اطلاق سراح محمد مرسي.

وبقرار من قيادة القوات المسلحة المصريين تم تعيين رئيس المحكمة الدستورية المستشار عادي منصور كرئيس مؤقت للدولة. ووعدت قيادة الجيش بتغير الدستور وعرضه على الشعب في استفتاء عام وتنفيذ الانتخابات في كانون الثاني/يناير- شباط/فبراير عام 2014. وفي القاهرة اعرب اكثر من 30 مليون شخص عن تأييدهم للعسكريين. ومن جانبهم حاول انصار الاخوان المسلمين تنظيم اعتصامات بالقرب من جامع رابعة العدوية ومن جامعة القاهرة وشهدت المدن الاخرى مظاهرات لانصار الاخوان المسلمين. ولكن الجيش تمكن من تفريقها. بعد ذلك حاولت جماعة الاخوان المسلمين تنظيم مظاهرات ومسيرات ولكن تم قمعها من قبل الجيش والشرطة. وفي ذات الوقت شهدت سيناء ازدياد نشاطات الحركات الجهادية. ولكن الوضع العام لا يبدو لمصلحة الاخوان المسلمين ومن الصعب تصور قيامهم بتنظيم حرب على غرار ما يجري في سورية.

والزيوت ومواد البناء والسماذ وغيرها. وجرى كذلك زيادة رسوم عبور السفن لقناة السويس. وحصلت مصر على قروض من العربية السعودية وقطر وليبيا وتركيا بمقدار 9 مليارات دولار. ولم تتمكن الحكومة المصرية من استلام القرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 4,8 مليار دولار لان الصندوق طالب الحكومة المصرية رفع دعم الدولة للاقتصاد والذي تصل قيمته الى 20—25% من الناتج الاجمالي الداخلي.

وفي صيف 2013 توحد كل سكان مصر ضد السلطة . ووقف ضد النظام الحاكم — رجال الاعمال والطبقة الاوليغارشية (وقام هؤلاء بتمويل المعارضة) والعسكر ورجال الشرطة وانصار التحولات الديمقراطية وكذلك الاحزاب السلفية الاسلامية «النور» و«الدعوة السلفية». وظهرت بين قوى المعارضة — حركة «تمرد» والجبهة الوطنية للانقاذ وحزب المؤتمر المصري وحزب الدستور وغيرها.

في البداية باشرت المعارضة بجمع التوقيعات تحت رسالة موجهة الى محمد مرسي طالبت بالتخلي عن منصب رئيس الجمهورية (تم جمع 23—30 مليون توقيع). بعد ذلك انتشر المحتجون في ميدان التحرير وساحات القاهرة الاخرى وكذلك انتشروا في المدن المصرية الباقية وبدأت عمليات مهاجمة مكاتب «الاخوان المسلمين» وحزب «الحرية والعدالة» الحاكم. ومن جانبها بدأت المليشيات الاسلامية المسلحة بالاعتداء على المتظاهرين. كل ذلك دفع الجيش لاتخاذ القرار بالتدخل ووجه انذاره الى الرئيس محمد مرسي وطلب منه الاتفاق مع المعارضة خلال 48 ساعة.

ولكن الرئيس مرسي رفض الانذار وفي يوم 3 تموز/ يوليو عام 2013 قامت القوات المسلحة المصرية التي حصلت على تأييد الشرطة والمخابرات والمفتي العام وبطريك الاقباط وقيادة المحكمة الدستورية، بتنفيذ الانقلاب. وجرى اعتقال محمد مرسي و300 شخصا من قيادات «الاخوان» وزعيم حزب «الحرية والعدالة» سعد الكتاني وتم وقف بث القنوات التلفزيونية الاسلامية. ولكن على الرغم من ذلك سمح للرئيس المخلوع بلقاء المفوضة العليا لشؤون الخارجية وسياسة الامن في الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون ومع رئيس وفد الاتحاد الافريقي. وطلب وزير الخارجية الالماني فيسترفيله من السلطات المصرية ان تسمح له بلقاء مرسي ولكن الطلب قوبل بالرفض.

ديوان رئيس الجمهورية، وحصل 25 منهم على منصب مساعد محافظ و12 منهم ترشحوا لتعيينهم كعمد للمدن. وحاول مرسي فرض سيطرته على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في مصر وكذلك على هيئات وسائل الاعلام. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2012 اتخذ محمد مرسي قراره وجاء فيه انه لا يجوز للقضاة الاعتراض على قرارات ومراسيم رئيس الدولة. وفي عهد مرسي في عام 2012 تم وضع دستور جديد لمصر تم فيه على سبيل المثال تقييد حقوق النساء وذكر في الدستور ان قيادة جامعة الازهر تعتبر «الحكم الوحيد والاعلى في شؤون الشريعة» و«المصدر الاساسي لشريعة القوانين».

وفي ذات الوقت زاد في الفترة من 2011 الى 2012 عدد المصريين الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم وذلك من 40% الى 50%. ووصلت نسبة البطالة بين المصريين الشباب الى حدود 82% واخذت السياحة تعاني من مصاعب جمة وهي التي تعطي البلاد 10% من الناتج الاجمالي الداخلي: في عام 2010 حصلت مصر من السياحة على 13,6 مليار دولار، ومنذ بداية العام الجاري بلغت موارد السياحة فقط 4 مليارات دولار. وتدهور الوضع فيما يخص قناة السويس — في النصف الاول من عام 2012 تقلصت حصة القناة في موارد البلاد بنسبة 4% اي حتى 2,4 مليار دولار.

خلال حكم حسني مبارك كانت الدولة تملك 36 مليار دولار كاحتياطي من الذهب والعملات الصعبة. في نهاية حزيران عام 2013 بقي من هذا الاحتياطي فقط 15 مليار دولار. خلال العام الماضي ازدادت الاسعار الاستهلاكية بنسبة 8,3% وفي هذا العام يتوقع مستوى زيادة 8,4%. خلال عهد مبارك كان النمو السنوي للانتاج يبلغ 6% اما في عام 2012 الماضي فتقلص حتى 2% في العام. كل ذلك اثار ردود فعل سلبية لدى السكان وفي عام 2013 شهدت مصر 1014 اضرابا و558 مظاهرة وكلها احتجاجا على تدهور مستوى المعيشة. واندلع نشاط المسلحين الجهاديين في شبه جزيرة سيناء.

طبعا حاول محمد مرسي من جانبه التصدي لتدهور الاوضاع الاقتصادية وتم رفع نسبة الضرائب على الاثرياء المصريين من 20 الى 25% وفرضت رسوم على الصفقات المتعلقة بالدمج بمقدار 10% وتم فرض الضرائب على 25 نوعا من المنتجات والخدمات بما في ذلك السجائر والنيبيذ والبيرة والمشروبات غير الكحولية والاتصالات من الهاتف النقال ووسائل النقل المكيفة



الكسي بودتسيروب

مختص علمي اساسي في مركز
الدراسات العربية والاسلامية
لمعهد الاستشراق التابع لأكاديمية
العلوم الروسية، سفير مفوض
وفوق العادة

هل انتهت الأسلمة في العالم العربي؟

يسود الوضع الصعب والمعقد حاليا في الشرق الاوسط. وفي بعض الدول اخذت الهزيمة تصيب الاسلاميين وفي بعض الدول الاخرى لا يزالون يقاومون. وطبعا يؤثر الوضع في مصر على سير ومجرى الامور. تم انتخاب محمد مرسي كرئيس للجمهورية في حزيران/يونيو عام 2012 وصوت لصالحه 52% من المصريين وغالبية المؤيدين له من غير المتعلمين او الأميين وهم صوتوا لصالح مرشح «الاخوان المسلمين» في الوقت الذي صوتت النخبة ضده. وسار الرئيس المنتخب الجديد على طريق تحويل مصر الى «جمهورية اسلامية». وحصل 5 من ممثلي «الاخوان» على حقائب وزارية وتم تعيين 8 منهم في مناصب مهمة في

*Алексей ПОДЦЕРОБ, ведущий научный сотрудник Центра арабских и исламских исследований
Института востоковедения РАН, Чрезвычайный и Полномочный посол
КОНЕЦ ИСЛАМИЗМА В АРАБСКОМ МИРЕ?*

القادمة من الدول القريبة او البعيدة. غير ان الحجج التي تدعم هذا الطرح او ذلك ستطرح على العلن وطبعا سيتمكن مجلس الامن الدولي من تحليل الاستنتاجات التي ستقدمها اللجنة ويمكن ان يصبح ذلك الاساس في قرار مجلس الامن الدولي حول سورية. توجيه الضربات العسكرية قبل ظهور استنتاجات اللجنة وبدون مناقشة نتائج عملها سيكون اهانة لشجاعة الاشخاص الذين خاطروا بحياتهم من اجل تحديد الحقيقة وسيكون بمثابة التحدي الصريح للقانون الدولي وللأمم المتحدة. وهذا القرار من جانب واشنطن سيؤكد راي المتشائمين الذين يرون في تصرفاتها ليس الرغبة في حماية الاخلاق والقانون بل السعي لتنفيذ خططها الجيوسياسية.

السياسة الخارجية الامريكية تقف في واقع الحال عند الخط الاحمر الذي رسم ليس من قبل الرئيس اوباما بل من قبل Realpolitik الجديدة ويتلخص في انه لم يعد في العالم المعاصر بمقدور احد ان يلعب دور «الرجل الابيض المتفوق» بالنسبة لكل العالم الاخر، طبعا ان لم نكن نرغب بان ينجرف العالم نحو الفوضى. لقد اندثر الى الابد زمن كييلينغ وبات من الماضي.



وهذه الوثيقة مهمة وتثير الاهتمام لانها: اولاً- لا تتضمن اي عمل بشكل آلي خلال اتخاذ اجراءات الرد وخاصة ان كانت اجراءات عسكرية. ثانياً- اية تصرفات من جانب واحد او جماعية بدون موافقة مجلس الامن الدولي تكون غير مشروعة.

وكما لاحظ وعن حق الجنرال الانكليزي لورد دانات، حتى الانتهاكات الصارخة للمبادئ الاخلاقية عند استخدام السلاح الكيميائي لا «تعتبر دعوة صريحة ومفتوحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى». وطبعاً خلال ذلك بقي الجنرال يميل الى القول ان القوات الحكومية هي التي استخدمت السلاح الكيميائي في سورية.

ويجب القول ان الولايات المتحدة لم تتمسك دائماً بمبدأ حتمية العقاب في مثل هذه الحالات. يذكر غيديون راهمان في «فايننشال تايمس» بان امريكا التي تعتبر نفسها منذ عام 1945 ضماناً للامن العالمي لم تنظر قط الى التدخل العسكري كهدف لمنع النزاعات او وضع حد لانتهاكات حقوق الانسان. وبالضبط، فان الولايات المتحدة لم تتدخل في الموضوع عندما تم اسخدام السلاح الكيميائي في الحرب العراقية — الايرانية.

وهناك ايضاً معيار قانوني اخر يعتبر مشتركاً للقوانين الوطنية والقانون الدولي وهو — المتهم يبقى بريئاً حتى تثبت إدانته. في عصرنا الانترنيتي هذا لا يجوز بتاتا الثقة بقطاعات فيدو وبالتصنت الى المكالمات الهاتفية. ويجب ان نتذكر ان الحرب العالمية الثانية اندلعت بعد التمثيلية التي لعبها الالمان — اعتداء مجموعة من المجرمين ترتدي الملابس العسكرية البولندية على محطة اذاعة المانية. لا بد على المرء ان يثق الى حد كبير بأخلاق المعارضة السورية حتى لا يصدق انها قادرة على تدبير مثل هذه التمثيليات. ان المعطيات الاخيرة للاستخبارات الالمانية تضع محط الشك امكانية قيام القوات الحكومية السورية بمثل هذه الاعمال. بالاضافة لذلك هناك تضارب تام فيما يخص الدوافع لارتكاب مثل هذه الجرائم من جانب الحكومة السورية. وكل الطروحات والتقييمات التي تقدمها الاستخبارات الاجنبية، حتى من الدول التي تدعم بحرارة توجيه الضربة العسكرية ضد سورية، تبدو غير منطقية ومتضاربة.

طبعاً يبقى محقاً ايضاً من يقول ان تفتيش الامم المتحدة لن يقدم الرد على السؤال الرئيسي: من الذي استخدم السلاح الكيميائي في سورية؟ قد يكون «الفاعل» احدى المجموعات المسلحة

مرة على مثل هذه التصرفات، بالقصف بالصواريخ المجنحة وغارات الطائرات بدون طيار. ان كانت هذه الجرائم ضد الانسانية فيجب على هذه «الانسانية» ان تكون القاضي الذي يصدر عنه الحكم. ولكن ان قام البعض بأسم الانسانية بتنفيذ التحقيق واعادة ترتيب الامور على هواه ومن ثم اصدار قرار الحكم وتنفيذه فهذا امر غير معقول من وجهة نظر القانون وهو في غاية الخطورة انطلاقا من فلسفة هذا المسلك بحد ذاتها. لقد حاز الامر على كمية كبيرة من الاحتجاجات ولاعتراضات القوية والعقلانية من جانب الحلفاء لذلك فان أي تصرف «تبشيري» سيضفي المسحة القانونية ليس على القانون الدولي بل على محاكم تفتيش انفرادية او جماعية. من المعروف ان الهدف لا يرير الوسيلة ولذلك تبدو سخيطة محاولة الدفاع عن القانون الدولي بواسطة خرق وانتهاك هذا القانون الدولي الذي وقعت عليه مع الدول الاخرى الولايات المتحدة ايضا. ولكن من فترة لأخرى نستمتع لهم وهم يستندون الى القرار الذي صدر عن الامم المتحدة تحت تسمية «المسؤولية في مجال الحماية» ويزعمون بانه يعطي حق توجيه مثل هذه الضربات الجوية والصاروخية.

في واقع الامر هذا القرار الذي صدر تحت رقم 1674 وحاز على موافقة مجلس الامن الدولي جاءت في اساسه وثيقة وافقت عليها بالاجماع كل الدول خلال القمة العالمية للامم المتحدة في عام 2005. وبالإضافة الى الوسائل الانسانية والدبلوماسية وغيرها من الوسائل السلمية، يعترف القرار بإمكانية، لاحظوا فقط إمكانية، اجراءات جماعية حاسمة/ We are prepared to take collective action. ولكن كل هذه الاجراءات الحاسمة «تهدف لحماية السكان من المذابح الجماعية وجرائم الحرب وعمليات التطهير العرقي والجرائم ضد الانسانية» ويمكن تطبيقها واستخدامها كما يقول القرار فقط في اطار الامم المتحدة.

ويجب الاقرار بان الولايات المتحدة بالذات ساهمت بشكل كبير في صياغة هذا القرار. وجاء ذلك بجهد مادلين اولبرايت /وزيرة خارجية امريكية سابقة/ والموفد الخاص للرئيس الامريكي لشؤون السودان ر.وليمسون اللذين كانا الرئيسان المناوبان لمجموعة العمل التي صاغت قرار «المسؤولية في مجال الحماية». وأكد المذكوران بشكل خاص في تقرير مجموعة العمل ان اية تصرفات في اطار هذا القرار يجب ان تنفذ «وفقا لميثاق الامم المتحدة وهو ما يعني ان الهيئة التي تتخذ القرار النهائي هي مجلس الامن الدولي».



ارمين اوغانسيان

رئيس تحرير مجلة «الاحداث
السياسية الدولية»

oganesian@interaffairs.ru

سورية:

من الذي يتحمل مسؤولية «المسؤولية في مجال الحماية»؟

خلال نقاشه مع الكسي بوشكوف في الانترنت لاحظ سفير الولايات المتحدة م. ماكفول: «انه / الرئيس اوباما/ يسعى لحماية القانون الدولي الذي يحرم استخدام السلاح الكيميائي». وهذا الموقف يتوافق مع حديث وزير الخارجية الامريكي جون كيري قبل فترة الذي قال فيه ان مثل هذه الجرائم ضد الانسانية لا يمكن ان تبقى بدون عقاب .

طبعا هذه المقولة من حيث الجوهر لا خلاف عليها ولا جدل فيها بتاتا ويمكن التأكيد والحق يقال ان لا أحد ينوي الجدل على ذلك. الموضوع يكمن في امر آخر: بأي شكل ومتى وانطلاقا من اية معايير يمكن شجب ومعاينة هذه الجريمة؟ الامر سيكون في غاية السهولة لو جاء الرد كل

Армен ОГАНЕСЯН, Главный редактор журнала «Международная жизнь»
СИРИЯ: КТО НЕСЕТ ОТВЕТСТВЕННОСТЬ ЗА «ОТВЕТСТВЕННОСТЬ ПО ЗАЩИТЕ»

للتعامل الجهاديين:.. اعلن رئيس تركيا عبد الله غول في كلمته امام الدورة الـ68 للجمعية العامة للامم المتحدة ان الحرب الاهلية في سورية يمكن تستغل من جانب الجماعات المتطرفة التي تشكل بنيات مستقلة تهدد سورية ذاتها والدول المجاورة لها.

وهذا يعني ان مكافحة الارهاب يمكن ان تصبح المهمة التي توحد بين الدول التي كانت تحتلف فيما بينها سياسيا ويجعلها تتعاقد حول تنفيذ بيان قمة مجموعة الثمانية في ايرلندا الشمالية عام 2013 والمتعلق بضرورة توحيد جهود الحكومة والمعارضة السورية من اجل طرد الارهابيين من سورية.

هذا فقط قسم من المسائل المعقدة التي يجب حلها خلال المؤتمر الدولي. وتعتبر روسيا احد الدول القليلة ربما الوحيدة التي اقامت علاقات عمل بنائة مع طرفي النزاع في سورية وهي لا تطرح قط اية مسائل مسييسة وغير واقعية. وروسيا مستعدة للعمل الفعال والشاق من اجل تنفيذ المؤتمر الدولي بنجاح.

في الظروف التي نلاحظ خلالها مجموعة من الامثلة المريعة لاستخدام القوة المسلحة ضد الدول المستقلة ذات السيادة مع انتهاك قواعد القانون ادلوي بهدف تحقيق اهداف ضيقة وقتية، يجب ان يصبح «جنيف-2» امثال الجيد للعمل المنسق في مجال تسوية الازمة الاكثر تعقيدا في الفترة المعاصرة على اساس قواعد القانون الدولي وعبر البحث الشاق عن الحلول الوسط. فقط عن طريق ذلك يمكن عدم السماح تخريب النام العالمي القائم على اساس ميثاق الامم المتحدة الذي يجب عليه ضمان حرية واستقلال الشعوب والذي وفقا له يجب استبعاد الحرب كوسيلة لحل الخلافات لانها تعتبر وسيلة غير مشروعة.

يجب بذل كل الجهود من اجل ان يتم في العلاقات الدولية ضمان سواد معايير القانون الدولي وفي سورية — التسوية المستقرة والطويلة الامد التي تسمح لكل السوريين بالعيش في سلام ومساواة وآمان.

سورية» في لندن على ان هذا الضغط وكما ترى بعض الدول يجب ان يشمل فقط سلطات دمشق الرسمية. وجرى خلال ذلك اخراج المعارضة السورية وخاصة المدعومة من الخارج، من نطاق الانتقاد. هذا المسلك غير مقبول بتاتا وهو يتعارض مع مهمة التسوية الشاملة. خلال يمكن لمجلس الامن الدولي ان يلعب الدور الايجابي والفعال خلال المرحلة اللاحقة أي بعد توصل الاطراف الى الاتفاق بما في ذلك المساعدة في موضوع ضمان الامن.

من المراحل الهامة والفائقة المسؤولية مرحلة تنفيذ الاتفاقات التي سيتم التوصل اليها نتيجة الحوار السوري المشترك. هذه المهمة صعبة ولن تكون اسهل من تحقيق مهمة تنظيم المفاوضات ذاتها. ومن الواضح ان الجهاديين الذين يقاتلون في سورية لا يعينهم قد تحقيق الاتفاق بين الطرف السوريين، لان الجهاديين الذين يحصلون المساعدات المالية الخية من الخارج يسعون لتوسيع مناطق نفوذهم. ولا شك في الاختراق والتقدم الكبير طريق السياسي يتعارض مع مصالحهم واهداف بعض ممولهم الخارجيين. قد يحاول هؤلاء افشال تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل لها بما في ذلك عن طريق القيام باستفزازات ومن ضمنها استخدام المواد الكيميائية والسامة كما فعلوا في منطقة الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق يوم 21 آب/ اغسطس من العام الجاري. حينذاك وقف المتطرفون بالذات خلف الهجمة وكانوا يأملون بان تستغل الدول الغربية ذلك من اجل اتهام النظام بارتكاب جريمة ضد البشرية وتحت هذه الذريعة ضرب سورية من الخارج.

خلال هذه المرحلة تظهر مهمة تنفيذ العمل المنسق من جانب المجتمع الدولي من اجل اجتثاث الارها من داخل سورية. واما مواصلة تقسيم وفرز الارهابيين الى «صديق» و«خصم» فستعني اللعب وفق قواعد «القاعدة» ومساعدتها. لقد بين التاريخ ما يمكن ان ينجم عن ذلك. يمكن للجهات الخارجية الممولة للمتطرفين والرايكياليين ان تؤثر عليهم بشكل كبير وبالذات دول الخليج وتركيا.

لقد بدأ الغرب يدرك اخيرا مدى خطورة نمو نفوذ الجماعات الراديكالية (في الصحف يجري الحديث بشكل صريح عن استيلاء المتطرفين على شحنة من السلاح مخصصة للجيش السوري الحر وكذلك عن حالات منفصلة جرى خلالها توحيد الجهود بين الجيش النظامي والجيش السوري الحر لمكافحة الاسلاميين). من الواضح ان انقرة ايضا اخذت تدرك العواقب الوخيمة

سورية وخارج حدودها لان ذلك سيعني حتما ظهور مشكلات في مجال تفسير وتنفيذ الاتفاقات التي سنتجم عن المؤتمر.

يجب ان يتركز الحوار السوري المشترك على تنفيذ كل ما ورد في بيان جنيف الصادر في 30 حزيران عام 2012. ولا تجوز بتاتا محاولات محاولات تفسير بنود البيان كل هواه وتفضيل احد البنود على اخرى. المفاوضات يجب ان تشمل كل المسائل المتعلقة بالموضوع السوري. يحاول بعض شركائنا تصوير الامور بشكل وكأن «جنيف-2» هو حوار بين الحكومة والمعارضة على قوام الهيئة الانتقالية للسلطة. لا شك في ان اقامة هذه الهيئة تعتبر كجزء من مجموعة الحلول التي يجب على السوريين التوصل اليها نتيجة المفاوضات. ولكن يجب ان يتم النظر الى ذلك ضمن بقية المسائل الاخرى. يجب على الاطراف السورية ان تتفق على مجموعة كبيرة من المسائل الهامة جدا التي بدونها تفقد عملية تكوين الحكومة المؤقتة اي معنى لها. ومن بين هذه الامور — وقف اطلاق النار والتحضير لعملية الانتخابات والمصالحة الوطنية وتحديد معايير اِصال ونقل المساعدات الانسانية وغيرها.

من المهم جدا ان يلعب كل اللاعبين الدوليين دورهم من اجل توفير الظروف السياسية الملائمة التي تساعد في تحقيق المفاوضات بين السوريين . لا يجوز بتاتا السماح بتأجيج التوتر، اي كانت الصعوبات التي ترافق الحوار. جاء في بيان جنيف وبشكل واضح انه يجب على الاطراف السورية ذاتها وبدون تدخل او تهديدات من الخارج ان تتفق فيما بينها حول مستقبل سورية. ويجب حل مسائل العمل التي قد تظهر خلال المفاوضات، بشكل محترف وهادئ من قبل المشاركين بمساعدة الموفد الاممي والعربي لشؤون التسوية الورية الاخضر الابراهيمي ومساعدة اللاعبين الاساسيين الاخرين وبدون اية تهديدات باستخدام القوة.

يجب على القوى الخارجية وخاصة دول الخليج يجب ان تساعد السوريين في تحقيق ذلك وليس محاولة التأثير على الاطراف السورية بهدف التأثير على عملية المفاوضات او تحديد نتائجه مسبقا.

ويجب القول انه يجب على مجلس الامن الدولي يلعب دوره الهام جدا. لا يجوز بتاتا استخدام مجلس الامن الدولي كوسيلة للضغط على اطراف النزاع بما في ذلك تحديد اطر ومواعيد زمنية مصطنعة للمفاوضات مع التهديد بفرض عقوبات بعد ذلك. لقد دل بيان «نواة اصدقاء

ستقنع الحكومة السورية بالمشاركة في الحوار في الوقت الذي ستعمل فيه الولايات المتحدة مع المعارضة لكي تقوم بتشكيل وفدها الذي سيعرب عن مصالح كل اطياف المجتمع السوري. نحن من جانبنا قمنا بتنفيذ ما تعهدنا به وتم ضمان موافقة الحكومة السورية على الذهاب الى جنيف بدون اي شروط مسبقة. لقد اعلنت دمشق عن تشكيل وفدها المستعد للذهاب فوراً الى المفاوضات.

لا يزال الجانب الامريكي وحتى لحظة كتابة هذه السطور يعمل من اجل تنفيذ ما تعهد به وهو يحاول تجميع الفصائل المعارضة السورية المنتثرة والمتفرقة تحت مظلة الائتلاف الوطني الذي لا يزال يحظى بدعم هذا الجانب بما في ذلك من الناحية المالية. ويجري خلال كل ذلك تصوير الامر بشكل يشدد على ان الائتلاف الوطني المعارض يمثل ليس فقط كل المعارضة بل وكل الشعب السوري. ولكن الاحداث الاخيرة التي جرت تدل على ان هذه المنظمة المقيمة في المهجر لا يمكنها بالفعل ان تدعي انها تمثل كل الشعب السوري لانها بالفعل لا تملك القاعدة الجماهيرية العريضة وهي لا يمكنها قط ان تدعي انها الممثل الوحيد للشعب السوري كما ورد في وثيقة لندن التي صدرت عن «مجموعة اصدقاء سورية».

ويثير التساؤل مدى مقدرة الائتلاف الوطني التأثير بشكل فعال وحقيقي على المسلحين العاملين في سورية: وليس محض صدفة وكما ذكرنا اعلاها ان اكثر من 10 فصائل مسلحة تقاوم في سورية اعلنت انها لم تعد تعتبر نفسها كقسم من هذه المنظمة/ الائتلاف/ وهي لن تنفذ اوامر الجيش السوري الحر/ الجناح العسكري للائتلاف/.

في هذه الظروف يجب على كل اللاعبين الخارجيين ان يدركوا: ان كانوا يرغبون فعلاً ان تكون المنظمة السياسية في سورية تعددية، يجب المساعدة في توحيد المعارضة السورية، انطلاقاً ليس من المصالح الذاتية لهذه الاطراف بل مع الاعتماد على اهمية تكوين وفد للمعارضة يتمتع بالصلاحيات المطلوبة الذي يمكنه ان يضم في صفوفه كل اطياف المجتمع السوري والذي يمكنه التأكيد على الابتعاد وعدم وجود اية علاقة له مع المتطرفين العاملين في سورية. فقط في حال تم تمثيل المعارضة السورية بشكل كامل وليس بشكل انتقائي، سيمكن للمرء ان يتأمل بتحقيق اتفاقات يمكنها ان تؤدي حين تنفيذها الى وقف سفك الدماء ووقف الحرب الاهلية في سورية وضمان الحركة نحو الاستقرار. لا يجوز ترك خارج الحوار بعض قوى المعارضة داخل

الآن لم يعد يثير الاعتراض لدى احد ان اساس المؤتمر يجب ان يكون الحوار المباشر بين الاطراف السورية الذي يجب ان يجري على اساس يان جنيف ويجب ان يهدف للتوصل الى تسوية شاملة في الجمهورية العربية السورية.

هذا الامر يعتبر فرصة نادرة تسمح بوقف سفك الدماء والبدء بالاتفاق حول البنية المقبلة والمستقبلية لسورية. ويجب القول ان مهمة اللاعبين الخارجيين — توحيد الجهود وتقديم المساعدة للاطراف السورية لكي تحقق هذا الاتفاق الذي يجب ان يلبي مصالح كل فئات المجتمع السوري المتعدد الطوائف والاثنيات. يجب القول ان عملية التحضير للمؤتمر تجري بشكل صعب. تجري محاولات لتحديد مسبقا نتائج الحوار السوري المشترك ووضع اطر زمنية مصطنعة لها والتهديد بوجود «عواقب جدية» ان لم يتم تنفيذ الاتفاقات التي سيتم التوصل لها. واحد الامثلة الاخيرة — مؤتمر لندن الذي عقد يوم 22 تشرين الاول الذي جمع «نواة مجموعة اصدقاء سورية» والذي ضم 11 دولة من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومانيا وكذلك الدول التي ترعى بشكل تقليدي المعارضة السورية — العربية السعودية وقطر وتركيا وغيرها من الدول. لاسف وبخلاف كل التفاهم الذي وجد سابقا حول طرق تسوية الازمة السورية، تضمن البيان الختامي الذي صدر في ختام هذا اللقاء محاولات واضحة للتشكيك واعادة النظر في العناصر الاساسية التي وردت في بيان جنيف وتحديد مسبقا نتائج مؤتمر «جنيف-2». هذا على الرغم من النتائج يجب ان تصبح مادة للاتفاق والتنسيق في شكل مغاير تماما — في اطار الحوار السياسي بين الحكومة السورية والمعارضة. نحن لا يمكننا ان نقيم ذلك الا كمحاولة لتقويض وافشال العمل لعقد «جنيف-2» والقاء الذنب في ذلك لاحقا من المعارضة الى الحكومة السورية. ويجري ذلك خلال ظروف تحاول فيها الدول الغربية ضمان مشاركة المعارضة في المؤتمر الدولي تحت مظلة الائتلاف الوطني المعارض.

الى ما يجب ان يتحول «جنيف-2»؟ أي عقبات وتعقيدات تقف امام الحوار السوري المشترك؟ وكيف يمكن ضمان تنفيذ الاتفاقات المحتملة؟ وماذا يجب فعله من جانب اللاعبين الدوليين وكذلك الاطراف السوري لضمان نجاح المؤتمر؟

حسب اعتقادنا سيتعلق سير المؤتمر ونتائجه، والى حد كبير بالافكار التي ستحملها الى اللقاء الاطراف الاسياسية المتناحرة. لقد اتفقنا مع الجانب الامريكى وعند طرح فكرة عقد المؤتمر، على ان روسيا

لقد استرشدنا في كل خطواتنا على الساحة الدولية وبشكل مطرد بضرورة سيادة القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المتعلقة بعدم استخدام القوة المسلحة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة. وانطلاقاً من كل ذلك قمنا وبالتضامن مع الصين بمنع مرور مشاريع قرارات غربية عبر مجلس الأمن الدولي كان يمكن ان تفتح الطرق نحو التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري واستخدمنا من اجل حق الفيتو. وانطلاقاً من هذا الموقف المبدئي تصدينا كذلك لمحاولات بعض شركائنا الذين حاولوا تفسير ما جاء في بيان جنيف الصادر في 30 حزيران عام 2012 على هواهم ولتحقيق مآربهم السياسية. وقمنا بالاصرار على ان يتم في قرار مجلس الأمن رقم 2118 ذكر البند الذي يقول ان المسؤولية عن عمليات ائتلاف السلاح الكيميائي وضمان آمان الفرق العاملة في هذا المجال، تقع ليس فقط على عاتق الحكومة السورية بل وعلى عاتق المعارضة ايضاً. ونحن نطالب الاطراف الخارجية الممولة للمسلحين بان تعيق وتمنع احتمال قيام المتطرفين باستفزازات ومغامرات ونطالب الدول المجاورة لسورية بان تغلق الطريق امامهم وتمنع محاولات الجهاديين القيام بأية مغامرات مع استخدام السلاح الكيميائي. ونود الملاحظة والقول ان فرض هذه البنود في قرار لمجلس الأمن الدولي كان وحتى فترة قريبة يبدو مستحيلاً لان الشركاء الغربيين لم يقرؤا حتى ومن باب التكهن باحتمال قيام المتطرفين باستخدام السلاح الكيميائي. اي يمكن القول ان نهج التفكير تغير بشكل محدد نحو الاستيعاب الاكثر عقلانية لما يجري في سورية.

كل ذلك سمح اخيراً بالبدء بالتفكير حول ما يجري في سورية ان لم يكن بشكل متشابه تماماً فعلى الاقل مع ادراك خطورة ما يمكن ان يؤدي اليه استمرار انحطاط النزاع وخاصة فيما يتعلق بانتشار التطرف الراديكالي .

وليس محض صدفة حصول اجماع خلال قمة مجموعة «الثمانية الكبار» الاخيرة في ايرلندا الشمالية، لصالح توحيد جهود السلطات السورية والمعارضة ضد الارهابيين.

وعملياً يجب ان يصبح تنفيذ هذه المهمة احد الاولويات خلال انعقاد مؤتمر السلام «جنيف-2» وانطلاقاً من وجهة النظر يبدو ملحا اكثر فاكثر موضوع عقد المؤتمر المذكور. ولكن تنفيذ ذلك يتطلب التغلب على عناد المعارضة السورية.

عن 19 مجموعة من المجموعات الاساسية الاسلامية التي تقاتل في سورية مثل «صقور الشام» و«احرار الشام» وغيرها وفيه جرى الاعلان بشكل استعراضي عن الخروج من الائتلاف الوطني المعارض والعزم على مواصلة القتال بشكل منفرد من اجل اقامة الدولة الاسلامية وذلك ان قرر المجلس المشاركة في مؤتمر جنيف. وشدد البيان على انه سيعتبر كل من وافق على المشاركة في جنيف بمثابة الخونة ستجري معاقبتهم بواسطة «القضاء الثوري الاسلامي». كل هذا يعتبر من التهديدات الواضحة. بهذا الشكل يمكن القول ان السوريين يقفون امام الخيار: اما الحركة الجماعية نحو السلام واستخدام الفرصة السانحة للاتفاق حول مستقبل سورية او مواصلة المراهنة على حل المشكلة عن طريق القتال في «الميدان». ولا يوجد اي شك في ان الخيار الثاني سيتسبب بزيادة عدد القتلى والجرحى وانتشار الارهاب واستمرار انتشار السلاح بدون اي رقابة والانحدار نحو كارثة انسانية والانحطاط التام فيما يتعلق بحقوق الانسان مع احتمال انتشار كل ذلك خارج حدود سورية مما سيتسبب بزعة الاستقرار في كل المنطقة.

كل ذلك يدفع نحو ضرورة اعادة التفكير والتمحيص في ما يجري والتركيز على مهمة توحيد جهود كل من لا يرى وجود بديل للحل السياسي — الدبلوماسي للنزاع في سورية. هذا العمل يجب ان يتركز على بذل الجهود من اجل الزام كل الاطراف المتقاتلة في سورية ودفعها الى الجلوس خلف طاولة المفاوضات. نحن دائما كنا ندعو الشركاء الى التخلي عن محاولة حل مهمات جيوسياسية على حساب سورية والتعاون من اجل الضغط على الاطراف السورية من اجل الحصول على موافقتها على وقف النار وبدء الحوار.

نحن نعتبر منقوصا وخطيرا المنطق الذي يتمسك به بعض الزملاء الغربيين والعرب والمتلخص في تقديم الدعم لاية قوى تطرح هدفها الوحيد — «الاسد يجب ان يرحل»، وذلك حتى بدون وجود أية تفهم لما يجب ان يحدث بعد ذلك. نحن عرضنا عليهم مثال ليبيا حيث ونتيجة للتدخل الخارجي تحت ذريعة هدف «زرع» الديمقراطية تم انهيار مؤسسات الدولة وانحطاط الوضع في مجال حقوق الانسان والامن وكذلك انتشار المخاطر الارهابية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى. وقلنا ان الخطوات الهادفة الى زيادة تأجيج النزاع في سورية ستؤدي ليس الى فرض الديمقراطية في هذه الدولة بل الى فرض سيطرة الجماعات المتطرفة المرتبطة مع «القاعدة» وانتشار التطرف المسلح الشرس.

سورية: من بريطانيا 90 شخصا ومن بلجيكا 120 شخصا ومن الدانمارك 50 شخصا ومن كوسوفو 150 شخصا ومن المانيا حوالي 200 شخص يقاتلون في سورية او على استعداد للتوجه الى هناك. قبل فترة ظهر في الانترنت «بيان الجهاديين الهولنديين» مؤلف من 150 صفحة وفيه يقسم المتطرفون على الولاء «للقاعدة» ولأهدافها. القائمة طويلة ويمكن الاستمرار في سردها. نورد لاحقا نبأ للمعلق التركي المعروف ف. تاشكيتين في موقع «المونيتور» في الانترنت (الموقع مختص بمشكلات الشرق الاوسط) وفيه يسرد خبر انه قبل فترة وصل الى ميناء مرسين التركي 160 مقاتلا على متن سفينة من اليمن. وذكر المصدر ان الوسيط المشرف على عملية النقل حصل على مكافأة قدرها مليوني دولار. واخيرا ولكي نكمل الصورة نورد احد التحقيقات الصحفية التي نشرت في صحيفة «فيغارو» الفرنسية يوم 29 تشرين الاول/ اكتوبر عام 2013. فيها تم الكشف عن مخطط (طريقة) توريد السلاح الى الثوار في سورية بعد شراء هذه السلاح في السوق السوداء (بما في ذلك الاوربية منها) بأموال من بعض «الدول الخليجية». يجري نقل هذه المساعدات بواسطة طائرات النقل العسكرية التابعة لنفس الدول الى قواعد عسكرية قريبة من الحدود السورية ومن ثم تنقل الى المسلحين بواسطة قوافل من السيارات الشاحنة. وبهذا الشكل تجري تغذية ترسانة الجهاديين العسكرية بالاطنان من السلاح والذخيرة. ويجري كذلك تنظيم معسكرات تدريب للمرتزقة داخل الاراضي المحاذية لسورية ويجري الحديث عن ذلك في الصحف و في الانترنت. بدون شك سورية تشهد حربا حقيقية ومن الصعب تغيير هذا السير للأحداث. سيسمر قتل السكان المدنيين وسيستمر الدمار والعنف وسيستمر تدهور الوضع الانساني وسيزداد حجم الكارثة الانسانية في هذه الدولة. يمكن وضع نهاية لكل ذلك فقط عندما يتوصل كل اللاعبين المنجرفين في النزاع، في المقام الاول الاطراف المتناحرة السورية، الى ادراك حتمية الحل السياسي وعدم وجود اي بديل اخر له. يبدو للوهلة الامر ان ذلك في غاية البساطة ويجب على الجميع ادراكه بسرعة وان الحياة نفسها تدفع نحوه وخاصة وان الوضع الميداني على الارض يشهد نوعا من التوازن. لقد اعلنت الحكومة السورية عن تأييدها للحل السياسي. ولكن الوضع في المعارضة في هذا المجال يبدو معقدا اكثر. ما ان يبدأ الحديث عن الحوار وظهور بعض قادة المعارضة المستعدين له، حتى تظهر في صفوف المعارضة بعض القوى التي تبذل من حيث الجوهر كل الجهود من اجل تفويض آفاق العملية السياسية. يلفت النظر في هذا المجال البيان الذي صدر

كل ذلك طبعا جعل الدول المتحضرة تشعر بالحرج عند دعمها لمثل هذه العناصر التي تمارس وتطبق الفظائع في سورية. وبات ذلك واضحا خاصة بعد ان اخذت الكثير من البنى المدعومة من الغرب مثل المنظمات الحقوقية وغير الحكومية مثل «هيومان رايتس ووتش» وكذلك اللجنة المستقلة للتحقيق في سورية، تتحدث عن الجرائم الفظيعة وجرائم الحرب وضد الانسانية التي يقوم بها المسلحون.

اخذت تنكشف وقائع جديدة تدل على ان هدف الجهاديين ليس انتصار الديمقراطية في سورية بل فرض سيطرتهم على الاراضي والبنى التحتية وفرض نظامهم وشرائعهم وهو ما دفع كل الاطراف الممولة للمعارضة السورية ان تطلق شعارا اخر في قيد الاستخدام. تم تخصيص هذا الدور للجيش السوري الحر بقيادة الجنرال الفار سليم ادريس (الجيش السوري الحر هو الجناح القتالي للائتلاف الوطني). واخذ الغرب يطرح هذا الجيش الحر بالذات كمعارضة مسلحة علمانية تؤمن بالقيم الغربية ولا علاقة لها بتاتا بالمنظمات الارهابية. ولكن تبين وبشكل سريع ان الجيش السوري الحر لا يشكل «منظمة موحدة» بل يتكون من العشرات من الفصائل المسلحة المتنوعة بما في ذلك ذات التوجه المتطرف وتبين ان عناصر هذه الفصائل تنتقل بسهولة الى صفوف الجهاديين الذين يحصلون على السلاح الحديث والدعم المالي من الجهات الممولة لهم.

ويثير الاهتمام الكبير في هذا المجال التقرير الذي قدمه قبل فترة مركز الدراسات الدفاعية المعروف «جينز». جاء في التقرير انه يحارب ضد الحكومة السورية جيش مكون من مئة الف مسلح موزعين على المئات من الفصائل المتفرقة. من بينهم هناك 10 آلاف مقاتل من انصار «الجهاد العالمي» وكذلك 30-35 الف شخص من الاسلاميين المتطرفين المؤيدين لأجندة سورية بحتة وهناك كذلك 30 الف مقاتل من الاسلاميين «المعتدلين». وهذا كله يدل على عدم وجود اية معارضة مسلحة علمانية او ديمقراطية في صفوف المقاتلين في سورية.

ومن جانبها افادت مجلة «شبيغل» الالمانية بتزايد عدد الجهاديين من الدول الغربية في السنوات الاخيرة الذين يتوجهون للقتال في سورية. واستندت المجلة الى تقرير الوكالة الفدرالية الالمانية لحماية الدستور الذي قال ان سورية تحولت الى حصن متقدم يستحوذ المتطرفين من اوربا. وبات تتسم بالطابع الجماهيري حالات سفر الاسلاميين من اوربا للقتال في سورية. وتدل المعطيات المتوفرة على ان حوالي الف مقاتل اسلامي من الدول الاوروبية يقاتلون الى جانب الجهاديين في

لقد ساد وضع في غاية الغرابة: رسمياً اعرب الجميع عن تأييدهم لوقف العنف في سورية بأسرع وقت ممكن واطلاق الحوار السياسي الشامل الذي يجب ان يلي طموحات وتطلعات الشعب السوري ويسمح له بشكل مستقل وبطريقة ديمقراطية ان يحدد مستقبله بنفسه. لقد وافق الجميع على ان نتيجة هذه العملية يجب ان تصبح في سورية توفير الظروف الملائمة التي تسمح لكل فئات الشعب السوري ومكوناته الدينية والاثنية ان تشعر بالأمان والارتياح وان تتمكن من المساهمة في تطوير الدولة السورية. كانت هذه المهمات المشتركة بالذات توحد بيننا وبين الشركاء وتم التأكيد على ذلك في العديد من الوثائق الدولية ومن بينها بيان جنيف الانف الذكر والبيان النهائي لمجموعة الثمانية بعد قمة ايرلندا الشمالية وغيرها. ولكن على الرغم من ذلك لم يكن من السهل التوصل الى تفاهم مشترك حول طرق تحقيق هذه الاهداف وبات ذلك ممكناً فقط بعد قيام زملائنا باعادة النظر في المسالك نحو الوضع في سورية والمنطقة بشكل عام.

من الواضح ان الدول الغربية الاعضاء في مجلس الامن لم تحاول ومنذ بداية الاضطرابات في سورية، ان تتحقق وتتأكد من الاسباب العميقة لما يجري في تلك الدولة بل فقط اعتبرت ذلك كموجة جديدة من «الربيع العربي». لقد كان من الاسهل بالنسبة لها ان تختزل الاحداث المعقدة الجارية في الجمهورية العربية السورية في مقولة «النضال من اجل الحرية والديمقراطية» ولم تعر الدول الغربية الاهتمام بان غالبية المقاتلين في صفوف المعارضة هم من المسلحين الاجانب المزودين بالسلاح الحديث الذي حصلوا عليه من مصادر مختلفة بما في ذلك من مستودعات السلاح في ليبيا التي تعرضت للنهب. لقد ادى مثل هذا القصور في التقييم لما يجري في سورية، الى ان الشركاء الغربيين في مجلس الامن الدولي رفضوا ادانة في مجلس الامن الدولي الاعمال الارهابية الدموية التي نفذتها المعارضة الراديكالية في سورية. وتم ترير رفضهم هذا بالقول ان المتطرفين ينفذون هجماتهم هذه ضد «النظام الطاغي» الذي يرتكب بنفسه الجرائم ضد شعبه. وظهر في مجال الاستخدام منطلق «المقاييس المزدوجة» وفرز الارهابيين الى «جيد» و«سيء». . ومع تزايد حدة النزاع في سورية اعلنت الجماعات الارهابية الدولية هذه الدولة كمنطقة للجهاد وطلبت النضال لفرض فيها «الخلافة العالمية». وأكدت هذه الجماعات على اقوالها ونواياها بالافعال — قامت بتدمير الكنائس والاديرة وفرضت «الشرعية» في «المناطق المحررة» بما في ذلك استخدام المحاكم الشرعية التي كانت تصدر الاحكام بالاعدام.

اجرت يوما بعد اليوم المباحثات الصعبة والمعقدة مع الشركاء الامريكين وتمكنت من التوصل الى الحل الذي ليس فقط استبعد خطر توجيه ضربة عسكرية ضد سورية بل وفتح الطريق نحو الحل السياسي للزمة المعقدة جدا في الجمهورية العربية السورية.

منذ تلك اللحظات بدأ التحول النوعي في الوضع السائد حول التسوية في سورية. يجب القول ان التفاهم الروسي الامريكي الذي تم التوصل اليه في ايار 2013 بصدد عقد مؤتمر سلام دولي حول سورية اكد، ومع القرار 2118 لمجلس الامن الدولي، انه ومع وجود الارادة السياسية والاستعداد للاتفاق في اطار القانون الدولي، من الممكن التوصل الى واقع حقيقي ملموس .

اود التأكيد على اني لا اضع امام نفسي هدف وضع تحليل شامل لأسباب وأصول النزاع السوري المعقد، إلا اني ارغب في هذه المقالة ان اركز الانتباه على بعض الاحداث الاخيرة التي سمحت بظهور الامل بان الاوان لم يفت بعد فيما يخص الحل السياسي.

من المهم الاشارة الى انفتاح الحكومة السورية وتعاونها في المسائل المتعلقة بنزع السلاح الكيميائي وتنفيذها بدقة وبدون خلل او اخفاق لكل الالتزامات التي تعهدت بها وفقا لاتفاقية حظر انتشار السلاح الكيميائي، وتوفيرها للظروف الملائمة لتنفيذ المبادرة الروسية =الامريكية حول عقد مؤتمر دولي للتسوية في سورية. ويعتبر مهما ايضا الرابط المتبادل بين نزع السلاح الكيميائي والعملية السياسية وهو ما تمت الاشارة له في قرار مجلس الامن الدولي رقم 2118. وبهذا الشكل تم اخيرا الحصول على موافقة مجلس الامن الدولي على بيان جنيف الصادر في 30 حزيران/ يونيو عام 2012 وذلك بعد مرور اكثر من عام على صدوره بالاجماع.

من المعروف ان روسيا بذلت سابقا عدة محاولات واقتُرحت اقرار البيان المذكور ومنحه الصفة القانونية المطلوبة عن طريق قرار لمجلس الامن الدولي ولكن هذه المحاولات كانت تصطدم دائما برفض وممانعة من جانب الدول الغربية الاعضاء في مجلس الامن الدولي. لقد اصرت هذه الدول على «اغناء» هذا القرار بعناصر قوة وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والحصول من خلال ذلك على وسيلة ضغط على دمشق مع احتمال استخدام سيناريو القوة المسلحة. وخلال ذلك جرى اخراج المعارضة السورية دائما من امكانية تحميلها اي مسؤولية على تصرفاتها. هذا المسلك كان يتعارض مع روح بيان جنيف الذي افترض مساهمة كل الاطراف في عملية التسوية السياسية ومنع أي طرف كان من محاولة تقويضها وافشالها.

غينا دي غاتيلوف

نائب وزير خارجية روسيا



صيغة التسوية في سورية: الحوار السوري المشترك، مضاعفا بدور فعال للاعبين الخارجيين

وافق مجلس الامن الدولي في يوم 27 ايلول/ سبتمبر عام 2013 بالاجماع على القرار 2118 الذي دعم فيه القرار الذي صدر في نفس اليوم في لاهاي عن منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية حول فرض رقابة دولية على الترسانة الكيميائية السورية مع اتلافها لاحقا. هذا الحدث اصبح ذروة المناقشات التي جرت خلال «الاسبوع الوزاري» في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك. الحدث الذي انتظره الجميع على الرغم من ان البعض لم يكن يثق بانه سيحدث فعلا. ولكن الجميع اقروا في نهاية المطاف بان هذه النتيجة باتت ممكنة الى حد كبير بفضل جهود الدبلوماسية الروسية وعلى رأسها وزير الخارجية سيرغي لافروف، والتي

*Геннадий ГАТИЛОВ, Заместитель министра иностранных дел Российской Федерации
ФОРМУЛА УРЕГУЛИРОВАНИЯ В СИРИИ: МЕЖСИРИЙСКИЙ ДИАЛОГ,
ПОМНОЖЕННЫЙ НА ЭФФЕКТИВНУЮ РОЛЬ ВНЕШНИХ ИГРОКОВ*

6. *Gottemoeller R.* U.S. Strategic Command 2012 Deterrence Symposium. Remarks. Omaha, NE. 2012. 9 August // <http://mail.yandex.ru/neo2/#message/2370000000177583618>.
7. U.S. Strategic Nuclear Forces: Background, Developments and Issues / Congressional Research Service. Washington. 2012. February. P. 1—34.
8. *Kristensen H.M.* Modernizing NATO's Nuclear Forces: Implications for the Alliance's defense posture and arms control// Nuclear Policy Paper №11. 2012. November. P. 1.
9. Life Extension Programs / National Nuclear Security Administration. 2013// <http://nnsa.energy.gov/ourmission/managingthestockpile/lifeextension-programs>
10. Nuclear Posture Review Report / U.S. Department of Defense. Office of the Secretary of Defense. 2010. May. P. 39 // <http://www.defense.gov/npr/docs/010%20Nuclear%20Posture%20Review%20Report.pdf>.
11. *Kristensen H.M.* Op. cit. P. 3.
12. Conventional Prompt Global Strike and Long-Range Ballistic Missiles: Background and Issues / Congressional Research Service. Washington. 2012. 6 July. P. 1-39.



ويجب القول ان مصلحة الامن القومي الروسي تتطلب اخذ بعين الاعتبار وبشكل دقيق لكل هذه الظروف الانفة الذكر عند النظر في السياسة الوطنية الدفاعية والنووية وكذلك عند وضع مسالك جديدة نحو مشكلة تقليص القوات المسلحة والحد من النشاط العسكري مع الولايات المتحدة.

ويجب القول ان «فترة التوقف» التي اعتمدها باراك اوباما في العلاقات الروسية الامريكية بذريعة قضية «ادوارد سنودن» يجب ان تستخدم لوضع هذه المسالك.

1. President Obama Speaks to the People of Berlin from the Brandenburg Gate / The White House. 2013. 19 June // [http:// www.whitehouse.gov/blog/2013/06/19/president-obama-speaks-people-berlin-brandenburg-gate](http://www.whitehouse.gov/blog/2013/06/19/president-obama-speaks-people-berlin-brandenburg-gate)
2. Report on Nuclear Employment Strategy of the United States. Specified in Section 491 of 10 USC / US Department of Defense. Washington. 2013. June // [http:// www.defense.gov/pubs/ReporttoCongressonUSNuclearEmploymentStrategy_Section491.pdf](http://www.defense.gov/pubs/ReporttoCongressonUSNuclearEmploymentStrategy_Section491.pdf)
3. Nuclear Weapons Employment Strategy of the United States. Fact sheet / The White House. Office of the Press Secretary. 2013. June 19 // [http:// www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/06/19/fact-sheet-nuclear-weapons-employment-strategy-united-states](http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/06/19/fact-sheet-nuclear-weapons-employment-strategy-united-states)
4. Антонов А. Контроль над вооружениями: история, состояние, перспективы. М.: Российская политическая энциклопедия. 2012. С. 52.
5. Директор Института США и Канады РАН академик РАН *Рогов С. М.*; кандидат военных наук, бывший начальник Главного штаба РВСН (1994—1996 гг.) генерал-полковник *Есин В. И.*; заместитель директора Института США и Канады РАН генерал-майор *Золотарев П. С.* и бывший главный военный представитель Министерства обороны России при НАТО (2002—2008 гг.) вице-адмирал *Кузнецов В. С.* Россия и США на развилке. Инициативы Обамы в ядерной сфере и реакция на них Москвы // Независимое военное обозрение. №27. 2013. 2—8 августа.

تقليدي. وطبعا سيكون من الصعب على الدول التي قد تستخدم هذه الاسلحة ضدها، ان تقوم بواسطة الوسائل التقنية الموجودة لديها تحديد نوع الحشوة وخاصة وان الغواصات الامريكية على سبيل المثال تحمل الصواريخ المزودة بالرؤوس النووية والتقليدية في آن واحد.

وفي هذا السياق يجب ان نتذكر وجود علاقة وثيقة بين الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والسلاح النووي التكتيكي ومنظومة الدفاع المضاد للصواريخ وبرنامج «الضربة العالمية الصاعقة» لدى الولايات المتحدة. يدل على ذلك ايضا تشكيل في تموز/يوليو عام 2006 القيادة الموحدة لشؤون توجيه الضربات الشاملة (JFCC-GS) في اطار القيادة الاستراتيجية الامريكية التي تتحمل مسؤولية التخطيط لاستخدام الاسلحة النووية والتقليدية في المجال العالمي.

ويجب كذلك الاخذ بعين الاعتبار ان القيادة السياسية العسكرية الامريكية لا تعتزم السماح بفرض مراقبة دولية على الوسائط القتالية الضاربة في برنامج «الضربة العالمية الصاعقة» بما في ذلك خلال المباحثات مع روسيا.

* * *

وبهذا الشكل يمكن القول ان الاستراتيجية الامريكية الخاصة باستخدام السلاح النووي التي تم تكييفها في النصف الثاني من حزيران من العام الجاري، بقيت من حيث الجوهر عبارة عن عقيدة للردع النووي الهجومي التي تتضمن توجيه الضربة النووية الاولى ضد الدول الاخرى غير المنتمية الى حلف الناتو والتي لا تدخل في عداد حلفاء وشركاء واشنطن «المتميزين». وتم تخصيص ترسانة ضخمة من السلاح النووي الاستراتيجي والتكتيكي وهي تخضع لعملية تطوير ضخمة. ومن المهم كذلك ان هذه الوسائط ستحصل على تغطية دائمة من منظومات الدفاع المضاد للصواريخ التابعة للولايات المتحدة والناتو التي تخضع ايضا للتطوير والتحديث. والقيادة السياسية الامريكية لا تزال وكالسباق تسعى الى ابعاد اي خطر عن القسم القاري من الولايات المتحدة وكذلك تصر على الاعتماد على نظرية «الانتشار المتقدم» لكي يحوم الخطر فوق حدود الدول الاخرى.

برؤوس نووية (22 صاروخا) . ويجري النظر كذلك في تزويد كل غواصة من هذه الغواصات بـ66 صاروخا من الصواريخ غير كبيرة الحجم بمدى تحليق 3000—5500 كلم وبرؤوس عادية قوتها 50—100 كلغم.

وفي اطار برنامج «الضربة العالمية الصاعقة» تعتزم وكالة دراسات المشاريع الدفاعية المتقدمة (DARPA)، تصميم منظومة قتالية جديدة حصلت على تسمية «قوس الضوء». وتتلخص ميزتها في ان الصاروخ الاعتراضي «اس ام3-» سينقل «غلايدر» جوي بسرعة تفوق سرعة الصوت نحو الهدف الموجود على بعد قد يصل الى 3,8 الف كلم . ومن المعروف ان الصاروخ المذكور سيشكل في السنوات القريبة المقبلة عماد منظومة الدفاع المضاد للصواريخ الامريكية ذات الانتشار البحري. ويمكن نصب «قوس الضوء» في الغواصات الامريكية وفي السفن الحربية وبالذات الطرادات من طراز «تيكونديروغ» والمدمرات من طراز «ايرلي بيرك» التي لن تتعرض لعمليات التفتيش.

وتخطط القوات الجوية الامريكية كذلك لانتاج «غلايدر» جوي بسرعة تفوق سرعة الصوت (HTV) الذي تفوق سرعته سرعة الصوت بخمس مرات ودقة التوجيه فيه حتى 3 امتار. وحسب الزعم هو سيكون قادرا على نقل رأس قتالي تقليدي وزنه حتى 400 كلغم لمسافة قد تصل الى 5,5 الف كلم واصابة الاهداف المحمية بشكل قوي بالمواد المتفجرة العادية او برأس قتالي يعمل بالطاقة الحركية الضاربة.

وينظر البنتاغون الى امكانية التوسيع اللاحق للوظيفة غير النووية للقاذفات الجوية الثقيلة في المستقبل. على سبيل المثال عند استخدامها في النزاعات الاقليمية وللقيام بذلك يقترح استخدام الصواريخ المجنحة الجوية الانتشار برؤوس عادية (حصلت على تسمية CALCM).

وتخطط القوات البرية الامريكية كذلك لاستخدام «قوس الضوء» في تسليحها — تحت اسم «ANW» ولكن مدى التحليق سيكون اقل من نظيره الموجود في القوى الجوية.

ويقر الخبراء العسكريون الامريكان بان برنامج «الضربة العالمية الصاعقة» تتسم بالطابع المزعزع للاستقرار لان اي دولة قد يتم استخدام وسائل هذا البرنامج الضاربة ضدها لن تتمكن من تحديد نوع الرأس القتالي المستخدم — هل هو نووي الحشوة او

وسائل نقل الرؤوس القتالية التقليدية الضاربة، مهمة تقليص فترة نشرها في المواقع القتالية وزيادة سرعة التحليق حتى الهدف وزيادة دقة اصابة الهدف المحدد. لقد ادت المشكلات المالية التي تصطدم بها الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة الى خفض وتيرة تمويل البرنامج المذكور ولكن لم يتم حتى الغاء المشروع بشكل كامل.

ومن غير المستبعد تزويد كمية ما من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الارضية المنشرة من طراز «مينيتمين-3» والصواريخ الباليستية العابرة للقارات «بيسكيير» («MX») غير المنتشرة، برؤوس عادية : برأس واحد قتالي (كتلته 200—400 كلغم او 600—800 كلغم) او برؤوس منقسمة مع جهاز توجيه ذاتي.

وتتوي القوات البحرية الامريكية اعادة تجهيز 14 غواصة ذرية حاملة للصواريخ ذات الاستخدام الاستراتيجي (كانت في البداية مزودة بصواريخ بالستية من طراز «ترايدنت-2») بصاروخين مع اربعة رؤوس قتالية عادية لكل صاروخ وستبقى في كل غواصة صواريخ مزودة



وسائل الضربة الصاعقة الشاملة للولايات المتحدة

Vladimir Kozine, 2013 ©

كمية الصواريخ الاعتراضية الامريكية «اس ام-3» حسب التوريد

Block IA	107	113	113	136	136	136	136	136	136	136
Block IB	1	16	25	61	100	169	251	328	400	472
Block IIA	0	0	0	0	0	0	7	19	31	70
Block IIB	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الاجمالي	108	129	138	197	236	305	394	483	567	678

المصدر: Navy Aegis Ballistic Missile Defense (BMD) Program: Background and Issues for Congress. Congressional Research Service. 2013. 14 March. P. 7

وكل ذلك يجري على خلفية الرفض القاطع من جانب اشطنن لدعم الاقتراح الروسي حول اعتماد مسلك المقاطع في حل مشكلة الدفاع المضاد للصواريخ وكذلك تقديم ضمانات ملزمة قانونيا بخصوص عدم توجيه هذه المنظومة الهائلة للدفاع المضاد للصواريخ ضد الترسانة النووية الاستراتيجية الروسية.

حول تطور الاسلحة التقليدية العالية الدقة

لا تزال القيادة السياسية العسكرية الامريكية تصر على مواصلة تنفيذ برنامجها الطموح «الضربة العالمية الصاعقة» عن طريق تطوير الاسلحة التقليدية التي وضعت امامها مهمة «اصابة المنشآت المحددة ذات الوظائف الخاصة» بواسطة الاسلحة التقليدية العالية الدقة والعالية السرعة من الجيل الجديد وذلك في اية منطقة من العالم خلال ساعة واحدة او حتى اقل من ذلك. ويرى الخبراء الامريكان ان هذه الاسلحة تستطيع اصابة وتدمير من 10 الى 30% من الاهداف التي سيحددها الجنرالات الامريكيين خلال اندلاع الحرب الشاملة. وتشهد على ذلك التصريحات الخاصة بذلك من جانب ممثلي البنتاغون والتقرير الذي جاء تحت عنوان «الضربات العالمية الصاعقة بواسطة الاسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية البعيدة المدى: تاريخ الموضوع ومشكلاته». وهذا التقرير من اعداد هيئة الدراسات في الكونغرس الامريكي في تموز/يوليو عام 2012 (12).

ويجب القول ان الادارة الامريكية الحالية تعتزم تنفيذ برنامج «الضربة العالمية الصاعقة» الذي تمت المصادقة عليه خلال عهد جورج بوش الاب في 2001 وهو الذي وضع امام مصممي

تؤدي الى وقف البرنامج المذكور بل ستزيده قوة — كما ذكر وزير الدفاع الامريكى تشاك هيغل بنسبة 50%. وسيجري تشكيل مجموعات قوية لهذه الصواريخ مزودة بعناصر الدفاع المضاد للصواريخ ليس فقط في القارة الاوربية وفي المناطق المحيطة بها، بل وفي الشرقين الاوسط والأدنى وفي منطقة الخليج والبحر الابيض المتوسط. ومن المعروف ان السفن الحربية الامريكية المزودة بمنظومة ادارة معلوماتية للدفاع المضاد للصواريخ «ايجس» قد زارت البحر الاسود وبحر بارنتس. ومع حلول عام 2022 سيشكل القسم البحري من النظم التحتية الامريكية للدفاع المضاد للصواريخ، حوالي 95% الترسانة القتالية الضاربة. وترى القيادة السياسية العسكرية الامريكية ان منظومة الدفاع المضاد للصواريخ البحرية التمرکز تملك القدرة الكبيرة على الحركة وهي قادرة ليس فقط ضمان قدر اكبر من الحماية للاراضي الامريكية من الضربات الصاروخية البالستية المحتملة من اية جهة كانت بل وتغطية الوسائط الصاروخية النووية الامريكية التي ايضا اخذت تقترب اكثر من اراضي العدو المحتمل.

وتدل معطيات هيئة الدراسات في الكونغرس الامريكى على انه ومع حلول نهاية 2013 سيكون لدى القوات البحرية الامريكية بشكل اجمالي 29 سفينة حربية مجهزة بنظم ادارة معلوماتية للدفاع المضاد للصواريخ «ايجس» وصواريخ اعتراضية من مختلف النماذج. وتضم هذه السفن 5 طرادات من طراز «تيكونديروغا» و24 مدمرة من فئة «ايرلي بيرك». وتتوزع هذه المجموعة جغرافيا على النحو التالي: 13 سفينة تتبع للقواعد البحرية الامريكية على الساحل الاطلسي للولايات المتحدة و16 سفينة — للقواعد البحرية الامريكية في المحيط الهادئ (للمقارنة في عام 2012 كانت هذه النسبة 18:11).

عدد السفن الحربية الامريكية المزودة بمنظومة «ايجس»

الرمجة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
3.6.1	23	24	23	19	17	16	13	11	?	?
4.0.1	2	4	6	9	9	9	9	9	?	?
5.0	0	1	3	4	6	8	13	15	?	?
5.1	0	0	0	0	0	0	0	1	?	?
الاجمالي	25	29	32	32	32	33	35	36	?	43

وتشارك طائرات دول الناتو الست حيث تنتشر الاسلحة النووية التكتيكية، في مناورات قتالية بشكل دوري مع استخدام نماذج خلية للقنابل الجوية «بي-61» (على سبيل المثال في القاعدة الجوية «افيانو» في ايطاليا) وفقا لبرنامج «دعم العمليات النووية بواسطة القوات الجوية الاعتيادية» (SNOWCAT). وهذه الدول تشارك ايضا في المناورات من نوع «ستاند فاست نوون» التي يجري خلالها التدريب على تنفيذ هذه المهمات- التدريب على قصف وهمي لاهداف لدى العدو المحتمل بالقنابل النووية التكتيكية. وتشارك في هذه المناورات كذلك الدول غير النووية في الحلف (التي لا توجد داخل اراضيها وسائط نووية تكتيكية امريكية) مثل هنغاريا واليونان والدانمارك والنرويج.

وتعزز قيادة الحلف اجتذاب الدول غير النووية في الناتو بشكل فعال اكبر للمشاركة في تنفيذ المهمات المتعلقة بالاسلحة النووي التكتيكي بما في ذلك في مجال التخطيط النووي الجماعي وتحديد اماكن توزيع القوات النووية الامريكية داخل القارة في فترة السلم. وفي وثائق قمة شيكاغو ورد بند حول مشاركة اكبر من جانب دول الحلف غير النووية في «تشاطر وتقاسم المسؤولية النووية».

فان الاسلحة النووية التكتيكية الامريكية المحددة تكمل الاستراتيجية النووية «المجددة».

اتفاق تطوير منظومة الدفاع المضاد للصواريخ

كما ورد اعلاه تضمن تقرير البنتاغون الحديث الخاص باستخدام الاسلحة النووي، عن الدفاع المضاد للصواريخ. ومنه يتضح ان القيادة السياسية العسكرية الامريكية لا تعزز التخلي او وقف برنامج «المسلك الاوربي التدريجي المتكيف» بالنسبة لقضية الصواريخ، والذي اعلن عنه الرئيس باراك اوباما في ايلول/سبتمبر 2009. ولا يتوقع حدوث تقليص جذري في التمويل المخصص لهذه الاهداف. وتبقى سارية المفعول كذلك خطط بناء قواعد عملياتية كيرة في مجال الدفاع المضاد للصواريخ تابعة للولايات المتحدة في بولندا ورومانيا. وبعد برنامج المسلك الاوربي التدريجي المتكيف-1، قد يظهر برنامج المسلك الاوربي التدريجي المتكيف-2.

وقد اقرت «قواعد استعمال القوة» الخاصة بالصواريخ الاعتراضية في نظم الدفاع المضاد للصواريخ. وجدير بالذكر ان «اعادة تشكيل» البنية الامريكية (تم الاعلان عنها في اذار/مارس عام 2013) لن

وفي 2017-2018 يجب ان تدخل الخدمة القتالية القاذفة - المقاتلة من الجيل الجديد «ف-35 أ» وهو ما سيزيد امكانيات نقل السلاح النووي التكتيكي الامريكي الى اوربا لان الطائرة الجديدة ستتمكن من قطع مسافة 2500-3000 كلم بدون الحاجة للتزود بالوقود. وعلى هذه الطائرة ستنصب قنبلتان جويتان من طراز «بي-61-12» داخل الطائرة (الانواع السابقة من الطائرات كانت تحمل فقط قنبلة واحدة تنصب خارج جسم الطائرة).

ومن المنتظر ان تدخل الطائرات الجديدة نطاق الخدمة القتالية في القوات الجوية الايطالية والهولندية والتركية. ومع حلول عام 2020 يخطط البنتاغون لتزويد كل الطائرات القادمة الى اوربا بقنابل «بي-61-12»⁽¹⁰⁾.

وبهذا الشكل يمكن القول ان عزم البنتاغون على تمديد مدة خدمة وتحديث الترسانة النووية التكتيكية الامريكية وكذلك ظهور طائرات جديدة لنقل هذه الاسلحة النووية التكتيكية (القاذفات المقاتلة من طراز «ف-35 أ») ستشكل الخطر الاضافي على امن روسيا الاتحادية وخاصة وان الولايات المتحدة والناو تعترضان نشر عناصر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ الاوربية بالقرب من الحدود الروسية بدون اي قيود وربط مع الاسلحة النووية والتقليدية.

وعلى الرغم من ان المديرية القومية للامن النووي الامريكية لا تكشف عن القيمة المفترضة لبرنامج تمديد مدة خدمة وتحديث القنابل الجوية النووية التكتيكية في القارة الاوربية الا انه وحسب تقييم هانس كريستنسين المذكور اعلاه، قد يصل هذا المبلغ مع حلول 2020 الى اكثر من 4 مليارات دولار⁽¹¹⁾.

وفي حزيران من العام الجاري افادت مجلة «ارمس كترول توداي» الامريكية بان المبلغ قد يصل الى 6-10 مليارات دولار وخلال الربع قرن المقبل ستنفق الولايات المتحدة على تطوير 5 انواع من القنابل الجوية النووية اكثر من 65 مليار دولار.

والملفت للنظر ان كل هذه الوسائط النووية التكتيكية «الثنائية الخضوع» تعتبر منتشرة ميدانيا اي جاهزة للاستخدام خلال اي نزاعات صاروخية اقليمية محتملة وخلال الحرب النووية الشاملة التي لم تتخل الولايات المتحدة حتى الان عن احتمال قيامها.

على ان القوات الجوية الامريكية انجزت تشييد مخابئ تحت الارض لتخزين هذه القنابل التكتيكية في 13 قاعدة جوية في 6 دول من اعضاء الناتو. ويجب القول ان نوعين من القنابل النووية الجوية الموجودة حاليا في الخدمة في القوات الامريكية — «بي-61-7» و«بي-61-11» وكذلك القنبلة المستقبلية «بي-61-12» يمكن ان تنقل الى الهدف ليس فقط بطائرات الطيران التكتيكي بل وبواسطة القاذفات الاستراتيجية الثقيلة من طراز «بي-52 اتش» و«بي-2» وهذه الطائرات تستطيع قطع مسافة 11 الف كلم دون الحاجة للتزود بالوقود، وان تزودت بالوقود — مسافة 18 الف كلم. وعلى كل قاذفة يمكن نصب 16 قنبلة جوية. ولهذا السبب تصنف قنابل الطائرات هذه في وثائق البنتاغون ووزارة الخارجية الامريكية «كاستراتيجية»، وعلى نفس التصنيف حصلت في المواد المعلوماتية بخصوص تمديد مدة خدمة «كاستراتيجية» والتي نشرتها في 3 كانون الاول/يناير 2013 وزارة الداخلية والادارة القومية للامن النووي (9).

سيتم تعزيز منظومة الدفاع المضاد للصواريخ لدى الولايات المتحدة والناتو عن طريق تحديث الاسلحة النووية التكتيكية الامريكية في اوربا



القنابل الجوية من نوع ب-1: تمديد مدة الخدمة حتى عام 2030 بتكلفة تصل الى 10 مليارات دولار

ستظهر نماذج جديدة لـ 930 - 400 B-61-12 قطعة



القنابل B-61-7 و B-61-11 و B-61-12 وقنابل نووية استراتيجية وكذلك تعتبر وتكتيكية في نفس الوقت ويمكن نقلها بواسطة القاذفات الثقيلة من طراز B-52H و B-2A (ب16 قطعة) وكذلك المقاتلات القاذفات الجديدة من طراز F-35A (بقطعتين)

© Vladimir Kozine, 2013

المجنحة المحمولة جوا الموجودة داخل الولايات المتحدة. وعلى ما يبدو يقوم البنتاغون وبشكل متعمد بتخفيض عدد السلاح النووي التكتيكي الأمريكي ويرفع من عدد السلاح الروسي المماثل. ويجري ذلك على الاغلب بهدف امتلاك «ورقة رابحة» سلفا خلال المباحثات المقبلة لمطالبة الجانب الروسي بتقليص اكير للسلاح النووي التكتيكي.

ويجب القول ان خطة تجديد الترسنتين النوويتين لأمريكيةين — الاستراتيجية والتكتيكية، التي اقرت من قبل المديرية القومية الأمريكية لشؤون الامن النووي في حزيران 2012 تتضمن اطلاق برنامج تمديد خدمة واستثمار نوعين من الرؤوس القتالية النووية الاستراتيجية و4 انواع من الرؤوس القتالية النووية التكتيكية للقنابل الجوية من طراز «بي-61».

وتدل الوثائق الرسمية الأمريكية على ان البنتاغون يعتزم تنفيذ برنامج تمديد مدة خدمة القنابل الجوية «بي-61» على مدى السنوات الثلاثين المقبلة. وفي حديث له قال هانس كريستنسين المختص المعروف في مجال الاسلحة النووية والموظف السابق في وزارة الدفاع الدانماركية الذي يعمل حاليا في رابطة العلماء الأمريكيين، قال: «اعتقد ان القوات النووية في الناتو ستتعرض خلال السنوات العشر المقبلة لعمليات تطوير تحديث كبيرة ستتضمن رفع الخصائص النوعية للرؤوس القتالية ولوسائل نقلها. وهذا سيزيد والى حد كبير القدرة العسكرية النووية للحلف في اوربا» (8).

ويجب القول ان مجال استخدام القنابل الجوية «بي-61» واسع جدا — فهي مخصصة للاستخدام ضد المواقع والمنشآت التكتيكية والاستراتيجية. وبعض القنابل النووية الأمريكية الموجودة في اوربا تصل قوتها الى 360—400 كيلو طن وهو ما يزيد بمرات كثيرة على قوة القنابل التي القيت في 1945 على هيروشيما وناغازاكي. ويجري تصميم نموذج القنبلة الجوية «بي-61—12» بقوة اقل (من 0,3 الى 50 كيلو طن) ولكن ذات دقة اعلى في التوجيه وهو ما يسمح لها بان تتسبب بدمار يعادل الدمار الذي ينجم عن القنبلة الجوية «بي-61—7». والقنبلة الجديدة ستخصص لقصف وتمديد الاهداف المحمية بشكل قوي وانفاق الصواريخ بالستية العابرة للقارات ومقرات القيادة والتوجيه.

ويقول الخبراء الأمريكيون ان البنتاغون يخطط خلال السنوات القريية المقبلة لانتاج 400—930 قنبلة من طراز «بي-12-61» وستبدأ عملية الانتاج في 2019. ويؤكد بعض الخبراء الغربيين

وفي الخطط المستقبلية للبنتاغون هناك ايضا انتاج قاذفة استراتيجية جديدة ثقيلة مع استخدام تكنولوجيا «ستلس» ذات قدرة على الطيران لمسافة بعيدة ومع مقدرة على البقاء في الجو فترة اطول بكثير من القاذفات الثقيلة الحالية. وتقول وزارة الدفاع الامريكية ان القاذفة الجديدة المذكورة ستتمكن من تخطي وسائل الدفاع الجوي للخصم المحتمل وتنقل خلال ذلك فوق الهدف رؤوس قتالية عادية و نووية. ذكرت الوزارة ان العدد المحتمل للطائرات التي ستنتج من هذا النوع : 80—100 طائرة. وفي 2013—2017 من المفترض ان تخصص الدولة اكثر من 6 مليارات دولار لتغطية نفقات انشاء هذه الطائرة. ان تحديث الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الامريكية هذا سيدعم بشكل ملمس الاستراتيجية «المعدلة» لاستعمال الاسلحة النووية.

حول تطوير السلاح النووي التكتيكي

تواصل الولايات المتحدة العمل في مجال تطوير السلاح النووي التكتيكي الموجود في القسم القاري من البلاد وخارج حدوده — داخل 5 دول اوربية من اعضاء الناتو وهي بلجيكا وبريطانيا وايطاليا وهولندا ومانيا وكذلك في القسم الاسيوي من تركيا. وباستثناء الولايات المتحدة لا توجد دولة اخرى في العالم تحتفظ بسلاحها النووي التكتيكي خارج حدودها. وتدل الخطط المستقبلية للبنتاغون على ان السلاح النووي التكتيكي الامريكي الموجود في اوربا على شكل قنابل جوية حرة السقوط من طراز «بي-61» من مختلف النماذج سيبقى داخل القارة لفترة غير محددة كسلاح «ثنائي الخضوع» (لولايات المتحدة والناتو). ومن المعروف ان روسيا الاتحادية نقلت بشكل كامل السلاح النووي التكتيكي من اراضي 3 جمهوريات سوفيتية سابقة وهي بيلاروس واوكرانيا كازاخستان وذلك قبل 20 عاما تقريبا.

وفي تقرير هيئة الدراسات في الكونغرس الامريكي تحت عنوان «الاسلحة النووية غير الاستراتيجية» الصادر في 14 شباط /فبراير عام 2012 جاء ان البنتاغون كان يملك في نهاية التسعينيات بشكل اجمالي حوالي 800 قطعة من الرؤوس النووية التكتيكية بما في ذلك 500 قطعة كقنابل جوية في اوربا وحوالي 320 رأسا قتاليا منصوبة على القنابل الجوية والصواريخ

وكما يؤكد البنتاغون ستبقى غواصتان من هذا النوع (وهما تحملان 308 صواريخ مجنحة عابرة للقارات) تمارسان اعمال الدورية القتالية في مناطق «الانتشار المتقدم». وفي صيف عام 2013 زارت حوض البحر الابيض المتوسط الغواصة الذرية حاملة الصواريخ المجنحة (SSGN) «فلوريدا».

وفي ذات الوقت يتضمن برنامج استخدام القاذفات الاستراتيجية الثقيلة من طراز «بي-2 أ» و«بي 52 جي» و«بي 52 اتش» تمديد فترة خدمة نوعين من الصواريخ المجنحة المحمولة جوا التي تنصب على هذه الطائرات. والمقصود هنا الصواريخ المجنحة المحمولة جوا من طراز «ALCM» في نموذج العادي وكذلك في النموذج المطور «ACM» وهي خفية ولا تكتشفها الرادارات لانها مصنعة وفقا لتكنولوجيات «ستلس». . ويجب القول ان هذين الصاروخين يمكن ان يحملا رؤوس نووية من طراز W 80 التي سيتم تمديد مدة خدمتها حتى 2030 على الاقل. وتدرس امكانية لانتاج مع حلول عام 2025 صاروخ مجنح محمول جوا كبير المدى «LRSO».

اعادة تجهيز 4 غواصات نووية مجهزة بالصواريخ النووية للولايات المتحدة الى غواصات نووية مزودة بصواريخ مجنحة (SSGN726-729)



154 صاروخا مجنحا محمول
بحرا 4x= 616 صاروخا
مجنحا محمولا بحرا



Ohio, Michigan, Florida, Georgia

سابقا افترضت القوات البحرية الامريكية مدة خدمة الغواصات حاملات الصواريخ النووية من طراز «اوهايو» لـ 30 عاما. ولكن في الوقت الراهن مددت هذه الفترة حتى 42 عاما. وتخطط الولايات المتحدة كذلك لبناء عدة غواصات استراتيجية جديدة حصلت التسمية المشفرة SSBN(X) اي غواصات حاملة للصواريخ النووية تجريبية وستحمل كل منها 16 صاروخا بالستيا. وستبدأ عملية بناء هذه الغواصات في 2021 وستوضع في الخدمة في 2029. وفي اطار تنفيذ برنامج انتاج الاسلحة التقليدية العالية الدقة والعالية السرعة وفقا لمبدأ «الضربة العالمية الصاعقة» قام الامريكان باعادة تجهيز 4 غواصات من طراز ssbn من فئة «اوهايو» وهي — «اوهايو» (رقم 726) و«ميتشيغان» (رقم 727) و«فلوريدا» (رقم 728) و«جورجيا» (رقم 729) لتحمل الرؤوس القتالية التقليدية، بدلا من الصواريخ بالستية للغواصات «ترايدنت-2». ولا يجوز الاستبعاد ان هذه الصواريخ المجهزة قد تزود برؤوس نووية. واعادة التجهيز هذا يشكل في حد ذاته الخطر الاضافي على امن روسيا لانه



تحديث الاسلحة الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة حتى عام 2075 ولاحقا

- تحديث الرؤوس القتالية للصواريخ بالستية العابرة للقارات والصواريخ بالستية في الغواصات
- تصميم انواع جديدة من القوود للصواريخ بالستية العابرة للقارات
- تمديد مدة خدمة الرؤوس القتالية للصواريخ بالستية للقارات والصواريخ بالستية في الغواصات والصواريخ المجهزة المحمولة بالطائرات
- زيادة قوة السحب في محركات الصواريخ بالستية العابرة للقارات
- زيادة دقة توجيه الصواريخ بالستية العابرة للقارات والصواريخ بالستية في الغواصات
- تصميم ونتاج قاذفات ثقيلة جديدة
- مواصلة تصميم ونتاج صواريخ بالستية عابرة للقارات
- بناء غواصات نووية جديدة مزودة بصواريخ بالستية
- انتاج صواريخ جديدة مجهزة محمولة جوا و صواريخ جديدة مجهزة محمولة بحرا للمسافات البعيدة
- اعادة تجهيز لاحق للنواقل الاستراتيجية لتصبح قادرة على حمل الرؤوس القتالية العالية الدقة غير الاستراتيجية

الانفاق على هذه الاهداف خلال السنوات الـ20 المقبلة سييزيد على 200 مليار دولار.

تم في الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو عام 2013 وضع استراتيجية جديدة حول استخدام السلاح النووي من اجل استخدام الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والاسلحة النووية التكتيكية المجددة.

عن البيت الابيض يوم 19 حزيران من العام الجاري، جاء ان الرئيس اوباما اعرب عن تأييده لتخصيص القدر الكبير من الاستثمارات لتطوير الترسانة النووية الامريكية. وتم منح وزارة الدفاع الامريكية لتنفق خلال السنوات العشرين المقبلة على تطوير الترسانة النووية الاستراتيجية الحالية حوالي 200 مليار دولار خلال 20 عاما المقبلة، وهو ما افاد به بشكل علني القائد السابق للقيادة الاستراتيجية الامريكية الجنرال جيمس كارتر (7).

وخلال عدة عقود (على الاقل حتى 2070—2075) ستحافظ الولايات المتحدة على الثلاثي النووي الاستراتيجي وسيتم تحديث كل عناصرها. ويعتزم البنتاغون تمديد فترات خدمة وتطوير بعض انواع الرؤس القتالية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية وذلك وفقا للمواعيد التالية: الرؤوس القتالية W78 للصواريخ البالستية في الغواصات في الفترة 2020—2026، و W80-1 للصواريخ المجهزة المحمولة جوا في 2030-2020 و W 88 للصواريخ البالستية العابرة للقارات في 2026—2030.

وقد يتم في السنوات القريبة المقبلة انفاق 6—7 مليارات دولار على برنامج تطوير الصواريخ البالستية الارضية العابرة للقارات وهو يتضمن تصميم وانتاج انواع جديدة من الوقود للقسمين الاول والثاني من صاروخ «مينيتمين-3» وكذلك تحسين الخصائص الفنية للقسم الثالث من هذا الصاروخ. ويجري العمل في مجال زيادة قوى دفع المحرك وزيادة دقة منظومة التوجيه في الصواريخ البالستية العابرة للقارات ورفع فعالية عمل مراكز مراقبة التحليق عند تغيير مهمات التحليق وكذلك تصميم وانتاج صاروخ استراتيجي جديد بالستي ابر للقارات مع حلول 2018. ويتوقع ان منظومة الصواريخ «مينيتمين-3» المجددة ستلتقى في الخدمة القتالية حتى 2030 ومن ثم حتى 2070—2075 وهكذا.

وبرنامج تطوير الصواريخ البالستية في الغواصات الامريكية يشمل كل الغواصات حاملات الصواريخ النووية من طراز «واهايو» (وعدها 14 غواصة)، التي كانت تحمل في البداية حتى 8 رؤوس قتالية من طراز W 88 و W76 في كل صاروخ من الصواريخ الـ24. ويخطط كذلك لتحسين منظومة التوجيه والخواص النوعية لمحركات الصواريخ البالستية على الغواصات من طراز «ترايدنت-2». ومع حلول عام 2018 يخطط لانجاز برنامج تمديد مدة خدمة الرؤوس القتالية W 76 وفي المحصلة ستشمل حوالي 60% من الكمية الاجمالية للرؤوس القتالية النووية الاستراتيجية.

الولايات المتحدة	روسيا
1- الردع النووي الهجومي: توجيه الضربة النووية الأولى (الوقائية والمسبقة)	1- الردع النووي الدفاعي: توجيه الضربة النووية فقط كرد على الاعتداء، ولا يوجد أي بند يقضي بضربات نووية وقائية ومسبقة
2- الردع النووي غير المشروط: الضربة النووية قد توجه ضد أية دولة حتى الدول الداخلة في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية والمنظمة إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، إذا كانت قد انتهكت شروط هذه المعاهدة	2- الردع النووي المشروط: التخلي عن توجيه الضربة النووية ضد الدول المنظمة إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي والداخلة في المنطقة الخالية من السلاح النووي
3- الردع النووي الموسع: يشمل وسائل التمركز المتقدمة (السلاح النووي التكتيكي) خارج أراضي الولايات المتحدة والدول الحليفة لها في الناتو	3- عدم وجود الردع النووي الموسع: كل السلاح النووي التكتيكي موجود داخل روسيا
4- الردع النووي المدعوم بمنظومة الدفاع المضاد للصواريخ الأمريكية المنتشرة في العالم	4- الردع النووي المدعوم بمنظومة الدفاع المضاد للصواريخ الموجودة داخل روسيا

Vladimir Kozine, 2013 ©

التطوير غير الكبير على غرار عدم استخدام السلاح النووي ضد المدن واستخدامها ضد المنشآت العسكرية كما رد في البند الخاص «بتخفيض الاعتماد» على السلاح النووي الصاروخي، الذي لا يخضع للتفتيش — لا يسمح بتقديم تقييمات إيجابية لوثيقة البناتاغون التي تم تحليلها. وعند مقارنة العناصر الأساسية في العقيدتين النوويتين الروسية والأمريكية نرى وجود تباين واضح منحيت المضمون، على الرغم من التبادل بين الطرفين حول محتويات هاتين الوثيقتين الذي يجري بشكل أساسي أثناء الندوات المخصصة للمذهبين العسكريين.

الولايات المتحدة تواصل تحديث وتطوير أسلحتها الهجومية الاستراتيجية

بعد تعديل بسيط في استراتيجيتها الوطنية النووية ما زالت الولايات المتحدة لكنها على الرغم تواصل عمليات تطوير وتحديث أسلحتها الهجومية الاستراتيجية وسلاحها النووي التكتيكي اللذين يشكلان الأساس المادي لعقيدة الردع النووي الهجومي. وفي الوثيقة الوقائية الصادرة

«في حال قامت بتنفيذ الالتزامات حول حظر الانتشار». وطبعا وحسب العرف الامريكي ستقوم واشنطن بالذات بتحديد اي من الدول تنفذ هذه الالتزامات واي منها لا تنفذها. وفي التقرير هناك بنود تتعلق بشكل مباشر بالسلح النووي التكتيكي الذي لا يزال ومنذ بدء العصر النووي خارج عمليات المباحثات وتتحمل ذنب ذلك الولايات المتحدة. وورد فيه بشكل واضح ان الولايات المتحدة ستحتفظ بالوسائل النووية المنتشرة في المقدمة والتي تعتبر وزارة الدفاع الامريكية من بينها السلح النووي التكتيكي في اوربا ومنطقة اسيا والمحيط الهادئ كأساس «لردع النووي الموسع».

ويمكن القول انه من المهم جدا بالنسبة لروسيا ولحلفائها واصدقائها ان الاسلحة النووية التكتيكية الامريكية ستبقى في القارة الاوربية لفترة غير محددة — «حتى يقوم الناتو بتحديد الشروط التي ستصبح الاساس لتعديل السياسة النووية للحلف. ولكن الناتو وعلى ما يبدو لا يعتزم تحديد هذه الشروط في المستقبل ولا يعتبر انه يجب عليه تغيير سياسته وهو ما تم تأكيده بشكل موثق خلال قمة الحلف في شيكاغو في ايار من العام الماضي.

وفي الوثيقة هناك ايضا اقرار اخر مهم جدا. وفقا لتوجيه البنتاغون في حزيران ستحافظ الولايات المتحدة خارج حدودها على كميات كبيرة من وسائل الانتشار المتقدم على شكل قوات ذات استخدام عام ونظم الدفاع المضاد للصواريخ التي تصبح من العناصر الهامة جدا في الاستراتيجية الامريكية للردع النووي الموسع الاقليمي والعالمي وهو ما ورد ايضا في الوثائق الختامية بقمة الناتو في شيكاغو. وهذه الصيغة تدل مرة اخرى على احقية موقف روسيا التي تدعو الى ازالة خطر قواعد الدفاع المضاد للصواريخ القريبة من حدودها والى صياغة وثيقة جديدة من الناحية النوعية لمعاهدة الحد من القوات المسلحة التقليدية في اوربا. وتدل تصريحات شخصيات دبلوماسية امريكية رفيعة المستوى على ان واشنطن غير مستعجلة في موضوع صياغة نص جديد للمعاهدة المذكورة لكي يجب ان تحل محل المعاهدة السابقة التي فقدت قيمتها الفعلية والمذنب في ذلك كانت دول الناتو بالذات لانها رفضت ابرام المعاهدة.

وتجدر الاشارة الى ان الخصائص المذكورة اعلاه في «تقرير عن استراتيجية استخدام السلح النووي من قبل الولايات المتحدة» تدل على ان القيادة السياسية العسكرية الامريكية لا تنفذ اية تعديلات جديدة نوعية في العقيدة النووية للبلاد. وما جرت الاشارة اليه في الاعلى عن

بعد انجاز مدة سريان معاهدة «ستارت-3» وكذلك مواصلة وضع جدول توجيه الضربات غير النووية ضد مختلف الاغراض التي لا تصنفها الوثيقة. ومن المهم هنا عدم تجاهل ان الصيغة القائلة «بتقليل الاعتماد على القوات النووية» تشمل فقط حالات استخدام «العدو المحتمل» للأسلحة التقليدية وليس السلاح النووي.

وتجدر الملاحظة ان الاقرار الوارد في التقرير والمتعلق بان استخدام السلاح التقليدي لا يمكن ان يحل بدلا عن السلاح النووي وان «الردع النووي للضربة النووية من الخارج» لا تعتبر الهدف الوحيد للسلاح النووي الامريكي. هذه الصيغة يمكن ان تفسر على انها تمثل النظر في امكانية استخدام الامريكان للسلاح النووي لحل المهمات الاخرى — على سبيل المثال في النزاعات الاقليمية وحتى لو استخدمت الاطراف المتناحرة الاسلحة التقليدية فقط. في التقرير جرى ذكر روسيا والصين.

وفسر التقرير عزم الولايات المتحدة بالمحافظة الى فترة غير محددة على السلاح النووي، بوجود لدى روسيا الثلاثي النووي التقليدي من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية وكذلك وجود لديها كميات كبيرة من السلاح النووي التكتيكي على الرغم من ان الجانبين لم يقوما ولا مرة بتبادل المعلومات الرسمية حول هذه الاسلحة لانه لم تجر اية مباحثات حول تقليصها. وهذا المسلك يستخدم لتبرير جدوى المحافظة على «الردع النووي الفعال» نحو روسيا.

ويجري تبرير التزام زعماء الولايات المتحدة بالعقيدة النووية المحددة، بقيام الصين الشعبية بتطوير قواتها النووية والتقليدية وكذلك عدم وجود الشفافية في البرامج العسكرية النووية الصينية التي تدعي الولايات المتحدة بان الصين تنفذها بشكل واسع وبوتائر سريعة.

وبالاعتماد على التصورات المذكورة يواصل البنتاغون السير على خط المحافظة على الثلاثي النووي الامريكي وبحيث تبقى كل عناصره في وضع ميداني وبشكل يسمح بحل مهمتين اساسيتين: ضمان الولايات المتحدة للاستقرار الاستراتيجي مع روسيا والصين وكذلك ردع بعض الخصوم الاقليميين الذين لم تحدددهم.

تم تكرار الصيغة التي وردت مرات عديدة في الطروحات السياسية العسكرية الامريكية الاخرى المتعلقة باستخدام الوسائل النووية الصاروخية والتي تقول بان الولايات المتحدة لن تستخدم السلاح النووي ضد الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ولكن فقط بشرط

ان التوجيه المعتمد الصادر عن وزارة الدفاع الامريكية في حزيران حول استخدام السلاح النووي حافظ على الاستمرارية فيما يخص النظريات النووية السابقة للولايات المتحدة. وهذه الوثيقة تعتمد في اساسها على احدى البديهيات التي انعكست في «الاستعراض القومي للسياسة النووية» للدولة الذي تمت المصادقة عليه في نيسان/ابريل عام 2010 والذي جاء فيه: «على الرغم من خطر الحرب النووي بات بعيدا ولكن على الرغم من ذلك زاد خطر وقوع هجمات نووية». وعلى هذا الاساس تم الخروج باستنتاج بعيد الامد حول ضرورة المحافظة على السلاح النووي التكتيكي والاستراتيجي لفترة مستقبلية طويلة.

وجرى التأكيد على ان «الردع النووي» الامريكي لن يقوم على «الردع النووي المضاد للقيم» الذي ينص على استخدام السلاح النووي ضد المنشآت الضخمة غير العسكرية مثل المدن وهو ما يعتبر من النقاط الايجابية في الاستراتيجية النووية «المكيفة».

ولكن في ذات الوقت وردت في وثيقة البنتاغون المذكورة نقطتان تدلان على استعداد الولايات المتحدة لمواصلة التمسك باستراتيجية الردع النووي الهجومي واستخدام السلاح النووي في الضربة الاولى حسب ما تراه مناسباً.

اولاً- تم تثبيت التخلي عن تنفيذ استراتيجية «الردع النووي الادنى» التي تنطلق من المحافظة على كمية من السلاح النووي في عهدة القيادة الاستراتيجية للبلاد لا تسمح بردع الهجوم النووي بل فقط بالرد عليه — هذا لا يتضمن توجيه ضربة نووية استباقية او الضربة النووية الاولى بل فقط الرد بضربة نووية.

ثانياً — الاستراتيجية النووية «المجددة» تحافظ بدون تغيير على «القدرة المضادة للقوة» بحجمها الملموس، مما يعني امكانية الضربات النووية ضد الاغراض العسكرية « بهدف تدنية امكانية رد نووي من قبل عدو محتمل». وبما ان الحديث يدور حول «الرد» من جانب «عدو محتمل» فان ذلك يعني في ذات الوقت ان الولايات المتحدة قد توجه الضربة الاولى ضد هذه المواقع والمنشآت.

وبغرض التأكيد على سعيها في «الانتقال» الخيالي الى وسائط القتال غير النووية وإثبات وجود لديها السعي نحو «تقليص الاعتماد على السلاح النووي» عمدت السلطات الامريكية الى الاعزاز لوزارة الدفاع بضمن تخطيط «اكثر فعالية» لاستخدام القوات الصاروخية النووية الامريكية

الى انهم تجاهلوا ولم يتطرقوا بناتا الى القسم السياسي العسكري من كلمة اوباما في برلين والوثيقة الوقائية المذكورة اعلاه للبيت الابيض، وجاء فيهما معلومات اضافية وتفسيرات عن الاستراتيجية النووية الامريكية يمكن ان تثير الاهتمام العملي لدى الجانب الروسي ولدى مؤسسات التخطيط العسكري الاستراتيجي فيها. وفي النشرة لم يتم عكس الكثير من العناصر الهامة في التقرير الامريكي التي لها عواقب عميقة على كل الوضع العسكري الاستراتيجي الدولي.

ولكن التحليل المعمق اكثر لتقرير عن استراتيجية استخدام السلاح النووي من قبل الولايات المتحدة يدل على ان القيادة السياسية العسكرية لتلك الدولة تواصل الالتزام بعقيدة الردع النووي الهجومي المتسم بالطابع العالمي وكذلك باستراتيجية «الردع النووي الموسع» على اعتباره القسم الاساسي من الاستراتيجية الاخيرة. ومن العناصر الهامة جدا في الاستراتيجية الاقليمية النووية يمكن ذكر الاسلحة النووية التكتيكية الامريكية بما في ذلك تلك المنتشرة في اوربا.

خلال قمة حلف الناتو في شيكاغو في ايار/ مايو من عام 2012 تم اقرار وثيقة عسكرية استراتيجية تحت عنوان «استعراض السياسة في مجال الردع والدفاع» وفيها تم الاعلان عن ثلاثي مركب جديد من الناحية المبدئية للحلف في القرن الحادي والعشرين على شكل «ترابط» بين الأسلحة النووية والمضادة للصواريخ والتقليدية، وهو ما ادى الى التعزيز اللاحق لهذه الاستراتيجية التي حصلت على اساس مادي اقوى واشد.

في كلمة لها خلال ندوة حول مشكلات الردع النووي في آب 2012 لاحظت القائمة باعمال نائب وزير الخارجية الامريكي لشؤون الرقابة على التسليح والامن الدولي روز غيتيميولير، ان «الأسلحة النووية والمضادة للصواريخ والتقليدية تساهم في توسيع الردع النووي وكلها تتطلب الانفاق المالي المستمر»⁽⁶⁾.

وعلى الرغم من ان البنتاغون ترك في تقريره، الحق لنفسه في استخدام السلاح النووي فقط في «الحالات الاستثنائية الطارئة» إلا انه وفي الواقع العملي يستطيع تطبيق واستخدام هذا الحق في اي وقت كان وفي اي نقطة من العالم بهدف «حماية المصالح الحيوية الهامة للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها» وذلك عن طريق الضربة المباشرة او عن طريق الرد علي الضربة. وهذا الخط للأسف لن يتم تعديله «خلال السنة المقبلة» لان تقرير البنتاغون تضمن القول ان الجانب الامريكي سينفذ هذه الاستراتيجية خلال القرن الحادي والعشرين على اقل تقدير.

هل الاستراتيجية النووية جديدة فعلا؟

تم بشكل اكثر تفصيلا عرض الاستراتيجية الامريكية الجديدة حول استخدام السلاح النووي في الوثيقة التي اعدھا البنتاغون تحت عنوان «تقرير عن استراتيجية استخدام السلاح النووي من قبل الولايات المتحدة».

وللاسف استعجل بعض المحللين الاجانب والروس بالتعليق بشكل ايجابي على هذه الوثيقة. من بينهم يمكن الاشارة الى مجموعة من باحثي معهد الولايات المتحدة وكندا، التابع لأكاديمية العلوم الروسية، برئاسة مدير المعهد. وقد عرضوا حساباتهم واستنتاجاتهم المتفائلة في نشرة خاصة في «الاستعراض العسكري المستقل» والتي ظهرت في بداية اب/اغسطس من عام 2013 (5).

وتوصل اصحاب النشرة في تحليلهم الى استنتاج لا اساس له يفيد بان هذه الاستراتيجية تدخل اليها «تغيرات جدية يجب على البنتاغون ان ينفذها خلال السنوات القليلة المقبلة». بالاضافة

الاسلحة النووية التكتيكية هي ارث الحرب الباردة

B-61-3: 170 kt
B-61-4: 50 kt
B-61-7: 360 kt (CHB)
B-61-10: 80 kt
B-61-11: 400 kt (CHB)
B-61-12: 50 kt (CHB)

في 13 قاعدة موزعة على
 6 دول من اعضاء الناتو

نشر السلاح النووي التكتيكي الامريكي في
 اوربا يعتبر بمثابة الانتهاك لمعاهدة
 حظر انتشار الاسلحة النووية.

الاسلحة النووية الثقيلة ثنائية الغرض
 للولايات المتحدة في اوربا على شكل
 قنابل جوية



تقليص الاسلحة النووية التكتيكية الروسية داخل القسم الاوربي من روسيا مع الاخذ بعين الاعتبار ان السلاح المذكور نقل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من 3 جمهوريات سوفيتية سابقة الى روسيا في النصف الاول من التسعينيات من القرن الماضي. ووفقا لمنطق واشنطن لن يمس التقليص كذلك الاسلحة النووية التكتيكية الامريكية الموجودة في القسم الاسيوي من تركيا ، هذا على الرغم من وجود داخل الاراضي التركية ليس فقط القنابل النووية الجوية الامريكية بل والوسائل الاستطلاعية المعلوماتية للدفاع المضاد للصواريخ في ولاية ملاطيا، وعدة بطاريات دفاع جوي/مضاد للصواريخ من طراز «باتريوت» موزعة في عدة مناطق تركية وبعضها تستطيع التغطية حماية مواقع القنابل النووية الجوية الموجودة على الاراضي التركية.

في برلين وعد اوباما بزيادة الدعم في الاوساط السياسية في بلاده لصالح ابرام المعاهدة الدولية الخاصة الحظر الشامل للتجارب النووية المفتوحة للتوقيع منذ عام 1996. ويجب القول ان الكونغرس الامريكي رفض ذات مرة ابرام هذه الوثيقة. ولكن الرئيس لم يتطرق ولم يذكر حتى اية مواعيد محتملة لمرور هذه عبر الهيئات التشريعية الامريكية. ويجب التذكير بان هذه الوثيقة لن تصبح سارية المفعول الا بعد ابرامها من قبل الولايات المتحدة وذلك لان هذه الدولة تدخل في قائمة 44 دولة يجب ان تبرم هذه الوثيقة.

وجدير بالذكر كذلك ان كلمات الرئيس الامريكي حول احتمال المصادقة على المعاهدة الدولية الخاصة بمنع انتاج المواد المنشطرة لاهداف عسكرية (وهي الفكرة التي طرحها الاتحاد السوفيتي في 1989) بقيت معلقة في الهواء. الطريق الامثل لانجاز هذه المعاهدة وجعلها تطبق على ارض الواقع اخيرا يمكن ان يكون مناقشتها في مؤتمر جنيف لنزع السلاح وليس من قبل مجموعات الخبراء اي كان مستواهم. ولكن اوباما وفي هذه المرة اي لم يقل اي شيء محدد يمكن ان يثير الامل في تحقيق ذلك.

ولذلك يمكن الاستنتاج ان القسم الاكبر من كلمة الرئيس الامريكي الحالي في برلين وخاصة القسم المتعلق بالمسائل السياسية العسكرية اتسم بالطابع الدعائي البحث لانه لم يتضمن اي خطة واقعية ومقبولة فيما يخص التقليص التدريجي والمتوازن للترسانات النووية — الصاروخية على المستوى العالمي. من حيث الجوهر هذه التصريحات لم تتميز بشكل كبير عن تصريحاته العلنية السابقة في هذا المجال.

اضعاف الاخرين. ولكن من وجهة نظر منطق التقليل الحقيقي وامكانية توفير القدر الاكبر من التكهّن يجب القول ان هذا الخط لا يعتبر مناسباً.

وليس صدفة على ما يبدو ان الرئيس السابق للوفد الروسي للمباحثات مع الجانب الامريكي في مجال تحضير معاهدة «ستارت-3» اناتولي انطونوف، اقر في افرودة كتبها تحت عنوان «الرقابة على التسلح: تاريخ ووضع وآفاق» بان هذه المعاهدة لم تجد الحل المناسب والنهائي لمشكلة الصواريخ المجنحة البحرية المتمركز البعيدة المدى ولا يوجد في الوثيقة منع للأسلحة الهجومية الاستراتيجية غير النووية. وقال انطونوف: «نحن نرغب بتحقيق تقدم اكبر في مجال الترسانة غير المنتشرة وكذلك تحديد بشكل ادق واشد العلاقة المتبادلة بين الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والدفاع المضاد للصواريخ وكذلك جعل المعاهدة التي تم التوقيع عليها اكثر جودة وشمولاً» (4).

ويبدو واضحاً انه وبدون حل كل المشكلات المذكورة اعلاه لا توجد اية فائدة او جدوى من السير قدماً على طريق تقليص والحد اللاحق للأسلحة الهجومية الاستراتيجية لدى روسيا والولايات المتحدة. والمسلك الذي حدده الجانب الامريكي لمشكلة الرؤوس القتالية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية «المنتشرة ميدانياً» و«غير المنتشرة ميدانياً» يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند الاستمرار المحتمل لعملية المباحثات مع واشنطن حول الحد من انواع السلاح المذكورة ويجب الاصرار حتماً على الاخذ بعين الاعتبار الوسائط الصاروخية النووية الموجودة في الاحتياط الفعال والخامل عند تحديد صيغة تقليصها في المستقبل.

في كلمته في برلين المذكورة اعلاه تطرق الرئيس الامريكي كذلك الى موضوع السلاح النووي التكتيكي الامريكي ولكن فقط فيما يتعلق بأوروبا وحينذاك طرح الصيغة المفصلة وذكر ان الولايات المتحدة «ستعمل مع حلفائها في الناتو بهدف العثور على طرق لتقليص كبير للأسلحة التكتيكية الامريكية والروسية في اوربا». ومن الملاحظ ان الرئيس الامريكي لم يستخدم خلال ذلك كلمة «النووية» — هل كان ذلك محض صدفة ام انه تعمد ذلك؟ سنفترض ان الامر محض صدفة لا اكثر.

وتدل وجهة النظر التي عرضها الرئيس الامريكي حول الاسلحة النووية التكتيكية على ان واشنطن تسعى لحل هذه المشكلة بشكل مجحف بالنسبة لنا لان الولايات المتحدة ستقلص اسلحتها النووية التكتيكية الموجودة في اراضي الغير أي في اوربا، في الوقت الذي سيتم فيه

الاتفاق الماضي «ستارت-3» الموقع في براغ عام 2010. اي تلك الرؤوس الموجودة على وسائل نقلها والموجودة في حالة الاستعداد القتالي العالية. وتنفيذ هذه الصيغة يبدو جذابا ولدى التوصل لاتفاق بهذا الخصوص كان من الممكن ان يقوم الجانبان بتقليص الرؤوس القتالية الاستراتيجية النووية من مستوى 1550 قطعة الى 1000-1100 قطعة لكل دولة وهو ما كان سيسمح للدولتين في كل الحالات بالمحافظة على الترسانة اللازمة لمنع وقوع عدوان خارجي وتوافق مع نظرية المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي عند الحدود الدنيا للأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ولكن صيغة تقليص فقط الرؤوس القتالية المنتشرة للأسلحة الهجومية الاستراتيجية يمكن ان تؤدي من جديد الى احتفاظ الجانب الامريكي بكمية كبيرة من الرؤوس القتالية النووية غير المنتشرة الموجودة في الاحتياط والتي وعند الرغبة يمكن نصبها من جديد على الصواريخ ووسائل النقل الاخرى ووضعها في الخدمة القتالية خلال فترة قصيرة. وتدل الحسابات التي جرت على اساس المعطيات المتوفرة حول الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الامريكية على ان الولايات المتحدة كانت تملك في يوم 1 تموز/يوليو عام 2013 تحت تصرف القيادة الاستراتيجية الامريكية، وبشكل اجمالي 514 حاملا غير منتشر على شكل صواريخ بالستية عابرة للقارات يمكن ان تنصب في الغواصات وفي القاذفات الثقيلة وكذلك 792 حاملا منتشرا من الفئة المذكورة اعلاه. وبهذا الشكل يبدو ان التناسب بين الصواريخ غير المنتشرة والمنتشرة يبلغ 64,9% وهذا مؤشر مرتفع جدا. وحسب اعتقادنا ان النسبة المذكورة اعلاه يمكن ان تكون اقل من ذلك بكثير وفقط في حدود لا تزيد على 10-15% للمحافظة على التوازن الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة.

ويشير «التقرير حول استراتيجية استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي» الى ان القوات الاستراتيجية النووية الامريكية ستبقى لفترة غير محددة كترسانة كبيرة في مجال السلاح النووي غير المنتشر ميدانيا. وتؤكد الوثيقة ان «الرؤوس النووية غير المنتشرة ميدانيا يمكن ان تنقل من حامل الى اخر في اطار الثلاثي النووي الاستراتيجي» وذلك كوسيلة للرد على التغيرات في الوضع الجيوسياسي» او «من اجل حل المهمات الفنية».

ومن وجهة نظر الجانب الامريكي سيسمح ذلك له باعادة توزيع الرؤوس النووية بشكل مرن في كل المكونات الثلاثة للثلاثي النووي اي تغيير امكنة توزيعها عن طريق تقوية احدها على حساب

صدرت عن البيت الابيض في نفس اليوم جرى التعليق على بعض العناصر المحددة في الاستراتيجية النووية الامريكية «المكيفة»⁽³⁾.

وتجدر الاشارة الى ان الاستراتيجية الجديدة حظيت بالتأييد الكامل من جانب هيئة الاركان العامة للموحدة للقوات الامريكية ومن قبل القيادة الاستراتيجية ومن قبل وزارة الخارجية ووزارة صناعة الطاقة الامريكية.

وبهذا الشكل يكون البيت الابيض قد اقر النموذج المعدل الثالث من حيث العدد للاستراتيجية النووية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، والنموذج المكيف الاول لها بعد عام 2002 عندما اعلنت الولايات المتحدة ومن جانب واحد خروجها من اتفاقية الدفاع المضاد للصواريخ التي بقيت تسميها وعلى مدى سنوات طويلة «حجر الاساس في الاستقرار الاستراتيجي» وشارت بعد ذلك بعملية نشر واسعة للمنظومة العلمية للتصدي واعتراض الصواريخ البالستية بما في ذلك بالقرب من حدود روسيا.

ما الذي عرضه باراك اوباما؟

عل خلفية ما تم الاعلان عنه في برلين بخصوص «الخطوات الاضافية» في مجال الحد من السلاح النووي والعبارات اللامعة القائلة بان الولايات المتحدة لن تكون في آمان كامل ما دام السلاح النووي موجودا، اعلن رئيس الولايات المتحدة الرابع والاربعون عن العزم الصلب للاعتماد لاحقا على «الردع النووي القوي والمضمون» الذي يشمل كل الكرة الارضية.

وتضمنت كلمته في ذات الوقت الحديث عن المحافظة على استراتيجية «الردع النووي الموسع» الذي تفسره القيادة السياسية العسكرية الامريكية بانه امكانية استخدام الولايات المتحدة للوسائل النووية في مناطق محددة بهدف حماية الحلفاء من خطر استخدام القوة المسلحة من جانب «دول معادية». ووفقا لهذا القسم الاقليمي من الاستراتيجية النووية العالمية الامريكية، تقع تحت المظلة النووية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة النووية التكتيكية الامريكية، كل دول الناتو واليابان واستراليا وكوريا الجنوبية وبعض دول الشرق الاوسط وخاصة اسرائيل.

والبند الاساسي في كلمة اوباما في برلين كان الاقتراح الخاص بتقليص سريع للرؤوس القتالية في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الروسية والامريكية بمقدار الثلث من الحدود القصوى المحددة في



فلاديمير كوزين

مستشار مدير معهد الدراسات
الاستراتيجية الروسي
عضو مجلس الخبرة في مجموعة العمل
الدولية لشؤون التعاون مع الناتو
في مجال الدفاع المضاد للصواريخ ،
التابعة لإدارة رئيس روسيا،
عضو مراسل في أكاديمية العلوم
الطبيعية الروسية

Vladimir.kozin.riss@yandex.ru

الاستراتيجية النووية «الجديدة» للولايات المتحدة وعواقبها على روسيا

في النصف الثاني من حزيران/ يونيو عام 2013 اعلنت الولايات المتحدة عن بعض التعديلات في مذهبها النووي.

فان مبادئها الاساسية وردت بشكل مختصر في القسم السياسي العسكري في كلمة الرئيس باراك اوباما في برلين 19 حزيران التي القاها عند بوابة براندينبورغ⁽¹⁾، وكذلك في التقرير الذي اعدده البنتاغون وبعض الوزارات الامريكية الاخرى تحت عنوان «تقرير عن استراتيجية استخدام السلاح النووي من قبل الولايات المتحدة» الذي نشر في نفس الشهر⁽²⁾. وفي وثيقة الوقائع التي

Владимир КОЗИН, Консультант директора РИСИ, член Экспертного совета Межведомственной рабочей группы при Администрации Президента России по взаимодействию с НАТО в области ПРО, член-корреспондент РАЕН «НОВАЯ» ЯДЕРНАЯ СТРАТЕГИЯ США И ЕЕ ПОСЛЕДСТВИЯ ДЛЯ РОССИИ

اليوم تضم الاوليغارشية المالية 1200 ملياردير و10 ملايين مليونير (وكل ذلك بالدولار الامريكي). وهؤلاء وبعد ان ارضوا كل رغباتهم الانسانية اخذوا يبحثون عن النصر والفوز في التنافس مع امثالهم عن طريق استخدام ممتلكات وحياة المواطنين الذين لا علم لهم بذلك بتاتا. هناك حاجة لمرحلة انتقالية نحو الشكل الجديد في ادارة الدولة — الى «الدولة التي اكتسبت الطابع الانساني». لقد منعت الحضارة الانسانية في احدة من مراحلها القديمة جدا عملية اكل لحوم البشر ولكننا في المراحل الحالية لا نزال غير قادرين على منع عمليات القتل من اجل الحصول على السلطة المطلقة وغير المحدودة. حسب اعتقادنا يمكن وقف هذه الدوامة المأسوية في التاريخ فقط من قبل الاجيال الجديدة من المواطنين الذين تتم تربيتهم على اداك الحاجة لمبدأ العلاقة بين السبب والنتيجة في الامور الاجتماعية. و فقط هذا الفهم الجديد يمكن ان يحد من التأثير التخريبي للبنية الحوكمية الادارية الحالية التي ستؤدي حتما الى التدمير الذاتي للبشرية.



داخل السلطة التنفيذية المؤسسات القانونية المستقلة — البرلمان والحكومة والسلطة القضائية.

لقد تمت استعادة الاتصال المعاكس الذي يضمن الرقابة المناسبة وفي الوقت المطلوب على قرارات السلطة التنفيذية. وتنفذ وظيفة الاتصال المعكاس من قبل اعضاء المجتمع المدني المستقلين والذين يعينهم تحقيق اهداف الدولة. وهذا المجتمع هو اقنوم الشعب السيادي.

* * *

هنا تم عرض فقط أسس الرؤية للشكل التنظيمي لتوحيد الافراد، وفيه ولأول مرة في التاريخ تم استبعاد ديكتاتورية السلطة. وهذا بحد ذاته يفتح دائرة لا حدود لها من الآمال بحياة كريمة لائقة وادراك التخلص من عواقب التنافس بين الحكام الذي يجلب مختلف وتائر التقدم العلمي في العلوم الاجتماعية وخاصة في علم الاجتماع ذاته.

ومن نافل القول ان المواطنين لا يحتاجون لاية حروب التي يحتاج لها فقط الحكام الذين وعلى مدى 6 آلاف عام قاموا ببناء منظومة الادارة والقانون في الدول والتي تهدف بالمقام الاول الى توطيد السلطة عن طريق انتاج وتحضير واستخدام وسائل قتل البشر. حاليا يعمل في هذا المجال حوالي خمس السكان من المواطنين الشباب.

من اجل معالجة الدولة المريضة بشكل مزمن واقامة علاقات جديدة داخل هذه الدولة (/بين الناس المقيمين فيها) وبين الدول وكذلك بين التنظيمات الموحدة لها يجب القيام بعملية اصلاح عميقة جدا لنظم الادارة القائمة حاليا في غالبية الدول.

وعملية اصلاح هذه هي عبارة عن مرحلة انتقالية في غاية التعقيد وهي ما يتميز به اي جسم حي وأي شيء من انتاج الانسان (السيارة او الجهاز او المنظمة او حتى الافكار). ولا شك في ان هذه الاصلاحات والتغيرات تثير المقاومة الحادة من جانب المنتجات المنظمة وخاصة من جانب الدولة.

ولا بد من القول ان التقدم في هذا المجال يستبدل حاليا بنمو تأثير العقائد الجماعية للتفوق سواء كان ذلك يتعلق بالدين او القومية او الانتماء الحزبي السياسي او رأس المال الذاتي.

اساس علمي خضع للاختبار الدقيق وذلك على اساس النظر في دساتير 28 دولة صدرت في فترات مختلفة، ومن كل مناطق العالم عمليا، والتي لها مؤشرات اقتصادية مختلفة ونظم قانونية — حكومية مختلفة.

وبهذا الشكل تم اكتشاف ان نموذج التشخيص المثالي لمنظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري يسرد نفس العناصر التي تدخل بشكل تقليدي في الوثيقة الاساسية (القانون الاساسي) للدولة — الدستور. وهذا النموذج يمكن ان يخدم كأساس للدستور الجديد لانه تم في النموذج المثالي شطب وازالة كل الامراض المزمنة الموجودة في ادارة الدولة والقانون، وطبعا سيكون مغايرا نظام وضع الدستور، وكذلك بعض عناصر هذا الدستور.

بالذات تحصل الدولة على صفة تنظيمية جديدة — صفة الشركة المساهمة الفريدة من نوعها التي يعتبر فيها ليس فقط اصحاب الممتلكات واعضاء عائلاتهم والورثة بل وكذلك منتجي هذه الممتلكات يعتبرون حملة السلطة التشريعية الاعلى اي الشعب السيادي.

والشعب السيادي بالذات هو من يطرح ومن ثم يقر الهدف الذي يختزل في ذاته المصالح المشتركة للملايين من المواطنين اصحاب التفضيلات الاجتماعية والالبيسيكوفيزيولوجية المختلفة. وهذا ما ينقذ للمواطنين من سلطة الفرد (كما سلطة كبير قطع الحيوانات) التي ظهرت في الزمن القديم والذي يتخذ القرارات في الدولة التي تعكس مصالحه الذاتية البحتة ونواياه الشخصية. ومن القرون الوسطى حصلت القرارات الذاتية للحاكم التي تتسم بالطابع الخفي غالبا، على تسمية — السياسية وسميت الدولة بالمنظومة السياسية.

وبواسطة الطرق العلمية يمكن من الهدف استخلاص مبادئ ادارة الدولة والقانون الدستوري لكي يتم عبرها تثبيت، وكمعايير قانونية، مهمات السلطة التنفيذية ووظائفها (الواجبات الوظيفية) وكذلك بنياتها.

وهذا بحد ذاته يخلص معظم المواطنين من الوهم والخيال فيما يخص المشاركة في ادارة الدولة. لقد تم التخلص من الفهم الخاطيء للفكرة التاريخية المتعلقة باستقلالية فروع السلطة وفقا لمبدأ التضامن في الادارة بدلا من مراعاة التسلسل.

في الهيكل المقترح لمنظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري تبقى السلطة التشريعية من حق الشعب السيادي فقط، وتم فصلها بالكامل عن السلطة التنفيذية المأجورة. وتعمل

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

العلاقة المعاكسة (الاتصال المعاكس) هو مبدأ طبيعي في الادارة تتميز به كل الكائنات الحية وكذلك المنجزات التي كونها الانسان (مبدأ كيرنيتكا). وانعدام الاتصال المعاكس في الدولة يمنع امكانية استبعاد العواقب غير المرغوب بها والتي قد تكون مدمرة، وتحقيق الهدف الدستوري الذي اقره الشعب السيادي.

ويؤثر العديد من العوامل التي تعيق تحقيق الهدف الدستوري على اتخاذ القرارات الحكومية وهي: 1- الايديولوجيات (العقائد) الجماعية. 2- دخول الاوليغارشيين الماليين الى السلطة والذي يتعارض مع مبدأ العدالة. 3- انعدام مبدأ العمل الاجرائي لقوانين المستوى الاعلى الذي يولد الفساد (اي استبدال القانون باتفاقات لتحقيق مآرب مشبوهة). 4- السماح بتأثير غير قانوني على السلطة (اللوبي واستخدام تكنولوجيا الترويج السياسي وغيرها) الذي يؤدي الى تحريف مفهوم القانون والحقوق. 5- انعدام الثقل المعاكس حتى الان في منظومة التعليم الحكومي، والذي يمنع من تطوير لدى الاجيال الجديدة الحاجة لتفهم وإدراك مبدأ الارتباط بين السبب والنتيجة وهو ما يشوه الوعي الحالي والمقبل ويمنع بناء بنيات ادارة فعالة ويجلب الضرر المادي والاخلاقي للمجتمع.

3-3. نشاط المجتمع المدني يلقى الدعم المالي والحماية القانونية من الدولة.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

في الوقت الراهن هذا الدعم غير موجود ويجري تنفيذ وظائف المجتمع المدني على حساب الموارد الذاتية المقدمة من جانب اعضائه.

وتجدر الاشارة الى ان دراسة أسباب المواجهة بين المواطن والدولة، بواسطة استخدام نموذج التشخيص المثالي لمنظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري، سمحت باكتشاف مصادر مرض الدولة وبالتالي القيام بمحاولة للعثور على شكل تنظيمي يمكن ان يطبق فيه هذا النموذج المثالي للتشخيص.

وكما قال الفيلسوف كانط «...الخبرة بدون نظرية تبقى عمياء ولكن النظرية بدون خبرة هي عبارة عن نوع من اللعب الذهني». وانطلاقا من هذا يمكن القول ان النموذج الذي وضع على

2-6. يقوم المواطنون بانتخاب رؤساء فروع الادارة واعضاء هذه الفروع من خلال انتخابات عامة ويجري الاختيار من بين المختصين المحترفين الذين يتمتعون بسمعة ناصعة البياض خلال كل حياتهم.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

في القرون الوسطى ترسخ تقليد انتخاب السياسيين المحترفين (اعضاء الاحزاب السياسية) وهو امر يتواصل وتستمر هذه الممارسة في مجال اتخاذ القرارات الحكومية غير الصائبة والعدمية التأهيل.

3- الادارة الذاتية (المجتمع المدني) تقوم بتنفيذ وظيفة العلاقة المعاكسة (الاتصال المعاكس) اي مراقبة تنفيذ القرارات وعواقب هذه القرارات التي تتخذ من جانب بنيات الفروع الادارية التابعة للادارة.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

هذا القسم ينعدم في كل الدساتير وهو ما يعتبر مصدر الانتقاص لحقوق وحريرات المواطن والانسان ومصدر حركات الاحتجاج بما في ذلك التي تترافق بالعنف (التمرد والثورة).

3-1. المجتمع المدني هو اتحاد طوعي مستقل عن السلطة، للمواطنين من اصحاب السلوك الفعال والذين يبدون الاهتمام الكبير بما يجري في المجتمع وبالاحداث التي تجري في العالم.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

ان التأكيد على ان الادارة البلدية والادارة الذاتية القائمتين حالياً تمثلان المجتمع المدني يتناقض مع مبدأ استقلالية المجتمع المدني المذكور لان السلطات المحلية تعتبر من الفروع البنوية لسلطة الدولة ومصحتها التي تختلف عن مصلحة السكان قد تشير امتعاض المواطنين.

3-2. وظيفة المجتمع المدني — مراقبة القرارات الادارية والقانونية وحمايتها من التأثير المنحرف في مختلف مراحل التطور وخاصة في المراحل الانتقالية.

2-3. يتم تعيين رئيس ادارة الدولة من الإداريين المأجورين و يتم قبوله في العمل باتفاق مع رئيس الدولة وذلك من اجل التحرك الى الهدف الدستوري في مرحلة محددة .

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

حتى وقتنا هذا يتخذ الحاكم اللذي يتمتع بالطابع السيادي ومعه مجموعة ضيقة من الذين يقوم بتعيينهم ، يتخذون القرارات الاستراتيجية والتنفيذية (الكربتوقراطية) . وبلا شك قد يسمح تكوين «الحكومة المفتوحة» بالتخلص من القرارات الخفية السرية غير المشروعة للسلطات.

2-4. ينتخب رئيس الإدارة من بين المختصين في مجال العمل الاداري والتسويق ومن بين الذين يتمتعون بالخبرة الطويلة الناجحة في مجال ادارة مؤسسات متناسبة مع الدولة. وتقوم لجنة حكومية مختصة مؤلفة من كبار المختصين المعروفين في مجالات العمل الاداري والتسويق والاقتصاد والقانون وغيرها من مجالات المعارف الاخرى بتحديد المرشح لشغل منصب رئيس الادارة.

ويقوم رئيس الدولة بتعيين المرشح الذي اختارته اللجنة المذكورة في منصب رئيس الوزراء. ويجري تحديد مدة عمله وحجم المرتب المالي الذي سيناله وفقا لنتائج سير الشعب نحو الهدف الدستوري.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

حاليا لا يوجد ما يوجه الموظف الكبير المسؤول نحو النتيجة النهائية وكذلك تنعدم الرقابة على نشاطات مثل هؤلاء الموظفين من قبل الشعب السيادي — المستهلك النهائي. ولا شك في ان ازالة هذا المصدر في مرض الدولة يمكن ان تتم عن طريق تفعيل المجتمع المدني (/ انظر لاحقا).

2-5. رئيس الوزراء يتخذ القرارات حول كل المسائل المتعلقة بإدارة المواطنين وسكان البلاد وممتلكات الدولة وشؤونها المالية وعلاقاتها مع الدول الاخرى. ويمنح رئيس الوزراء حق تعيين وإقالة الوزراء (ما عدا وزرا مؤسسات القوة الذين يجري تعيينهم ورفدهم من قبل رئيس الدولة) وهو الذي ينسق عمل كل فروع الادارة.

اعتبار ذلك الاساس الديمقراطي للتشريع. ولكن الحاكم كان يحتفظ بحق اتخاذ واصدار كل القرارات الاستراتيجية الهامة. ويجب القول ان آليات «الفتو» و«التقييد والتحديد» لم تتمكن من ضبط الحاكم او تقييده لان العادة جرت ان ينتخب اعضاء البرلمان وفقا للقوائم الحزبية التي يضعها الحاكم المقبل ذاته.

1-2. ان بنية ادارة الدولة التي تتخذ القرارات والتي تراقب تنفيذ المعايير القانونية التي يجب ان تضمن تحقيق بعض المراحل المعينة من الهدف الدستوري خلال كل مستويات الادارة، بما في ذلك المستوى البلدي (المحلي) تتضمن:

ا- التجمع القانوني (البرلمان)، اي المعايير القانونية ذات الطابع التكتيكي (المتوسط المدى) التي تطرح على نظر الحكومة والسلطات القضائية.

ب- الحكومة التي تقوم بصياغة المعايير القانونية الميدانية العملية ذات الطابع القصير المدى والمطروحة على الجهات المنفذة والى السكان.

ج- السلطة القضائية اي حماية حقوق وحرية الانسان والمواطن خلال مرحلة محددة من الحركة نحو الهدف الدستوري.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

ان البنية القائمة لإدارة الدولة لا تتضمن في ذاتها بعض وظائف الادارة التي تنبع من المبادئ الطبيعية وكذلك بعض القيود الواردة في الاسس الاخلاقية والمنتشرة في المجتمع الدولي. على سبيل المثال لا يوجد المطلب الذي يشدد على الاختيار الصريح المفتوح للعلاقة المناسبة والمثلى بين مبدأ الفعالية الاقتصادية ومبدأ العدالة في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة وهو ما يتسبب باثارة الازمات المالية (بما في ذلك العالمية منها) وتدهور نوعية حياة السكان وكذلك انتهاك الاتفاقيات الدولية الخاصة بتصدير الاسلحة الهجومية وتلوث البيئة.

2-2. تملك الفروع البنوية استقلاليته عند اقرار اية وثائق تشريعية قانونية محددة في اطار الهدف الموحد للدولة.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

في الكثير من الدول تتضمن السلطة التنفيذية ويدخل في قوامها اعضاء من البرلمان وهو ما يجعل الاستقلالية صورية.

5-1. يحصل الدستور على الاعتراف والاقرار القانوني من قبل المجلس الدستوري — المؤسسة الادارية القانونية التي تنتخب من بين اعلى المختصين في مجالات الادارة والقانون والاقتصاد وغيرها من مجالات المعرفة.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

ان الغالبية الساحقة من المواطنين لا تفهم ولا تدرك ما يوجد في النصوص الحقوقية وتقوم بالانتخاب وفقا للتقاليد ولذلك يمكن القول ان اقرار الدستور عبر الاستفتاء الشعبي العام هو عادة قديمة بالية.

6-1. يقوم المجلس الدستوري بتنفيذ وظيفة مراقبة تطابق القرارات المتخذة وتوافقها مع هدف الدستور.

وهذا المجلس يقوم ايضا باصدار القرارات حول مدى دستورية مشاريع القرارات القانونية. والمشرف على عمل المجلس الدستوري هو حامي الهدف الدستوري.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

حتى وقتنا هذا تبقى المحكمة الدستورية احد فروع السلطة القضائية في الدولة وهي لذلك لا تستطيع إصدار قرارات تتسم بالموضوعية. ويجب القول ان التقاليد التاريخية للعمل القضائي تتجاهل مبدأ النشاط العملي وهو ما يعيق الحماية من القرارات غير القانونية في القانون المدني العلني (ما عدا القانون الجنائي) ومن الفساد، وكذلك يساعد على تطوير مؤسسات «اللوبي» والترويج السياسي غير المشروعة.

2. يقوم القسم التنفيذي (ادارة الدولة) بممارسة وظيفة الادارة بالنسبة لهيئات الادارة الفرعية البنيوية (المؤسسات القانونية) وذلك من اجل توفير لمواطني الدولة وسكان البلاد المؤقتين الظروف الضرورية والكافية للمشاركة في حياة الدولة والحصول على الخيارات الحياتية الواردة في الهدف الدستوري خلال كل مرحلة من مراحل الحركة نحوها.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

على مدى التاريخ كانت الادارة دائما تتضمن وجود البرلمان الذي يصدر كل القرارات التشريعية (القوانين) الضرورية لادارة الدولة. في القرون الوسطى اعترف بمبدأ تقسيم فروع السلطة على

2-1. صاحب السيادة يقر عن طريق الاستفتاء الشعبي عام ر الهدف الدستوري للدولة الذي يعبر عن التحسين المستمر لنوعية حياة المواطنين واجيالهم المقبلة لفترة طويلة قادمة وخلال مراحل السير نحو هذه الفترة. والهدف يطرح من قبل لمواطنين على اساس سلال خدمات استهلاكية من قبل الدولة تليبي مطالباتهم الفيزيولوجية وتضمن امن المواطن والانسان وتوفر احتياجاته الاجتماعية ورغبته في الاحترام التطور.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

عدم وجود الهدف (او الاعلان عن هذا الهدف في ظل الانظمة الاستبدادية) لا يسمح بقيام النظام الامثل (النموذجي) لادارة الدولة والارشاد الفعال لمن ينفذ القرارات ومراقبة نتائج عملهم وهو ما يتسبب بظهور المشكلات والخلافات النزاعات في الدولة وظهور حركات الاحتجاج فيها.

3-1. حماية الهدف تنفذ بواسطة الحامي (الحارس) الذي ينتخب من قبل الشعب السيادي من بين المواطنين غير الحزبين ويكون هذا الحامي من المعروفين بين الجمهور يحظى بثقتهم واحترامهم. وحامي الهدف ينفذ الواجبات التقليدية لرئيس الدولة.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

لقد تمت استعارة دور الحامي من النظام القانوني البريطاني (اللورد – الحامي للخاتم الاكبر) وهو امر يعود في اصوله، كما يعتقد ، الى دور حامي النار في العصور القديمة. 4-1. الدستور هو القانون الاساسي للدولة الذي يؤمن تنفيذ وتحقيق هدف للدولة . ويجب القول ان وسائل تحقيق الهدف هي المبادئ الطبيعية والاجتماعية للادارة والقانون التي تحدد مهمات ووظائف منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري وبنياتها الاساسية.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

ان انعدام الرابط بين الهدف الدستوري للدولة والمبادئ التي تحدد مهمات ووظائف وبنيات الادارة لا يتطلب مشاركة المختصين المحترفين بشؤون الادارة في عملية اتخاذ القرارات الدستورية ويتم استبدال معارفهم باستخدام طرق الإملاء السياسي .

الهيكل البنيوي الوظيفي للدستور

مقدمة

الدولة هي عبارة عن شكل تنظيمي للمواطنين الذين ربطوا مصائرهم بعضهم البعض ووجدوا نتائج نشاطاتهم واعمالهم من اجل ضمان الامن والظروف الافضل لحياتهم و حياة اجيالهم المقبلة.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

الى الوقت الراهن الدولة هي عبارة عن منظومة سياسية يتم فيها تحديد مصير المواطنين، ومصير كل العالم حاليا، عن طريق القرار السياسي (الذاتي) لشخص واحد او لمجموعة ضيقة من الاشخاص — الكبريتوقراطية. وهذا القرار يتخذ عادة في الخفاء عن المواطنين وليس لمصلحتهم.

1. الكتلة الهادفة (السلطة التشريعية) تقوم بوظيفة ممارسة السلطة، اي اتخاذ القرارات الاستراتيجية الطابع (على المدى الطويل) والالزامية لكل قطاعات واشخاص الحقوق والقانون.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

هذا القسم غير موجود في دساتير الدول لانه لا يوجد هناك فصل بين وظيفة ممارسة السلطة ووظيفة الادارة وهذا مصدر الديكتاتورية.

1-1. الحامل الوحيد لوظيفة ممارسة السلطة هو المواطنون (الديمقراطية المباشرة) اللذين يلعبون دور صاحب السيادة.

عيوب النظم القائمة لادارة الدولة والقانون الدستوري

في الوقت الراهن السيادة يعتبر فقط رئيس الدولة الذي يتخذ اهم القرارات الحساسة انطلاقا من دوافعه وافكاره الشخصية. ويجري الاعلان عن سيادية المواطنين عن طريق الديمقراطية التمثيلية وخلالها نرى ان معظم الناخبين لا يهتمون بالسياسة ولا يعرفون اي شي عن المرشحين للسلطة وتجري الانتخابات تحت رقابة وسيطرة اصحاب المصالح السياسية والمالية مع تزوير محتم لنتائجها.

في هذا النموذج تم الاخذ بعين الاعتبار بعض القيود والتحديات التي لم تنل حتى الان بالقدر الكافي من السرد في القانون الدستوري او يجري اهمالها على ارض الواقع. ومن بينها على سبيل المثال واجبات المواطن التي وبدون وضع القيود اللازمة على تصرفات الدولة يمكن ان تعتبر كانتهاك لحقوق الانسان. على سبيل المثال يجب على المواطن دفع الضرائب للدولة ولكن الدساتير الموجودة لا تحدد الحد الادنى للمعيشة. الهدف المحدد للدولة وحده كحتمية قانونية يحول دون بتدهور نوعية حياة المواطن. ومن بين الانتهاكات يمكن كذلك ذكر اهمال معايير ومبادئ القانون الدولي في مجال حماية الانسانية وضغط رأس المال على نشاطات الدول.

لهذه الاسباب تبدأ عملية تكوين القانون الاساسي للدولة (الدستور) على اساس المثال النموذجي لمنظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري، تبدأ بانعقاد الجمعية التأسيسية حيث يعترف المواطنون وعن طريق التصويت العام، بانفسهم كشعب سيادي، يقومون بتحديد وقرار هدف الدولة مع الاخذ بعين الاعتبار المعايير والقيود القانونية الدولية.

ولان الهدف يعتبر هنا العامل المكون الاجمالي لكل منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري، قد يقوم المختصون وبواسطة طريقة التفريق بتقسيم الهدف الى مهمات ووظائف وبنيات ادارة الدولة والقانون بعملية وضع وتحضير مشروع دستور الدولة. ولكن وبما ان الشعب السيادي ما زال لم يقم في هذه المرحلة من اعداد الدستور، باقرار الهدف، لا يملك المؤلفون الحق في صياغة القانون الاساسي للدولة. يمكن النظر في مشروع الدستور فقط على شكل «هيكل بنوي وظيفي» للدستور ومن خلاله يتم تقديم فقط كيفية التفهم الشخصي للخصائص البنوية الوظيفية للدستور. وسيتم تحديد المحتوى النهائي له بعد اقرار الشعب السيادي لهدف الدولة. وستجري عملية تفريق الهدف وصياغة النص بمشاركة واسعة من المنظمات الشعبية والاجتماعية والافراد.

ويمكن ان يتم الاعتراف القانوني بالدستور كقانون اساسي للدولة من قبل المجلس الدستوري المتكون من الاداريين المحترفين والحقوقيين.

فيما يلي سنستعرض الهيكل البنوي الوظيفي للدستور الذي تم وضعه على اساس النموذج التشخيصي المثالي لنظام ادارة الدولة والقانون الدستوري القابل للتعميم بالنسبة لكل الدول. وفي الجدول المرفق وردت تعليقات حول انحرافات وعيوب النظم القائمة.

ويدافعون عنها. وبالنسبة للدولة كشكل تنظيمي يتضمن الهدف الاوضاع التشريعية للشخص وحقوق وحرية وواجبات المواطن الدستورية، والتي لا تناقض والاتفاقات والمعاهدات الموقعة بين الدول.

ويجب القول ان ما تم اختيار الهدف في يوم ما بهذا الشكل او ذاك لا يتطلب اي تغيير لاحقا، ولا يتأثر طبعا بمزاج اي كان. والهدف لا يسطخلص، بل يوضع ويقرر. ووفقا لقول كيلزين، يقوم بذلك المواطنون بانفسهم. ويمكن ان تؤخذ بعض مكوناته من «هرم احتياجات» ا. ماسلو. واذ كان الهدف موجزا ومليبا لحاجات الانسان الاساسية فانه يصبح مفهوما ومقبولا من جانب الكتلة الاكبر من الجمهور. وفي هذا بالذات تكمن احدى افضالياته بالمقارنة مع انتخابات الديمقراطية التمثيلية عندما يقوم الناخبون باعطاء اصواتهم لمرشحين تم تحديدهم من جانب زعيم الحزب السياسي او المقربين منه.

وجدير بالذكر ان مفهوم «الهدف» العملياتي المقصود الذي يعتبره المختصون في الادارة، وعلى مدى قرون طويلة، من الامور المعهودة لم يتم حتى الان عكسه حتى في دساتير الدول الديمقراطية الليبرالية المتقدمة. و فقط بشكل مبهم (ليس له القوة القانونية) توجد بعض عناصر «الهدف» في مقدمة دستور الولايات المتحدة لعام 1787. وفي الدول ذات الانظمة المستبدة والشمولية يتم اعلان الهدف ولكنه لا يطبق على ارض الواقع.

وكان ايمانويل كانط قد لفت الانتباه في حينه الى انه من الممكن استبدال القوانين المدنية بمبادئ الادارة لانه يمكن استخلاصها من المبادئ العامة الموجودة بحد كاف وعند الضرورة. في نموذجنا يجري النظر في 3 مصادر لمبادئ الادارة: العمل وفق مبادئ الطبيعة الحية والالتزام بالقيود التي تحددها الاخلاق الانسانية (مثلا زيادة الفعالية في المجتمع البشري يقيد مبادئ العدالة) والعمل وفق مبادئ لا توجد في الطبيعة مثل وضع الاهداف والتخطيط .

واكتشف ان نموذج منظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري يملك بعض القواسم المشتركة مع القانون الاساسي (الدستور) للدولة. ويمكن القول ان المبادئ الطبيعية والانسانية للادارة المثبتة في القانون الدستوري تملك مجموعة معايير تشريعية متشابهة وهي التي تحدد طبيعة هيئات الدولة العليا ونظام عملها وكيفية تشكيلها وصلاحيات كل منها والعلاقات المتبادلة فيما بينها وكذلك الوضع المبدئي للفرد بالنسبة لسلطة الدولة.

وطبعا ومع الاعتراف بوجود صفة تنظيمية للدولة تتوقف ممارسات اتخاذ القرارات السياسية التي تتخذ لدوافع لدى الحاكم والمقرين منه. في القرون الوسطى كانت هذه الدوافع والرغبات تشكل اساس صفة statut المنظومة السياسية القائمة وكان رجال السياسة يلعبون دور الناقل الرئيسي لرأي الحاكم .

الصفة «ستاتوت» الجديدة تفتح المجال لاستخدام منجزات الكثير من المجالات العلمية في ادارة الدولة وخاصة علم القيادة والتحكم (كبيرنيتيكا) والاتصالات المباشرة والمتعكسة ومبادئ التنوع الضروري وطريقة التفريق Decomposition وغيرها من العلوم والمعارف الاختصاصية بما في ذلك توحيد نظم الادارة والقانون الفرعية للدولة في منظومة ادارية قانونية موحدة يسود فيها المختصون وليس رجال السياسة.

وهذا الحديث الاخير يتعلق بعلم الادارة والتسويق وهو امر اكد على ضرورته وجدوى استخدامه ماكيفيلي في القرن السادس عشر ولكن مع استخدام تسمية اخرى.

في النموذج الجديد لادارة الدولة والقانون الدستوري يجري اللجوء الى المختصين في مجال الادارة والتسويق (الى جانب المختصين في القانون) وذلك لاول مرة من اجل صياغة الحلول والقرارات الدستورية.

السمة المميزة الاخرى لصفة الدولة الجديدة تكمن في انها تعيق دخول العقيدة الجماعية الى السلطة التي تقوم على المبدأ القديم «فرق تسد» الذي يقسم المجتمع الى طبقات متناحرة فيما بينها عن طريق الايحاء بتفوق ديني او قومي او سياسي (حزبي) او عقاري لفئة على اخرى.

في الشكل المثالي تم ايضا استبعاد كافة محاولات تفريق المواطنين والشعوب التي تعود في سببها الى عدم امكانية توقع مستقبل النظم التنظيمية من الناحية النظرية.

حتى وقتنا الحاضر كان ولا يزال الفرد الممثل بالحاكم والذي وكما كل البشر لديه دوافعه الشخصية ويتسم بتغير مزاجه وافضالياته بين الحين والآخر، يعتبر المصدر الفادح لكل العواقب التي تؤثر على حياة الملايين من البشر. ولكن في الشكل المثالي ازيل هذا الخطر المحيقي وتم استبدال الفرد بموضوع افتراضي وهو الهدف الذي يشكل ويقيم النوعية المرغوبة (desideratum) للحياة لكل المواطنين الذين ينتجون الخيرات المادية في الدولة

يدفع الجمهور وحشود المواطنين الى ازالة هذه العواقب من جديد عن طريق التضحية بحياتهم وبأموالهم.

وكما قال المستشار السويدي أكسنسترا الحكيم (الذي لعب الدور الكبير في حرب الثلاثين عاما): « كم هو ضئيل ذلك العقل الذي يدير العالم».

ومن اجل منع وتجنب الضرر المتعمد وغير المتعمد الذي تتسبب به قرارات الدولة للمواطنين قمنا من جانبنا ولأول مرة بمحاولة وضع طريقة لتشخيص الاسباب العميقة لمرض الدولة وذلك عن طريق استخدام «اطلس امراض الانسان» وهو اسلوب مجرب على مدى 30 قرنا . وعلى هذا الاساس من الممكن وضع توقعات صحيحة عن حالة الدولة المريضة وهل يمكن علاجها ام لا.

وكنموذج اعلى (الشكل النموذجي) لمنظومة ادارة الدولة والقانون الدستوري السليمة (بدون امراض) أخذنا دولة القانون الرمزية التي تتضمن الحماية الاجتماعية للسكان والتي تتوازن فيها مبادئ الفعالية الاقتصادية مع العدالة.

ومن اجل وضع طريقة التشخيص تم استخدام العديد من الوسائل العلمية مثل المسلك المنهجي لبغدانوف وبيرتالانفي وإيشبي وكذلك تعاليم ايمانويل كانط وشيدروفيتسكي ونظريات تشارلز داروين وبيوهنز ونظرية الادارة (كبيرنيتيكا وعلم الادارة والتسويق) لكل من فينير وكونتس وغيرهم وكذلك نظرية الأمان وعلم الاجتماع.

ونشير هنا الى بعض خصائص هذا النموذج المثالي (الشكل النموذجي). انه يمثل أساس الدولة — منظومة ادارة الدولة والقانون وليس الدولة بحد ذاتها.

الدولة هنا تتضمن في ذاتها مفاهيم البلاد والسكان والاراضي وكذلك منظومة الادارة والقانون التي يعتبرها البعض في الكثير من الاحيان كشيء مواز للدولة.

من ناحية اخرى يجب القول ان الدولة هي عبارة عن تسمية لاحد اشكال توحيد البشر وهي تدخل في مفهوم «التنظيم». وككل انواع التنظيم، فان الدولة تملك صفتها التشريعية :

statut — الميثاق الداخلي والحقوق الخاصة. على سبيل المثال — فقط الدولة تملك الحق باستخدام القسر المشروع والعنف الجسدي نحو المواطنين وصك النقود وطبع العملة وغير ذلك من الامور الاخرى.

بالاطلاع على عملية سريان المرض. لقد ادرك اطباء العالم القديم ان التشخيص الصحيح للمرض وبالتالي البحث عن وسائل لعلاج يتطلبان امتلاك معلومات دقيقة وصحيحة عن امراض الجسم البشري.

الطريقة الثانية للتخفيف من حدة الآلام كانت استخدام السحر. كان السحرة يقومون بتنفيذ رقص وحركات طقوسية محددة حول المريض مع الدخول في حالة نشوة روحية والهלוسة ومع ترديد التعويذات التي يزعم الساحر انها قادرة لاحقا على طرد المرض من الجسم. في بعض الحالات كان المريض يشفى...من حد ذاته.

وبقيت الامور هذه على حالها حتى زمننا هذا في مجال ادارة الدولة ومع فارق وحيد فقط وهو انه لا يوجد حتى الان اي تحديد وشرح لماهية الدولة السليمة ولا يوجد «اطلس تشريح» ولا سرد مبسط للعمليات الطبيعية في نشاط الدولة ولا يوجد «الاطباء» الذين يعنيههم ذلك والذين يحتاجون لهذه المعارف لكي يتمكنوا من ادراك — أي العمليات موجودة حاليا واي منها قد تظهر في الدولة المريضة لاحقا.

لقد اخذ يحل محل الاطباء سحرة جدد يستخدمون «التعويذات العلمية» لعلاج الدولة المريضة بشكل مزمن. ولكن المريض على الرغم من جهودهم لا يشعر بالتحسن ولا يشفى وذلك اما لان «التعويذات» لا تؤثر على المشكلات والازمات والنزاعات داخل الدولة وعلى علاقتها مع الوسط الخارجي المحيط او لان المرض استفحل الى حد كبير.

ان امراض الدولة (كما اطلق عليها الحقوقي الفرنسي اوريو في عام 1904 تستمر على مدى مئات السنين وتصبح مزمنة فعلا. وهي تولد حركات الاحتجاج والعصيان والثورات التي تقوم بها الشعوب المخدوعة ضد الحكام. واحيانا تتمكن هذه الشعوب من تبديل حكامها بحكام آخرين. وتتواصل مع الزمن دوامة التاريخ. وتبقى ثابتة لا تتغير المنظومة السياسية للمجتمع التي يواصل فيها الحاكم الجديد وباسم كل المواطنين اتخاذ القرارات السياسية حول مصائر هؤلاء المواطنين وهو الذي يقرر الحرب او السلام والازدهار او الخراب.

ولا يمكن قط توقع عواقب هذه القرارات التي تعكس عادة رغبات الحاكم الشخصية، وعواقب عدم تفهم العلاقة والروابط بين قوانين الادارة الحكومية وقوانين الطبيعة. وكل ذلك

سيرغي كوريتس

مختص بالمسلك المنهجي الخاص
بحل مشكلات الادارة،
بروفيسور دكتور في العلوم التقنية
syak@yandex.ru



فاليري فوربيوف

رئيس قسم القانون الدستوري في
جامعة موسكو الحكومية للعلاقات
الدولية
لدى وزارة الخارجية الروسية،
دكتور في العلوم القانونية
vorobiov@mgimo.ru



هيكل دستور الدولة

في قديم الزمان عندما ظهرت مشكلة كيف يجب التخفيف من الآلام التي يشعر بها جسم الانسان تم تحديد اتجاهين للقيام بذلك.
الاول كان يتمثل في دراسة جسم الانسان وبنيته عن طريق دراسة جثث الموتى واجسام الاحياء من البشر. وفي القرن الحادي عشر قبل الميلاد ظهر «اطلس تشريح جسم الانسان السليم» وفي القرن التاسع عشر بعد الميلاد تم أغناء هذا الاطلس بمؤشرات علم الفيزيولوجيا الذي سمح

Сергей КУРИЦ, Специалист по системному подходу к решению проблем управления, профессор, доктор технических наук, Валерий ВОРОБЬЕВ, Заведующий кафедрой конституционного права МГИМО (У) МИД России, профессор, доктор юридических наук
КАРКАС КОНСТИТУЦИИ ГОСУДАРСТВА

وكل ذلك يجب ان يضمن تقليص طرح الغازات الحابسة للدفع خلال الفترة من 1990 الى 2020 في حجم يزيد على 20 مليار طن معادل من غاز ثاني اكسيد الكربون. ولا شك في ان وصول روسيا الى هذه المؤشرات العالية سيعتبر مساهمة كبيرة في الجهود العالمية المشتركة في مجال تقليص العبء على المنظومة المناخية للارض.

ويجب القول ان المهمة الاساسية من وجهة نظر الجانب الروسي تعتبر صياغة اتفاقية شاملة جديدة تسمح بالمحافظة على كل النقاط الايجابية التي تحققت بفضل بروتوكول كيوتو وتسمح كذلك بازالة الجوانب الضعيفة في النظام المناخي الحالي. ويرى الجانب الروسي ان هذه الاتفاقية يمكن ان تصبح الاساس المتين لتسوية مناخية عادلة وطويلة الامد تاخذ بعين الاعتبار مصالح كل الدول وتكون متوازنة في كل النواحي — العلمية والبيئية والاقتصادية والسياسية. والجانب الروسي سيواصل المشاركة الفعالة في المباحثات والتعاون مع كل الاطراف المعنية وذلك وفقا لروح الشفافية واحترام مصالح كل الدول والمسؤولية الجماعية والاستعداد للحل الوسط بهدف صياغة اتفاقية مناخية جديدة في الوقت المطلوب.

وتتركز جهود الدبلوماسية الروسية على حل المهمة الاستراتيجية التالية — تحقيق اجماع حقيقي ، وليس قسري، ومنح النظام المناخي الجديد الطابع الشامل الجماعي من حيث عدد المشاركين فيه. ووفقا عن طريق ذلك سنتمكن من ضمان تسوية مناخية مستقرة وثابتة وطويلة الامد.

ومن المهم جدا ان تسجل الاتفاقية المقبلة في اتفاقية موحدة كل الالتزامات ليس فقط بالنسبة للدول المتطورة بل وكذلك الاجراءات التي يمكن للدول المتنامية اتخاذها. طبعا يمكن ان تكون مختلفة محتويات الالتزامات والتصرفات من جانب الدول المتطورة والنامية ولكن في ذات الوقت يجب ان تنعكس في اطار وثيقة قانونية دولية موحدة. واي اتفاقية مغايرة لذلك ستكون عديمة الفائدة.

الوقائع المعاصرة السياسية والاقتصادية والبيئية (وذلك على الرغم من ما قد يقوله بعض ممثلي اوساط الاعمال الروس عند انتقادهم هذا القرار الذين ينظرون الى البروتوكول المذكور كمشروع بزنس ولذلك يدعون بحرارة لمشاركة روسيا في المرحلة الثانية بهدف الحصول على فوائد تجارية على حساب استخدام اليات السوق في بروتوكول كيوتو).

ولكن في ذات الوقت يجب ان ندرك بشكل صحيح نقطة قانونية في غاية الاهمية — روسيا لم تخرج من بروتوكول كيوتو /كما فعلت كندا على سبيل المثال/ وهي تبقى احد اطرافه الكاملة الحقوق. بالتالي ستواصل روسيا الاتحادية تنفيذ كل التزامات الواردة فيه /ما عدا الالتزامات الكمية/ بما في ذلك في مجال المراقبة وتقديم الجرد والحسابات وغيرها وهي ستتمكن من تنفيذ كل الحقوق المتعلقة بالمشاركة في هذه الوثيقة.

وتعمل روسيا بشكل فعال في مجال حماية المناخ داخل اراضيها لانها تشعر بحق بوجود مخاطر كامنة ومحتملة قد تنجم عن هذه العملية وتهدد البلاد وسكانها. ويكمن بدون مبالغة القول ان روسيا تعتبر من الدول الرائدة في مجال النتائج التي تم تحقيقها على مستوى تقليص الغازات المطروحة — خلال 17 عاما بقيت عند مستوى يقل 30% عن المؤشر الاساسي لعام 1990 اي يمكن القول ان روسيا نفذت بشكل اكبر كل التزاماتها في بروتوكول كيوتو. ويمكن القول كذلك ان روسيا تعوض والى حد كبير نمو طرح الغازات الملاحظ لدى الكثير من الدول.

ومع الاخذ بعين الاعتبار دورها في العملية المناخية الدولية وانطلاقا من مصلحة وضرورة تحقيق التعاضد والاجماع في مجال المناخ خلال المرحلة الانتقالية اي الانتقال من المرحلة الاولى والثانية في بروتوكول كيوتو الى الاتفاقية الشاملة، فان روسيا الاتحادية تنجز العمل في مجال تثبيت الاهداف الوطنية الداخلية المتعلقة بتقليص طرح الغازات الحابسة حتى 25% مع حلول 2025 بالمقارنة مع مسوى 1990.

ويجري كذلك تنفيذ طيف كبير من الاجراءات على شكل وثائق تشريعية وقوانين وعمليات ادارية وبرامج وطنية. وكمثال يكفي ذكر النظرية المناخية لروسيا الاتحادية والخطة المتكاملة للعمل في مجال تنفيذها وكذلك مرسوم رئيس الدولة حول الاجراءات المتعلقة بزيادة الفعالية في مجال الطاقة والبيئة في الاقتصاد الروسي والقانون الفدرالي الروسي حول التوفير والترشيد في مجال استخدام الطاقة وكذلك استراتيجية الطاقة لروسيا للفترة حتى 2013.

طرح الغازات الحابسة ومبدأ حساب حجم الغازات المطروحة المسموح به للدول في المرحلة الثانية. وهذا بحد ذاته يمس وبشكل مباشر اسس الية التزام لما ورد في بروتوكول كيوتو. وتم كذلك شطب امكانية استخدام اثنين من ثلاثة آليات تأثير سوقية وردت في بروتوكول كيوتو وهي — الية التنفيذ المشترك وتجارة الحصص المخصصة لطرح الغازات الحابسة.

ويجب القول ان كل ما ورد اعلاه يغير الشكل والعقيدة التي كانت مقررة لبروتوكول كيوتو منذ البداية. وهذا بدروه يقلص دوافع المشاركة في الوثيقة من قبل عدة دول التي كانت مستعدة فعلا لان تاخذ على عاتقها التزامات محددة في مجال الكمية لخفض طرح الغازات الحابسة للدفع في اطار المرحلة الثانية من الالتزامات. وطبعاً لا يمكن للجانب الروسي ان يعتبر كل هذه المسائل عادلة ومبررة.

نحن كذلك لا يمكننا تجاهل حواجز الفصل بين مجموعات الدول الموجودة داخل بروتوكول كيوتو ومحدوديته الموضوعية من وجهة نظر حل المشكلات المناخية والتعقيد الزائد في العمليات الخاصة باتخاذ القرار حول الالتزامات الكمية في مجال تقليص حجم الغازات المطروحة في المجال الجوي.

وكمثال يمكن ذكر ما يسمى بالتعديلات البيلوروسية. انه فعلاً مثير للعجب: في عام 2005 اعربت جمهورية بيلوروسيا عن رغبتها بقبول التزامات كمية في مجال تقليص طرح الغاز الحابس، في اطار المرحلة الاولى/ وهو امر يجب ان يلقي الترحيب فقط ان تم النظر بدون تحامل وبشكل جدي الى حل مشكلة المناخ العالمية/ ولكن على الرغم من ذلك لم يحصل التعديل المقدم بهذا الخصوص على بروتوكول كيوتو (الذي يحدد للجمهورية المذكورة التزامات كمية في مجال تقليص طرح الغازات بنسبة 8% بمقارنة مع المستوى الاساسي في عام 1990) على العدد اللازم من الاصوات خلال 6 سنوات متتالية. ويرفض التصويت لصالح ذلك على سبيل المثال — الاتحاد الاوربي الذي يدعي دائماً انه من انصار تنفيذ الاجراءات الوقائية لحماية المناخ.

كل ذلك اعطى الاساس لروسيا لكي تعتبر ان عملية تمديد بروتوكول كيوتو ليست بالفعالة بتاتا. ومع الاخذ بعين الاعتبار العوامل المذكورة اعلن الجانب الروسي رسمياً انه لا يعتمزم الاخذ على عاتقه اية التزامات في مجال الكمية فيما يتعلق بخفض طرح الغازات في المجال الجوي في اطار المرحلة الثانية من التزامات بروتوكول كيوتو. وهذا القرار الروسي يقوم على الاخذ بعين الاعتبار

الداخلة في ملحق رقم 1 التابع للاتفاقية الاطارية الخاصة بتغيرات المناخ،(الملحق رقم 1 يتضمن قائمة الدول المتطورة والدول ذات الاقتصاد الانتقالي) الذي يحدد اتخاذ الالتزامات في مجال تقليص وتقييد عمليات اطلاق الغاز الحابس للدفع، وكذلك تقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول المحتاجة وذلك لتغطية الانفاق على مشكلات المناخ. ولكن حتى الان لا توجد التزامات محددة تتوافق مع امكانيات الاقتصادية المتزايدة لهذه الدول الواردة في الملحق رقم 1. يجب ان يتم نقل النظام المناخي لكي يتوافق مع الواقع السائد في القرن الحادي والعشرين. وعلى ذلك بالذات تتركز المقترحات الروسية حول تعديل المادة 4 للاتفاقية الاطارية الخاصة بتغيرات المناخ.

ومع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات التي جرت منذ فترة صدور الاتفاقية الاطارية الخاصة بتغيرات المناخ ، في مجال التطور التكنولوجي والاقتصادي للدول بما في ذلك دخول مجموعة كاملة من اطراف الاتفاقية الاطارية الخاصة بتغيرات المناخ الى منظمة التعاون والتطور الاقتصادي ، ترى روسيا الاتحادية انه من المهم جدا ان ضمان توفير امكانية ضمان امكانية النظر بشكل دوري في المعطيات الحديثة لقائمة الدول الواردة في الملحقات المضافة الى الاتفاقية الاطارية لتغيرات المناخ وعند الحاجة ادخال التعديلات الازمة فيها. هناك بمقدوره ان يساعد في ازالة حواجز الفصل بين اطراف لاتفاقية الاطارية لتغيرات المناخ في مجال ابداء رد الفعل على مخاطر التغيرات الشاملة والعالمية في المناخ.

ويجب القول ان الالتزامات التي فرضت بحق الدول المتطورة وفقا لوثيقة «كيوتو1» كانت تغطي فقط حوالي 30% من الكميات المطروحة من الغازات الحابسة للدفع في العالم وفي المرحلة الثانية كان هذا المؤشر وكما اشرنا اعلاه اقل بمقدار النصف. وبهذا الشكل لم يعد «كيوتو-2» يعتبر كخطوة الى الامام بل اصبح خطوة الى الوراء ان قصدنا طبعا مهمة تقليص التأثير السلبي على منظومة المناخ العالمية. وطبعاً يبدو واضحاً ان مواصلة السير على هذا الطريق سيصبح من المستحيل تحقيق الهدف المنسق عالمياً — تقييد وتحديد النمو العالمي لدرجة الحرارة عند مستوى لا يزيد على درجتين مئويتين.

وتجدر الاشارة بشكل خاص الى ان التعديلات التي ادخلت على قواعد كيوتو في الدوحة تفترض تغيرات في نظام النقل من المرحلة الاولى الثانية التزامات الحصص التي تم توفيرها في مجال

العام لنشاط الامم المتحدة. وان لم يتم وضع حد لتأجيج العدمية القانونية الملاحظة في ساحة المباحثات الاساسية المتعلقة بالاتفاقية الاطارية حول تغيرات المناخ وبروتوكول كيوتو في السنوات الاخيرة (السابقة المؤسفة الاولى جرت في مؤتمر كوبنهاغن عام 2009 وكانت الدوحة النقطة العليا في اهمال وتجاهل القانون الدولي وقواعد العمليات) فان ذلك قد يؤدي الى عواقب سلبية جدا لعملية صياغة واقرار الاتفاقية اللاحقة الشاملة في مجال المناخ.

وبالنسبة لروسيا الاتحادية كانت النتيجة الاساسية في لقاءات الدوحة — القرار الذي يطلق عملية صياغة وسيلة قانونية دولية جديدة لتحل محل بروتوكول كيوتو /المقصود هنا عملية اعداد المشروع مع حلول عام 2015 وبدء سريان مفعول الوثيقة اعتبارا من عام 2020/ وكذلك مجموعة التصورات المحددة حول المواضيع الداخلة في الوثيقة وجدول مواعيد المباحثات.

اما فيما يتعلق بقرارات الدوحة الصادرة للفترة الثانية من التزامات بروتوكول كيوتو /2013—2020/ فانه ومع الاخذ بعين الاعتبار دائرة المشاركين المحتملين في تطبيقها فهي ستشمل فقط 13—14% من الحجم العام من الغازات الحابسة للدفاء التي يتم اطلاقها وهو ما يعني وجود قيمة عملية ضئيلة جدا لذلك (بالاضافة الى روسيا لا تعتزم اليابان ونيوزيلندا اخذ على نفسها اية التزامات في اطار المرحلة الثانية، وتبقى خارج هذه الالتزامات الولايات المتحدة التي تعتبر من اكبر الدول المطلقة للغاز الحابس للدفاء في العالم، وعلى نفس المنوال سارت كندا التي خرجت في كانون الاول عام 2012 من بروتوكول كيوتو).

يجب القول ان بروتوكول كيوتو بعد كل ذلك لم يعد يتمتع بأهميته البيئية السابقة. طبعا كان بروتوكول كيوتو في حينه يعتبر خطوة مهمة جدا في تطوير التعاون الدولي في مجال المناخ. ولعبت هذه الوثيقة الدور الايجابي الكبير، وضمن ظهور التزامات حقوقية وقانونية محددة في مجال المناخ وفي الاتفاقية الاطارية الخاصة بتغيرات المناخ تم تحديد تثبيت الهدف العام في مجال منع تأثير التطور الانساني، الخطير على منظومة المناخ. وبات بروتوكول كيوتو وسيلة قانونية مستجدة دولية ولأول مرة تم عبره تطبيق آليات السوق من اجل حل مهمات في مجال البيئة.

ولكن ومنذ فترة اقراره 1997 تغيرت بشكل كبير الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للتطور العالمي. ويجب القول ان العديد من الدول المتنامية تمكنت في الوقت الراهن من تحقيق مستويات عالية في مؤشر الناتج الاجمالي الداخلي وتخطت في هذا المؤشر العديد من الدول

وخلال كل مراحل مناقشات المناخ (سواء كان ذلك في ساحة المباحثات الاساسية المتعلقة بالاتفاقية الاطارية حول تغيرات المناخ وبروتوكول كيوتو او غيرها من اللقاءات ضمن مجموعة الثمانية او مجموعة العشرين ومنتدى الدول الاقتصادية الكبرى في العالم حل شؤون صناعة الطاقة وتغيرات المناخ والجلسات الموضوعية المختصة للمستوى العالي في الجمعية العامة للامم المتحدة وغيرها) ، دعت روسيا باستمرار ولا تزال الى تعاضد الجهود من قبل كل الدول بدون استثناء في هذا الاتجاه بهدف العثور على الحل المناسب لمشكلات المناخ العالمية. ولكن وللأسف الشديد لا يزال يتحرك ببطء شديد، العمل في مجال البحث عن طرق لتسوية مناخية مضمونة وطويلة الامد تكون متزنة في كل نواحيها — العلمية والبيئية والاقتصادية والسياسية. ولا يزال هناك استقطاب واضح في المسالك التي تنتهجها مجموعات الدول وخاصة المتطورة والنامية وبالذات فيما يتعلق بالمسائل الاساسية للنشاط الخاص بمنع التغيرات العالمية في المناخ التي تؤثر سلبا على تطور التعاون الدولي في هذا المجال.

وتم التأكيد على ذلك بشكل واضح خلال سير العمل ومن نتائج جولة المناخ في الدوحة التي انتهت مرحلتها الاخيرة في جو شديد الانفعال وتسبب ذلك بحدوث انتهاكات فظة لقواعد العمليات: لم يقدم الجانب القطري الذي ترأس الجلسات، للنقاش المقترحات التي قدمت بطلب منها وباسم 3 دول وهي روسيا وبييلوروسيا واوكرانيا وكذلك وبدون تنسيق مع هذه الجهات المبادرة تم طرح على المؤتمر للتصديق عليها مجموعة من الوثائق لا تاخذ بعين الاعتبار مقترحات الدول الثلاث الانفة الذكر. بالاضافة لذلك تم وبشكل استعراضي تجاهل ما قدمه الوفد الروسي خلال الجلسة النهائية بخصوص نظام ادارة عمل الفعالية واما مجموعة الوثائق وعلى الرغم من الاحتجاج المعلن فقد تم اقرارها باجماع مزعوم لا يتوافق مع الواقع.

وبهذا الشكل تم خلال الجلسة العمومية النهائية اتباع نظام ادارة العمل محدد وكان يختلف بشكل جذري عن معايير وقواعد عمل منظومات الامم المتحدة. وهذا بالذات يقوض شرعية القرارات المتخذة حول قواعد كيوتو وهو كذلك يحمل في طياته العواقب الوخيمة والجديّة بالنسبة لعملية قبول الدول بتعديلات الدوحة (كل التعديلات الكثيرة المقررة على بروتوكول كيوتو التي صيغت بالذات لمرحلة الثانية من الالتزامات، جمعت في مجموعة عامة ونظر اليها كتعديل واحد) المتعلقة ببروتوكول كيوتو وهي بدون شك تتطلب التحليل في السياق المنهجي

عام 1997 وبات ساري المفعل في 16 شباط/ فبراير عام 2005 . وفترة المرحلة الاولى من الالتزامات هي (2008-2012) اخذ الاهتمام بذلك يزداد من جانب المجتمع الدولي. ومن المعروف ان فترة سريان المرحلة الاولى انتهت يوم 31 كانون الاول عام 2012.

واللغز يكمن في ما الذي سيحصل لاحقا. هل سيستمر عمل المؤتمر الثامن عشر لاتفاقية الامم المتحدة الاطارية حول تغيرات المناخ / الاجتماع الثامن لاطراف بروتوكول كيوتو في عاصمة قطر — الدوحة يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2012. لقد تم تمديد عمل الفعالية لمدة يوم كامل.

ويجب القول ان سبب هذه الحرارة السياسية للنقاش الدولي حول هذا الموضوع يبدو واضحا تماما: فعلى احدى كفتي الميزان هناك مشكلة بيئية جدية مع عواقب يصعب حتى التكهّن بها بالنسبة للبشرية في حال سارت الامور في تطور العمليات المناخية وفقا للسيناريو السلبي وعلى الكفة الثانية — افاق التطور الاقتصادي الاجتماعي للدول مع تخطي الفقر وضمان القدرة على التنافس في القرن الحادي والعشرين والعبء المالي الكبير الذي سيقع على عاتق الدول التي يجب عليها تنفيذ الاجراءات الضرورية لتقليص مخاطر تغيرات المناخ.

ويجب القول انه ومن وجهة نظر العلوم المعاصرة تبقى قوية ومقنعة الحجج المقدمة لصالح ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليص وتحديد تأثير التطور على المنظومة المناخية للارض. والمعطيات التي تم تجميعها وتصنيفها في التقرير الرابع لمجموعة الخبراء الحكومية المشتركة لشؤون تغيرات المناخ (وهي هيئة علمية استشارية في منظومة الامم المتحدة تأسست تحت رعاية منظمة الارصاد الجوية العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة *UNEP* وهي تجمع في صفوفها علماء كبار من كل العالم) تؤكد على وجود ظاهرة الانحباس الحراري العالمية فعلا وان احد اسبابها هو النشاط الانساني. وجليد بالذكر ان روسيا تدرك بشكل كامل حجم هذا التهديد الطبيعي وعلى اساس ذلك تضع سياستها في هذا المجال. نحن نعتبر من المشاركين الفعالين والمسؤولين في العملية المناخية الدولية وساهمنا بشكل كبير في تنفيذ الاهداف المنسقة من قبل المجتمع الدولي في هذا المجال. على سبيل المثال ابرمت روسيا في عام 2004 بروتوكول كيوتو وبذلك ضمنت انطلاقة هذه الوثيقة الهامة التي تعتبر من اهم وسائل التعاون الدولي في مجال حماية المناخ العالمي / لو لم تبرم روسيا هذه الوثيقة كانت ستبقى حبرا على ورق وذلك بسبب خصوصيات عملياتية محددة/.

اوليغ شامانوف

رئيس قسم التعاون المتعدد الاطراف في مجال
البيئة في مديرية المنظمات الدولية بوزارة
الخارجية الروسية

بروتوكول كيوتو مات — ليحيا «كيوتو-2»؟ دروس الدوحة ومسالك روسيا نحو مشكلة التغيرات الشاملة في المناخ

تشغل مشكلة التغيرات الشاملة والعالمية في المناخ ومنذ فترة بعيدة، احد المراكز الاساسية في التحديات والمخاطر الجديدة في القرن الحادي والعشرين. في السنوات الاخيرة ومع اقتراب موعد انتهاء ما يسمى بالمرحلة الاولى من التزامات بروتوكول كيوتو (بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الامم المتحدة الاطارية حول تغيرات المناخ، يحدد بالتفصيل الواجبات والالتزامات في مجال تقليص طرح الغازات الحابسة للدفاء ومواعيد تنفيذها ويحدد مؤشرات كمية في مجال تخفيض طرح هذه الغازات للدول المتطورة. صدر البروتوكول خلال مؤتمر الاطراف المشاركة في الاتفاقية الاطارية لتغيرات المناخ الذي عقد في مدينة كيوتو باليابان في كانون الاول/ ديسمبر

*Олег ШАМАНОВ, Начальник отдела многостороннего сотрудничества в области окружающей среды Департамента международных организаций МИД России
КИОТСКИЙ ПРОТОКОЛ УМЕР – ДА ЗДРАВСТВУЕТ «КИОТО-2»?*

15. Greater China's Quest for Innovation... P. 198, 345, 359.
16. Проблемы Дальнего Востока. 2010. №5. С. 86—100.
17. Мировая экономика и международные отношения. 2012. №10. С. 80.
18. Ibidem. С. 82.
19. The Economist. 2011. 24 September. P. 8.
20. Wall Street Journal; Financial Times. 2011. 9 August.
21. Bloomberg Businessweek. 2012. 4—10 June. P. S1—S4.
22. Ведомости. 2012. 3, 14 и 26 октября.
23. Bloomberg Businessweek. 2011. 30 July — 5 August. P. 19—20; 2011. 19—25 September. P. 74—75.
24. Ведомости. 2012. 9 октября.
25. Маркс К., Энгельс Ф. Сочинения. Т. 9. С. 230.



اليوم الامر يتعلق ببرنامج مماثل لانقاذ قسم كبير من الشعب الامريكي عن طريق تنسيق الانتقال من التصنيع التقليدي الى «الاقتصاد الجديد».

لدى امريكا د طريقان يمكنهما ان ينفذ هذا الانتقال عبرهما: انتقال منسق بشكل مدرك ومقصود وينفذ عن طريق ارادة سياسية، او الاعتماد على الشكل التقليدي المحافظ وهو ما قد يؤدي الى معاناة ومقتل الملايين من الامريكيين.

في الطريق الثاني ستؤكد امريكا بدون مجد توقع كارل ماركس الذي طرحه في اواسط القرن التاسع عشر وقال فيه:«فقط بعد ان تتمكن الثورة الاجتماعية من امتلاك انجازات العصر البرجوازي والسوق العالمية والقوى المنتجة المعاصرة وتخضعها للرقابة من قبل الشعوب الاكثر تقدما، فقط حينذاك سيتمتع التقدم البشري من تقليد ذلك الصنم الوثني الفظيع الذي كان يشرب الرحيق فقط من جماجم القتلى» (25).

1. Bloomberg Businessweek. 2012. 2—8 July. P. 4—5.
 2. Bloomberg Businessweek. 2011. 17—23 October. P. 14—15.
 3. Международные процессы. 2010. № 3. Декабрь. С. 24.
 4. Коммерсантъ. 2012. 9 ноября.
 5. The Economist. 2011. December 31st. P. 57.
 6. The Economist. 2011. September 10th. P. 78.
 7. Ibidem.
 8. Коммерсантъ. 2012. 9 ноября и 25 декабря.
 9. Bloomberg Businessweek. 2011. 15-28 August. P. 14.
 10. Greater China's Quest for Innovation / Ed. by H. S. Rowen, M. G. Hancock and W. F. Miller. Stanford. CA, 2008. P. 159—160.
 11. Op. cit. P. 147.
 12. Свободная мысль. 2010. № 8. С. 35.
 13. Greater China's Quest for Innovation... P. 9.
- وفقا لمعطيات وزارة المالية الصينية، حصة الشركات التي تشارك فيها الرأسمال الاجنبي تبلغ 55% من حجم تصدير اللاد و22% من المبلغ العام للضرائب التي تجمع فيها. ومساهمة هذه الشركات في حل مشكلة نقص الكوادر المؤهلة ملحوظة ايضا. ففي مؤسستها الانتاجية يشتغل 45 مليون شخص.
- (Финансовые известия. 2010. 11 ноября).
14. Ibidem.

ولكن وعلى الرغم من كل هذا النجاح ترى مجلة «بلومبيرغ بزنيس وويك» ان سمعة الشركة الصينية تدهورت في الولايات المتحدة. وسبب ذلك يعود الى وجود شكوك بانها ترتبط بالواسط العسكرية الصينية وباتهامها بسرقة حقوق ملكية ذهنية (على سبيل المثال من شركة Cisco الامريكية) الخ. ويثير نشاط الشركة الصينية المذكورة القلق الكبير لدى الكونغرس الامريكي. في تشرين الاول/ اكتوبر عام 2012 استنتجت لجنة التجسس للكونغرس ان نشاط «Huawei» و«ZTI» يهدد امن الولايات المتحدة القومي (24).

ومن كل ما ذكر اعلاه يمكن الخروج بالاستنتاج التالي: اليوم وفي المستقبل المنظور تقف الصين امام مهمات تاريخية في مجال التطور المتلاحق ولذلك لا يمكن للقيادة الصينية ان تأمل بالحصول على الدور القيادي في العالم. حتى ان تم تنفيذ الطرح القائل بضرورة التوصل الى مستوى انتاج اجمالي داخلي في الصين يعادل هذا المؤشر في الالات المتحدة مع حلول عام 2021 فهذا لن يشكل الاساس لاحتلال الصين لمنصب الاولى في العالم. هذا الشعار الصيني يذكرنا بالوعد الذي قطعه على نفسه الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف — وعد بان يبني الشيوعية في الاتحاد السوفيتي مع حلول عام 1980. في ذات الوقت فقدت الولايات المتحدة صفة الدولة العظمى الاولى على الرغم من محاولاتها وعن طريق القوة المسلحة الاحتفاظ بهذا اللقب وهو ما ازاد من حجم مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية.

لقد قيل ان هذه الازمة في الولايات المتحدة تتسم بالطابع الدياليكتي المتناقض: الازمة البنوية في هذا البلد نتيجة للتقدم التشكيلي الذي حققته الرأسمالية الامريكية. ولذلك وعلى الرغم من الازمة بقي نمط IT التقدمي من حيث معناه الموضوعي، يتطور بسرعة خلال هذه الفترة (تفيد معطيات اليونكتاد المتوفرة بان حجم استهلاك خدمات IT وبرامج الحواسيب في الولايات المتحدة بلغ 514,4 مليار دولار وحجم التصدير بلغ 13,4 مليار دولار. وبلغت مؤشرات الصين المماثلة في نفس الفترة 50,3 مليار دولار و9,3 مليار دولار).

وهذه الازمة كانت قاسية بسبب العامل الاجتماعي السياسي اي عدم مقدرة النخبة السياسية الامريكية من تخطي الخلافات بينها والتركيز على صياغة وتنفيذ برنامج ضخم على غرار خطة مارشال التي لجأ اليها قادة البلاد في السابق من اجل انقاذ اوربا من خطر الشيوعية الستالينية.

سياسة قاسية نسبيا. غيران التغيير الرئيسي يكمن في ان البنزس الصيني توجه الان نحو الغرب وبالذات نحو الولايات المتحدة. على سبيل المثال في عام 2006 بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة فقط 200 مليون دولار اما في نهاية 2010 فبلغ هذا المؤشر 5 مليارات دولار (21). وهدف هذا «الاجتياح» ليس فقط الدخول الى السوق الامريكية العملاقة بل والحصول هناك على «ناو هاو» والتكنولوجيات العالية. وقامت بعض الشركات بتكوين مراكز البحوث والدراسات التابعة لها واستجرت الخبراء المحليين. وساعدت الازمة في كل ذلك لان موجودات الشركات الامريكية باتت ارخص سعرا وتعاني الشركات هناك من نقص حاد في السيولة المالية على الرغم من وجود المال بوفرة لدى المصارف الامريكية التي كانت تخشى في فترة الازمة من اي مخاطرة كانت.

وبالاضافة الى الشركات الصينية المختصة في مجال انتاج التلفزيونات والسيارات وغيرها اخذت تدخل السوق الامريكية كذلك الشركات الصينية الكبرى المختصة في مجال الالكترونيات والاتصالات مثل «Huawei» و«ZTE». وفي عام 2005 قامت شركة «لينوفو» وهي من الشركات الكبرى لانتاج الكمبيوترات الشخصية بشراء الفرع المختص بانتاج هذه الكمبيوترات التابع لشركة «IBM» الامريكية العملاقة، وفي عام 2012 قررت الشركة الصينية اعادة الانتاج الى الولايات المتحدة بهدف الحصول «على شحنة جديدة على ما يبدو» (22).

وتبدي شركتنا «Huawei» و«ZTE» اللتان بدأنا بزمنهما في الولايات المتحدة بصفقات توريد الهواتف الذكية الرخيصة لشركات النقل، القدر الاكبر من الفعالية في الولايات المتحدة. الشركة الاولى تأسست في عام 1987 على يد احد الفنيين في الجيش الشعبي الصيني وهي اليوم تسعى لتتحول الى شركة عالمية. وتبلغ ميزانيتها مقرها في الولايات المتحدة المخصصة للبحوث والاختراعات 2,5 مليار دولار ويعمل في فريقه عشرات الالاف من المهندسين. ولهذا المقر اتصالات بمركز الشركة ك في تكساس ومراكز البحوث في المكسيك والهند وفيتام وتايلاند وبنغلاديش وتشيلي والسويد وفي 13 منطقة اخرى (يعمل لصالح هذه الشركة 110 الاف شخص في مختلف ارجاء العالم). وفي نيسان/ ابريل عام 2011 فتحت مركز بحوث تابع لها في وادي السيليكون الامريكي (23).

الف شخص (16). طبعاً لا يجوز القول ان جميعهم على الاستعداد للعودة الى الوطن ولكن يمكن اعتبارهم مصدراً هاماً لتراكم الذخر الانساني الجديد للصين.

ويجب الملاحظة ان القيادة الصينية قلقة كذلك من ضعف منظومة الابتكارات (التجديدات) الوطنية الصينية وتخصص المال الكثير من اجل العمل في مجال الدراسات العلمية والاختبارات والتجارب التصميمية. وزادت حصة الصين بسبب ذلك في مجال الانفاق على هذا القطاع حتى 12,9% في حين تبلغ حصة الولايات المتحدة 34% (17).

ويجب القول ان التخلف بدأ ليس فقط في مجال الحجم بل وفي الناحية النوعية ايضا. من المعروف ان المنظومة الابتكارية الوطنية الامريكية «تغذت» دائماً ولا تزال بالمختصين من كل العالم. اما الصين فتضطر لبناء منظومتها الابتكارية الوطنية على اساس القوى العلمية والاكاديمية المحلية. ولذلك نحن نوافق على رأي إي. نصيبوف الذي قال: «على الرغم من النجاح الواضح للنموذج الاقتصادي الصيني الا انه لا يزال من السابق لأوانه وصفه بالابتكاري»، وقوله ان «الابتكارات، وفي المقام الاول الداخلية، تلعب الدور غير المنهجي المحدد» (18).

ويمكن الافتراض بان قيادة الصين اصيبت بخيبة امل من نتائج سياستها السابقة التي تمثلت بالانفتاح الواسع للاستثمارات الاجنبية. ويجب القول ان المستثمرين الغربيين وعلى الرغم من تحقيقهم للربح الوفير في الصين لم يستعجلوا بتاتا لاطلاع الجانب الصيني على اسرارها التكنولوجية. ولعب دوره الكبير في ذلك ايضا النمو السريع في اسعار اليد العاملة في الصين وهو ما دفع المستثمرين الى نقل «التعهد» في البنس الى دول اخرى مثل اندونيسيا وفيتنام وباكستان وغيرها (19).

وزاد الطين بلة خطر الديون الضخمة المتراكمة على الولايات المتحدة لصالح الصين وذلك بسبب الوضع المالي الحرج في الولايات المتحدة. على سبيل المثال 70% من الاحتياطي الصيني في العملات الصعبة البالغ 2 تريليون دولار يحفظ بالدولار الامريكي بما في ذلك 1,1 تريليون في مستندات الخزينة الامريكية (20).

وقبل فترة قررت القيادة الصينية تغيير تكتيكها واخذنا نسمع اكثر فاكثراً من ممثلي الشركات الاجنبية شكاوى بان الصين لم تعد تستقبلها بنفس الترحيب السابق واخذت تطبق بحقها

وما ذكر اعلاه في المثال الصيني ينطبق ايضا على شركات تكنولوجيايات IT الهندية التي تأسست من قبل الهنود العائدين من الولايات المتحدة. هذه الشركات الهندية لا ترغب في العمل في مجال اختراعات IT المحفوفة بالمخاطر وتعمل في مجال البحوث فقط على اساس طلبيات من قبل الشركات العالمية خاصة الغربية (15).

وبهذا الشكل يمكن القول ان الصين والهند انضمتا الى عملية العمولة المسيطر عليها من جانب الشركات العالمية الكبرى ولكن على اعتبارهما جزءا من الدرجة الثانية او الثالثة. ليس ذلك الا نموذج محاكات، وطبعا التجديدات لها شكل مناسب. من الممكن انتاج منتجات اجمل واقل وزنا واسهل في الاستخدام، وقد يأخذ هذا الانتاج اقل من الوقت وتكون كمية المنتجات اكبر، ولكن المنتج يبقى هو نفسه إذ لا تطلب الفقات المحفوفة بالمخاطر على الابحاث وشراء معدات انتاج جديدة، وبذل الجهود لتصميم بضاعة جديدة مبدئيا. ولذلك يمكن القول ان الصين من الناحية التشكيلية لا تزال في مرتبة تطور اللحاق.

ومن بين العقبات الهامة التي تعترض طريق الدول المتنامية والمنقلة التي تبذل الجهود في تكوين النمط IT — هي محصلة اصلاح نظم التعليم التقليدية الموجودة فيها. ويجب القول ان «الاعجوبات الصناعية» التي حدثت في اليابان وكوريا الجنوبية وستغافورة والصين اعتمدت فيما اعتمدت على خليط من التعليم العصري الحديث (المأخوذ من الغرب) والتراث التقليدي (الكونفوشيوسي) بقواعده الاجتماعية الخاصة. ولكن تبين ان تكوين نمط IT وطني كامل القوام كان مستحيلا بدون تنفيذ عملية اصلاح واسعة وعميقة جدا لمنظومة العلاقات الاجتماعية في المجتمع التي تقيد في حالات كثيرة انطلاق الفكر الابداعي — اساس الاقتصاد المستجد القائم على IT.

لقد احتاجت اليابان وكوريا الجنوبية لعشرات السنين لادراك ذلك. وتبين انه لا يجوز ان يتم بشكل مبسط اخذ النموذج المطلوب من تجربة غريبة وتطبيقه في الظروف المحلية. ولذلك يحب على القيادة الصينية ان تدرخ الى قطاع IT جيلا من المواطنين يفكر بشكل جديد. وملء هذه «الثغرة» وضعت منظومة كاملة للرعاية واجتذاب الطلاب الصينيين الدارسين في الخارج. وتفيد الاحصائيات الصينية المتوفرة بان حوالي 600 الف مختص علمي تكنولوجياي من اصل صيني يدرسون ويعملون في الدول الاخرى. وفي الولايات المتحدة وحدها يبلغ عددهم 450

وغيرها. وتدل معطيات معهد الصناعات المعلوماتية التايواني على ان 80% من «هاردوير» (الاجهزة الالكترونية بذاتها) التايوانية تنتج في الصين وذلك بخلاف المنتجات البرمجية (سوفتوير). وفي ذات الوقت 60% من قيمة «المنتجات الحديدية» الصينية كانت تنتج من قبل البننس التايواني في الصين القارية (11).

ولهذه الظاهرة تعبير لامع ولكنه في الحقيقة بعيد عن الواقع — تعبير «مثلث السيليكون» الذي يتكون من «وادي السيليكون الامريكي والمدينة التقنية في تايوان و مدينة شنغهاي بالصين القارية». وهذا المثلث ان كان موجودا بحق فهو حتما ليس بالمتساوي الاضلاع. الارباح الرئيسية كانت طبعاً للضلع الاول — مصدر التكنولوجيات، وحصل الضلع الثاني على قسم كبير من الربح والمجد والشهرة، والباقي من الربح والايادات الضريبية خفيفة الوزن كانت من نصيب الصين.

وومع ذلك لا بد القول ان شركات العالمية تعمل في الصين كذلك بدون الوسطاء التايوانيين ليس فقط من تايوان وليس فقط عن طريق الوسطاء التايوانيين: لقد قامت 480 شركة من اصل 500 شركة عالمية كبرى بتأسيس فروع لها في الصين بما في ذلك 90 من اصل مئة شركة عالمية في مجال تكنولوجيا IT (12). ولكن يجب الاخذ بعين الاعتبار ان هذه الشركات الاخيرة لا تقوم في الصين الا بتجميع المنتجات الجاهزة، اما الاقسام التي تحتوي على البرمجيات (الرقائق الالكترونية وللوحات التلفزيونية والاقراص الصلبة) فتأتي من اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ومن تايوان ايضا. ولذلك وعلى الرغم من ان الصين شغلت في عام 2006 المرتبة الثانية في العالم في مجال تصدير المنتجات الالكترونية بعد الولايات المتحدة (بقيمة 343 مليار دولار) إلا ان 75% من هذا التصدير كان يتضمن في ذاته استيراد مسبق للأجزاء المكونة، وفي المحصلة كانت الكلفة المضافة الحقيقية في الصين ذاتها تبلغ فقط 85 مليار دولار (13).

وتدل المعطيات المتوفرة على ان النفقات التي تنفق على انتاج المنتج الجديد «ابل اي باد» بلغت في الصين 150 دولارا للقطعة والقيمة المضافة في الصين فقط 4 دولارات. وبما ان سعر البيع كان بلغ في الولايات المتحدة والدول الاخرى قيمة 299 دولارا، فيمكن القول ان الربح الاساسي في هذه العملية كان شركة «ابل» (14). خلاصة القول، يدل كل ذلك ان الشركات الصينية لا تزال تركز على انتاج الاجهزة والاجزاء الطرفية.

السوق العالمية (منظمة التجارة العالمية)، وعلى التعاون التكنولوجي المكثف مع الشركات العالمية الاجنبية، وتكوين مراكز بحوث في مجال التكنولوجيات العالية، والاستخدام الاقصى لموارد «الصين الكبرى» بما فيه هونغ كونغ وتايوان وكذلك الجاليات الصينية في جنوب شرق اسيا (سنغافورة وماليزيا واندونيسيا) وفي كل العالم وبشكل خاص في وادي السيليكون في الولايات المتحدة.

وتم تكوين اكبر المراكز التكنولوجية في لانفانغ التابعة لبكين، وشنغهاي (في منطقة بودون — Zhangjiang هاي تيك بارك)، وفي المنطقة الاقتصادية الخاصة شينتشين على الحدود مع هونغ كونغ. وهذه المراكز هي عبارة عن مناطق انتاجية علمية متكاملة تشمل العديد من الجامعات ومعاهد البحوث والمؤسسات لانتاج منتجات IT. على سبيل المثال «ZGC» في بكين تضم 7,1 الف الف شركة IT و39 جامعة و200 معهد بحوث (10).

ويجب القول ان هونغ كونغ لعبت في المرحلة الابتدائية الدور الاساسي في حجم النجاح الذي تحققت في مجال ورشات الانتاج العالية التكنولوجية وفي مجال انتاج المنتجات التصديرية. وبعد ذلك يأتي دور البنس التايواني في الصين القارية حيث لعبت شركات التكنولوجيات المعلوماتية التايوانية الدور الكبير.

ان شركات تكنولوجيايات IT التايوانية تأسست في وقتها بدعم من حكومة الجزيرة وعلى ايدي ابناء تايوان الذين تعلموا وعملوا في وادي السيليكون الامريكي وحافظوا على علاقاتهم مع الشركات العالمية الامريكية، وعند العودة الى الوطن اقاموا شركات تنتج نفس المنتجات. وكانت التجديدات التي ادخلتها في البنس ثانوية وشملت الشكل الخارجي والتكليف مع السوق المحلية وتسريع عمليات الانتاج والنقل الى الاسواق ولم تتعلق قط بانشاء منتجات جديدة.

ولكن على الرغم من ذلك تمكنت بعض هذه الشركات من الحصول على اعتراف اقليمي او حتى عالمي. وامت بسرعة عملية استيعاب سوق تايوان وزاد سعر اليد العاملة هناك ولدى ظهور اول فرصة انتقل البنس الى الصين القارية. وفي كل تكنوبارك وفي المدن الكبرى الكثيرة في الشريط الساحلي الجنوبي الشرقي للصين اسس رجال الاعمال من تايوان شركاتهم وسيطروا ليس فقط على السوق المحلية بل وعلى تصدير الكمبيوترات والهواتف النقالة والرقاق الالكترونية

ولكن بماذا يمتلئ اليوم الناتج الاجمالي الداخلي الصيني وماهي خصائصه المميزة؟

المعطيات والوقائع التالية تعطي الاجوبة على هذا السؤال:

1- الصين لم تصبح بعد دولة حضر كاملة ولا تزال نسبة سكان المدن فيها فقط 51% ويعيش في الريف 48ر7% من السكان. وهناك فارق كبير في دخل الفرد بين هاتين الفئتين من السكان. مورد الفرد في المدن يبلغ 3434 دولارا (21810 يواني)، وفي الريف يبلغ هذا المؤشر الف دولار فقط (6977 يواني). ووفقا للمعطيات المشذبة يحصل 128 مليون شخص في الريف على 361 دولار (2800 يواني) لكل منهم في العام (8).

2- تنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين ثلثي المنتجات الصناعية وتضمن نصف الموارد الضريبية للدولة وفيها يعمل حوالي 80% من العاملين (حسب معطيات وزارة الصناعة ووزارة الاعلام) (9).

3- في بعض الاحيان يذكر النمو المتسارع لاستهلاك الطاقة في الصين ويعتبر ذلك كحجة تدل على تقدم هذه الدولة على الدول المتقدمة صناعيا. ولكن يجب الاخذ بعين الاعتبار ان «تأخر» الولايات المتحدة او بالذات المانيا واليابان يرتبط بالنجاحات الكبيرة التي حققتها هذه الدول في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وتوفير الطاقة وفعالية استخدامها العالية.

ونحن عمليا وصلنا الى تحديد المعيار الاساسي الذي يمكن عبره الحكم على الفرص المتوفرة لهذه الدولة او تلك في شغل مرتبة القيادة في عملية التكوين اللاحق لتطور الراسمالية في ظروف العولمة اي تكوين بنيات «العمل الاجتماعي المباشر» على اساس التكنولوجيات المعلوماتية. وهذه المعايير من حيث الجوهر اثنتين فقط: مستوى نمط «IT» المتكون في اطار الدولة ومدى التأثير الايجابي لهذا النمط على تشكيل بنيات «العمل الاجتماعي المباشر» الشاملة عبر القوميات والحدود.

ويجب القول ان القيادة الصينية ادركت منذ فترة بعيدة (على الاقل في الثمانينيات من القرن الماضي) قيمة التكنولوجيات المعلوماتية بالنسبة لحل المهمات الطموحة جدا في استراتيجية تطور اللاحق. وبعد نقاشات طويلة توقفت على ما يبدو عند انفتاح الصين على

ذلك استهلاك الفولاذ والطاقة وبيع السيارات والهواتف النقالة وغيرها) ومع الاخذ بعين الاعتبار ان الاقتصاد الصيني سينمو في العقد المقبل بشكل متوسط في حدود 7,75% في العام والاقتصاد الامريكي فقط بنسبة 2,5% في العام. وتم كذلك الاخذ بعين الاعتبار العامل التالي — التغير في مستوى التضخم المالي وغيره من العوامل. وفي نتيجة كل هذا العمل التحليلي توصل الخبراء الى استنتاج وهو ان تم الحساب وفقا لppp فمؤشر الناتج الاجمالي الداخلي الصيني سيلحق مثيله الامريكي في عام 2016 وسيسبقه، وان تم الحساب وفق لسعر الصرف في السوق فسيحدث ذلك في عام 2018 . ولكن في الحالة الثانية سيكون مستوى دخل الفرد في الصين اقل بأربع مرات من مثيله الامريكي⁽⁵⁾.

وفي كتابه الجديد «Eclipse» قدم البروفيسور ارفيند سوبرامانيان من جامعة بيترسون لاقتصادية الأمريكية ، صورة جديدة مثيرة للتغير في الدور السائد لاول 3 دول في العالم. واخذ البروفيسور بعين الاعتبار في تحليله 3 عوامل وهي — الحصة في الناتج الاجمالي الداخلي العالمي والتجارة وتصدير رؤوس المال. وقدمت المجلة المذكورة اعلاه شرحا مفصلا للكتاب المذكور في عددها الصادر في ايلول/سبتمبر عام 2011 ونشرت الجدول التالي نعرضه هنا بشكل مختصر.

صورة الاولية في الاقتصاد العالمي (%)⁽⁶⁾

اليابان	الصين	الولايات المتحدة	في عام 2010
-6,9	-12,3	13,3	
الهند	الصين	الولايات المتحدة	في عام 2030
-6,3	-18	10,1	توقع

وبهذا الشكل وحسب رأي المؤلف يمكن القول ان الصين ستصبح الدولة الرائدة في الاقتصاد ولكن المؤلف يدرك تماما ان هذه الزعامة نسبية ولذلك يسمي الصين لعام 2030 الدولة العظمى المبكرة. وتضيف المجلة ان البعض يفضل تعبير «دولة عظمى سابقة الاوان» لان الصين ستصبح كبيرة قبل ان تصبح «غنية»⁽⁷⁾.

المنظور ولكن الخلاف بينهم يتعلق فقط بالمواعيد. البعض يحسب الامور عن طريق تساوي القدرة الشرائية (purchasing power parity) (ppp) والبعض الاخر يعتمد على سعر صرف الدولار. ومع ذلك يضيف البعض الى المؤشر الاساسي مؤشرا «الثانويا» (حسب اعتقادنا اكبر قوة ولكنه لا يصلح لتبرير التقدم التكويني. على سبيل المثال بعض الدول الغنية ماليا ولكن المتخلفة اجتماعيا تدخل في عداد الدول التي يبلغ دخل الفرد السنوي المتوسط فيها 60 الف دولار، ولكن على الرغم من ذلك من المستبعد ان يدون بمقدورها التنافس على شغل دور الزعامة في العالم).

لنعد الى الصين. يعتبر المصرف الدولي ان حجم مؤشر الناتج الاجمالي الداخلي الصيني في عام 2011 بلغ وفقا لـ 10 ppp تريليون دولار مقابل 14,6 تريليون دولار في الولايات المتحدة. في ذات الوقت بلغ الناتج الاجمالي الداخلي الصيني بالنسبة لعدد السكان فقط 16% من متوسط الداخل الامريكي. من كل ذلك يمكن الاستنتاج بان تخطي الفارق المذكور اعلاه يتطلب عشرات السنين. ويحاول مؤلف المقالة ومن خلال استعراض هذه الارقام ان يهدئ من خاطر الامريكان الذين يبدون القلق من تعاضم قوة الصين مؤخرا وينصحهم بزيارة ولاية «غويتشيجو» الصينية الفقيرة التي يبلغ حجم الدخل فيها فقط 40/1 من المتوسط الامريكي. وقال المؤلف: «حينذاك ستشعرون بأنفسكم افضل بكثير» (2). وبالفعل الناتج الاجمالي الداخلي بالنسبة لعدد السكان في الصين التي يبلغ عدد سكانها 3,1 مليار نسمة ليس قط بالكبير ويبلغ فقط 7,3 آلاف دولار. هذا الرقم طبعا اعلى مما هو عليه في الهند (1030 دولارا) ولكنه اقل بكثير من المؤشر في البرازيل (8,2 الف دولار) وفي روسيا (8,7 الف دولار)، وهو لا يقارن قط مع حجم المؤشر الياباني (الذي يبلغ 39,7 الف دولار) والماني (40,9 الف دولار) الامريكي (46380 دولارا) (3). ويجب القول ان حل هذه المشكلة سيتطلب المتسع من الوقت. في تقرير قدم لمؤتمر الحزب الشيوعي الصيني في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2012 تم طرح مهمة مضاعفة مورد الفرد في عام 2021 عندما يتوقع ان يزيد حجم الناتج الاجمالي الصيني على مثيله الامريكي (4).

وهذا المؤشر اكثر اعتدالا مما جاء في حسابات مجال «ايكونوميست» في كانون الاول/ديسمبر عام 2011. اجرت المجلة هذه الحسابات مع استخدام مجموعة كبيرة من المعطيات (هما في

عندما اخذت مجموعة غير كبيرة من الدول لاول مرة بالسير على طريق التطور الرأسمالي كانت محاطة بدول اقل منها تطورا ولذلك لم يكن يتوجب عليها الاستعجال. وقامت بهدوء وببطء بالعبور عبر طريقها المذكور على مدى عدة قرون من التعاون البسيط الى مرحلة الانتاج في المعامل نحو مرحلة الاحتكار. ويجب القول ان الدول «التي تحاول اللحاق بالتطور» لا يمكن ان تسمح لنفسها بتكرار هذا الطريق الطويل الذي يحاول الغرب فرضه عليها تحت شعار «التغريب أو تأو رب». وحتى دور الدولة في الدول الرأسمالية المتطورة ذاتها تعرض للتقليص وحيانا للتعتيم من جانب انصار النموذج الانكلوساكسوني. ولكن يمكن من تاريخهم غير البعيد ان نذكر مثالين واضحين على الاقل. عندما تم اخيرا العثور على النفط والغاز في بحر الشمال قامت حكومة النرويج وعلى الفور بتكوين شركة «ستات اويل» الحكومية التي لعبت دور الشركة المنتجة وفي الوقت ذاته دور الهيئة الضابطة للشركات الاجنبية التي سمح لها باضمام الى «upstream» النرويجي.

وفي وقت لاحق تم وتحت ضغط قوي من جانب الاتحاد الاوربي تحويل «ستات اويل» الى شركة مساهمة علنية ولكن مع بقاء السيطرة فيها للدولة. والمثال الاخر — بعد الحرب العالمية الثانية تم في ايطاليا تكوين شركة حكومية للنفط والغاز «ايني» التي حاولت لفترة طويلة الانضمام الى كونسورتيوم النفط الانكلوساكسوني الذي القيت عليه تسمية «الاخوات السبع». ولكن الطلب رفض الا ان «ايني» تمكنت من المرور عبر كل الحواجز لتتحول حاليا الى احد اللاعبين المعروفين في مجال النفط والغاز.

ونعود الى موضوع «التحدي» الذي يقال ان الدول المتنامية صناعيا طرحته في وجه الدول العالية التطور. وخلال ذلك لا يجوز لنا ان نتجرد ونبتعد عن السؤال التالي: على ماذا قام هذا «التحدي» وكم هو عال «العيار التكويني» لمؤشر الناتج الاجمالي الداخلي لديها.

من الواضح ان التأكيد على وجود مؤشر عال للناتج الاجمالي الداخلي لا يخبرنا باي شيء عن بنية هذا المؤشر ولا عن نوعيته، ويجب القول ان الاقتصاد الكبير لا يعني قط «المتقدم». لننظر الى كل هذه النواحي وفقا لمثال «المرشح رقم 1» لشغل المقام الاول في الاقتصاد العالمي أي الصين التي قام الكثير من الخبراء الاقتصاديين في العالم بمنحها لقب «الاقتصاد الثاني في العالم» وتوقعوا لها بشغل المركز الاول. يتحدث الكثيرون عن احتمال وقوع ذلك في المستقبل

الدولة في مختلف أشكالها ظهرت في البداية خلال «العجوبة اليابانية» وتكررت ووفقا للنموذج الياباني في كوريا الجنوبية ومن ثم في سنغافورة وبعض دول جنوب شرق اسيا (الآخري).

والكاتب يسرد مثال الصين التي بلغت فيها حصة الدولة في الشركات الحكومية الكبرى (عددها 121 شركة) في عام 2002 ما يقارب 360 مليار دولار فقط ولكنها ازدادت في 2010 لتصل إلى 23 تريليون دولار.

ويحذر كاتب المقالة من عدم التقييم الصحيح لمقدرة وامكانيات راسمالية الدولة. ويواصل الكاتب تحليله للتجربة الصينية ولكنه خلال ذلك لم يذكر اية ارقام او وقائع حول انجازات الصين في المجال الابتكاري ويكتفي فقط بالتأكيد بشكل مبسط على انه، وعلى الرغم من الانفاق الضخم الزائد في بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، كان تدخل الحكومة فعالا جدا وشجع الاختراعات والتصاميم العلمية وتطوير القطاعات المتقدمة في الانتاج.

بعد ذلك يركز مؤلف المقالة على تجربة البرازيل. ومن الواضح انه لا يدرك تماما انه يتناقض مع طرحه في بداية مقالته ويواصل القول ان الحكومة البرازيلية قامت قبل 30 عاما بتمويل قطاع بناء الطائرات وهو ما جعل الطائرة النفاثة من طراز «إمبراير» تحتل مكانها المرموق في السوق العالمية للطائرات الاقليمية من هذا النوع. وبعد ذلك يسرد الكاتب الانجازات المرموقة الآخري للبرازيل.

اجل البرازيل فعلا تعتبر المثال الساطع للنجاح الصناعي الذي حققته الدولة المتنامية. لكن كان يجب القول ان الاساس لذلك وضع خلال فترة ادارة الديكتاتورية العسكرية في 1964—1985. لقد ساهم الجنرالات الثلاثة، الذين حكموا البلاد في التسلسل في تلك الفترة، في فرض مرحلة التصنيع في البلاد. وفي نفس الفترة تقريبا حقق ديكتاتور عسكري اخر في دولة اخرى — كوريا الجنوبية — «عجوبة صناعية» في بلاده عن طريق تكرار التجربة اليابانية الى حد كبير. وبهذا الشكل يمكن القول ان نموذج راسمالية الدولة (في كل اشكاله وظهوراته) لا يعتبر ظاهرة غريبة غير معتادة في عملية تطور للحاق في العديد من الدول بل هو عبارة عن احد الشروط الطبيعية لتنفيذ هذا التطور.

الامم المتحدة لا يجعلها تشكل عناصر متشابهة في جسم هذه المنظمة. بالذات التنوع بات يعيق على مدى عشرات السنين تحقيق الوفاق في مباحثات الدوحة، او على سبيل المثال لاصدار وثيقة جديدة فعالة بدلا عن بروتوكول كيوتو وذلك خلال المؤتمرات السنوية للامم المتحدة حول المناخ.

والتعايش العالمي يمكن بشكل مشروط تماما ان يقسم الى عدة مجموعات كبيرة (بشكل مشروط لان في كل مجموعة من هذه المجموعات توجد فوارق مميزة لها):

1- الدول الرأسمالية المتطورة. غالبية هذه الدول تخطت مرحلة التصنيع وبدأت تظهر فيها عناصر مجتمع ما بعد التصنيع (مجتمع IT).

2- الدول المتنامية صناعيا التي تحاول تطبيق التحديث الصناعي وتحاول كذلك بهذا الشكل او ذاك الانضمام الى منجزات المجموعة الاولى في مجال ما بعد التصنيع.

3- الدول النامية في مرحلة الرأسمالية المبكرة وهي تشكل اليوم غالبية دول امريكا اللاتينية وافريقيا وبعض دول اسيا.

4- الدول الضعيفة النمو التي تناضل في سبيل البقاء والسمود.

5- الدول المحبطة التي لم تتمكن من الصمود ولم تتمكن من تكوين نفسها كدولة.

ويبدو واضحا تماما ان اهتمامنا يتركز على المجموعة الاولى والثانية اللتين وحسب رأي غالبية الخبراء في العالم، تجاهد بشكل منفرد او جماعي للحصول على مكان القيادة والزعامة في الاقتصاد العالمي وفي المجتمع العالمي بشكل عام. وهنا نستعرض بعض ما نشر مؤخرا حول هذا الموضوع وفيه جرت محاولة تبرير الوضع المذكور. الحديث يدور عن مقالة كتبها جوشوا كورلانتشيك، الموظف في مجلس العلاقات الدولية (1).

لقد بدأت المقالة من التأكيد التالي: «في السنوات الخمس الاخيرة حاولت الدول المتطورة الخروج من الازمة ولكن خلال ذلك ظهر نوع جديد من الرأسمالية الذي اخذ يطرح التحدي بوجه اقتصاد الدول المتمسكة بمبدأ «laissez-faire». ويجب القول انه وفي العديد من الدول المتنامية اخذت رأسمالية الدولة تحل محل السوق الحرة وخلال ذلك تملك الدولة الشركات او تلعب الدور الرئيسي فيها عن طريق دعمها او توجيهها» (هذا التأكيد من جانب كاتب المقالة عن السنوات الخمس الاخيرة يبقى في غاية السطحية. رأسمالية

تزداد وتتعاظم (ولكنها لا تزال حتى الان في مرحلة التكون والتشكل، وهي عملية ستستمر عشرات السنين) وفي البداية قوبلت بنظرة متشائمة وسلبية من جانب الكثيرين ولم يعترف بها على مدى سنوات طويلة. وكانت تطرح الكثير من الحجج في محاولة لتفنيدها وللتأكيد على عبثية ظهور «نظرية الاقطاب المتعددة».

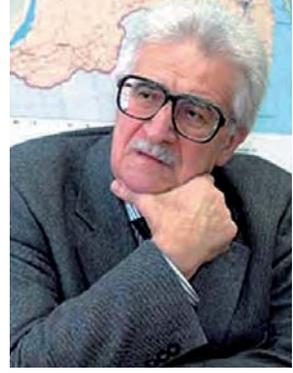
ولكن العالم المتعدد الاقطاب ليس نظرية او تصورات بل بات واقعا وحقيقة قائمة فعلا. ولهذا السبب بالذات تبخرت بسرعة في العديد من الدول (ومن بينها روسيا) فكرة العالم الاحادي القطب التي طرحت من جانب الامريكان وحلفائهم. في بداية الازمة انتشرت موضة الحديث عن ظهور العالم الثنائي القطب من جديد ولكن مكان الاتحاد السوفيتي احتلت الصين الشعبية التي اخذت قوتها الاقتصادية تتعاظم بسرعة وكذلك قدراتها العسكرية والتي لم تتأثر إلا بشكل تافه بالازمة الاقتصادية العالمية — شمل ذلك فقط تقلص بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي (من 10% سابقا الى 7,5—8%). واخذ البعض يتحدث عن نوع جديد من الرأسمالية يتحدى الانظمة القائمة في الدول الغربية ويسبقها الواحدة بعد الاخرى. اما الصين فقد تمكنت الصين من ان تسبق الدولة الثانية من ناحية الاقتصاد في الترتيب العالمي — اليابان، وهي تسعى جاهدة لتحل محل الولايات المتحدة في المركز الاول. ويجب القول ان غالبية الخبراء بما في ذلك خبراء الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى، على ثقة اليوم من ان الصين ستتمكن من تحقيق ذلك. وبهذا الشكل يكون قد ظهرت لدينا اسطورة جديدة لا اساس لها على ارض الواقع.

في حقيقة الامر لا يجوز ان نعتبر كتحليل علمي، المقارنة السطحية بين بعض المؤشرات مثل مؤشر الناتج الاجمالي الداخلي الاحصائي او حتى بالنسبة لعدد السكان، وذلك انطلاقا من ان العالم المعاصر متجانس القوام، في الوقت الذي يؤكد فيه الواقع على ان عالمنا هذا ليس بالشامل المتجانس (كما يؤكد بعض الخبراء الروس) بل هو عبارة عن عالم التعايش لاكثر من 200 دولة متفاوتة ومختلفة في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي. ومقارنة هذه الدول فيما بينها بدون الاخذ بعين الاعتبار ما ذكر اعلاه تشبه تماما تعيين درجة حرارة الجسم المتوسطة في المستشفى بغض النظر عن تشخيصات الامراض. من المعروف ان لكل دولة من دول العالم اهدافها الجيوسياسية والجيواقتصادية، وكون هذه الدولة من اعضاء

نوداري سيمونيا

اكاديمي في اكااديمية العلوم الروسية

simonia@imemo.ru



اناتولي توركونوف

اكاديمي في اكااديمية العلوم الروسية

tork@mgimo.ru



العولمة ومشكلة الزعامة العالمية

لا شك في ان الانهيار المفاجئ للعالم الثنائي القطب كان له اثنين من العواقب الهامة التي لم تدرك و/أو لم يتم الاعتراف بها بشكل مقصود من قبل العديد من المشاركين في العلاقات الدولية. اولاً — هذا يمس فقدان اسس الضرورة الموضوعية لوجود صفة «الدولة العظمى»، هذه الصفة التي ظهرت واستمرت خلال فترة المواجهة العقائدية بين المنظومتين او كما كان يقال حينذاك «بين المعسكرين». ثانياً — ظهرت بشكل مكشوف النزعة نحو تشكيل العالم المتعدد الاقطاب التي ولدت تحت «غطاء» العالم الثنائي القطب. واخذت قوة هذه النزعة

Нодари СИМОНИЯ, Академик РАН, Анатолий ТОРКУНОВ, Академик РАН
ГЛОБАЛИЗАЦИЯ И ПРОБЛЕМА МИРОВОГО ЛИДЕРСТВА

وفي الختام اود التوقف عند حق الانسان وعند البعد الانساني على اثر التسوية بعد الحرب في اوربا والعالم. كل هذا لاقى انعكاسه في الوسائط الدولية المواتية مثل البيان العام لحقوق الانسان واتفاقية الامم المتحدة وهو ما صاغ القاسم المشترك للمقاييس المقبول من جانب الجميع .

يجب القول ان محاولات البعض خلال السنوات العشر الاخيرة لنشر تفسيره الخاص لهذه الحقوق والحريات او تلك واعتبار ذلك امرا عاما ينطبق على الجميع، يزيد من التعقيد في المناخ العام للعلاقات الدولية. وهذا من حيث الجوهر يعتبر من العوائق في وجه الجهود الجماعية المنسقة الهادفة الى ضمان ما تم الاتفاق عليه في اطار المجتمع الدولي بشكل عام. الدقة هامة جدا في هذا الموضوع لان ما تمت صياغته في السنوات العشر الاولى بعد الحرب العالمية الثانية عكس الادراك العام للقيم التقليدية للمجتمع بما في ذلك التوازن بين الحقوق/ الحريات والمسؤولية عند استخدامها. لا يجوز فرض الطابع المطلق على الاولى والاهمال التام للثانية لان ذلك يجري للضرر للعلاقات لمجمع العلاقات بين الحضارات الذي يقوم ويعتمد بالاساس على العمومية الاخلاقية الوارد في كل الاديان. وتخطي هذا التناقض او في الواقع تخطي النزعات السلبية للتدمير الذاتي ستكون احد اهم التحديات التي ستواجه الانسانية في القرن الحادي والعشرين.



ولكن الموضوع يبدو اعرض من ذلك بكثير. وكما قال الخبير الروسي المعروف كاراغانوف ان العالم يغوص حاليا في حالة ذهول ويجب لذلك تنشيط الحوار الدولي حول كل مسائل التطور. يجب القول ان الرقابة المعلوماتية تتعارض بشكل مباشر مع اهداف هذا النوع من تبادل الافكار. يجب توفير الظروف المتساوية للجميع وبدون ذلك تكون المشاركة في مثل هذه المناقشات تكون عبثية ولن تساعد في حل المشكلات العالم الحديث. وبدون ذلك لن يمكن خلق افكار جديدة بل سيتم الترويج للافكار القديمة التي لم تعد تعمل وسيتم فرضها على انها الافضل. والحديث هنا بشكل عام عن حرية الكلمة وعن حق «الانشقاق» في العلاقات الدولية الذي يعتبر كعنصر هام جدا في السياسة في الوسط الذهني الذي يعتبر في غاية الضرورة للخروج من الطريق المسدود الحالي.

وعلى الرغم من ذلك هناك تغيرات في الوضع السائد وهي ترتبط بتغير الاجيال في الولايات المتحدة واوروبا والعالم باسره. نحن نشاهد وجود طلب كبير على وجهات النظر البديلة وعدم قبول العدمية والامتنال الذي يخنق حرية التفكير. السبب على الاغلب يكمن في انتشار، في الغرب وفي العالم على الاغلب، مزاج «نهاية التاريخ». بكلمات اخرى، الحقيقة واحدة وهي معروفة ويجب على الجميع الانتقال الى «المستقبل المضيء». ولكن في الواقع لم تكن الامور بهذه البساطة واكدت الازمة المالية العالمية في خريف عام 2008، هذه الحقيقة للجميع.

الحقيقة متنوعة ولا يجوز التوقف عن البحث عنها قط. اود الاستناد الى استنتاج خرج به الاسقف السابق ر. وليامس في دراسته حول الكاتب الروسي المعروف فيودور دوستوفسكي وبالذات عن عدم الاكتمال الدائم للطريق الحياتي وذلك وفقا للمفهوم المسيحي للحرية. وهذا ايضا ينفي اية اشكال لنهاية التاريخ سواء كان ذلك متمثلا بالشيوعية او الرأسمالية الليبرالية الذي يضع الحدود للابداع التاريخي. السعي نحو الحقيقة احد المميزات الاساسية للطبيعة الانسانية وحياة المجتمع. وبهذا بالذات يمكنني ربط الشعبية المتزايدة لقناة «روسيا اليوم» في الولايات المتحدة وحاليا في بريطانيا. الناس يرغبون التنوع في الراي على اعتباره الشرط الضروري لتكوين وجهات النظر الذاتية حول هذه المشكلة او تلك. ويثير السرور ان روسيا وكذلك وسائل الاعلام فيها تعتبر قسما من هذه البوليفونية (تعدد الاصوات).

وخلال كل ذلك يجب على الهيئات الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي ان تكون على مستوى المهمات المعاصرة. وهنا ايضا يوجد الكثير من الامور المشتركة بين روسيا وبريطانيا وخاصة بعد وصول الى السلطة حكومة ديفيد كامرون الائتلافية. لقد اثارت الانطباع القوي في نفسي كلمة وليم هيغ في وزارة الخارجية البريطانية قبل عامين. حينذاك تحدث عن ضرورة تعزيز التحضير اللغوي للدبلوماسيين وتعميق معارفهم للدول واهمية معرفتهم للتاريخ. وقال الوزير في كاليفورنيا انه وخلال عمله في الوزارة «تم التركيز من جديد على اعمال المؤرخين في نشاط وزارة الخارجية البريطانية». وهذا فعلا من الامور الهامة لان لايمكن اخذ العبر من التجارب القريية ان لم يكن هناك تصورات عما يعلمنا التاريخ. كل ذلك يمكن ان يسمى — العودة الى الدبلوماسية الكلاسيكية. عن هذا تحدثت هيلاري كلينتون عندما كانت في منصب وزيرة الخارجية الامريكية. اود من كل ذلك ان اعتبر انه تم تخطي المسالك المشبعة عقائديا التي تمت وراثتها عن فترة الحرب الباردة.

ومن بين الافكار البالية لفترة حرب الباردة كانت تصور الدبلوماسية كلعبة «مع مبلغ يعادل الصفر». وكان ذلك يندرج على المعلومات الرسمية وعلى المجال الاعلامي بشكل عام الذي كان ينظر اليه كاحدى جبهات المواجهة الايديولوجية. يبدو واضحا هنا ان الكثير من الامور تجري وفق الطريق المعهود. وهذا مفهوم لان الظروف المعاصرة (عندما اختفت المتضادات العقائدية السابقة) بات العنصر الرئيسي للسياسة يكمن في امكانية «بيعها» للرأي العام العالمي والتأثر على الشركاء عبر المجال الاعلامي الخاضع للسيطرة. كل ما كشف عنه ادوارد سنودن يؤكد على ان مجال الامن المعلوماتي وكما وبقية المجالات الاخرى في العلاقات الدولية يجب ان تكون خاضعة لعملية ضبط قانونية صارمة. ولا يمكن استبدال الوثائق القانونية الدقيقة باية تحالفات مهما كانت. عدم وجود هذه الوثائق القانونية الملزمة ستقوض الثقة بالسياسة العالمية وستعيق التعاون الدولي في الاتجاهات الاخرى. ولهذا السبب بالذات يجب ظهور ادارة دولية للانترنت. ومن هنا سيتضح ان الحدود الوطنية بين الدول تبقى محافظة على وجودها هنا ايضا — كوسيلة نهائية لضمان حق الفرد على امتلاك معلومات شخصية تخصه فقط.

روايات جورج اوريل تبقى غير مقبولة من الجيل الجديد الذي يبدو غير مستعد للتفكير وفق معايير النموذج «الجيوسياسي القديم»، بما في ذلك استبدال ضرورة حماية الحقوق والحريات الاساسية بمصالح الامن.

في السنوات الاخيرة تجري بين روسيا وبريطانيا عملية التقارب على مستوى ليس التقييم الرئيسي للاوضاع الدولية الحالية بل وعلى مستوى اختيار الطرق الدبلوماسية التي تلبى مطالب الزمن. ويدل على ذلك الكلمة التي القاها وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ في كاليفورنيا، حيث تحدث فيها عن العالم الشبكي، واهمية العلاقات الثنائية القوية وعن «الالتقاء الجزئي بين مختلف التحالفات» لمصلحة تحقيق الاهداف المشتركة. كل هذه الافكار تشبه الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في روسيا قبل عدة سنوات والتي انعسكت في مذهب السياسة الخارجية الروسية بنصه لعام 2008. اود الاشارة الى اننا لم نحتاج لظهور ازمة اقتصادية مالية عالمية لكي نقوم بذلك — المذهب اقر من قبل رئيس الدولة فلاديمير بوتين في حزيران/يونيو 2013.

وفي هذ المذهب جرى الحديث عن الدبلوماسية الشبكية كطريقة دبلوماسية رئيسية في منظومة العلاقات الدولية المتعددة المراكز. ويثير السرور ان كلمة «الاقطاب المتعددة» لا تثير الحساسية والغضب لدى الشركاء البريطانيين. ولم يعد الحديث يدور عن وجد تحالفات سياسية عسكرية ضخمة يقف احدها ضد الاخر. من المعروف ان ظهور هذه التحالفات بالذات كان العنصر الرئيسي في عملية التحضير لكارثة الحرب العالمية الاولى. المهم انه لا يوجد حاليا اي اساس يدعو لظهور مثل هذه الاحلاف لان الدول كلها باتت مترابطة فيما بينها. ولذلك اخذت الدول تشكل التحالفات المختلفة وفقا للمصالح المشتركة: وهي منفتحة وشكلها الهندسي قابل للتغيير وهي توحد الشركاء لتحقيق اهداف محددة مشتركة. ومن بين هذه التحالفات يمكن ذكر التحالف العريض في مجال مكافحة الارهاب والتحالف في سبيل مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وغيرها. وهي تشكل ليس ضد احد ما بل لتحقيق اهداف محددة. وهي تعكس طبيعة المخاطر والتحديات المعاصرة التي هي عبارة عن ظواهر عبر الحدود. ويمكن التصدي بفعالية لهذه الظواهر فقط عن طريق قيام تعاون دولي واسع وفعال.

الولايات المتحدة يعانون وعلى مستوى الوعي الباطني من مشكلة روسيا ويرون انه سيصبح من الممكن اعتبار الانتصار عليها في الحرب الباردة كاملا فقط عندما يأخذ المهزوم الطرف المنتصر كمثال له في التطور الداخلي وخلال السلوك في الساحة الدولية.

ولكن من الواضح ان روسيا ليست من الدول التي يمكن ان توافق على ذلك ولكن الذي يثير الاسف فعلا هو ان هذا المزاج كان ولا يزال موجودا وكذلك لا يزال البعض لا يستطيع ان يسامحنا لاننا لعبنا الدور الرئيسي في الانتصار على المانيا النازية.

وبعناصر الثقافة السياسية المشار اليها اعلاه يمكن تفسير بقاء الهوة في التطور بين الدول المتطورة صناعيا والدول النامية وذلك في مجال التجارة وفي المجال المالي. في بعض الاحيان يجري استخدام تعبير بات منسيا بعض الشيء — «الاستعمار الجديد» الذي يعكس الانتقال من السيطرة المادية المباشرة على الشعوب الى نمط اخر من السيطرة غير المباشرة والتوجيه وذلك ضمن منظومة المشتركة للعلاقات الدولية غير العادلة بما في ذلك اعتبار هذه الدول كملحق للخامات فقط. وهذا النمط الاستعماري اتخذ لاحقا طابع التبعية الاعلامية والتكنولوجية وهو ما كان يحرم الدول المذكورة الامل في التطور المستقل لاحقا بما في ذلك امكانية تكوين موارد ذهنية مستقلة قادرة على المنافسة.

ويجب القول ان تعددية الاقطاب وفرض الطابع الاقليمي على السياسة العالمية الشاملة يعتبر الشرط المادي الرئيسي للتصدي لعدم العدالة السائدة في العلاقات الدولية. تعدد الاقطاب يسمح بتكوين وسط للتنافس وهذا الامر في فترة الحرب الباردة اقتصر ذلك على عالم بقطبين فقط. الان تعدد الاقطاب بات يضمن وجود مجال حقيقي للحرية في مجال اختيار الشركاء في المجال الدولي مع الاخذ بعين الاعتبار مصلحة التطور الذاتي. حاليا بات المجال الاعلامي والرقمي من المجالات الهامة التي يجري فيها التنافس من اجل السيطرة والنفوذ. تبين من الفصائح التي كشف عنها ادوارد سنودن (موظف الاستخبارات الامريكية السابق الموجود في موسكو حاليا) ان السيطرة على المعلومات لا تزال تعتبر من العناصر الهامة والحساسة في المجال الجيوسياسي. ولكن الطابع الشامل لمثل هذه الرقابة الذي يصادر حق الفرد في الحياة الشخصية لا يمكن ان يقبل من جانب الجيل الجديد حتى في دول الغرب. والمثال الساطع على ذلك — المانيا. هذه الرقابة الشاملة على غرار ما ورد في

الدولتين كما والحرب في فيتنام تم تطبيقها بنفس منطق الحرب الجماعية التي وقعت في الحرب العالمية الثانية. لم يتم الاخذ بعين الاعتبار الخصائص المحددة لهذه المنطقة او تلك وعدم وجود الاستعداد للتعهد بتنفيذ التزامات متكاملة طويلة الامد شبيهة بتلك التي اخذتها على نفسها الولايات المتحدة تجاه كوريا الجنوبية وتايوان وتلك التي اخذها الاتحاد السوفيتي تجاه منغوليا. ولذلك احد اهم العوامل في السياسة العالمية يعتبر — امكانية حل المشكلة «بشكل رخيص» ومن ناحية اخرى عدم وجود الارادة السياسية والموارد الكافية الضرورية لضمان النجاح الحقيقي من خلال التدخل العسكري. الازمة الحالية تدل على انه لا يمكن الحديث عن مساعدة الدول الاخرى تكوين نفسها من جديد في الوقت الذي تعاني فيه الدول الغربية من مشكلات حادة في داخلها. العملية «الرخيصة» في ليبيا نجم عنها «نتائج رخيصة» بما في ذلك تفويض الثقة في دائرة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي.

للاسف لا يمكن التخلص من العادات القديمة الا بصعوبة شاقة جدا ولذلك تظهر من جديد مرات ومرات عادة الطغيان في الشؤون الدولية. لقد ظهر ذلك على سبيل المثال على مستوى الثقافة السياسية.

في «ستراتفور» المذكور اعلاه ورد تحليل لصيف عام 2013 وتم الحديث فيه عن وجود رباعي الاضلاع يتكون من الولايات المتحدة واوربا والصين وروسيا. ولأأس في ان اوربا تعتبر هنا كمرکز مستقل في العالم المعاصر. ولكن من الصعب الموافقة على طرح اخر وهو الغروب الحتمي للصين واوربا. في المحصلة ستبقى من جديد روسيا والولايات المتحدة كقطبين في سياسيين عالمين متواجهين في اطار «حرب باردة صغيرة». يثير الاستغراب محاولة تصوير روسيا كالمستفيد الرئيسي من خسارة امريكا. لماذا يجب الشك في روسيا ستكون المستفيد الرئيسي من الخسائر الجيوسياسية للولايات المتحدة؟

يثير الرضا من ناحية اخرى ظهور امريكا اخرى. على سبيل المثال في مقالة توماس غريم في صحيفة «انترناشيونال غرالد تريبيون» (22 اب 2013) التي جرى فيها تحليل نزعة محاولة اتهاام روسيا في كل المشكلات والبلايا التي تصيب امريكا بما في ذلك كوسيلة لإلهاء الجمهور عن مشكلات التطور الذاتي. ويثير الانتباه قوله بان ممثلي بعض الاوساط السياسية في

استعادة الوحدة السياسية في المنطقة وبهذا الشكل تخفيض العبء المالي على الميزانية عن طريق تقليص الانفاق على الدفاع.

ونحن من حيث المبدأ نعود الى امر «حفلة الدول» التي ضمنت السلام في اوربا في الفترة بين مؤتمر فيينا وحرب القرم. وعندما انهار هذا النظام السياسي في اوربا تحت شعار «المسألة الشرقية» لم يفكر الا اشخاصا منفردين بعواقب ذلك. كانت الغلبة لدوافع وفطرة النخبة السياسية التي عارضت اية تحليل عقلائي للوضع. ويرى المؤرخ البريطاني اورلاندو فياجيس ان الحرب «غير اللازمة» في القرم كانت اول حرب شاملة — وهو مفهوم اصبحنا نستخدمه عن الحديث عن الحرب الانكليزية — البورية والحرب العالمية الاولى. وهي التي فرضت الذل والضميم بحق الطرف المهزوم وهي فرضت التغيير الجذري في السياسة الاوربية التي فقدت مفهوم التصرف الحضاري. ولم يساعد في التغلب على هذه المشكلة حتى عقد مؤتمرين في لاهاي بمبادرة من روسيا. وبعد مرور 200 عام على مؤتمر فيينا بدأت اوربا والعالم بالانتقال الى الادراك انه لا يوجد بديل للبحث عن الوفاق والتفاهم وحل المشكلات بالتفاوض على اساس القانون الدولي والادارة الجماعية الشاملة.

وتجدر الملاحظة ان التخلص من «كوابح» المواجهة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة ادى الى تقليص حدود استخدام القوة العسكرية في مختلف الاشكال، سواء كان ذلك كما جرى في العراق بشكل احادي الجانب ومن ثم في ليبيا على اساس تفويض من الامم المتحدة او على اساس تفويض من مجلس الامن الدولي كما جرى في افغانستان. هذه التجارب خلال السنوات العشرين الماضية ادت الى طريق مسدود بدا واضحا من خلال مثال سورية حيث يبدو واضحا عدم امكانية الحصول على تفويض من الامم المتحدة وكذلك كون التدخل العسكري الخارجي من جانب واحد في سورية سيكون باهظ الثمن بما في ذلك من حيث النفقات العسكرية ومن حيث العواقب بالنسبة للاقتصاد والمالية ومن حيث فقدان السمعة. ومن جديد تأكدت صحة القول انه لا يجوز قط تكرار التطبيق وهذا يشمل حتى النزاعات . دائما توجد ظروف مميزة خاصة بهذا الوضع او ذاك.

الحرب في العراق وافغانستان دلت على عدم جدوى اية محاولات للعمل الاحادي وخاصة ان تعلق ذلك بمحاولة حل مشكلات دولية عن طريق القوة العسكرية. الحرب في هاتين

تتنمي الى مجموعة «الاقتصادات الجديدة المتنامية بسرعة». وبفضل الازمة حصلت «مجموعة العشرين» على نوعية جديدة (لقاءات الزعماء السياسيين) وتنفس جديد. وهذه المجموعة تتشكل من الدول الكبرى في العالم التي بدونها لا يمكن حل المشكلات في السياسة والمالية والاقتصاد في العالم المعاصر. ونفس الشعور يظهر عند النظر في عمل تجمعات اقل حجما مثل مجموعة الثمانية الكبار التي لا تزال تحتفظ بقيمتها كساحة لتنسيق مسالك الدول المشاركة ولكن حل مشكلات محددة يتطلب طبعاً توسيع حدود المشاركين.

وطبعاً لا يجوز ان يدور الحديث عن حلول ذلك في محل صلاحيات مجلس الامن الدولي الذي تم تأسيسه (ان اخذنا بعين الاعتبار قوام اعضائه الدائمين ومبدأ الاجماع) كهيئة ضبط تعمل من اجل بناء عالم متعدد ومتنوع. للأسف على خلفية كل التكهانات المتشائمة والكتيبة حول وضع الامور في العالم، لم يعد احد ينظر الى هذه الحقيقة الايجابية ويستخدمها بالشكل المطلوب.

لقد بات دور الامم المتحدة آتياً في ظروف تجاوز مزاج مثل حلول يوم القيامة. والحديث يدور قبل كل شيء عن الاسس القانونية للادارة العالمية. وتجري محاولات لنفي هذه الحقيقة تحت ذريعة «التسوية» بعد انتهاء الحرب الباردة. ولكن وكما نعلم لا وجود لاي اتفاق حول هذه التسوية بل هناك مجموعة من الالتزامات الشفهية في العلاقات مع روسيا من ضمنها التعهد بعدم توسيع الناتو الى الشرق وكل ذلك تعرض للانتهاك من قبل الشركاء الغربيين. وعلى اي حال لا تجوز مقارنة هذه التسوية مع المسلك الذي اتخذه تجاه فرنسا بعد هزيمة نابليون. حيداك تم «تحرير» فرنسا من الاستحواذات الاقليمية الشخصية للامبراطور. في باقي الامور جرت معاملة فرنسا بشكل متساو مع كل الدول الاوروبية. اما بالنسبة لروسيا فانها حررت نفسها بنفسها من الارث العقائدي للحرب الباردة وآنية تم التخلص من الهيمنة على شرق اوربا. ولكن لم يحدث تكوين شراكة اوروبية اطلسية تدخل فيها روسيا بشكل متساو مع الاخرين. منظمة الامن والتعاون الاوروبي لا يمكن ان تلعب هذا الدور لانها عاجزة من الناحية المؤسساتية ولا يمكن لأي منظمة اوروبية اخرى ان تحل هذه المشكلة. ومن هنا ظهرت فكرة الاتفاقية الخاصة بالامن الاوروبي التي يمكنها ان تحل مشكلة

اللازمة لانتاجها وتوفير فرص العمل. على سبيل المثال التكنولوجيات المعلوماتية ومن بينها الهواتف النقالة تمكنت والى حد كبير من تغيير الحياة اليومية. اما فيما يتعلق بالاقتصاد فهذه التكنولوجيات ادخلت تعديلات جذرية في طبيعة العمل ولكنها لم تؤد الى ظهور فرص عمل كبيرة وكافية يمكنها ان تعوض الفقدان الذي حدث في هذا المجال بسبب انتقال القطاعات التقليدية في الاقتصاد الى مناطق اخرى من العالم.

وبهذا الشكل يمكن القول بوجود شكل من التراجع او التوقف في التطور. وهنا يظهر السؤال — بما يجب ملء ذلك على اعتبار ان الحياة لا تزال مستمرة. على الاغلب يجب ان يتم ذلك في توظيف المال والاستثمار في رأس المال الانساني الذي سيتمكن في نهاية المطاف من حل مشكلة تطور الانسانية في المستقبل. وهذا يعني ان الافضلية ستكون من نصيب الدول التي ستتمكن من اقامة وتوفير الظروف الافضل لتمكين الفرد من اظهار ابداعه وقدراته، وقبل كل شيء الاستثمار في مجال الرعاية الصحية والتعليم والثقافة وكذلك في البنيات التحتية في مجال النقل والطاقة والزراعة. ووتصاعد دور الزراعة في الاقتصاد قد يدل على الرجوع الى مصادر وجود البشر بعد سنوات «الفسوق» المالي.

هنا تجدر الاشارة الى المادة التحليلية التي قدمها رئيس ومؤسس «ستارتفور» ج. فريدمان (في كانون الثاني عام 2013) وفيها قام بدراسة مشكلة نهوض وتراجع الطبقة المتوسطة في امريكا. لاحظ المؤلف ان انشاء الطبقة الوسطى الواسعة كانت ظاهرة تابعة للحلول التي طبقت بعد الحرب العالمية الثانية ومن بينها تقديم التسهيلات للذين سرحوا من القوات المسلحة. والحديث لم يدر عن استراتيجية مدروسة لضمان الاستقرار والتطور السياسي والاقتصادي الاجتماعي للبلاد. هنا مجال واسع للتفكير، فالآن، في ظروف الازمة، سيكون الاعتماد على الفرصة من ذروة الاهمال. تعطي تجربة السنوات الثلاثمئة الاخيرة المواد الكافية لتحليل واع للمشكلات وصياغة طرق حلها لمصلحة كل المجتمع.

في الفترة الاخيرة كثر الحديث عن التحركات الاساسية في الصورة الجيوسياسية للعالم المعاصر. ويتمثل ذلك في نثر القوى والتأثير والازدهار بما في ذلك النهوض الاقتصادي لعدة دول وفي مقدمتها دول مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والصين والهند وجمهورية جنوب افريقيا) وكذلك بعض الدول الاقليمية مثل اندونيسيا وتركيا والمكسيك، والتي

العامل الديموغرافي. هل من الممكن وكما في نزع السلاح، تعزيز الاقتصاد نوعيا عن طريق التقليل الكمي في آن واحد؟

هذا يتطلب حل مشكلة وصفها المعلق الاقتصادي مارتن وولف من فاينانشل تايمس «الميل الولادي نحو الريع الاقتصادي» الذي يؤخذ ايضا على شكل تسديدات في مجال دين الدولة. اخذ الجميع يكتبون اكثر فاكثر عن الريع الاقتصادي بما في ذلك بسبب مشكلات من نوع مشكلة تقليص قدرة الانتقال الاجتماعي والمصاعد الاجتماعية، والتعكس بين الاجيال، والفقدان المشترك للآفاق التاريخية. وفرنسا ايام Belle Epoque تعطي المثل على الدولة العائشة من اليراد. هل من المعقول ان يتم تناسي مصلحة التطور الذاتي، مما يتحقق في كل الغرب التاريخي؟ على هذا الطريق لم يكن من الممكن حينذاك الاختباء من الحياة الحقيقية التي ذكرت الجميع بنفسها عبر الحرب العالمية الاولى. لهذا السبب بالذات من المهم تفهم وضع المجتمع الاوربي وعيوب السياسة الاوربية في تلك الفترة وذلك من اجل مواصلة التفكير لاحقا في مشكلات يومنا هذا.

من العناصر المشتركة الملفتة للنظر بين روسيا وبريطانيا يمكن ذكر الاستخدام المتكرر لكلمة «يوييل». بالنسبة لبريطانيا على الاغلب يكمن سبب ذلك في فترة حكم الملكة فكتوريا. ومن الملفت للنظر انه وفي سياق الازمة الحالية اخذت تظهر مواد تستخدم فيها هذه الكلمة في معناها الابتدائي (الوارد في كتاب العهد القديم). يقال ان المستوى المرتفع للديون يقيد الى حد كبير من حرية الانسان (ولو اقل من العبودية). ان حكمتنا انطلاقا من دول حوض البحر الابيض المتوسط الواقعة على اطراف منطقة اليورو فسرى ان العبء الثقيل جدا للديون وفي المقام الاول ديون الدولة اخذ يضع بصماته وقيوده على سيادة هذه الدول المستقلة. وان اخذنا عام 1971 كنقطة انطلاق (عندما بدأت الحياة عن طريق الديون) فيمكن القول اننا اقتربنا من حلول يوييل الخمسين عاما.

اما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة التي يمكنها ان تشكل الاساس لدورة لاحقة كبيرة في التطور الاقتصادي العالمي، فهنا يجب القول انه لا يمكن التكهّن بتاتا. ان الخبر و. جينواي كتب في كتابه «ممارسة الرأسمالية في الاقتصاد الابتكاري» انه لا يمكن التكهّن متى ستظهر التكنولوجيات التي يمكن ان تصبح مادة للاستخدام التجاري الجماهيري مع اقامة الورش

في القرن العشرين ظهرت في اطار الحضارة الاوربية لحظات التقاء بين الشرق والغرب. كان ذلك في الثلاثينيات نتيجة الازمة الاقتصادية الشاملة، وحدث ايضا بعد فترة الحرب العالمية الثانية، عندما اصبحت جتمعة الاقتصاد في البلدان الغربية ردا مباشرا على «تحدي الاتحاد السوفيتي». ولاحقا ظهرت سياسة الانفراج وما ارتبط بها من تعميق التعاون الاقتصادي التجاري في منطقة اوربا والاطلسي. وتم كذلك وضع وصياغة المبادئ المشتركة للسياسة الاوربية التي انعكست في وثيقة هلسنكي الختامية. وبشكل عام تمت صياغة نموذج مستقر للتطور الاقتصادي، له اتجاه اجتماعي . وهذا النموذج بالذات انعكس في دستور روسيا المعاصرة. وهذا يفسر تفاصيل السياسة الاقتصادية الاجتماعية للحكومة الروسية.

خلال السنوات العشرين الماضية سارت روسيا بشكل مطرد على طريق التكامل في الاقتصاد العالمي. وانضمت روسيا الى منظمة التجارة العالمية وتسعى الى الانضمام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وروسيا اليوم من اعضاء مجموعة العشرين وهي من خلال ذلك تبحث مع الشركاء عن طرق تخطي ظواهر الازمة الاقتصادية العالمية واستعادة الاستقرار في الاقتصاد العالمي والوطني. ويمكن الافتراض بان الكثير من الامور في السياسة العالمية سيتضح لاحقا عندما سنتمكن من تخطي الازمة الحالية. هذا سيعتبر نوعا من التسوية بعد الازمة في العالم.

على الاغلب يجب اخذ العبر والدروس مما جرى في القطاع المالي خلال السنوات الثلاثين الاخيرة في العالم. لقد تم هناك تكوين مصادر مصطنعة للنمو وبذلك جرى تشويه الصورة الحقيقية العامة للاقتصاد بما في ذلك الاحصاء. وبدأ القطاع المالي المضخم بالعمل لاجل نفسه ولم يعد يعمل في خدمة قطاع الانتاج الحقيقي في الاقتصاد ولم يعد يساعد في تكوين فرص عمل جديدة في دول تصدير رؤوس المال. وادى هذا النشاط بدوره الى زيادة الهوة بين الارباح من رأس المال والربح من العمالة وجلب ذلك عواقب مدمرة للطبقة المتوسطة التي لعبت دائما دور الدعامة الاجتماعية للمنظومة السياسية في الديمقراطية التمثيلية العريضة. والحديث كان من الممكن ان يدور عن تغيير باراديغمة التطور الاقتصادي مع الاعتماد على خصائصه النوعية وفقا لمتطلبات المجتمع الحالية ومن ضمنها

مايكليبي. وتم نشر الوثيقة في الانترنت مع مقدمة كتبها أ. سلوتر التي كانت تتأس قبل ذلك قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الامريكية. وتتلخص فكرة الوثيقة في ضرورة تجديد مصادر النفوذ الدولي لامريكا وذلك عن طريق التركيز على اولوية ضمان التطور الداخلي للبلاد في كافة مكوناته. ويجب القول ان هذا الطرح الجديد في الولايات المتحدة كانت يملك فرصة تحقيق النجاح من منطلق اعادة النظر في استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة التي ترسخت خلال سنوات الحرب الباردة وفي عقائدها البائدة. نحن نسمع في الفترة الاخيرة الكثير من الاستناد على قول القديس اوغستين الذي طلب من الرب «الفضيلة والعفة ولكن ليس الان».

على ما يبدو ان كل ذلك يمكن الان ان يفسر ايضا بالسعي الى صياغة اهداف ومهمات الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة في فئات التنموية (المذهب القائل بان التنمية مجرى تقدمي مستمر) غير الايديولوجية. من المحتمل ان يحظى كتاب ر. هاس (رئيس مجلس نيويورك للعلاقات الدولية) تحت عنوان « السياسة الخارجية تبدأ في الدار» بفرصة اكبر للنجاح.

يجب القول ان الظروف اجبرت روسيا وقبل ذلك بفترة طويلة ان تهبط الى الارض وتتنظر الى الامور بواقعية اكبر وهذا ما يجعل قطعها للطريق المذكور اسهل بكثير. في عام 2000 تقريبا بات من الممكن التمحيص في الطرق التالية لتطور البلاد واخذت تظهر الى الوجود اول الوثائق الجدية المتعلقة بالتصورات، وتم الخروج باستنتاج اساسي حول المهمة الرئيسية في العمل السياسي الخارجي — توفير الظروف الملائمة الخارجية من اجل التطور والتنمية الداخلية. هذا هو جوهر كل فلسفة الدبلوماسية الروسية ان حاولنا صياغتها في عبارة واحدة. وتحرك شركائنا في نفس الاتجاه يسمح بالاستنتاج بوجود عملية تقارب خفية على مستوى المواقف.

وان نظرنا الى الامور بشكل اوسع فسيظهر لنا وجود عملية بحث عن حلول لمهمة التطور الاجتماعي في منطقة اوربا والاطلسي عن طريق التمازج والتقارب. وهذا بحد ذاته يشكل موضوعا الظروف اللازمة لتخطي المخلفات الذهنية لفترة الحرب الباردة وتكوين الابعاد المطلوبة لاستعادة وحدة الحضارة الاوربية الممتلة في اوربا ذاتها وامريكا الشمالية والمجال السوفيتي السابق.

ويمكن القول ان العسكرية، بما في ذلك كمصدر للتطور الاقتصادي والتقدم العلمي التكنولوجي، قد استنفذت مواردها (الاتجاه المذكور ظهر ايام الازمة الاقتصادية الكبرى في الولايات المتحدة واوروبا في الثلاثينيات من القرن الماضي، وفي اليابان قبل ذلك بعشر سنوات). هذه احدى العلامات المميزة للعالم المعاصر.

لا اعتقد ان مجال الامن بشكل عام وتكوين ما يسمى «بدولة الامن القومي» او «دولة الاستطلاع» قد يلعب دور الحل ويسمح بالخروج من الازمة الحالية. على الاغلب يمكن القول ان نمط الحياة الاستهلاكي الاجتماعي الثقافي قد استنفذ نفسه في الاتحاد السوفيتي في البداية ومن ثم الغرب، (والذي ساد لفترة طويلة بخلاف ما ورد في الانجيل انه «ليس بالخبز وحده يحيا الانسان»). من المعروف ان بيتيريم سوروكين توقع في الستينيات من القرن الماضي هذه النتيجة الكثيرة للحضارة الاوربية بما في ذلك في الاتحاد السوفيتي. وعندما تتحقق النبوة يصبح من الصعب الابتعاد عن الاستنتاج باننا شهود عيان لعملية تحول شاملة تستبعد العودة الى الوضع السابق للامور.

لقد حدثت عملية «اختثار» جيوسياسي لكل من روسيا والولايات المتحدة والغرب وكل اوروبا التاريخية. ولذلك من الصعب على المرء ان لا يوافق مع الرأي اننا نمر في فترة «سياسة الوضع المعلق». كل العمليات في التطور العالمي حصلت على دفعة تسريع قوية جدا، اما الفكر والسياسة فبات من الصعب لهما اللحاق بهذه العمليات. ويمكن الافتراض بان ذلك يعتبر من المميزات المشتركة لأي خاتمة وهو ما تمت الاشارة اليه في تحليل المرحلة الحالية من التطور العالمي الذي ورد في مذهب السياسة الخارجية الروسية (والذي اقره الرئيس فلاديمير بوتين في شباط عام 2013).

ويجب القول ان مشكلات التطور اخذت تحتل مقام المقدمة بالنسبة لكل الدول في العالم وربما كان ذلك بشكل اكبر بالنسبة لدول منطقة اوروبا والاطلسي وذلك انطلاقا من ان مصادر النمو الاقتصادي في الظروف الحالية تقع عادة خارج حدود اوروبا التاريخية. ويزداد ادراك ذلك مع تراكم عواقب الازمة التي طالت. ويجب القول ان من بين المحاولات الجريئة «لتحقيق قفزة في المستقبل» كان مشروع «نظرية الاستراتيجية الوطنية» التي طرحت في نيسان/ابريل عام 2011 من قبل اثنين من العسكريين الامريكانيين هما و. بروتير و م.

ومن بين الايجابيات يمكن ذكر استخدام التقدم العلمي الفني في المجال المدني وتوسيع مساحة ومجال الحرية بفضل ضمان التوافق بين الراسمالية والديمقراطية وكذلك الوصول الى نموذج مستقر للتطور الاجتماعي على شكل اقتصاد له منحى اجتماعي وديمقراطية تمثيلية واسعة مع الاعتماد على الطبقة الوسطى الواسعة والمستوى المستقر للفتاوت الاجتماعي.

وطبعا من بين الايجابيات يجب ذكر كذلك ان الردع النووي وعلى الرغم من كل المخاطر المرافقة له ضمن انتشار السلام والاستقرار وامكانية التكهن في العلاقات بين الدول الكبرى. والحرب العالمية الثالثة كانت حقيقة افتراضية ولم تذهب ابعد من الحسابات الاستراتيجية لدى العسكريين. ومع انتهاء الحرب الباردة اندثرت عمليا اية اسباب او مقدمات لظهور مخاطر اندلاع الحرب العالمية الشاملة بشكل عام. وربما حصل ذلك بفضل الانفجار الحضاري الاوربي المتباطئ الهادف الى الداخل، والذي قد تعتبر الازمة الحالية المرحلة النهائية فيه. ومن المثير للانتباه ان مقدماتها ظهرت تقريبا في فترة واحدة في طرفي «الجدار الحديدي الفاصل بين الشرق والغرب». من جهة الشرق تمثل ذلك بعمليات الاصلاح التي خطط لها كوسغين ولم تتم. ومن جهة الغرب كان الانغماس في الحرب الفيتنامية التي تسببت بالتخلي عن «المقاييس الذهبية» في الولايات المتحدة واعادة البناء الراديكالية لمنظومة بريتون وود. السبب المشترك يمكن ان يكون استنفاد الاساس التكنولوجي السابق للدورة الكبيرة الجارية في التطور الاقتصادي وعدم القدرة (او على الاغلب عدم وجود ارادة سياسية) لتحليل الوضع باعصاب باردة .

في الاتحاد السوفيتي ظهر ذلك في الكساد والجمود وفي الغرب — في تكوين مصادر مختلفة للنمو في القطاع المالي وهو ما تمت تسميته «السيماية المالية» (ج. ستيجليتز)، وذلك صار ممكنا بانفلات ضبطه في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. ولا يبدو غريبا بتاتا ان بداية تآكل الطبقة الوسطى في المجتمع الغربي تعتبر تلك الفترة بالذات (ومن بين اعراضه عدم ضمان الشغل وفقا للتخصص لخريجي الكليات).

على الاغلب كان كل ذلك نوعا من الجمود في المجتمع واخفاء الظواهر المسببة بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وما رافقهما من النشوة.

العناصر الاساسية في الازمة العالمية الشاملة. من حيث الجوهر كانت تلك نهاية دورة طويلة من التطور البشري التي بدأت مع كارثة الحرب العالمية الاولى. وكما بدأ القرن العشرين بعام 1914 يمكن القول ان القرن الحادي والعشرين بدأ بعام 2008 عندما اندلعت الازمة الاقتصادية المالية العالمية.

ولكن وكما يقول المثل، لا يمكن عبور نفس المياه مرتين. في القرن العشرين انحصرت السياسة العالمية والتجارب على تحديد نماذج التطور الاقتصادي والاجتماعي فقط بالحضارة الاوربية اما الان فيمكن القول ان المجال الاوربي الاطلسي اخذ يصطدم بمنافسة حقيقية من جانب مناطق اخرى من العالم التي لها ثقافتها وحضاراتها الخاصة بها. وفي هذا بالذات يكمن الاختلاف الهام جدا في المرحلة الحالية من التطور العالمي. انه يتميز بالتنوع الذي غبر خارج حدود التجربة التاريخية لأوروبا وبتنافس اوسع لنماذج التطور ونظم القيم. في مقالة تحت عنوان «وفاق ما بعد واشنطن» (نشرت في مجلة «فورين افيرس»، عدد اذار — نيسان 2011) كتب ن. بيردسل وف. فوكوياما ان «القوة الذهنية» اخذت تتوزع وتنتشر بشكل متساو اكثر فاكثر في العالم حيث اخذت الازمة تضع محط التقييم والمحكمة اي نموذج للتطور و«اظهرت الديمقراطية الغربية مدى خطورة التماذي في الاعتماد على العولمة التي تحددها السوق».

في ذات الوقت يواصل تاريخ اوربا و *modus operandi* لها، تواجدهما على مستوى فئات التفكير المتراكمة التي تستخدم لتحليل ما يجري في العالم وصياغة التكهانات للمستقبل. والحديث هنا لا يدور فقط عن مناقشات ضيقة مسيسة حول الراسمالية — الشيوعية من فترة الحرب الباردة بل وعن منظومة المفاهيم وطرق التحولات الاجتماعية في مراحل اسبق، مثل الاصلاحات والتنوير والثورة والثورة الصناعية، بل وعن العديد من الفئات مثل الاتفاق الاجتماعي والتقدم والعنف بما في ذلك كوسيلة لحل الخلافات بين الدول.

وان اخذنا هذا الارث التاريخي لأوروبا فمن الصعب القول لاي طرف ترجح كفة الميزان — للسلبيات او الايجابيات. من بين السلبيات يمكن ذكر حربين عالميتين والامبريالية والاستعمار والحرب الباردة مع نزاعاتها المسلحة على الاطراف ومشكلات البيئة وعسكرة التطور الاقتصادي والعلمي والتقني وكذلك عسكرة العلاقات الدولية.



الكسندر ياكوفينكو

سفير روسيا الاتحادية المفوض وفوق
العادة في بريطانيا العظمى

secretariat@rusemb.org.uk

العالم والعلاقات الدولية اليوم: الجديد والقديم المنسى جيدا

الان لم يعد هناك اي شك لدى احد بان العالم دخل مرحلة التحولات الراديكالية. ان ازمة جديدة اضيفت الى الازمة التي عانى منها المجتمع السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والتي ادت الى انتهاء الحرب الباردة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وهي ازمة المجتمعات الغربية بما في ذلك الاقتصاد الليبرالي والديمقراطية التمثيلية الواسعة. ان تجربة وخبرة التطور الاجتماعي في مجال الحضارة الاوروبية الاطلسية كانت تنحصر في هذين النموذجين الذين ضمنا في اطار ثنائية الاقطاب هيمنة هذه الحضارة في الاقتصاد العالمي والمالية والسياسة. وتحولت الاضطرابات المستمرة في منطقة اوربا والاطلسي الى

Александр ЯКОВЕНКО, Чрезвычайный и Полномочный Посол России в Великобритании
МИР И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ: НОВОЕ И ХОРОШО ЗАБЫТОЕ СТАРОЕ

وتعرب موسكو عن ثقتها بوجود القواسم المشتركة اكثر من الاختلاف في وجهات نظر اللاعبين الاساسيين في الساحة الدولية حول المكشلات الاكثر حدة في العالم المعاصر وهذا يتعلق بالهدف النهائي وليس بالمسالك التكتيكية.

اليوم الجميع معنيون في تقليص مناطق النزاعات الدولية وداخل الدول وفي حل مشكلات حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها وتقليص امكانيات الجماعات الارهابية والمتطرفة. وبالتالي يمكن القول ان الحديث يدور عن تخطي الانانية الفردية والجماعية بالفعل وليس بالقول وادراك المسؤولية العامة على مصير الحضارة الانسانية. وكتذكير على مدى هشاشة عالمنا وحضارتنا نتلقى نحن بشكل دوري التحذيرات على شكل كوارث وحوادث طبيعية يمكن كمثال عليها ذكر سقوط النيزك بالقرب من مدينة تشيليابنسك الروسية قبل فترة الذي لو سقط على منطقة اكثر كثافة بالسكان كان سيؤدي الى عواقب وخيمة اكثر.

ونحن من جانبنا نرحب بالحركة التي ظهرت مؤخرا نحو تقارب المسالك بين الدول الاكثر تأثرا في العالم وخاصة الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي وذلك لمصلحة توحيد الجهود من اجل حل النزاعات القائمة في مختلف مناطق العالم بالطرق السياسية ومع الاعتماد على معايير القانون الدولي. وهذا الطرح عادل ايضا فيما يخص عدم وجود حل اخر للنزاع السوري الا عن طريق المفاوضات.

وفي المذهب المتجدد تمت، وبشكل واضح وشامل، صياغة وجهات نظر القيادة الروسية في مجال السياسة الخارجية وذلك خلال المرحلة الحالية من التطور العالمي وفي اساس هناك السعي نحو الاستخدام الاقصى لامكانيات دولتنا عبر التعاون الدولي المثمر وعبر «الحلل» الجماعية لأوضاع الازمات وعبر تعزيز الاجندة الايجابية التي توحد الجهود في السياسة العالمية. ونحن نأمل بردود الفعل المناسبة على ذلك من جانب الشركاء.



وروسيا التي تترأس في الفترة 2013—2015 «مجموعة الدول العشرين» ومجموعة الثمانية الكبار» ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس ، تلتزم وتنفذ الخط الحيوي الهادف لرفع فعالية مساهمة هذه المنظمات والتجمعات المتعددة الاطراف في تعزيز الادارة العالمية وتقويتها. وهذا يعد احد الظهورات لنهج الاتجاهات المتعددة في السياسة الخارجية الروسية. ولا اعتقد انه من المبرر اليوم محاولة وضع تسلسل صارم معد مسبقا للعلاقات مع شركائنا في مختلف الاتجاهات الجغرافية . ولا شك في ان مرونة وسهولة المناورة و«التنوع» في السياسة الخارجية الروسية يعد من افضليتنا الواضحة وهذا بحد ذاته يسمح لنا بان نأخذ بعين الاعتبار التحولات والتغيرات الجارية في الوضع الدولي.

ونحن ننتقل من ان مشاركتنا ومع الشركاء في تطوير التعاون العميق الشامل في مجال رابطة الدول المستقلة والترويج المستمر للتكامل الاوراسي هو مساهمة كبيرة من جانبنا في اقامة صرح دولي جديد الذي تلعب اتحادات التكامل الاقليمية فيه دور احجار البناء. وعند النظر من هذه الزاوية بالذات يبدو وبشكل واضح عدم منطقيية محاولات البعض الدفاع عن «تكاملاتهم» والتصدي لعمليات التكامل لدى الجيران ولدى الاخرين. وخاصة وانه توجد في عالمنا اليوم اسس للجهود التكاملية معترف بها وفي مقدمتها يمكن ذكر منظمة التجارة العالمية. ولا شك في ان تقارب المشاريع التكاملية وتوحيدها في دائرة واحدة هو الطريق الذي يمكن ان يضمن التطور المستقر على المستوى العالمي. وتدعو روسيا من جانبها الى الاسترشاد باقامة مجال اقتصادي وانساني موحد من المحيط الاطلسي الى المحيط الهادئ واعتباره الهدف الاستراتيجي المنشود ولتحقيق ذلك تشارك روسيا بشكل فعال في مختلف عمليات التكامل في منطقة اسيا والمحيط الهادئ.

وروسيا ووفقا لتقاليدها تواصل لعب دور العامل المهدئ الباعث للتوازن في الشؤون الدولية وهو امر يؤكد على ضرورته معظم الشركاء. ويمكن تفسير ذلك ليس فقط بالوزن الدولي الكبير لبلادنا بل وان روسيا تملك رأياها الخاص حول ما يجري في العالم وهو يقوم على مبادئ القانون والعدل. ويعود سبب تزايد جاذبية روسيا لتزايد واتساع امكانيات «قوتها الناعمة» كدولة تمتلك الارث الثقافي والروحي الغني مع الامكانيات الفريدة للتطور الدينامي وتطويرها المثمر للتعاون مع العالم الروسي المتعدد الملايين في العالم.

هل هذا الوضع منطقي عندما تصر بعض الدول على الترويج لمبادئ الديمقراطية لو حتى بالقوة في الدول الاخرى وفي ذات الوقت تتهرب من الاعتراف بهذه المبادئ في الساحة الدولية؟ لا شك في ان السياسة الخارجية لروسيا تتسم بالطابع البناء الخلاق. ويتجه نشاط الدبلوماسية الروسية الى التأثير الايجابي على العمليات العالمية لمصلحة ومن اجل اقامة وتكوين منظومة علاقات دولية مستقرة متعددة الاقطاب قادرة على ضبط نفسها بنفسها (في الحالة المثلى) تلعب فيها روسيا وبحق دور احد المراكز والاقطاب الاساسية. يجب القول القول ان غالبية الخبراء والمحللين السياسيين المعروفين بالجدية يوافقون اليوم على الرأي بان المحتوى الاساسي للفترة المعاصرة في التطور العالمي يتلخص في التعزيز المطرد للعالم المتعدد الاقطاب.

ونحن على استعداد للحوار الجدي الشامل مع كل الشركاء الذين يعينهم ذلك بشرط ان يكون هناك ادراك لحقيقة انه لا حق لاحد ان يطلب باحتكار معرفة الحقيقة لنفسه فقط. ومن الواضح ان الشراكة الحقيقية الطويلة الامد يجب ان تقام على اساس قاعدة واحدة من القيم المشتركة. لكن لا يجوز قط ان يقوم اي كان باملاء تحديد هذه المسالك المشتركة. تصدر عن الغرب محاولات وباصرار يشبه اصرار المبشرين، لنشر منظومة القيم الخاص به على الاخرين، وهذا يجبر على تذكر كلمات أوسفالد أرنولد غوتفريد شبينغلر الذي قال: «كل ذلك مرحلي ومحلي في غالب الاحيان تفترضه مصالح روحية وقتية لسكان المدن ذات الطابع الاوربي الغربي وليس قط القيم التاريخية الخالدة».

لا شك في ان الاساس الحقيقي الاخلاقي للعلاقات الدولية يجب ان ينجم ويكون نتيجة للحوار المتساوي والمتعمد الاطراف على قواسم مشتركة اخلاقية كانت دائما موجودة في اساس الديانات العالمية. ولا شك في ان التخلي عن القيم الاخلاقية التقليدية التي تراكمت على مدى آلاف السنين والابتعاد عن الجذور التاريخية الذاتية والتركيز المطلق على الحقوق والحريات الفردية يعد كل ذلك بمثابة طريق (وصفة) نحو فقدان كل نقاط العلام والاسترشاد في السياسة الداخلية والخارجية.

وروسيا من جانبها تعتبر من المؤيدين عن فنانة لطريقة الدبلوماسية الشبكية التي تفترض اقامة اتصالات مرنة للدول قد تتقاطع فيما بينها وذلك بمشاركة الدول من مختلف القارات — على غرار مجموعة دول بريكس.

بتعدد نماذج التطور في العالم المعاصر وضرورة البحث عن مصادر النمو مع الانتقال الى نموذج تكنولوجي جديد.

ويثير القلق الخاص ما تشهده منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من هزات قوية. ويجب كذلك تقييم ما يجري هناك من امور بشكل موضوعي على الرغم من تعقيدها وتعدد معانيها مع تجنب استخدام مبدأ «أبيض او أسود» فقط. ويبدو واضحا ان هذه العمليات ستستمر على مدى سنوات طويلة وعلى الاغلب ستتوافق بتغيرات وتحولات مؤلمة في الاوضاع الجيوسياسية التي ترسخت في الفترات السابقة في تلك المنطقة.

وتتزايد الدلائل على تعاظم دور وقيمة عامل الهوية الحضارية في الظروف الحديثة المعاصرة وازدياد النزعة نحو اقامة وتكوين تحالفات حضارية. في هذا الوضع يبدو الاختيار واضحا: اما تأجج الاحتكاك بين الثقافات والحضارات مع احتمال نموها لاحقا الى مواجهة مفتوحة او تعميق الحوار المتساوي المتبادل الاحترام بهدف التقدم نحو الشراكة في الحضارات. وجدير بالذكر ان بينديكت السادس عشر كان قد قال قبل فترة قليلة من استقالته ان «تحقيق السلام اليوم عبر الحوار — ليس احد الفرص المتوفرة بل هو ضرورة لا بديل لها قط». وهذا الموقف بالذات يميز المسالك الروسية.

في نظرية السياسة الخارجية تم وبوضوح وضع منظومة مطردة من وجهات النظر التي تنحو الى حل كل المشكلات المعقدة في العالم الحديث. فيها لا يوجد اي تلميح الى الانعزال التوقوع الابتعاد الذاتي عن حل المعادلات المعقدة التي يجد فيها اكثر من مجهول والتي تنشر اليوم بشكل كبير في السياسة العالمية.

على العكس نحن نصر بشكل فعال اليوم على بذل الجهود من اجل تنظيم الجهد المشتركة من قبل المجتمع الدولي من اجل البحث عن الردود والعثور على الحلول لكل التحديات المشتركة. نحن على قناعة تامة من ان افضل الطرق المضمونة هو منع انتقال المنافسة العالمية الى شكل المواجهة بالقوة. يجب العمل من اجل ضمان القيادة الجماعية للدول الكبرى في العالم والتي يجب ان تشمل تمثيل كل الحضارات والمناطق الجغرافية في العالم.

ولكن ومن اجل ضمان النجاح لهذا العمل يجب الاقرار بوجود قاعد موحدة للعبة والاعتماد على سيادة القانون ليس فقط في الشؤون الداخلية للدول بل وفي العلاقات الدولية.

زيادة عدد بؤر التوتر في العالم وهو ما يؤدي الى توسيع مساحات المناطق المضطربة في العلاقات الدولية ويزيد من الفوضى فيها.

وهذا بحد ذاته يشكل الطريق المباشر نحو فقدان السيطرة على العمليات العالمية الشاملة وهو ما يؤثر سلبا ويضرب بشكل مؤلم بكل اعضاء المجتمع الدولي بما في ذلك الدول المبادرة للتدخل الخارجي.

وفي ذات الوقت لا يوجد شيء أبعد عن الحقيقة من الزعم بان روسيا تحاول «تجميد» الاوضاع السائدة وتركها على وضعها القائم. نحن ننطلق من ان العالم يقع حاليا عند منعطف حاد جدا ودخل في حقبة التغيرات العميقة التي لا يمكن عمليا التكهّن بنتائجها.

وهذا يرتبط طبعا بمخاطر جديدة وبظهور امكانيات جديدة وهو ما يسمح في بعض الامور بالبدء من صفحة جديدة. ونحن وبعد ان تخلصنا من مخلفات الماضي العقائدية اصحبنا على الاغلب ندرك افضل من غيرنا / من الذين لا يزالون عن قصد او بدون قصد يسيرون على الطريق العقائدي/ انها لم تعد تلبي وقائع القرن الحادي والعشرين. وان نظرنا الى الاحداث الدولية بتجرد فسنلاحظ ان روسيا لا تستخدم مسالك الاحلاف في الشؤون الدولية ولا تقوم بمحاولات عقيمة لبناء واحات من الاستقرار والامن منعزلة عن الاخرين لا تصر على استخدام «الحمائية» في المجال السياسي العسكري وبشكل يضر بمبدأ الامن الموحد للجميع وغير القابل للتقسيم.

ويجب القول ان الانزياحات التكنونية في الواقع الجيوسياسي ترتبط باعادة توزيع القوى في الساحة العالمية وهي تتطلب التقييم الجدي الى اقصى حد ممكن — من وجهة نظر النزاهة الذهنية وبدون محاولات تصوير الرغبات على انها الامر الواقع.

لقد اكدت القيادة الروسية مرات عديدة على ان موسكو غير راضية وغير سعيدة ولايثير الشماتة لديها تقلص مقدرة الغرب التاريخية في لعب الدور الاساسي في السياسة والاقتصاد العالمي. ولكن هذا هو الواقع الموضوعي الجديد الذي يجب اخذه بعين الاعتبار. ويجب القول انه تظهر امام المجتمع الدولي تساؤلات ضخمة استراتيجية من بينها ما يتعلق بالقيود التي باتت تبدو واضحة في المنظومة الاقتصادية والتي يعود سببها الى الركض الملهوف وراء الربح بدون وجود رقابة اجتماعية او حكومية على ذلك بشكل المطلوب وبدون الاعتراف

لقد أكد الكسندر الثالث على هذا المسلك في عام 1893 عندما كتب يقول ان «التطور السلمي لقوى روسيا يجب يحظى بالرعاية التامة والاستثنائية من الدولة ويشكل الحافز المفضل لسياستها السلمية».

ويجب القول ان روسيا وخلال المئة عام الماضية مرت بالحروب والثورات وبالمواجهات التي سادت العالم الثنائي الأقطاب وهو ما لم يسمح لها بالتركيز بشكل كاف على تنفيذ الاجندة الابداعية الخلاقة. في المرحلة المعاصرة لم تعد روسيا على عداء مع اي كان وباتت تقف بقوة على قدميها وهي تنفذ بثقة خطط التنمية والتطوير وامام كل ذلك تنفتح الامكانيات الجديدة. ويبدو واضحا انه سيصبح من الممكن تحقيق هدف ضمان الزيادة المتصاعدة لامكانيات بلادنا، فقط في ظروف الاستقرار الدولي ولذلك يعتبر ضمان الامن والسلام الشامل بالنسبة لروسيا في آن واحد احد التزاماتها كلاعب رئيسي واساسي في العالم ودولة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وكذلك هو احد الدعائم الاساسية في موضع تحقيق مصالحها الذاتية. وفي هذا المجال نسمع في بعض الاحيان اللوم والاشارة الى ان سياستنا الخارجية تتسم بالطابع المحافظ واللوم في اننا نسعى لشغل مواقف تعد خاسرة سلفا. ولكن ذلك كله ليس الا تشويه وتحريف واضح للتصورات السياسية الخارجية الروسية.

اجل نحن فعلا لا ندعم محاولات اعادة تفصيل وترتيب الازواج الجيوسياسية في مختلف مناطق العالم مع استخدام الشعارات الثورية بما في ذلك تلك المتعلقة بتسريع ترويج وتمير العمليات الديمقراطية.

ولكل ذلك توجد الكثير من الاسباب. نحن في روسيا نعرف جيدا القوة التدميرية والتخريبية للانقلابات العنيفة المرفقة باستخدام القوة التي طبعا لا تؤدي الى تحقيق الاهداف التي يعلن عنها في البداية والتي غالبا ما ترمي بالمجتمع المذكور عشرات السنوات الى الوراء في مجال التطور. ومن حيث الجوهر لم ينجم عن التدخل الخارجي بالقوة خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية أي من النتائج والاهداف التي طرحت في البداية بل فقط ساعد ذلك في زيادة عدد المشكلات وتعميق معاناة السكان المدنيين على الرغم من ان قرار التدخل والترويج له تم تحت شعار حماية السكان المدنيين بالذات. واخيرا يمكن القول ان تنفيذ العمليات العسكرية المسلحة من اجل تبديل النظام القائم في هذه الدولة او تلك يؤدي الى

والنتيجة الاساسية في هذه المناقشات كانت ادراك ان النهج السياسي الخارجي المعاصر المستقل لدولتنا لا بديل له. بكلمات اخرى يمكن القول اننا لا نستطيع ولو حتى من باب الافتراض ان ننظر في نموذج «ربط» روسيا كملحق لأي لاعب أساسي آخر في الساحة الدولية. ويجب القول ان استقلالية السياسة الخارجية لروسيا تفترضها المقاييس الجغرافية والوضع الجيوسياسي الفريد والتقاليد التاريخية على مدى القرون والوعي الذاتي والثقافة لدى شعبنا. وهذا النهج يعتبر كذلك نتيجة لتطور بلادنا خلال العشرين عاما الماضية في الظروف التاريخية الجديدة وهي الفترة التي تمت خلالها وعن طريق التجريب في بعض الاحيان، مع الخطأ او الصواب، صياغة فلسفة السياسة الخارجية التي تلبى وبأكبر قدر ممكن مصالح روسيا في المرحلة الحديثة.

لقد تمت في المفهوم المتجدد ليس فقط المحافظة على المبادئ الرئيسية للشكل السابق (عام 2008) بل وعلى المسالك الاساسية للوثيقة التي اقرها فلاديمير بوتين في عام 2000، وهي وقبل كل شيء البراغماتية والانفتاح وتعدد الاتجاهات والاستمرارية ومواصلة تقديم المصالح القومية الروسية بدون أي مواجهات او صدمات. لقد ثبت ان هذه المبادئ مطلوبة وفعالة. بل يمكن القول انها اخذت تتخذ الطابع العام الى حد كبير أي انها تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الكثير من الدول لاستخدامها في المجال العملي.

وجدير بالذكر ان المهمة الرئيسية في النشاط الدولي لروسيا هي توفير الظروف الخارجية الملائمة لرفع ونهوض الاقتصاد الوطني ونقله الى طريق الابتكارات والتجديد ورفع مستوى حياة المواطنين. ولن يكون مبالغة القول ان طرح الموضوع بهذا الشكل ناجم ليس فقط عن تحليل الوضع المعاصر للبلاد بل وهو طبيعي جدا بالنسبة لروسيا في المستقبل التاريخي. وأود هنا اقتباس وتكرار ما ورد في رسالة دورية موجهة الى ممثلي روسيا لدى بلاط الحاكم في بعض الدول الاجنبية ارسلت يوم 4 آذار/مارس عام 1881 بمناسبة جلوس الامبرطور الكسندر الثالث على العرش. لقد جاء في الرسالة ان روسيا «حققت تطورها الطبيعي ولم يعد لديها ما ترغب به وما تتطلبه من الآخرين اي كانوا. لقد بقي امامها فقط توطيد مواقعها وتعزيز وضعها وحماية نفسها من المخاطر الخارجية وتطوير قوتها الداخلية وذخرها الاخلاقي والمادي مع مراكمة وتجميع الموارد ومضاعفة خيراتها».



سيرغي لافروف

وزير خارجية روسيا الاتحادية

الفلسفة السياسية الخارجية لروسيا

في 12 شباط/فبراير من العام الجاري اقر رئيس روسيا فلاديمير بوتين النص الجديد لمفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. وقد حدد الرئيس اتجاه العمل في مجال اعداد هذه الوثيقة الذي استمر عدة اشهر، بمرسومه الذي صدر في يوم توليه منصب الرئاسة بشكل رسمي. لقد تم تنسيق مشروع الوثيقة مع المؤسسات التي تشارك بشكل فعال في النشاطات الدولية وجرى النظر فيها في مختلف فروع إدارة رئيس الدولة. وشارك في عملية تحضيرها ممثلو أوساط الخبرة الروسية بما في ذلك اعضاء المجلس العلمي لدى وزير الخارجية. وهنا اود ان اعرب عن امتناني لكل من طرح ملاحظاته وأفكاره ومقترحاته بما في ذلك على صفحات مجلة «الاحداث السياسية الدولية».

Сергей ЛАВРОВ, Министр иностранных дел Российской Федерации
ВНЕШНЕПОЛИТИЧЕСКАЯ ФИЛОСОФИЯ РОССИИ

لقد تحدثت اليوم بقلب نظيف و اردت ان اسرد للجميع — لكل من يبدي الاستعداد لسماعي، اهم افكارنا. الان يتحمل كل منا المسؤولية الكبيرة جدا على ما سيجري لاحقا من احداث في دارنا المشتركة. لا شك في انه يوجد الكثير من المشترك بين شعوبنا الاوروبية وهو حتما اكثر من الفوارق.

لا شك في ان المثل الانسانية الاوروبية هي قاعدتنا المشتركة وفي هذا المجال نحن حتما حلفاء. واعتقد ان ذلك يجب ان يشمل كل شيء يتلحق بتعاون وازدهار المواطنين في دولنا. الرهان على الخلاف والنزاع طريق نحو الخسارة العامة واني على ثقة من انه ليس طريقنا. اشكركم بصدق على الانتباه وادعوكم الى روسيا.

1 تشرين الاول / اكتوبر عام 2013.



ولذلك كان الكثير من المواطنين ينتظرون من الدولة الديمقراطية ليس فقط ان تسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بحرية بل والحماية لهذه المشاعر.

وهنا اود طرح السؤال التالي: الا تعتبر مساواة الجميع امام القانون من القيم الاوربية العامة؟ الا يوجد في الدول الاخرى الكثير من المؤمنين وهم لا يمتعضون عن اهانة مشاعرهم الدينية او تدنيس معابدهم؟

بشكل عام اعتقد انه لا يجوز بتاتا النضال من اجل حقوق مجموعة معينة مع اهمال حقوق مجموعات اخرى حتى لو كانت المجموعة الاولى نشطة وفعالة جدا والمجموعات الاخرى عديمة النشاط وتبقى صامتة. لا يجوز ان يجري ذلك في دولة القانون، في المجتمع المتحضر. من جانبي اود القول اننا نقدر عاليا قيام جمعيتنا البرلمانية بالمساهمة الفعالة في الترويج للحوار بين الحضارات وبين الثقافات بما في ذلك في بعده الديني. ونحن نأمل باستمرار ذلك لاحقا.

طبعا لم اتمكن من التوقف عند كل المواضيع والمسائل واعتقد اني لم اتمكن حتى النهاية من ارضاء الذين اعتادوا على الاستماع للحجج القانونية البحتة مع الاستناد الى القرارات ومعايير القوانين المعروفة. ولكن زملائي من مجلس الدوما ومجلس الاتحاد سردوا مرات عديدة مثل هذه الحجج بما في ذلك من على منصة الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا. هذا اولاً.

واليوم اردت ان اكون مسموعا ليس فقط من قبلكم ايها الاعضاء المحترمون بل ومن قبل مواطني الدول الاوربية الذين لا يعرفون العبارات والصيغ القانونية بنفس الدقة التي يعرفها المشرعون. من المحتمل ان كلماتي البسيطة والمباشرة قد تكون مفهومة اكثر ومقنعة بالنسبة لهم.

وطبعا يجب القول انه توجد الكثير من الالوان بين «الاسود» و«الابيض» ولكن الاسود يبقى دائماً اسود والابيض ابيض. كما الخير والشر — كمعيارين دائماً من المعايير الاخلاقية. ولكن الناس يعرفون دائماً اين الاول واين الثاني. وبالنسبة لنا، النواب الذين انتخبهم الشعب، لا يمكن للقيم الاخلاقية ان تبقى امورد ما مجردة لا ترتبط بالقانون. وهو ما اقوم دائماً بالتأكيد عليه كرئيس لمجلس الدوما من المنصة البرلمانية.

العائلة لا تملك مثل هذه الوسائل لحماية اطفالها من مخاطر المواقع الاباحية ومواقع الترويج للمخدرات او الانتحار. نحن نرى ان هذا يقع ضمن واجبات الدولة والكثير من الدول تسير على طريق مشابه.

واخيرا يمكن القول ان المقاييس المفتوحة الصريحة والمفهومة في الانترنت تتوافق اكثر مع القيم الاوروبية من محاولات الموافقة بين تصريحات حول الحرية في الانترنت و في ذات وقت فرض منظومة مراقبة شاملة على الاتصالات الالكترونية بدون الاستناد الى القانون، وعبر ذلك على حرية التفكير بشكل عام. ويجب القول ان الاليات القانونية ولانها صريحة ومفتوحة يمكن ان تتعرض للتعديل والتطوير وهو ما لا يمكن قوله عن تكنولوجيات المراقبة التي تفتقد لاي رقابة من جانب المجتمع. لقد تحدث موظف الاستخبارات الامريكية الفار ادوارد سنودن عن ذلك كثيرا واعتقد ان روسيا تصرف بحكمة وعدل عندما قررت عدم تسليمه الى سلطات الولايات المتحدة، بما في ذلك لانها قد تتصرف معه بشكل لا يتوافق مع القانون. ويجب القول انه لا توجد اسس قانونية تسمح بتسليم سنودن، وكذلك لا توجد اسس اخلاقية، لان هذا الشاب كشف للعالم كله وجود انتهاك شامل لحقوق الانسان تطرق مئات الملايين من الاشخاص في كل العالم.

وهناك قانون اخر يتعرض دائما للانتقاد من الخارج — انه القانون الذي يحمل المسؤولية على الترويج للعلاقات الجنسية غير التقليدية بين القاصرين. هناك الكثير من المعلقين بشكل مقصود او من دون قصد يهملون كلمات «الترويج بين القاصرين» وبذلك يشوهون فحوى القانون والدوافع التي وقفت وراء ظهوره. لقد سمعنا ان البعض يخشى ان يتحول القانون الى وسيلة لاضطهاد المثليين. ولكني لا اشاطرهم هذا الرأي واقول ذلك ليس فقط لانه لا توجد امثلة محددة على ذلك بل ولانه لا توجد في روسيا اي قيود على ممارسة اية اتجاه جنسي ولا يوجد اي تمييز بسبب ذلك لا في العمل ولا في الدراسة او في الحياة السياسية — الاجتماعية. هم يمارسون حياتهم بحرية ووفقا لم يعجبهم وما يرتأون. ولكن نحن نرى انه لا يجوز ان يتم فرض اي شيء على الاطفال والقاصرين. ولا يجوز الترويج لذلك بين القاصرين.

واخيرا اود التوقف عند القانون الخاص بفرض عقوبة جنائية على اهانة مشاعر المؤمنين. اود القول ان سكان روسيا لم ينسوا بعد الاضطهاد الذي كان يتعرض له المؤمنون باي دين.

السياسة الروسية الحديثة. ولكن طبعاً لن اتمكن هنا من تسلط الضوء على كل النواحي والاتجاهات وذلك لضيق الوقت المخصص.

الموضوع الاول — وهو حاز باهتماما كبيرا في الخارج — يتعلق بالتعديلات على قانون المنظمات غير التجارية، القانون الخاص بما يسمى «بالعملاء الاجانب». هدفنا كان يكمن خلال ذلك في ضمان الشفافية في النشاط التمويلي لهذه المنظمات وهو ما قمنا به فعلاً. ونحن نواصل دائماً، وبدقة واهتمام، دراسة طرق تطبيق هذا القانون وغيره من القوانين. ويمكن بعد ذلك ادخال التعديلات والتصحيح. الان تجري المناقشات حول تحديد اكثر دقة لمفهوم «النشاط السياسي». ويجب التذكير ان مفوض حقوق الانسان الروسي فلاديمير لوكين قدم الى المحكمة الدستورية الروسية شكوى حول هذه القوانين. وينظر البرلمان الروسي دائماً باحترام كبير الى موقف وقرارات المحكمة الدستورية. واما فيما يتعلق بعبارة «العميل الاجنبي»، لا اعرف لما يعتبر البعض انها تتسم بالطابع السلبي. لن ادخل هنا في جدل لغوي ولكن اود القول ان ه العبارات المماثلة تستخدم في الممارسات الاجنبية وانتم تعرفون ذلك جيداً.

الموضوع الثاني الذي اود التوقف عنده هو القانون الروسي حول الفعاليات الجماهيرية العلنية. اجل نحن وكما في العديد من الدول الاخرى التي سبقتنا قمنا بتشديد المسؤولية على انتهاك القانون خلال الفعاليات الجماهيرية وجعلناها اكثر مناسبة. اود التشديد على ان المسؤولية تقع ليس على المشاركة في الفعاليات الجماعية بل فقط عند انتهاك القانون بشكل مباشر خلال هذه الفعاليات. المظاهرات والفعاليات الجماهيرية لا تزال تقام وتنظم مراراً ونحن ندعم ذلك. ولذلك يمكن القول ان القانون المذكور لم يؤثر قط على النشاط المدني بل فقط يؤثر على المحرضين والمشاعبين.

الموضوع الثالث — القوانين التي تتعلق بفرض ما يسميه البعض بقوائم سوداء لمواقع الانترنت. ان هذه التسمية تعتبر حسب اعتقادي، عديمة اللباقة. وطبعاً لا يوجد في روسيا اي قوائم سوداء ويبقى الانترنت وكما كان دائماً ساحة للحرية ويملك الجميع حق الدخول الى هناك بما في ذلك الاطفال. ولكن اذا كانت الدولة تملك الهيئات الامنية المختصة القادرة على تطويق ومنع على سبيل المثال المخاطر المتعلقة بالامن بما في ذلك الارهابية، فيجب القول ان

اعتقد ان هذه المسائل تستحق بدون شك الاهتمام المشترك المستمر من جانب الجميع. واود تقديم الشكر الصادق للزملاء من العديد من الدول لمشاركتهم في المنتدى البرلماني في موسكو في العام الماضي حيث قمنا معا بمناقشة المشكلات الملحة التي تقف امام تطور البرلمانية وكذلك المخاطر المعاصرة التي تهدد الديمقراطية والاتجاهات والظواهر الجديدة في العمل التشريعي. في اواسط تشرين الثاني/ نوفمبر سيعقد المنتدى الثاني وسنكون سعداء برؤيتكم في موسكو.

ايها السيدات والسادة المحترمون!

هذه السنة في غاية الاهمية بالنسبة لروسيا. في كانون الاول/ ديسمبر سنحتفل بمرور 20 عاما على صدور الدستور الروسي وتنظيم اول انتخابات في برلماننا الروسي المعاصر. وهذه مرحلة تاريخية فعلا بالنسبة لنا ونقطة انعطاف حاسمة.

ولا شك في ان اليوبيل المقبل لبرلماننا شكل الفرصة الجيدة لننظر بشكل اعمق في مشكلات البرلمانية المعاصرة الحديثة. ويجب القول ان روسيا كانت وخلال قسم كبير من هذه السنوات العشرين من اعضاء مجلس اوربا. ومع هذه الفترة ترتبط عملية تكوين القاعدة التشريعية الجديدة في بلادنا وانضمامنا الى العشرات من اتفاقيات مجلس اوربا ومع حق المواطن الروسي تقديم الشكاوى الى محكمة حقوق الانسان الاوروبية وغير ذلك الكثير. ولا شك في ان انضمام روسيا وهي اكبر دول القارة الى مجلس اوربا يعد من الاحداث التاريخية بالنسبة لنا ولكل المواطنين في روسيا. ولا شك في انه لا تزال توجد العديد من المواضيع الغنية التي يمكن بحثها بيننا في اطار الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا.

ومن جانبي اعرب عن دعمي لجهود السكرتير العام لمجلس اوربا السيد ياغلاند وانصاره في تنفيذ عملية اصلاح جذرية لمجلس اوربا واعتقد انه يجب ان تكون هناك مساواة لا استثناء فيها بين كل مجالات عمل منظمة ستراسبورغ لان كل منها تخدم عملية تعزيز حقوق الانسان الديمقراطية المتعددة. روسيا من جانبها ستواصل لاحقا الاهتمام خلال العمل في الشؤون الاوروبية بمبدأ «مجلس اوربا اولاً».

الان ايها الزملاء المحترمون اود الانتقال الى المواضيع التي وكما اعتقد تنتظرونها مني بلهفة كبيرة. اود التوقف قليلا عند ما يثير اهتمام الشركاء الاجانب ويثير حتى اهتمامنا ايضا في

الشاب بالذات هو الذي يستخدم الانترنت كثيرا فيمكن القول ان هذه التكنولوجيات تسمح لنا بالتواصل مع هذا الجيل بشكل مباشر وتسمح كذلك بابداء ردود الفعل المطلوبة على طلبات هذا الجيل.

رابعا — المشكلة التي اود التوقف عندها ولفت انتباهكم نحوها هي ضرورة تركيز الاهتمام على جدول اعمال ملح وآني فعلا. على سبيل المثال هناك مشكلة عدم وجود الجنسية لدى الكثير من المقيمين في الدول الاوروبية وهو امر لم يعد البعض يعتبره من الامور غير الديمقراطية. هذا في الواقع يعد بمثابة التراجع عشرات بل مئات السنوات الى الوراء في هذا المجال.

طبعا هناك الكثير من التحديات الاخرى المشتركة التي تواجهنا. ومن بينها يمكن ذكر الارهاب والنزاعات القومية وتهريب المخدرات والجريمة عبر الحدود والسوق «السوداء» للمتاجرة بالاعضاء البشرية وكذلك النازية الجديدة التي تحاول بأشكالها الصريحة والمتخفية تخريب الذاكرة التاريخية وتشويهها.

واخيرا الموضوع الخامس الذي اود التطرق له وهو يرتبط بشكل وثيق مع المشكلات التي ذكرتها. وهو يتلخص في النقص الواضح في للنوعية والجودة الجديدة في التعاون البرلماني المشترك. ويجب الحديث عن ذلك من هذه المنصة بالذات. وذلك لان الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا باتت الساحة الفريدة لحل المهمات المشتركة وتمكنت بذلك ان تصبح المثل الذي يحتذى به من قبل المنظمات التكاملية الاخرى. ونحن لا نخفي القول اننا نقتدي بالتجربة الاوروبية خلال العمل في العديد من المسائل المتعلقة بالتكامل الارواسي. هذا النموذج قريب جدا بالنسبة لنا. واود التأكيد على ان اتصالاتنا الحالية تحتاج اليوم ليس فقط لأشكال جديدة بل ومحتويات استراتيجية اكثر عمقا. على سبيل المثال المهمات الثلاثة الاساسية : سيادة القانون وحقوق الانسان وتطوير الديمقراطية تتشابه مع مجموعة كبيرة اخرى من اولويات التطور. ولكن في بعض الاحيان ولمصلحة شؤون ومواضيع مختلفة يجري وضع المسائل المتعلقة بتطوير الثقافة والتعليم والرعاية الصحية وغيرها في المقام الاخير وبذلك يتقلص مجال نشاطات الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا.

وهذا يتعلق ايضا بالمعايير القانونية الدولية. لا بد من ارادة الجميع لكي تظهر. واما هدمها فيتطلب فقط جهود القليلين. ومجلس اوربا الذي يملك قاعدة قانونية فريدة من نوعها فعلا يمكنه قول كلمته القوية في هذا المجال.

ثانياً — نحن نعرف ان العملية التشريعية المعاصرة لا يمكن ان تدور خلف الابواب المغلقة ولم تعد المشاركة فيها من نصيب «المختارين المميزين» فقط. يجب ان يرى الجمهور ويشاهد المجتمع كل مواطن هذه العملية ويشارك في حوار مباشر مع المشرعين خلال فترات مناقشة المستجدات القانونية.

وانطلاقاً من تجاربنا الاخيرة استطيع القول : عدم وجود الاتصال المعاكس بالذات يؤدي عادة الى حتمال التشكيك في شرعية وقانونية قرارات السلطة وفي عدالة المحاكم. ويحاول البعض وعبر مواقع الانترنت الايحاء للجمهور بالطابع المطلق لحررياتهم الفردية مع الانعدام الكامل لاية التزامات. وقد حذر فولتير في زمانه من ان «الحرية الحقيقية تكمن في التعلق فقط بالقوانين».

ومن هنا يظهر الموضوع الملح الثالث. الاتصالات الجديدة باتت في الواقع تؤثر بشكل جدي على جدول الاعمال السياسي. امام عيوننا اخذت وبالتوازي مع مؤسسات الديمقراطية التقليدية بما في ذلك البرلمانية، تظهر في العالم الافتراضي مؤسسات اخرى لها تأثيرها على عقول المواطنين وعلى الرأي العام وهي لا تتقيد ولا تعترف بالحدود الوطنية. هناك تكونت «مجموعات المصالح» المتعددة و ساحات مشهورة للنقاش والجدل .

ويرى البعض ان الدخول في عصر الانترنت بات يعني غروب العصر البرلماني الكلاسيكي لان، وحسب زعمهم، الشبكات الاجتماعية باتت تمثل صوت الشعب الحقيقي. لن اجادل — تأثير هذه الشبكات في غاية الضخامة، ولكني اؤكد على ان دور البرلمانيين يزداد ويتعاظم في تلك اللحظات. واعتقد ان الامر سيستمر كذلك حتى حصول «الديمقراطية الالكترونية» الجديدة على شكل قانوني لا غبار عليه، وحتى يتم التحقق منها خلال سنين طويلة، وحتى يتم ضمان عدم الوقوع في اخطاء قد يكون ثمنها باهظا جدا بالنسبة للاجيال المقبلة.

لا يجوز لنا خلال ذلك ان نرى في الفعالية المدنية المتنامية، الخطر بل على العكس الامكانيات الجديدة التي لم تستخدم بعد من اجل نمو الديمقراطية لاحقا. وبما ان الجيل

معانيها وقد يقوض اي جهود تتسم بالطابع البناء. وهذا الاحساس يظهر حتما عند مشاهدة محاولات البعض الفرض على روسيا وعلى بعض الدول الاخرى التزامات جديدة ترتبط بعملية المراقبة في الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا ومع احتمال نقلها الى مستوى لجنة وزراء خارجية مجلس اوربا. اعتقد انه يجب بحث موضوع اخر اختتم منذ فترة بعيدة وهو موضوع الانتقال من عملية مراقبة الدول الى مراقبة المواضيع. نحن نعتقد ان الشكل الحالي للمراقبة لم يعد يصلح وبات قديما وباليا. وهو يؤدي عمليا الى تقسيم الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا الى دول «نظيفة» واخرى «غير نظيفة». اي الى دول تتلقى دائما المآخذ والملاحظات وتلك التي لا يلومها احد. اذا كان هذا النوع من المراقبة يبدو عادلا في الفترات المبكرة من مشاركة دول جديدة في نشاطات مجلس اوربا، التي كانت تقوم في تلك الفترة بخطواتها الاولى على طريق الديمقراطية، ولكن ذلك يبدو الان عديم العدالة بل وشكلا من اشكال التمييز السياسي. ونحن على قناعة من ان عملية المراقبة باتت تحتاج الى اصلاح واعادة بناء عميق ومبدئي. وحسب علمي يؤيد هذا الموقف العديد من الوفود.

وفي نشاط مجلس اوربا تبقى مشكلات اخرى مختلفة وليس نحن فقط نتحدث عن ذلك. ومن جانبي استطيع حتى الموافقة على ان العديد من هذه المشكلات يتسم بالطابع الموضوعي، ولكن الموضوع يكمن في كيف يمكن التخلص من هذا التراكم وعدم تركه للاجيال المقبلة وعلى ماذا يجب تركيز الاهتمام الاساسي.

اود الان التوقف عند التحديات التي وحسب اعتقادي تؤثر على مستوى التفاهم المتبادل بيننا وعلى محتويات جدول الاعمال المشترك. وهي تمسنا نحن بالذات بشكل مباشر كمثلين للهيئات السلطة التشريعية.

اولا — المستوى العام للحقوق والقانون في العالم المعاصر والنزعات الحالية لتطورها ودور البرلمانيين في حماية القانون. وبالذات من محاولات اقحام ظواهر غير قانونية في مادته بما في ذلك محاولة تسييس الاجراءات القانونية البحتة. هذه النزعات وتحت تأثير عمليات الازمة وغيرها من العمليات العالمية باتت تبدو واضحة اكثر فاكثر. وباتت احدى المهمات الهامة للمشرعين ضمان نقاء القانون.

ويراقبون المناقشات التي تجري في البرلمان الاوربية. هنا بالذات في اوربا جرت الاكتشافات العظيمة والقفزات التكنولوجية الهامة جدا وولدت العقائد الاجتماعية والسياسية والقانونية التي سمحت بتحقيق التقدم وجعل حياة الانسان حرة ولائقة.

في هذه القاعة يدرك الجميع جيدا انه لا يمكن للقانون الحقيقي ان يوجد بدون الاخلاق. لا يجوز لنا بتاتا ان نغمض عيوننا على السلوك الذي لا يتوافق مع المعايير القانونية ومع المعايير الاخلاقية. لهذا السبب بالذات قام البرلمانين الروس في بداية ايلول/ سبتمبر ولأول مرة بطرح مبادرة عقد اللقاء مع الزملاء الامريكان لمناقشة الوضع في سورية ولكن وكما تعرفون رفض الجانب الامريكي ذلك.

تبين انهم هناك يفضلون اتخاذ قراراتهم بدون الاستماع لآراء وحجج الاخرين. اود القول بشكل صريح ان ذلك كان سابقة لا مثيل لها في العمل البرلماني. واني لعلى قناعة من ان دور الدبلوماسية البرلمانية يشتد ويقوى في العالم. من المعروف ان الديمقراطية التمثيلية اخذت تظهر في اوربا قبل الف عام وهي تبقى المؤسسة المختبرة والضرورية ليس فقط للدول الحديثة بل وللمحافظة على صرح الامن الذي عانى العالم كثيرا من اجل اقامته. ولن ننسى قط انه وفي النصف الثاني من القرن العشرين ارتقت روح ومشاعر المسؤولية والوحدة الاوربية الى ارتفاعات شاهقة لا مثيل لها. وهذا بالذات ما سمح بتأسيس الامم المتحدة في عام 1945 وبعد 4 سنوات من ذلك تأسيس مجلس اوربا وجمعيته البرلمانية.

واني لعلى قناعة انه وتحت مظلة منظمة ستراسبورغ، يجب اليوم حل اكثر المسائل تعقيدا واهمية بالنسبة للعالم وللقارة الاوربية. لا يجوز التزام الصمت بتاتا بل يجب ضم هذه المسائل الى جدول اعمالنا الاساسي وخاصة وان هذه الجمعية تشهد ظهور مختلف الآراء ويجري عرض واقتراح مختلف المسالك. بالنسبة لبلادي يعتبر ذلك المؤشر الحاسم فعلا. فقط بهذا الشكل يمكن العثور على الحلول التي يمكن ان تصبح مشتركة لكل سكان اوربا البالغ عددهم 800 مليون شخص.

اما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة اليها او الى اية دولة فيمكن القول انه لا محالة من تفاديهها. نحن نسمع في البرلمان الوطنية كذلك مثل هذه الانتقادات واشد منها ولكن الذي يثير القلق هو الاحساس بالتحامل المتعمد لان ذلك قد يفقد الاهداف السامية

لقد ادى عدم المبالاة بكل ذلك وبانتشار تلك العقيدة الخطيرة الى ان العالم دفع الثمن الباهظ جدا لقاء ذلك. وهنا اود اورد الاقتباس التالي: «عدم المبالاة قد يبدو للبعض جذابا بل وحتى مغريا ولكن عدم المبالاة بالذات نحو معاناة الاخرين يجعل الانسان عديم الانسانية ويعمل في المحصلة لمصلحة المعتدي». بهذا الشكل العادل تحدث الكاتب الانساني المعروف ايلي فيزيل.

واود التذكير هنا ان في العام المقبل ستحل ذكرى مرور مئة عام على بدء الحرب العالمية الاولى التي تسببت بنتائج مريعة لكل اوربا وادت في بلدي الى انتشار الفوضى وانهار البرلمان الديمقراطي الذي تشكل لأول مرة ومن ثم الى ثورة عام 1917 والحرب الاهلية التي تلتها. ولكن على الرغم من ذلك لم تنل تلك الاعتداءات على الرد الحاسم المطلوب وبقيت تعسوس وبعد عشرين عاما اندلعت من جديد وادت الى حريق عالمي اشد وافطع نجم عنه مصرع عشرات الملايين. لقد تمت ادانة جرائم النازية ضد الانسانية في نيورنبرغ وقرارات تلك المحكمة الدولية تحمل الطابع الثابت. ولكن البعض ولأسباب ما اخذ يتناسى ان الحربين العالميتين وقعتا واندلعتا مع عدم مبالاة بل وتواطؤ من الذين لم يسهم ولفترة ما الشر الذي حرم الدول الاخرى من الحرية وحصد ارواح ابنائها. وانا كرئيس للرابطة التاريخية الروسية ورئيس اللجنة التنظيمية الوطنية للتحضير لاحياء مرور مئة عام على بدء الحرب العالمية الاولى اعتقد انه لا يجوز قط تناسي مثل هذه العبر والدروس. يجب ان تصبح حماية الحقيقة التاريخية احدى مهماتنا الاساسية المشتركة ويجب ان يجري ذلك في اطار النظم والبرامج التعليمية الوطنية وفي اطار السياسة الشبابية الاوربية. ولاجل ذلك اقترح ان يتم تدريس وثائق محكمة نيوربيرغ ليس فقط في الجامعات بل وفي المدارس. يجب ان يصبح ذلك المادة الاساسية التي يمكن الحصول عليها في كل اللغات الاوربية ويجب ان تنشر على المواقع الالكترونية لمجلس اوربا والامم المتحدة ومنظمة الامن والتعاون الاوربي وغيرها من المنظمات الدولية.

ايها السيدات والسادة المحترمون!

كما وفي القرن الماضي يقوم الان الناس ومن مختلف دول العالم بمتابعة ما يجري في اوربا بشكل خاص وهم يراقبون العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجارية فيها

لقد التقيت في موسكو مع السيد ياغلاند ومع السيد مينون ومن جانبي اكن كل الود والاحترام العميق والصادق نحو هذين الشخصين. وبعد اللقاء تأكدت من جديد ان مستوى المسؤولية الذي يقع على برلمانات دول اوربا يتزايد ويكبر بسرعة. وبات الان كبيرا بشكل لا سابقة له فعلا. نحن نتقي الان في لحظات درامية. فعلى الرغم من ان الاحداث الجارية في سورية تحدث على مسافة بعيدة من اوربا الا ان سير هذه الاحداث والاسباب الداعية لها تشهد على ان المخاطر الحديثة التي تهدد السلام ترتبط وبشكل مباشر مع اهمال القانون والاسس الرئيسية للنظام العالمي التي ترسخت هنا بالذات في قارتنا في اوربا. ويجب القول ان العواقب في حال السيناريو السيء قد تؤثر على كل دولنا. ولذلك اخطر ما في هذا الوضع هو البقاء جانبا والسكوت واطهار عدم المبالاة.

يجب القول ان كل الدول الاوربية تعرف جيدا الى ما يؤدي الاهمال وعدم المبالاة. لقد تسبب ذلك بانحدار اوربا الى الحرب العالمية الاولى وكانت الخسائر البشرية بالملايين، وخلال الحرب العالمية الثانية كانت الخسائر البشرية عشرات الملايين. ونحن نعرف اليوم ان مواقف بعض الدول الاوربية كانت ليس فقط صلبة بل وتم الانصات لها فعلا. اقصد هنا التصويت في البرلمان البريطاني الذي منع حكومة بريطانيا من المشاركة في توجيه الضربات الجوية والصاروخية ضد سورية.

وحصلت مبادرة الرئيس الروسي الخاصة بتسوية الوضع في سورية على الدعم الكبير وتم البدء بتطبيقها على ارض الواقع. انتم تعلمون نتائج التصويت في مجلس الامن الدولي على القرار المعروف. هذا التصويت الذي تم قبل عدة ايام. لقد لعب الدور الهام في ذلك التزام اوربا على مدى القرون العديدة بالقيم الانسانية التي قامت عليها قوانيننا وتشريعاتنا الحالية ومبادئ تطورنا.

قد يطرح البعض التساؤل — لماذا اتحدث عن ذلك الان بالذات. اني اتحدث عن ذلك لان الكثيرين اخذوا ينسون احداث الحرب العالمية الثانية ويحاول البعض الاخر «تعديل» دروس هذه الحرب وتحريف اسبابها وجوهر تلك المأساة التي تعتبر من اكبر مآسي القرن العشرين. لقد اعلن النازيون حينذاك عن تفوقهم وعن وضعهم الاستثنائي بالنسبة للجميع وحاولوا بشكل وقح اباداة شعوب كاملة في اوربا.

سيرغي ناريشكين

رئيس مجلس الدوما للجمعية
الفدرالية في روسيا الاتحادية



كلمة امام الجلسة العمومية للجمعية البرلمانية لمجلس اوربا

رئيس الجلسة المحترم، السكرتير العام المحترم واعضاء الجمعية البرلمانية المحترمون! لم يكن من الممكن القيام بزيارتي هذه قبل عام. ولكن الاسباب التي منعت الزيارة في تلك المرة باتت وخلال الظروف الحالية تدعو وبشكل جدي واضافي لعقد هذا اللقاء. اني ارى الان ان البعض يبذل من جديد المحاولات لخلخلة عمل الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا والهائها ومنعها من مناقشة وحل بشكل جدي المهمات الملحة بما في ذلك تلك المتعلقة بضرورة الاصلاح العميق لمنظومة المراقبة البرلمانية. واعتقد ان هذا الموضوع في غاية الاهمية وسأعود اليه لاحقا.

*Сергей НАРЫШКИН, Председатель Государственной Думы Федерального собрания Российской Федерации
ВЫСТУПЛЕНИЕ НА ПЛЕНАРНОМ ЗАСЕДАНИИ ПАРЛАМЕНТСКОЙ АССАМБЛЕИ СОВЕТА ЕВРОПЫ*

مجلس المجلة

يفغيني برماكوف، أكاديمي في أكاديمية العلوم الروسية

سيرغي لافروف، وزير خارجية روسيا

الكسي بوشكوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما، دكتور في العلوم التاريخية

الكسندر افدييف، سفير مفوض وفوق العادة

سيرغي ريبكوف، نائب وزير الخارجية الروسي

اندرية دينيسوف، سفير مفوض وفوق العادة، دكتور في العلوم الاقتصادية

ميخائيل سيسلافينسكي، رئيس الوكالة الفدرالية للمطبوعات والاتصالات الجماهيرية

الكسندر دزاسوخوف، دكتور في العلوم السياسية

فلاديمير تيتوف، النائب الاول لوزير الخارجية الروسي

ايغور ايفانوف، رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية، عضو مراسل في أكاديمية العلوم الروسية، دكتور في العلوم التاريخية

اناتولي توركونوف، مدير معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية (الجامعة)، أكاديمي في أكاديمية العلوم الروسية، دكتور في العلوم السياسية

قسطنطين كوساتشيف، رئيس «روسسوتروودنييتشيستفو»، دكتور في العلوم القانونية

الكسي فيدوتوف، سفير المهمات الخاصة، عضو هيئة رئاسة وزارة الخارجية الروسية

فلاديمير لوكين، المفوض في حقوق الانسان في روسيا، دكتور في العلوم التاريخية، بروفيصور

فلاديمير تشيچوف، المندوب الدائم لروسيا لدى الاتحاد الاوروبي

ميخائيل مارغيلوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد، دكتور في العلوم السياسية

فيتالي تشوركين، المندوب الدائم لروسيا لدى الامم المتحدة، دكتور في العلوم التاريخية

سيرغي مارييف، المدير العام لوزارة الخارجية الروسية

يوري شافرانيك، رئيس شركة «سيوز نفط غاز»، رئيس صندوق «السياسة العالمية والموارد»

الكسي ميشكوف، نائب وزير الخارجية الروسي

الكسندر بانوف، دكتور في العلوم السياسية

الكسندر ياكوفينكو، سفير مفوض وفوق العادة، دكتور في العلوم القانونية

غيورغي بيتروف، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة الروسية

139 ارتور ليوكمانوف
مسلمو روسيا و«الربيع العربي»

157 فاسيلي فيلييوف
الحرب في مالي: ظل قصر الاليزيه

مقابلة العدد

179 الكسي ميشكوف
الاشاعات عن الانهيار القريب للاتحاد الاوربي، حسب اعتقادنا، سابقة لأوانها

203 سيرغي ريبكوف
روسيا — الولايات المتحدة: سنحاول توسيع واجهة الإمكانيات والآمال المتبادلة

217 يوري شافرانيك
تخفيض اسعار الغاز في الداخل واشباع كل الصناعة بالغاز

الاتجاه الاقليمي

223 الكسندر كالوغين
روسيا — الاردن: 50 عاما من التعاون الطيب

229 فلاديمير بيلاكوف
طريق طوله ربع قرن. بمناسبة حلول الذكرى السنوية السبعين لإقامة العلاقات
الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ومصر

المكتبة

243 يفغينيا بياديشيفا
المجتمع المدني وانقاذ الدولة

الفهرس

نزعات وتوجهات

5 سيرغي ناريشكين
كلمة امام الجلسة العمومية للجمعية البرلمانية لمجلس اوربا

17 سيرغي لافروف
الفلسفة السياسية الخارجية لروسيا

25 الكسندر ياكوفينكو
العالم والعلاقات الدولية اليوم: الجديد والقديم المنسى جيدا

41 نوداري سيمونيا، اناتولي توركونوف
العمولة ومشكلة الزعامة العالمية.

57 اوليغ شامانوف
بروتوكول كيوتو مات — ليحيا «كيوتو-2»؟

65 سيرغي كوريتس، فاليري فروبيوف
هيكل دستور الدولة

81 فلاديمير كوزين
الاستراتيجية النووية «الجديدة» للولايات المتحدة وعواقبها على روسيا

موضوع السنة

107 غينادي غاتيلوف
صيغة التسوية في سورية: الحوار السوري المشترك، مضاعفا بدور فعال للاعبين الخارجيين

119 ارمين اوغانسيان
سورية: من الذي يتحمل مسؤولية «المسؤولية في مجال الحماية»؟

123 الكسي بودتسيروب
هل انتهت الأسلمة في العالم العربي؟

مدير المشروع

ارمن اوغانيسيان، رئيس تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية»

المحرر المسؤول للمشروع

ييفغينيا بياديشيفا، السكرتيرة المسؤولة لمجلة «الاحداث السياسية الدولية»،
دكتوراه في العلوم التاريخية

الصور الفوتوغرافية

ايرينا زئاتنوفا

مارينا تشورينا

فيكتوريا بوزدنياكوكوفا

النشرة العربية

الترجمة الى اللغة العربية

© «بروغريس إ.د.» («دار التقدم إ.د.»)

المدير العام: ساركيس اوغانيان

مديرة هيئة التحرير: مارغاريتا تارفيردوفا

المترجم: فارس اديب

المحرر: نيقولاي غورينوفتش

المسؤول عن كتابة الكمبيوتر: الكسي اوفاروف

المسؤول عن تركيب الطبعة: انطون دياتلوف

عنوان هيئة التحرير:

105064، موسكو، غوروخوفسكي بيرنولوك، 14

الهاتف: +74992653781 ؛ الفاكس: +74992653771

E-mail: journal@interaffairs.ru

وزارة الخارجية الروسية . هيئة تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية»، ©2013

المديرية العامة لخدمة السلك الدبلوماسي (UPDK)
لدى وزارة الخارجية الروسية



حسن الضيافة — مهنتنا



- الخبرة والامان في مجال الايجار — نشرف على ادارة العقارات منذ عام 1921
- نشرف على ادارة اكثر من 1000000 متر مربع من السكن المريح والمكاتب في موسكو
- ممتلكات فدرالية — تأجير مباشر طويل الامد
- دقة قانونية وشفافية في الصفقات
- امكانية فريدة لسوق العاصمة في مجال اختيار العقارات في مختلف المناطق لدى المالك الواحد
- لكل المباني قطعة ارض محروسة مع مواقف للسيارات وطاقم مناوبة فنية للخدمات على مدى اليوم
- «الجار قبل الدار» — مستأجرو عقاراتنا على قدر كبير من الاحترام

www.arenda.updk.ru, www.updk.ru

(495) 770-35-35

المديرية الانتاجية التجارية العامة لخدمة السلك الدبلوماسي
لدى وزارة الخارجية الروسية

الدعاية



الاحداث السياسية الدولية

قضايا السياسة الخارجية، والدبلوماسية، والأمن القومي

